





GENERAL
LIBRARY

فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن أبي عمير
الجلي

نأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

طبع على نفقة الوجه الحاج حسين القمي «خليلي نژاد»

چاپخانه مهر استوار

الجزء الثامن من كتاب

فصل الصَّافِ

في شرح النبوة للإمام المحقق أبي عبد الله العلامة
الجليلة

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

KBL

. H 89

1953

vol. 8

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اوجب الحج تشييد الدين وجعله من القواعد التي عليها بناء
الاسلام و الصلاة على محمد المبعوث على كافة الانام وعلى آله هداة الخلق و
اعلام الحق .

وبعد فهذا هو الجزء الثامن من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا لطبعه والمرجو من
الله تعالى التوفيق لنشر بقية الاجزاء فانه ولي التوفيق .

الاستطاعة البدنية

مسألة (٢٠) المشهور بين الأصحاب أنه لو لم يكن لغيره دور احلقه ولا مؤونة عياله فيدل له
بإدله الزاد والراحلة ومؤونة عياله مدة غيبته وجب عليه الحج (وفي التذكرة) وجب عليه الحج
عند علمائنا (وفي المنتهى) ذهب إليه علمائنا - (وفي المستند) اجماعا محققا ومحكما عن
صريح الخلاف والغنية - (وفي الجواهر) - اجماعا محكما في الخلاف والغنية وظاهر
التذكرة والمنتهى وغيرهما أن لم يكن محصلا (أقول) أصل الحكم في الجملة
لا إشكال فيه ويشهده - صحيح (١) محمد بن مسلم المروي في كتاب التوحيد سالت
أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل - والله على الناس حج البيت من استطاع إليه
سيلا قال يكون له ما يحج به قلت فمن عرض عليه الحج فاستحى قال عليه السلام هو
من يستطيع الحج

واما في المستند والجواهر من دعوى دلالة النصوص المستفيضة على ذلك
بل في الجواهر او المتواترة (قبر تام) فان جملة من تلك النصوص بل عمدتها
كصحيح (٢) الحلبي او حسنة عن الصادق عليه السلام قال قلت له فان عرض عليه ما يحج
به فاستحى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سيلا قال نعم ماشانه يستحى ولو يحج
على حمار اجدع ابتر فان كان يستطيع ان يمشى بعضا ويركب بعضا فليحج وصحيح (٣)

١ - ذكر صدره في الوسائل - الباب ٨ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ١ - وذيله

في الباب ١٠ منها حديث ١

٢ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٥ - ٧ -

هشام بن سالم عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من عرض عليه الحج ولو على حمار اجدع مقطوع الذنب فابى فهو مستطيع للحج - و نحوهما - اخبار (١) اسامة بن زيد - و ابي بصير - و معاوية بن عمار - و غيرهم - و قد تقدمت في مسألة اعتبار الراحلة لغير المحتاج اليها - و مسألة ملاحظة الشرف فيها - قدمانه من جهة معارستها مع غيرها من النصوص المقدمة عليها لا يعمل بهما و بعضها كصحيح (٢) معاوية بن عمار - قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل لم يكن له مال فحج به رجل من اخوانه هل يجزيه ذلك عن حجة الاسلام ام هي ناقصة - قال عليه السلام بل هي حجة تامة - اجنسى عن المقام فانه يدل على الاجزاء عن حجة الاسلام - و هو اعم من الوجوب و يحتمل انطباق مفاده على ما يدل عليه جملة من النصوص من ان من حج نياية عن غيره يجزيه عن حجة الاسلام و ستائى و بعضها ضعيف السند - فلا يصح الاستدلال بشيء منها .

ومثله في الاشكال - الاستدلال بالاية الشريفة بدعوى صدق الاستطاعة بالبذل (فانه) قد فسرت الاستطاعة بما اذا ملك الزاد و الراحلة و كان له مؤونة عياله في مدة غيبته والرجوع الى الكفاية كما تقدم .

و اضعف منهما الاستدلال بالاجماع - لعدم كونه تعديدا كاشفا عن رأى المعصوم عليه السلام فالعمدة اذا في الحكم المذكور - صحيح محمد بن مسلم .

ثم ان تمام الكلام في هذه المسألة انما هو بالبحث في امور - ١ - ان مقتضى اطلاق النص عدم الفرق في عرض الحج بين التملك و الاباحة - و لا بين ان يبذل عين الزاد و الراحلة او ثمنهما - و لا بين ان يكون البذل واجبا عليه بنذرا و يمين او نحوهما - ام لا - و لا بين كون البازل مؤثوقا به ام لا - لصدق ما اخذ موضوعا له و هو عرض الحج - على الجميع وفي المقام اقوال اخر .

التفاصيل المذكورة وضعفها

حذف - ما عن من ادريس - وهو لاختصاص بصورده التمسك (و ورد فيه)
 المصنف رد في محكي - المحقق بان كتاب لأصحاب حاشيته و كذا الروايات
 (اقول) بل هو مختلف لصريح النص فيه عني ما - فانه لا يجب الحج بمجرد
 البدل لانه لا يجب الفول - ووجب الحصول انك لكونه كسبا و مع عدم
 لقول لا منكبه ولا يجب الحج وهو خلاف صريح النص (فيهم) لا - يقن ان
 مرد الحل في هذه المسألة - فقله التمسك بل مردد كون البدل في مقام التمسك
 وهذا المعنى لا يوقف على البدل - فاستدل يجب الحج بحقق شرطه - فارجح
 الحج ووجب الفول لكونه ح من قبل شرط - ووجب لا الواجب - و عهد بحذف
 انك مع الله ووجب الفول مع ثبوت دون الاول (و غيبه) فلا رد غيبه ما ذكرناه
 و لا ما اورد المصنف رد في المحقق - بقوله بعد ما يقضاه عنه آية من لو وجب
 بعد ما لم يجب عنه لقول - فانصحح في الامر د حيه - يقال به خلاف
 اصلا ان النص

ثبوتها ما عن المسائل وهو الاختصاص بما اذا بدل عن الراد و اراحته و هو بدل
 ثمة ما لم يجب (و استدلل) بان ذلك يوقف على تحقق شرط الواجب المشروط
 فلا يجب تحصيله فيه (ولا) انقص بدل عن الراد و اراحته و به جرى فيه هذا
 التعليل (وثبت) ان المشار اليه بقوله - ذلك - ان كان وجوب الحج - و احدى انصرف
 و لو وقف ممنوع فانه يجوز لصرفه وان سكت - و ان كان هو المنكبه و انصرف
 فكونها شرطا ممنوع (و ثالثا) ان فوزه فلا يجب تحصيله - ان ابد به لا يجب
 على انقضاء فوزه عيه به لانه من الجروح عن انقضاء ما نص و ما يريد به فلا يجب
 احماغا فهو كناية - ثم ان - بعض الاعظم سب ذلك الى تذكره ايضا - و اظهر
 به اشياء - فان المصنف فيه فرق بين البدل الراد و لرحله - و من ما ان بدل له مال

يتمكن به من الحج - وسببني لكلام في الفرع الثاني

ثالثها معنى جامع المقاصد وفي التذكرة وهو الاختصاص بماداً وجب البذل (فمن) جامع لمقاصد ما البذل بمجموعها أو بعضها و سده الذي هي وجوب الحج بمجرد قول أن أصحابها إن كان على وجه لازم كالندرج وح و لأم يحب (وفي التذكرة) من يحب على البذل شيء المستدل أم لا - فإن ذلك بالوجوب أمكن وجوب الحج لي ن قال - و ربما بعدم الوجوب هي إيجاب الحج أشكال إقرنه بعدم (واستدل له) في التذكرة بقوله - لما فيه من تعليق لو حب بعد الوجوب (وفي) مع أنه اجتهد في مقاس النص أن عابه ذلك عدم استمرار الوجوب ولا بأس به .

ربعها ما في الحدائق بسببها إلى جمع من الأصحاب - و في المستند بسببه إلى لدروس - وهو الاختصاص بأحد الأمرين من التملك أو الوجوب (ولكن) في الحدائق - شرط في لدروس تملك أو الوثوق به ونقل عن جمع من الأصحاب اشتراط التملك والوجوب بندر أو شبهه انتهى وقد ذكرنا وجه ذلك ما تقدم - وقدر ما فيه .

إذا لم يكن البذل موثوقاً به

حاشاها - مذكورة جماعة - كسند المدرك وصحى الدخيرة والمفاتيح والمصن المراقى و هي عنه بعد صاحب الحدائق وما نابيه في الجوهر - وهو الاختصاص بما إذا كان البذل موثوق به - وجه عدم الاختصاص ما تقدم من إطلاق النص .

واستند للاختصاص بوجوب - الأول - ما في المستند وهو بصرف النص إلى صورة الوثوق فلا يشمل ما لو لم يثق به (والله) أشار في لجواهر قال للشك في شمول أدله الوجوب له أن لم تكن ظاهرة في خلافه (و في الحدائق) و الظاهر أن الإطلاق في لاحتار بالنسبة إلى هذا الفيد الذي ذكره انما وقع سداً على ما هو المعروف بالمعهود يومئذ من وفاء الناس بذلك فلا يعاس على مثل زماناً هذا (وفي) أن تمام الموضوع للوجوب في النص هو عرض الحج وهذا موضوع واقعي لا يحصل للوثوق بالوفاء و

عدمه فيه ولا وجه لدعوى الانصراف و شبهه (و دعوى) ان عدم التقييد اما يكون بسبب ذلك الرمان (عربية) لعدم كون لقصة شخصية بل قصبة حقيقية متضمنة لجعل الحكم الى الابد .

الثاني - ماعن المدارك . قال لما في التكليف بالحق بمجرد الدل مع عدم الوثوق بالادل من تعرض للخطر على النفس المستلزم لترح العظم واستشفه اربعة . فكان معي (اقول) اذا كان لسر الى الحق مع عدم الوثوق مستلزماً لبحوث على نفس كان لسر حرماً فلا يكون مستطباً واقفاً لحرمة السر . والا - فليس لا يكون حرماً . وعنه - فان كان لادل بقي بعدد واقفاً ولا يرجع يكون مستطباً واقفاً والافهوعر مستطیع لان الموضوع هو الدل حدود ونقطة - واما في لظهوره - كان يحتمل ان يرجع عما بدله - لانه - كاحتمال تلف المال في الاستطاعة المالية . فكما ان هذا لا يعنى بهذه الاحتمالات اسداً الى منصفحت بقاء الماوعدم للعب وعبره من الاصول المحررة للبقاء - كك في الاستطاعة الدلية لا يعنى باحتمال الرجوع بتلك الاصول (وبالحملة) عدم الوثوق بالادل و احتمال رجوعه عما بدله - كعدم الوثوق بقاء الماوع فكما انه لا يسمع عن وجوب الحق كعدم الوثوق في المقدم

وبما ذكرناه يدفع الوجه الثالث الذي ذكره بعض الاعظم (و حاصنه) ان موضوع وجوب الحق هو امدل الفعلى حدوثا و بقاء الاحدوثا فقط - وبه لو رجع البازل عن بدله في الانباء لاشكال في عدم الوجوب - وعليه - فمع عدم الوثوق بالادل والشك في البقاء - يشك في صدق الموضوع فلا يصح التمسك بالاطلاق لكونه من قبيل التمسك بالعام في الشبهة المصداقيه (وجه) الاندفاع ان موضوع لوجوب لوقعى هو الدل الباقى - بل ادخل لعلم المكلف وحمله فيه - وفي اظهر يرجع الى الاصول المحررة للبقاء كما في الاستطاعة المالية (لوجه الرابع) م في المستند - وهو عدم صدق الاستطاعة بدونه عرفاً ولالعه فتعارض ما يعنى الوجوب بدونها كمفهوم لاية و غيره مع الاطلاق بالعموم من وجه ويرجع الى الاصل (وفي) مصاف الى صدق الاستطاعة

نصممة الأصل لمحرر ان الاطلاق لو روده في مقام تفسير الاستطاعة لاحط لنص يكون حاكما على ما يفي لوجوب بدونها فيقدم عليه وان كانت النسبة عموما من وجه (فتحصل) مما ذكره انه لا وجه للاحصاء بصورة الوثوق ايضا .

لو كان له بعض النفقة فبدل له البقية

٢- المشهور بين الاصحاب انه لو كان له بعض النفقة فبدل له البقية وحب النكاح و استدلاله بوجوه (الاول) ما في الذكره قال لانه سدا لجميع مع عدم تمكنه من شيء أصلا يجب عليه فمع تمكنه من بعض يكون لوجوب ولي وسعه في هذا الاستدلال صاحب المدرك والخواهر (وفيه) ان لا يوجب بانه اذا كان متمكنا من العنصر ولكن الدال بذل له تمام نفقه - واما مع بدله لبعض المسموع فهي غير ظاهرة (الثاني) ان ثبوت الحكم في الاستطاعة المالية و البدلية كاشف عن كون الموضوع هو الجامع بينهما بلا دخل لشيء من الخصوصيتين فيه - و لجامع موجود في مورد التبعيض (وفيه) ان يظهر من الدليل وحالة كل ما احدث في الحكم والباء الخصوصيتين مع تضمن الدليل لهما يحتاج الى قرينة ودليل خاص مفقود في المقام (الثالث) ان ظاهر النص كونه ميبا للاستطاعة حقيقة وان المدلول له نصير بالذل مستطاع - و به يصرف ما ظهره اعتبار المثل في الاستطاعة ويحمل على رادة اعتبار القدرة المالية - اعم من ان تكون بالملك والدل او بهما (وفيه) ان لجمع بين دليلين يقتضي الساء على ان الاستطاعة فرد بين ملكيا و بدليا - كما عيه به الاصحاب و لد لم يغتوا بوجوب قبول البهية ولو كان الموضوع هو القدرة المالية كانت تلك من حقة بمجرد البهية فيجب القبول لكونه من قبل شرط الواجب (الرابع) اطلاق دليل الدل فانه يصدق بدل التهمة كما يصدق سدا لجميع (وفيه) ان الموضوع الموجود في الدليل عرض الحج وهو ظاهر في بدل الجميع .

ودا لا دليل على ذلك ولكن يظهر من كل من عرض للمسألة المتسلم على

ذلك رجع انواعه والتدكره ولسالك وحامع المقاصد والمسند وغيرها
ومصادر كونه طهر حكمه ما لو بدل اعتقه العبد فقط ولم يكن عبده بصفة العود
وايه الاستدلال لم يبق في حده وجوب الحق بغير عرض الحق في ذلك ما يحتاج اليه
في العبد والادب

اشتمال مؤونه العبد في الاستدلال

٣٠ - صدر كذا في ذلك من مؤونه العبد في الاستدلال الدليله
مده عتبه من طهر من رد نحو من لا حق في العبد والادب - بل ان لم
يتم الاحتياج على اعتبار من مؤونه العبد في رد نحو من يمكن معه في العبد
عنها بهي

وتخصص الكلام من سبب له مؤونه العبد في رد كونه من مؤونه العبد في رد كونه
لا يكون له ذلك - وعلى انما في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
لا يمكن من ذلك - وعلى انما في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
عنه - وعلى انما في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
لا يكون كذا

في كل له من مؤونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
لان مؤونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
اعتبار مؤونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
بالاستدلال

وان لم يكن له ذلك من مؤونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
من طلاق العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه
على اعتبارها

واللم يكن له مؤونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه العبد في رد كونه

عليهم بالكسب ونحوه وان كان العدل واجبي لفقه وجوب الاتفاق كسائر الاعذار الشرعية رافع للاستطاعة فيه معجز مولوى - وان شئت قلت انه عند تراحم الواحدين ان كان أحدهما مشروطا بالقدرة الشرعية دون الآخر تقدم ما هو مشروط بها فهي المقام هناك وجوب الاتفاق غير مشروط بها بخلاف الحج والعرض وفروع التراحم بينهما فيقدم دليل وجوب الاتفاق والى هذا المعنى بشر صريح الحنفى المقدم د قدرا للرجل على ما نصح به ثم دفع ذلك وليس له شغل بغيره الله تعالى فيه فقد ترك فريضة من فرائض الاسلام منه مظهر في العذر مطلقا رافع للعرض .

وان لم يكن لعيال واحسى لفقه - وكان ترك دفعهم حرجا على المعيل سقط وجوب الحج بدون بدل مؤونه العيال لان ادلة نفي العسر والحرج رافعة له (ودعوى) ان للحج لا يكون حرجا فكيف يرتفع وجوبه بدليل نفي الحرج (يدفعها) ما تقدم مما في هذا الكتاب مكررا من ان دليل نفي العسر والحرج ينفى كل حكم كان متعلقه حرجا او كان مشتملا لذلك .

وان لم يكن لعدل وحى النعمه ولم يكن ترك دفعهم حرجا على المعيل وان كان حرجا على عيال لادليل على اعتبارها في وجوبه كما تقدم - الا ان يقوم اجماع على اعتبارها .

لا يمنع الدين في الاستطاعة البذلية

٤- هل الدين يمنع عن وجوب الحج في الاستطاعة الدلية ام لا - ام يفرق بين ما اذا كمال الدين حالا وكان الدين مطالب مع فرض تمكنه من الاداء لو لم يحج فيكون مباحا - وبين ما دلم يكن حالا ولم يكن الدين مطالبين فلا يكون مباحا - ونحوه واقول - مقصود اطلاق كلمات الاصحاب عدم كونه مانعا عنه مطلقا (هي لجوامع) ولا يمنع الدين الوجوب بالدل وان معه في غيره انتهى (وفي المستند) ولا يمنع الدين وان كان معجلا من وجوب الحج على تقدير الدل والتهه انتهى ونحوه

ذلك كلمات غيرهما لاحظ المالك وكشف اللثام والمدارك وغيره (وقد استدل)
بعدم المسح في لمدرك باطلاق نص (واورد عليه) بان النص إنما يتعرض للمسح وقيل
لبدن واستلوك ولا يصح التعرض للشروط الحرائتي منها عليه لسر علقه كانت او شرعة
من كل منها فاقبحه فاما عدم الوجوب لعدم بطله لسر الشرعية ووجوب الحصر
كان لدين حلالا والدائن مطالبا وهو يمكن من الاداء بترك الحج ثم يكن ذلك مديا لطلاق
النص - و عنه - فالأظهر عدم الوجوب في هذا المقصود

قول - انه اذا كان لسر حراما صحيح دعوى عدم بطله لسر ولكنه في المقدم
يتوقف على امرين لم يثبت شيء منهما (أحدهما) وجوب مقدمه لو احب شرعا كى
يجب الحصر مقدمه لاداء الدين الواجب (ثانيهما) كون الامر بالشئ مقتضيا للمهي
عن صده كى يحرم السر لمصاد للحرمة (وحسب) ان المسبب ممنوعان فلا يصح
هد الأبرار -

واحسب ان يقد ان عمده الوجه لتقديم الدين على الحج في الاستطاعة المالية
أما هي ترجم الواجبين و كون وجوب اداء الدين مطلقا و وجوب الحج مقيدا
بالقدرة والاستطاعة فيكون الأول سعة معحر امورا ورافعا لموضوع الدين و هذا
الوجه حار في المقام ايضا - فيما اذا كان الدين حلالا و الدين مطالبا و هو يتمكن
من الاداء لو ترك الحج و تدرج و لا يمكن مع الحج منه فانه يقع التراحم بين
وجوب اداء الدين - و وجوب الحج - فيقدم الأول لما ذكر - و اما في غير ذلك
كما اذا كان الدين مؤجلا - او ابدئي رصيا بالتحجير - و كان على فرض ترك
الحج غير متمكن من الاداء - او ان كان ممكنا منه لو حج ايضا - فلا يكون الدين
مانعا عن وجوب الحج في الاستطاعة لادائه - والاحتماع على مديعه غير ثابت -
وعلى فرض ثبوته ليس تعديا .

لا يشترط الرجوع إلى الكفاية فيها

٥- لا خلاف صاهرا في عدم اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة البدنية (وورد) بعض الأعظم عني من إجماعنا. مؤونة ليعال وعدم اعتبار الرجوع إلى كفاية فيها. من حكمهما و حد فكم انه لم يرد دليل تعدى بالنسبة إلى الرجوع إلى الكفاية. لم يرد دليل تعدى بالنسبة إلى اعتبار مؤونة ليعال فيها (والظاهر) ان الفرق بينهما هو من ناحية وجوب الاعتدال الذي هو كسائر لأعداد الشرعية مع ان وجوب الحج راجع، مذكرا به وهو غير متحقق في المقام و كذا كان - وان كان دليل اعتبار الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة المالية - هو خبر أبي ابراهيم (عليه السلام) ان مقتضى خلافه عساره في الاستطاعة البدنية يصح - بدعوى - دليل الاستطاعة البدنية معروض للتدوير من المثلث والبدن ولا يطرأ له إلى سائر الشرعيات؛ فصحة وماشا كل (ولكن) يرد عليه - خبر أبي ابراهيم بظاهرهما لو - هو في الجمع من كفايته لاحظ قوله **فيها** فيه لئن كان من به راد و راجحه قدر ما يقرب به عنه و يسمى به عن الناس بحج عليه - صحح بذلك ثم سرحح فسنل الناس بكفاية أحدثت فلا تشمل - الاستطاعة البدنية فالمحكم فيها اطلاق النص .

وقد حجب عن ذلك في تمسك بوجه آخر - قال ومع ذلك يعارضها اطلاق وجوب الحج بسبب وهي أقوى و اكثر فيرجع إلى عمومات وجوب الحج والاستطاعة لعرفية تنهي

ويرد عليه - مورد (الاول) به على فرض شمول ذلك الدليل للمقام يكون حاكم على خلاف دليل وجوب الحج كحكمه عني اطلاق دليل الحج - الاستطاعة المالية (وان شئت قلب) - يستتبع مع كل واحد منهما عموم من وجه و معها من عموم مطلق - فتح - ب - عدم حصر عني الدليل - او بعدا من عليه - او يقدم

هو على أحدهما ويقدم لأخر عليه وفي الآخر ترجيح بلا مرجح - وفي الثاني طرح
للدليل رأيت فيعين لأول فقد الإطلاق به - فمثل (الثاني) به عدم ما في الاستطاعة
في المصوح وعلم أنه لم يرد منها القدرة لعقبة - لئلا يلى الرجوع بها و أن
أريد الرجوع إليها بما بها من العسر فهو متوقف على صدق الاستطاعة أصالة لمعروف
عدمه في المقام (الثالث) أنه كان مساء في بعض تعادل من وجوه - الرجوع إلى
أدله بترجيح والتجيز كما هو المختار عند - فما معنى قوله ترجيح في عموميات وجوب
الحج لأنه أن كان أحدهما مرجح فهو بعده والأحكام يتحسروا كان مساء لساقط
- فما معنى قوله وهي قوى وكثر دلالاته ولا كثره ولا قوله في هذا المقام هذا
كأنه إذا كان مترك غير الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة الأصلية هو حرج في ترجيح
و ما كان مدركه دليل على العسر والحر - فيعرف استعداده - فهو في عدم
و أن كان يقضى عسره أيضا إلا أنه بما يحصل بمال أو غيره به لوجح وقع في لخرج
ومع ترك الحج يظهر بمال محار أو غيره - لا فهو فرض أنه لا وجوب عدم وجوبه
للكفاية بعد لخرج من قوله البدل وعدمه كما هو ما - مؤر - بطريقه (ولم يحصل)
به لأن شرط الرجوع إلى الكفاية في الاستطاعة استعداده - وجوه وجوب الحج - الأولى
فرض المصوح - يكون على فرض عدم الحج طرفة بسبب كفاية ولا يظهر به معنى
تقدير الحج - ولقد هو - طلاق كفاية لأصحاب وجوب - أو عدمه عند رده في منزل
على الغالب والله العالم -

إذا وحيه ما يكفيه الحج

١- لو وحيه ما يكفيه للحج - فهل يجب عليه لقوله لا - فيه صور - الأولى -
أن يهمل لأن يحج به الثانية - أن يهمل ويحيره من أن يحج به أو يروى الحسن ^{للثالثة}
مثلا - الثالثة - أن يهمل ويطلق أي لم يعيده أن يحج به ولو سحو لتجيز
أما للصورة الأولى - فمن - طاهر كلام جماعة من الأصحاب عدم وجوب القول وفي

الحدث في كل لظاهر انه المشهور بين السأخرين - وفي - لحدث في المستند والعروة
وعن مجمع الزهراء والتحريره و لمدارك وغيرها وجوب القول .

وقد استدلل للاول المصنف في المذكوره و الشهيد لثاني ره في المسالك و
تبينهما صاحب الحو ورو غيره - بان قول الهبة نوع من الاكتساب و هو غير واجب
للحج - لان وجوبه مشروط بالاستطاعة فلا يجب تحصيل شرطه (وفيه) ان لما حود
في دليل الاستطاعة البدلية هو عرض الحج وهذا العرف كما يصدق على مالوا باح
الرد و امر حلة - كلك يصدق على مالو و هبها او هب نفسها - فادأ تثبت الاستطاعة
بمجرد الهبة بمصدر الحج واحدا من دون توقف على القول فيكون لقول من قبل شرط
الوجوب بتوقفه عليه فيكون وجبا (و دشتفت) ان محقق الملكية وان كان
متوقفاً على القول لان اذحة التصرف لا تتوقف عليه فانه محور التصرف وان سكت
قولا و فعلا - و الاستطاعة لدله لا سوف على الملكية بل على اذحة التصرف
فاد وجب الحج وجب القول مقدمه للحج (صب الى ذلك) ان دليل الاستطاعة
البدلية يدل على وجوب الحج بمجرد عرض الحج على المبدول له كان العرض
بموان الاذحة والهبة فاد وجب الحج و لزم نقل وجب لقول مقدمه له سوبه يعرج
عن القواعد لمقتضيه لعدم وجوب القول (و بعده اخرى) ان الاستطاعة لمائة
فسرت بمالك الراد و امر حلة و هبها - - و لاستطاعة البدلية فسرت بما يكون معنى
يعوب للاستطاعة و هو الممكن من ان الحج مع الهبة يتمكن من الحج - فيجب
القول مقدمة له

و بما ذكرناه طهر ما في لتسل لعدم الوجوب بان فو بها مشمل على لسة .
و ما الصورة الثانية - فطاهر ان حكمها حكم الصورة الاولى - و ذلك
لصدق عنوان لعرض على كل من صرفى التحجير بطير صدق الوجب على كل من
عدلى التحجير - و عليه فلو يدل له المال و حبره بين الحج - و ريرة سيد الشهداء عليه السلام
يصدق على كل منهما انه عرض عبه - و يدل مؤونه - فمع صدق عنوان عرض

الحج وبدل مؤوته يجب الحج يجب القول لما مر .

وما الصورة الثالثة - (هي) لمستند فقيل ان المشهور عدم وجوب القول انتهى (وفي) الشرايع لو وهه ما لالم يجب قوله انتهى وبحوه ما في المنتهى (وفي) التذكرة لو بدل له ما يمكن من الحج و يكفه في مؤوته ومؤونه عيابه لم يجب عليه القول انتهى وبحوها كلمات غيرهم (والظاهر) تمامة ما ادروه . فان موضوع وجوب الحج الدلي عنوان عرض الحج و من الوصح ان هذا القول لا يصدق في هذه الصورة فلا يصير الحج وحافلا يجب القول - ولو قيل ان صاربه مستطاعا بالاستطاعة لمليه وجب عليه الحج لذلك والافلا

وما ذكرناه يظهر ما في المسند - حيث قل - فقل المشهور عدم وجوب القول بكونه كندما وحوه فدمر (و مراده ما ذكره من صدق الاستطاعة العرفية فيجب لاكتساب المتوقف عليه الحج) مع انه لا فرق في ذلك بين لاطلاق و لتقييد انتهى (فانه) في صورته التقييد بسا على وجوب القول من جهة صدق عنوان عرض الحج الماحود موضوعا للحج الدلي - وهذا لا يصدق في صورته لاطلاق فلا يجب لاكتساب وهذا هو الفرق بين صورتين

كما انه يظهر ما في لتذكرة قال لو وهه المال فان فس وجب الحج و الا فلا انتهى (فانه) اد قل اما يجب الحج و اصدق الاستطاعة المايه ما لها من انقود حنى الرجوع الى الكفاية لاطلاقا - و بذلك كله ظهر حكم ما لو وقف شخص بس الحج او اوصى او بدر كك - فدل المتولى او الوصى او السادر له وجب عليه الحج لا لطلاق النص و لا فرق في صدق عنوان العرض بين كون المال ملكا لمعارض او تحت سلطته .

اذا اعطاه الخمس و شرط عليه الحج

٧ - لو اعطاه ما يكفه للحج حمسا او زكاة و شرط عليه ان يحج به - فهل

(قديقال) كما عن بعض الاعاظم انه لايجب عليه ذلك ولا ربط لهذه المسألة بمسألة البدل لانه في البدل انما يعطيه لمال العوان السير الى الحج باذنه او بمليك وامام يحسن فيه فيس ما يعطيه بهمة ولا اذاحة لعدم كون المعطى مالك له بل انما يعطى التقدير حقه لانه شريك معه فيما يتعلق به الخمس او الزكاة (ولكن يرد عليه) ان هذا الفرق ليس بعارض فيما هو لمسط - فان موضوع وجوب الحج ليس هو البدل - بل عرص الحج وهذا العوان كما يصدق في البدل من ماله - يصدق في اعطاء الخمس او الزكاة ايضا هذا على تقدير صحة التفسيان بحج به (واما) على تقدير عدم صحة ذلك - فقد يقال كما عن بعض المعاصرين - انه يمكن ان يدعى الوجوب بحدود صدق العرص فتشمله بموضوع البدل فيجب عليه الحج بالاستعانة البدلية للصحة الشرط (ولكن) يدفعه ان لموضوع هو عرص الحج ممن به ذلك فهو عرص عدم صحة عرصه و كونه كالعدم من حيث الاثر بعدم ولايته عنه فلا يشمله لموضوع بل يكون ح نظر ماله عرص لحج باعطاء مال بغير حكمه - الموضوع لا تشمله كل في المقام (فالمنحصر) ان ما فاده في العروة من انه على تقدير صحة الشرط يجب عليه هو الصحيح - وقد عرفت صحة (هذا كله) في غير سهم من الله من الزكاة - واما فيه - فلا اشكال في صحة الشرط ويكون امصرف هو الحج لا غير - ويجب الحج البدلي بلا كلام .

أجزاء الحج البدلي عن حجة الاسلام

٨ - لمشهور بين الاصحاب على ما في الحديث وفي المصنف حكايته عن لمدارك و اللحية والمفاتيح و شرحه ان الحج البدلي محر عن حجة الاسلام ولا تحب عليه اذا استطاع بعد ذلك - بل عن بعض ن عليه فتوى عمادنا الظاهر في الاجماع (وعن) الشيخ في الاستبصار وجوب لاعادة يشهد للاول ان دليل الحج البدلي يدل على انه من مصاديق الحج الواجب

دلالة شرعية - وقد انضم الى ذلك ما دل من لمصوص على انه لا يحب الحج في
العمر لامرقة واحدة المتقدمة في اول هذا الكتاب يستنتج احراء الحج البدلي عن حجة الاسلام
(و استدلاله) ايضا بصحيح (١) معوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل
لم يكن له مال فحج به رجل من احواله أجزبه ذلك عن حجة الاسلام ام هي
باقصة - فان عليه السلام بل هي حجة تامة ولكن لابد ان يصمم اليه ما دل على انه لا يجب
حججه لاسلام في العمر لامرقة واحدة .

و استدلاله قول الآخر بموثق (٢) الفصل من عبد الله عن ابي عبدالله عليه السلام
ول سانه عن رجل لم يكن له مال فحج به اناس من صحابه اقصى حجة الاسلام
- قال عليه السلام نعم فان اسر بعد ذلك فعليه ان يحج فب هـ يكون حجته تامة او
ناقصة - ثم يكن حج من ماله - قال عليه السلام نعم اقصى عنه حجة الاسلام و تكون تامة
ولست ناقصة وان اسر فليحج و حر (٣) ابي بصير عنه عليه السلام لو ان رجلا معسرا
احضر حل كانت له حجة فان اسر بعد ذلك كان عليه ان يحج - (وقد جمع) لاصحاب
بيهما - و من ما تقدم - تارة بحسبهما على الاستصحاب - و اخرى بالحمل على من
حج عن غيره - وثالثة - بالحمل على لوجوب الكفائي (ولكن) الظاهر عدم تمامية
شيء منها - فبيهما متصمان لكون الحج البدلي محربا عن حجة الاسلام و مع
ذلك يجب لاعدده فلا يكون معارضا لشيء سوى ما دل على عدم وجوب حجة
الاسلام في العمر الامرقة واحدة و لسه بيهما وبه عموم مطلق - فالجمع بين الأدلة
يقضي ابيء على وجوب الاعادة (الا انه) من جهة اعراض الاصحاب عن الحبرين
حتى ان الشيخ رحمه رجح عما افنى به في الاستبصار في ساير كتبه لا يعتمد عليهما
(واحتما) ان الاصحاب لم يعرضوا عن الحبرين بل لم يعتبروا بظاهرهما جمعا بيهما
وبين غيرهما من الأدلة كما عن بعض الاعاظم (سواء طي بهم) فان ما ذكرناه من مقتضى

١- ٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٢ - ٦

٣- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٥

الجمع امر واضح لا يحتمل عدم تعطل الأصحاب له فالأظهر أنه يحرق عن حجة الاسلام

إذا رجع البازل عن بدله

٩- لظهور أنه لا كلام بينهم في حوار رجوع البازل عن بدله من الدحول

في الأحرام - وفي حوار رجوعه عنه بعده وجهان بل قولان .

وتفصيل القول بالبحث في جهات (الأولى) في أنه هل يجوز رجوع البازل

عن بدله أم لا (الثانية) في أنه هل يكون المستدل له صاماً لئلا يستدل أم لا

(الثالثة) في أنه هل يجب عليه نفقة العود إلى محله يرجع عن بدله - بل وبفئة

إلى تمام الحج والعود - أم لا .

أما الجهة الأولى (فإن كان) البذل بعنوان إلهه لا يجوز رجوعه - كانت لدى

رحم بعد الأقباص - ولغيره بعد التصرف فإن الجهة نلزم بذلك (وما) أن كان بعنوان

الإباحة - أو كان بعنوان إلهه لكن لم نلزم بالقص أو التصرف (أما) قبل الأحرام

فأظهر عدم الخلاف في حوار الرجوع كما هو الشأن في سائر موارد الإباحة والجهة

(ودعوى) أن بذل المال للحج من قبيل الشرط الابتدائي وحيث أن مقتضى عموم ما

دل على وجوب الوفاء بالشرط وجوب الوفاء بالشرط الابتدائي لأنه شرط حقيقة

فلا يجوز الرجوع كما عن بعض أعظم المعاصرين (فيها) أولاً أن البذل بعنوان

الإباحة أو الجهة إنما يكون إنشاء الأوعدا وشرطاً (وثانياً) أن لشرط لا بدئي ليس

شرطاً حقيقة فإنه يعتبر في صدقه كون الالتزام في ضمن التزم - وانقضت فست ن

الشرط هو الالتزام التابع كما يظهر لمن راجع موارد استعماله ولذا قال في محكي

القاموس الشرط الرام الشيء أو التزاه في البيع وحقه (وثالثاً) أنه لو قسم صدق

لشرط عميه لأخلاف في عدم وجوب الوفاء به .

و أما بعد الأحرام فقد يقال بعدم حوار الرجوع - واستدل له بوجه ١٠- هـ

مقدم من صدق الشرط على البذل فيجب الوفاء به وحواله ما تقدم ٢- ن البذل للحج

إذا بقي إلى مبدع الاحرام حيث ن الشروع فيه يسلم الانعام فيكون دافى الانعام
 إذا لادن في الشيء اذن في لوارمه (وقبه) انه ليس الكلام في اذن المالك - بل انما
 هو في رجوعه عن دبه وانه هل يؤثر ام لا - و اما اذن المالك في لتصرف في ماله
 في آخر اعمد للحج و لعود الى وطنه ثباته - فهو مسلم لا كلام فيه وغير مربوط
 به، فهو محض الكلام - ٣ - ان وجوب الانعام عليه موجب لحرمة رجوع الباذل عن بدله
 (وقبه) - بسدول له ن تمكن من اتمام الحج معه مع قطع النظر عن بدل الباذل
 وجب عليه ذلك - و لا فلا يجب عليه (واما) احذنه مؤبودة حجه وبقعة عوده الى وطنه
 فهي مسألة اخرى سانى الكلام فيها (وبذلك) يظهر ما في الوجه الرابع وهو ان مقتضى
 حديث لا يصرر عدم حوار الرجوع و لا معارضة قاعده لا يصرر الحرية في حق الباذل
 لانه مقدم عليه بالاذن (٥) ن لاصحاب فتو بعدم حوار الرجوع في بظائر المقام
 لاحظ جمله منها (احدها) انه اذا اذن المالك في رهن ملكه ليس له الرجوع بعد الرهن
 و (ثانيه) به و اذن في دهن ميت في ملكه ليس له الرجوع بعد الدفن (ثالثه) انه اذا
 اذن لمولى في حج لعمد ليس له الرجوع عن اذنه لو دخل في الاحرام (رابعها) ماله
 ن لاحدا - نصي في ملكه ليس له الرجوع عن اذنه بعد دخوله في الصلاة

قول - المقام ليس بطير لهذه الموارد مصفا الى عدم تمامية في جميعها
 وذلك لان عدم حوار رجوع المالك عن دبه في رهن اما يكون من جهة
 ان الرهن محدوده بوجوب ثبوت حق للمرهن مابع عن تأثير رجوع المالك - و لا
 يقس بالمقدم الذي يوقف بقاء حو رالتصرف على بقاء الاذن و بدور مداره حدودا و بقاءا
 و اما رجوع من اذن في دهن ميت في ملكه - فاما لا يجوز بعد لدن من جهة استلزام
 حوار هتك حرمة الميت لدى يهتم الشارع الاقنص بعدمه .

و اما عدم حوار الرجوع المولى عن الاذن في الحج بعد احرام العبد و ما هو
 مسى على عدم كون مبيعة الحج من المصايع المملوكة - و لوجه فيه ح ماورد عنهم
 عليهم لسلام لاطاعة للمحقوق في معصية الحائق وبعين هذا الوجه يقال بعدم حوار

رجوع الروح عن الآذن للرجوع في الحج بعد احرامها و عدم حوار رجوع الآذن
عن الآذن للآذن في الحج بعد احرامه و عدم حوار رجوع لمولى عن الآذن للمد
في الاعتكاف بعد دخول يوم الثالث - و يذبحه عدم حرمان هذا الوجه في المقام
وام رجوع الميت عن الآذن في الصلاة في مكة بعد الدخول فيها وهو حائز كما
اقتى به جمع - فان الصلاة و ن حرم قطعها ووجب اتمامها لا رجوع للمالك
مع عدم المصلي بوجوب ارتفاع قدمها و هو ناحة المكاء و المشروط بسقي بثناء
شرطه فسدن الصلاة بنفسه و معلوم ان حرمة لقطع محضه بالصلاة لصحبه
(مع) انه لو سيم الساء على عدم حوار الرجوع فلا يفسد المقام به - فان عدم
الحج في المقام لآذن في حرمة لتصرف في ائمال المدلول لامكان ان يحج لاستقراض
او منسكه او اجاره نفسه وما شاكل - فوجوب اتمام الحج لا يوجب سيقدرته عن
ترك لتصرف في من العبر و هذا بخلاف مسألة الصلاة فيه ان وجب مذهب لآذن
من لتصرف في من العبر (فمفصل) ان الاظهر حوار الرجوع
وام الجهة لآذن (و ن فضا) ب حوار الرجوع لذلك عن اذنه فلا محالة يحرم
لتصرف فيه بعد الرجوع وعليه فانصمان واضح (واما ن) فله عدم حوار الرجوع عن
استدلال الى ما يدل على بقاء الآذن و انه لا يؤثر الرجوع فيه كما هو مبني اكثر
الوجوه المتقدمة فالأظهر عدم انصمان فيه مع بقاء الآذن في الابلاى بلا عوض
لامعنى انصمانه وان شدد لي ما يدل على عدم حوار ذلك لآذن (فان) فسدن الهى في المدلات
وما شاكل يدل على الفساد فكذلك - لانه يلزم منه عدم تأثير الرجوع - و بقاء الآذن
(و ن) فضا انه لا يدل على الفساد فيؤثر الرجوع فيرفع الآذن و بالتصرف لملف
غير ماذون فيه من ناحية المالك فيكون صام - ووجوب مدام الحج قد مر عدم توفقه
على التصرف في ائمال المدلول لامكان ان يحج منسكه وما شاكل فلا يوجب عدم انصمان
- و على فرض توفقه عليه بقاء الرجوع عدم انصمان لآذن ووجوب الانصمان و التصرف في المال
عم من عدم احرام المال - لاحظ البدل عند المعصية فيه مضمون على التصرف فيه لا كل

و ما لجهة ثالثة - فان قلنا بعدم جواز الرجوع وبقاء الاذن فلا كلام و ن قل
محواره كما عرفت فهل له ان بأحد مصارف حجه وعوده الى وطنه من المبادل لا-
قد يبدل بالاول

واستدل له بوجوه (الاول) الاجماع - ودمر مرارا انه لا يعتمد عليه مع وجود
لمدرك او ما يحصل مدركه (الثاني) قاعدة لأصرر - و ن عدم احده منه صرر عليه -
ولا يعارضه صرر المالك لأقدامه عليه (وفيه) ان لأصرر اما ينفي لحكم ولا يكون مشتبه
فان ثبت لصمان وجو واحد لمصارف من الماد و اشغال دمه به لا يمكن (الثالث) قاعده
لرور - المستفادة من السوى المرسل المشهور - المعروف يرجع الى من
عنه - و لمصوص الحاصة الواردة في النكاح كحبر (١) روعة - في امرته
برصه روحها ولبها - المنصم ان المهر على الذي زوجها و اما صار عليه
المهر لانه دلها - و حر (٢) اسماعيل بن جابر فيمن روح عبر انه له - مكان
سته - المنصم لقوله (ع) وعلى الذي روحه قيمة ثمن الولد يعطيه مولى الوليد
كما عر ارجح و جدعه - و جوهما غيرهما - لانها وان وردت في النكاح لا من جهة
ما فيها من عموم العلة بتعدي عن النكاح الى غيره - (وفيه) ان الظاهر عدم صدق الغرور
على ذلك بعد فرض جواز الرجوع - نعم - لؤة ان لا يرجع فيما بدلت واعتقد المبدول
له انه لا يرجع به بصدق الرور (الرابع) ان من اسباب الصمان الامر لو امر احد
غيره بعمل يكون صام له - و في لمقام امر المبادل المبدول له بالحق فيكون صاما
لمدحصره المبدول له من بقاء العود الى محله - (وفيه) ان البدن و تجوير صرف لمال
في الحق مع جواز الرجوع وعدم الترام المبادل بعدم الرجوع لا يكون من قبيل الامر
المعاصي الموجب للضمان

١ - الوسائل باب ٢ من ابواب العيوب والتدليس من كتاب النكاح حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٧ من ابواب العيوب والتدليس من كتاب النكاح حديث ١

البذل لواحد مردد

١٠- لا إشكال ولا خلاف في أنه إذا بدل المال لأن يحج أكثر من واحد من الجماعة كثير كما لو قال بذلت مردد وإبرأته لكل من في الدلالة يحج الجميع - وحب الحج على الجميع لأنه يصدق عرض الحج على كل واحد وإن كان في بناء لدل لهم بناء للجميع بلفظ واحد ولم يحاطب شخصاً معي (بل) لو قل بدل لراد و راحة لكل من يريد الحج صدق عنوان العرض على كل واحد وحب عليهم الحج وما ذكرناه يظهر ما في لخواهر - قل - بل - لم ينفذ الإجماع على وجوه المندوب بهم يحج على جهة لأطلاق من دون خصوصية كان بعد رد والراحه لكن من يريد الحج مثلاً ممكن القول بعدمه للأصل وغيره انتهى (وه) مع صدق الموضوع وأطلاق المدس لأوجه لرجوع إلى الأصل وغيره

ولو بدل لأحد اثنين أو ثلاثة - فظاهر الوجوب عليهم كونه هو تركت للجميع استقر عليهم يحج فحب على لكل - وذلك لأن من بدل لأحد اثنين مثلاً - لا يكون المسئول له أحدهما المعبى - ولا لزم الترحيح بالمرحج - ولا لآخر - لعدم كونه ورداً ثالثاً - ولا عنوان أحدهما لأن ذلك المفهوم عبر قبل لدل - ولا محله يكون بدلاً لكل منهما مشروط بعدم سبق الآخر إلى قبضه - وعبه - فحب على كل منهما لسبق ليه لصدق عرض الحج على كل منهما - وإن تعدا إلى أحد العدل من المادون وعلت أحدهما - بعبه ليج و سقط عن الآخر لعدم لشرط وإذا تركا - ستقر للحج على كل واحد منهما

ونظير ذلك ما إذا وجد المتعممون ماء لأبى الأوصياء و جد منهم - فانه يحب على كل واحد منهم لصادرة إلى أحدهما الوصوء به - ولو ترك الجميع بطل تيممهم لصدق وجد الماء على كل فرد - ولو تناقوا وعلت واحد منهم بطل تيممه خاصة - وبقي تيمم غيره لأنكشف عدم وجدانهم للماء -

و ما ذكره بعض اعظم المعاصرين - من ان الاستطاعة بوعان ملكية و مدلية - و كلتاهم - في المقدم عن حاصلة الانتفاء الملك - و لعدم شمول بصوص بدل له (بدفعه) ما تقدم من شمولها لكل واحد منهم فراجع ما ذكرناه .

كما ان ما ذكره في الحوار بقوله - وبالحمله لمدار في المسألة ان وجوب الحج على المندون له لصديق الاستطاعة المنحقق في ذلك وامثاله او انه لمكان الأدلة المحصورة لعدم لاكتفاء بهذه الاستطاعة المشتملة على المسألة لشي سقط لها وبحوه اكثر لتكليف وعل لآخر لا يحلوم قوة انتهى (بدفعه) ان المسألة الحاصلة في الاستطاعة البدلية لا سقط التكليف ما لم تلغ الحرج - و الا لما شرع الحج البدلي - و عدم شمول العمومات لها ليس لاجل المسألة بل لاجل اعتبار الملك في صدق الاستطاعة للصوص بغيره ايها - وما ذكرناه يظهر به لافرق بين كون نادل واحدا او معددا لاطلاق دليل لعرض

لو آجر نفسه للمخدمة وجب عليه الحج

مسألة (٢١) لو سخره احد اى طلب منه حذره نفسه للمخدمة او لتعليم فيه او بحوهما لم يصح به مستطاع - ان من وجوب الأجرة وحب عليه الحج - ويجرى عن حجة الاسلام (واورد عنه) ان الوصول الى ثلث الاماكن قد وحب دالأجرة فلا تتداخل الواجب وما يفرق به و بين نادر الحج في سنة معينة و استطاع في ثلث لسنة لحجة الاسلام حيث حكموا بعدم تتداخل الحجتين (و احب) عنه صاحب المحو هر ره بقوله ويدفع بان الحج الذي هو عبارة عن مجموع الاعمال المحصورة لم يتعلق به الأجرة و ما سبق بالسرخاصة وهو غير داخل في افعال الحج انتهى و بحوه م في الاستدوع عن غيره (ولكن) سائى في محله شاء الله تعالى ان السهر من الميعات الى الحرم من افعال الحج - و ان ما ذكره صاحب الحوار هر ره من الصوص و ادعى دلالتها على كون وجوب السهر حتى من الميعات غير يا - لا يتم فانتظر .

فالحق ان يقال به نارة تتعلق بالأحارء بالسفر نفسه وأحرى تتعلق بأعمال حر كالتمليم والخدمة - وبذلك تعلق بعينه لا شك إلا محلور في كون السفر حيا غير بالأحارة وو حيا بمسا لا استطاعة - فتدحلال .

وما إذا كان السفر بنفسه مساحر عليه - فحكمه حكم الطواف المساحر عليه بان استؤجر لحمل غيره في الطواف و لأفواه فيه ربه (حده) حوار الاحتساب عن نفسه - ويظهر ذلك من الشرائع (شريعتها) ما عني لمسالك من انه يحتسب لكل من الحامل و سحبول في صورته كون الحامل مسرعا او حاملا بحمالة - او كان مستاحرا للحمل في طوافه نفسه - اما لو استؤجر للحمل مطلقا لم يحتسب للحامل (ناسبه) ما عني جماعة منهم الأسكافي وهو انه لا يجوز لأحتساب عن نفسه لو استؤجر للاطراف بعينه أو لحمله في الطواف و إذا كان الحامل في طواف نفسه وبه يفرق عما في المسالك (رابعها) ما عني لمختلف وهو انه يجوز لأحتساب عن نفسه لو استؤجر للحمل في الطواف ولا يجوز ذلك لو استؤجر للطواف .

و الحق في تلك المسألة هو الأول - اذ ما يصحح لمستحرج بما هو الحمل فقط فلا بد في مع طواف نفسه (ودعوى) به دأجره على الحامل في الطواف تكون حر كته حول است مملوكه للمساحر فكيف سوح له ان يحتسب من طواف نفسه (فها) ان لمملوك هو حر كته لمحمول لا الحامل وان كانت متلازمين - اصبأ إليه ان محدود لعدم ما وقع مورد الأحارة - بما هو مملوك حد الأجره للعادية (وحيث) انه انه قد ثبت في محله - في كذا ما مباح انه في الحمل لأول عدم مافاه بينهما هو ان ذلك حائر - كما به انما عدم مافاه الوجوب للأحارة فلا مانع من وقوع ما يؤتي به لأستحقاق السفر بالأحارة على وجه العدة لنفسه (وما) افاده بعض المحققين من ان اكل المار ناء هذ لفرد الواجب اكل له بالاصل (رد عليه) ان المدعى ليس عدم استحقاق لأجره من عدم وقوعه عمادة عن نفسه

و على ذلك فلو كان السفر بنفسه مستاحر عليه لا مانع انص من التعرب به

فيجب الحج عليه ويجرى عن حجه الإسلام (بعم) لو كان نائبا عن الغير في سفر كما في
لائب عن الغير في الحج لم يصح له بحسب به عن نفسه اد لعل الوحد لا يعقل وقوعه عن
شخصين ومثالا لامرئ منوحين لى لائب المقتضى كل منهما للاتيان بفرع غير ما يقتضيه
الأحر فهو بغير ما لو كان عليه قضاء صلاة ظهر وكان في وقت ظهر اليوم فكما نه لا يحور
ان ياتي بصلاة وحده امثالا لامرئ الغصائي و لادائي فكث في المقام بلا تفاوت
(وم) مائة الدرهم التي بحث فيها مفصلا بشاء الله تعالى (وماد كرهه) ظهر به
كما لامانع من وجوب الحج عني من آجر نفسه للعمدة او التهلم او المشي نفسه
كث لا مانع من ايجار من يكون مستطاعا قبل لاحارة لذلك و تصح الاجاره ولا
تصر بحجه (بعم) لو آجر نفسه لحج بدي لا يحور له ان يؤجر نفسه لمس المشي
لان عمه هذا مملوك لمساحر الاول - فلا يحور له ان يملكه لغيره - هذا كنهه فيما لو
قبل الاجاره .

وهو يجب عليه اجارة لمساحر وفول الاحارة ام لا - هي لمستند المصريح
به في كلام لاكثر لثاني لانه مقدمه الواجب لمشروط وتحصيله غير واجب
ولحق الاول اذا كان ما استوخر له مالا يشي عليه ونشئ منه انتهى .
واستدل الاول في المسند (ناره) بان الاستدعة عاره عن القدرة على المان
الحاصلة في المقام (واحرى) بان من يتمكن من ما استوخر له وليس عليه مشقة
ومهارة ودنة يكون ذلك معناه بديه مسوكة له حاصلة له قسائلا لا يقاع الحج به
فيكون مستطاعا كما نكث مفعلة صعبة يعنى بمؤونة الحج عاينه انه يسادلها بالراد
و الرحلة .

اقول يرد على الوجه الاول ما تقدم من ان الاستدعة المالية عاره عن ملك
الراد و لراحلة اوئسهما وليست عاره عن القدرة والتمكن من المال (واما الوجه الثاني)
فقد افاد بعض اعاطم لمعاصرين به لو كان عمل لاجير قبل الاتان به مالا - لزم الحكم
بوجوب الحج عني من يكون قادرا على عمل ان كان هالك مساحر وكان مال الاجارة

بمقدار الاستطاعة ويكون الأيجار ح من المقدمات لو حودية للحج وليس ذلك تحصيلا للاستطاعة - وهو دام طله لترم في آخر هذه المسألة بعدم كونه ملاقل الإحارة وكذلك سي على عدم وجوب العمول (ولكن) الظاهر انه اشتبه الأمر في المقام من ناحية انحط من المائنه و الملكيه (توضيح ذلك) - ان من مر من احدهما المايه - و لآخر - المسكنه - اما المايه - فهي تعتبر لشيء من جهة كونه مما يربح اليه و يميل اليه النوع لكونه ذا منفعة عائدة الى الآ ان - او ان عدم الاحتشاع يتوقف عليه - كما في مائه العقود (و اما الملكيه) التي حقيقتها السلطه و الإحاطة - فمراتبها ربع (الاولى) الملكيه الحقيقه وهي عذرة عن السطه التمه بحو يكون رمام امر المملوك بيد المالك حيونا و قاء و هي مخصوصه بالله تعالى (الثانية) الملكة الداسه - وهي الحاصله بين الشخص و نفسه و عمله و دمه (والمراد بالدي مال يتوقف تحققه على مر خارجي تكويني و اعتباري) و شاهد على ثبوت ذلك السره انقطعة العتلاتيه بصميمه مضاه الشارع الافس ياما (الثالثة) الملكيه المقولية وهي عار عن لهته الحاصله من لعمم و التقمص و مشاركل (الرابعة) ملكية الاعتباريه وهي التي تعتبرها العقلاء و لشارع لشخص خاص من جهة لمصلحه الداعية الى ذلك (ثم ان) ما يكون مالا - ياره بعسرونه منك لشخص - و اخرى لا يعتبر ذلك كما في المصاحات الاصلية

على هذا الارب في ان عمل الحر قبل وقوع المعاوضة عليه وان كان مملوكا بالملكه انداتيه و لذلك يجوز بقاء المعاوضه عليه - الا انه ليس مملوكا بالملكه الاعتباريه لان ملكية لاندوان تكون عن سبب وهو مفقود ولكنه مال ولا فرق بينه وبين عمل العبد - ولا بين قبل وقوع المعاوضه عليه وبين بعده (ودعوى) انه لو كان مالا لكان حاسه صامما - مع انه لم يعب احد بالصمان ان لم يكن حبرا (تدفع) ان لصمان لاندله من سبب وهو ما انلاف - او ليه - و الاستبقاء - و شيء منها لا يكون في المقام (اما الاول) فلاه ليس مال التعامل و ملكه حتى يشمله من تلف مال الغير فهو له

صام (و ما الثاني) فلان الحر لا يدخل تحت استيلاء غيره - فان الاستيلاء الموضوع لقاعدة اليدليس عبارة عن الاستيلاء الحارحي - و اما الثالث فواضح (فان قيل) ان المالية صعبة وجودية ولا بد لها من محل والعمل لمعوم لا يكون محلها (فب) به من الامور الاعتبارية والامور الاعتبارية تقوم بمحل يكون موجودا تقديرا - و لمقدم كك فان عمل الحر يقدر وجوده بسع وجود العامل و قدرته عليه (فالمحصل) مما ذكرناه ان عمل لحر مال وليس بملك .. وعلى هذا فحيث ان الاستطاعة المالية متوقعة على لملك كما تقدم فقبل قول الاحارة لا يكون الاستطاعة محققة فالقول من قبل شرط الوجوب لا الوجوب ومعوم ان تحصيل الاستطاعة لا يكون واحدا كما هو الشأن في جميع شرائط الوجوب (و بد ذكرناه) ظهر مو رد المناقشة مما في المستند - وما ذكره بعض الاعاظم -

الاستطاعة البدنية

(و الشرط السادس (امكان المسير) بلا خلاف حد فيه وفي المنتهى قد نفى علمنا على اشتراط ذلك انتهى وقد مر ذلك في لذكره و المنتهى و الشرايع وغيره - بالصحة - و امكان الركوب - و تحلية السرب - و اتساع الارمان - فهذه مسائل -

الاولى - يعتبر في وجوب الحج الصحة وهي لمعر عنها بالاستطاعة لبدية فلا يجب على المريض وان وجد لرد و لراحله بلا خلاف (و في المنتهى) ذهب ليه علمانا اجمع ولا نعلم فيه خلافا من الجمهور انتهى (وفي المستند) فغير الصحيح لا يجب عليه الحج بالاجماع انتهى .

ويشهد به مصافا لى عدم صدق الاستطاعة - والى لروم العسرو الحرح جملة من المصوص (كصحيح) (١) لحنمى - قل سال حفص الكاسى ابا عبدالله عليه السلام

وان عبده عن قول الله عز وجل والله على الشاس حج البيت من استطاع له سبيلا ما يعنى بذلك قول عليه السلام من كان صحيحا في بدنه محلى سريره له راد وراحله فهو ممن يستطيع الحج وقال ممن كان له مال - فقال له حمص الكناسي فاذا كان صحيحا في بدنه محلى سريره له راد وراحلة فممن يحج وهو ممن يستطيع الحج قال عليه السلام نعم وصحيح (١) هشام عنه عليه السلام في قوله عز وجل والله على الشاس حج - ما يعنى بذلك قول عليه السلام من كان صحيحا في بدنه محلى سريره له راد وراحلة .. و نحوهما غير همت من الاخبار الكثيرة

ولابعارضه (٢) حبر السكوني عن الصادق عليه السلام - قال سألته رجل من اهل القدر فقال يا ابن رسول الله احبرني عن قول الله عز وجل والله على الشاس حج البيت من استطاع له سبيلا - ليس قد جعل الله لهم الاستطاعة بعد وبحث بما يعنى بالاستطاعة لرد والراحلة - ليس استطاعه البدن (فان) الظاهر بتدريج لتوهمه الصادر من كدية القدرة البدنية - ويدل على انه يعسر في استطاعه الراد والراحلة ايضا و ثابت عن ظهوره في ذلك فالجمع بينهما ما تقدم يقتضى ذلك والافطرح

ثم ان لمرض المانع عن وجوب الحج هو الذي يمنع عن الركوب او يكون حرجيا عليه وضرريا - ويمنع عن الاتيان بالافعال ولا فمجرد المرض لا يمنع الوجوب وذلك مصافا الى انه لا خلاف فيه و يشهد به مناسبة الحكم والموضوع يدل عليه حبر (٣) دربع المحاربي عن بي عبد الله عليه السلام من مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يسمعه من ذلك حاجه تحجب به او مرض لا يطيق فيه الحج او سلطان يسمعه فليمت يهوديا او نصرانيا - ونحوه غيره المسألة الثانية يعتبر في وجوب الحج امكان الركوب فلو كان صحيحا ولكن لا يقدر على الركوب لكرر او ريدة ضعف ونحو ذلك لم يجب عليه لحج بلا خلاف احده فيه بل الظاهر انه اجماعى و يشهد به ادلة بقى لعسر و

١-٢. الوسائل - الباب ٨ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٥-٧

٣ - الوسائل الباب ٢ من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ١

الحرع - وما دل على ما به المرض عن وجوب الحج بعد الماء الخصوصية ومفهوم حرر دريح المتعمد وما مثله فان مفهومه ان من معه من الحج حاجة تحذف به او مرض لا يطبق به للحج - لاناس سرکه ولا عقب عليه .

الاستطاعة السرية

المسألة الثالثة بشرط في وجوب الحج لاستطاعة السرية بالاحلاف وفي - المسهي وعليه فتوى علمائنا بنهي - وفي الذكر عدة علمائنا وفي المستند واشترائها مجتمع عليه محققا ومحكما والاه تدل عليه - وكثير من الاحاد المتقدمة ترشد اليه وفي لسر والحرع يؤكده وانشاء لسر والضرر رسنه انتهى فاصل لحكم ما لا ريب فيه وتنقيح القول بالبحث في فروع .

١ - لو كان الطريق غير مأمون بان يحذف على نفسه او عرسه وماله - وهل يسقط وجوب الحج مطلقا وفي بعض الصور واقعا او صهرا (قون) والحواف على العس ان كان باحتمال السب لامحاله يكون السمر محرما بالحرمه الواقع وان كان في الواقع لانفس لوسر - فلامحاله يكون وجوب الحج ساقطا واقعا (واما) ان كان لاسحو محرم ارتكابه - كان هناك اصل عقلائي ناف لحبيه السرب ام لم يكن حيث انه يشك في تحلة لسر ولا محاله يشك في استطاعة وفي وجوب الحج فمقتضى لاصل لعقلائي لو كان والايصاله الرائة عدم وجوب الحج - عايه لامر يكون ذلك حكما صهرا لا واقعا ولو انكشف الحلاف انكشف كونه مستطعا واقعا و به كان الحج واحما عليه فيجب عليه في العام اللاحق ولو متسكما (اللهم) لان يصر به ادا كان للحج في العام اللاحق حرجيا يرتفع وجوبه بدليل وفي السر والحرع وليس من قبل من وجب عليه الحج وتحرر وجوبه واخره عمدا الذي دل لدليل على عدم كون لسر والحرع مانعا عن وجوبه فتأمل فان المسألة تحتاج الى تأمل زايد ويقال ان الحج مع الحواف على المرض او المال او العس حرجي ويرتفع وجوبه

بدليل نفى العسر والجرح .

٢ - تكفى في وجوب الحج سلامة بعض الطرق ولو كان هناك طريقان
تجنى أحدهما دون الآخر وحب السلوك من الأول وإن كان بعدا (وهل) يشترط في الأبعد
أن يعرف طريقا من بلده إلى مكة فلو حرج الطريق لأنجرافه عن كونه سبيلا إليه عرفا
كما لو منع المدي من المسير من المدينة إلى مكة - لأنه يمكن المسير إلى الثمم
ومنه إلى لعرق ومنه إلى حراسان ومنه إلى الهند ومنه إلى البحر ومنه إلى مكة
لا يجب عليه الحج - أم لا يشترط ذلك وجهان - أفواه الأول بعدم صدق تحلية لسرب
عرفا - أصف إليه دليل نفى العسر والجرح .

٣ - لو كان في الطريق عدو لا يدفع الأمان - فهل يسقط الحج عنه كما عس
لشيخ وجماعة - أم لا يسقط كما عس لمصنف في بعض كتبه وللمحقق والمدرّك و
لدخيرة وجمع آخرين أم يسقط مع الإحجاف والضرر ولا يسقط بذوبهما كما
في المنتهى - أم يسقط مع الإحجاف ولا يسقط بذوبه كما في التذكرة وعس
المدرّوس - وجوه .

فداستدل الأول (بكون) إعطاء المال إياه عنه على العلم فلا يجوز (وبالقياس)
على من أحد المال منه قهرا الذي لا كلام ولا خلاف في سقوط الحج معه (وبانتهاء)
تحلية لسرب - (وبأنه) من تحصين شرط الوجوب فلا يكون واحدا

ولكن يرد على الأول أن المحرم عاوين أربعة - الإعانة للظالم في ظلمه بأن
يعد من المسوئين إليه بأن يقل هذا كاتب الظلم مثلاً - وصيروره لأسد من أعوانه
- وتعظيم شوكرته ومحنته - وأما غير ذلك فلا دليل على حرمته - وإعطاء المال إياه لأدبه
الوجوب ومضايقة الظالم لتحقيق الحق بما هو من باب تحمل الظلم لإعانة الظالم عرفا فتدبر
(ويرد على الثاني) أولاً لعرق بين المسألتين فإنه إذا كان العدو في الطريق يحجب المال قهراً

يصدق عدم تحلية السرب وأما إذا كان لا يأخذ المال لأنه لا يدفع إلا للمال فالسرب محلي (وثانياً)
أن الحكم في العقيس عليه غير مسلم فمن كشف لثامه في تلك المسألة لا عرف للسقوط وجهاً

و يحذف عنى كل ما يملكه اذ له شرط الرجوع الى الكهانة . الى ان قال بل وعلى اشتراط الرجوع الى كهانة وعدم الرجاء عنى ثمن المثل واحره ثمن نصا بقول د حقت الاستطاعة الدالة وامن فى المسر عنى النفس و تعرض مكن ان لا يسقط خوفه على جميع ما يملكه فضلا عن بعضه لدخوله بالاستطاعة فى عموميات و خوف النلف غير انلغ انتهى (وورد على الثالث) ما عن عبر واحد من مع شروط التحلية مطلقا من المشترط تحلته بحث تمكّن من المسير بدون مشقة وشدة وما ذكره يظهر ما فى الرابع .

وقد استدلل لثامى . بحصول لاستطاعة والقدرة وقتا و به لاية و لاحذر (وورد) عليه اولا ان تحليه السرب لما حوده فى استقصاء قد الاستطاعة - عبارة عن كونه بحيث يمكن من المسير به بلا مشقة شديدة وصرر بعد به رابعا عما هو لارم قطع المسافة . وعنده فاذا كان اعطاء المال اجحاف - او صرر - لا يصدق تحليه السرب فلا يجب لحج صنف الى ذلك انه فى مورد بروم لمشفة اشده و صرر - مقتضى ادلة نعى العسر - ونعى الصرر - سقوط وجوب لحج (وما) اذاده بعض لاعاطم من ان ادنه وجوب لحج محضه لادنه نعى لصرر لانصائها وجوب صرى المال نظير دله وجوب الاعاق عنى لرحم ولا محل لاعصاب ادنه نعى لصرر معها (يرد عليه) ان تخصيص ادنه نعى لصرر بدليل الحج ان يكون فى حصول المال المصروف فى سبيل الحج والمقام ليس من هذا القبيل بل هو شىء ر بد (محصل) ان لاظهر هو السقوط مع الاجحاف او لصرر كما افاده المصنفه .

ثم انه لا فرق فى لصرر الموحى لعدم تحلية السرب بين ان يؤخذ المال المتصرره به قهرا او بها او صلحا او هدنه ، ان يتصالح العدو ويرتفع عن الطريق بسبب خد المال او سلطانا و ريسة بان يظهر احد مال لمن يحج او يعمر عن تحت ولانته ولكن الظاهر خروج ما ياحده الحكومة عن كون ورفه لعموم و ما شاكل من ذلك يعد من المصارف العادية للسفر .

٤- كما يشترط حلول الرب عن العدو بشرط حلوله عن الموانع الاخر فلو كان في بعض المصارف وفي مكة نفسها وباء - او شبه وباء المسمى بالتور - وما شاكل وخاف على نفسه لا يجب .

٥- ولو تحمل الضرر وحج - فان كان الضرر قبل الاحرام من الميقات صحت حجها واخر عن حجة الاسلام لحصول الاستطاعة بعد تحمل الضرر وان كان تحمل الضرر بعده لم يحرج عن حجة الاسلام وقد تقدم وجهه في بعض المسائل لمقدمة .

الاستطاعة الربائية

الرابعة يشترط في وجوب الحج الاستطاعة الربائية فلو كان الوقت صيفا لا يمكن الوصول الى الحج - او امكن ولكن بشقة شديدة لم يجب كما هو المشهور شهرة عظيمة بل لا خلاف فيه وفي التذكرة والمستند - وعن كشف للثم دعوى الاجماع عليه (وفي) المستند للاجماع وقد استندعه وروى لمصرح و لعدو وكونه مرابعه لله فيه كما صرح به في بعض الاحبار انتهى - ولا بأس به

لو اعتقد انه غير مستطيع فبان الحلاف

المطلب الثالث في حمله من احكام حجة الاسلام غير ما تقدم في ضمن لمطلب الثاني - وتفصيل القول فيها في ضمن مسائل (الاولى) اذا اعتقد به غير مستطيع نفق قيد من القبول - و كان مستطاعا (فان) اعتقد كونه غير بالغ مع تحقق سائر الشرط - فذرة ياتي بالحج - و اخرى يبركه (فان اتى به) يدعى الامر لدي - فهي العروة ان قصد الامر المتعلق به فعلا وتحيل انه الامر لدي اجرا عن حجة الاسلام لانه (ح) من باب الاشتباه في التطبيق (وان) قصد الامر الديني على وجه التقييد لم يجز عنها - وان كان حجه صحيحا .

و لكن الحق انه لو كان الحج الاسلامي غير الحج الديني و كانا صعيين نظير

صلاة يظهر و لعصر - لايجزى في الصورتين والاصحرى كلك (ودلك) لان المير ان في صحبه لعاده الاتسادات لمامور به بجميع قيوده مقربا الى الله تعالى - و لا يعسر فيها شىء آخر - و لو نقصت عن ذلك لم تصح (وعليه) فلو صلى في ول الوقت تحيل به صلى لعصر لم تصح على القاعدة وان كان قصد الامر بالعصر على نحو ادعائى لان حقيقة صلاة لعصر تعابر حقيقة صلاة يظهر كى يكشف عن ذلك اختلاف حكمهما - و اذا لم يقصد حقيقة احدهما - وقصد الاخرى لانتفع عنها لعدم تحققها فعلى هذا ان كان الحج الاسلامى معبر بالحج لى - لوانى بالحج لى فلم يقصد الحج الاسلامى وان كان قصد الامثال الامر لعلى ويحل انه الامر لى - و ان لم يكن معارفا معه صحيح و ان كان قصد الامر لى على وجه لتقيد (وسمى الكلام فى لى) (ودعوى) انه قد قيد حجه باللى وقصد الايمان به كذا وقد لم يكن بدساق حجه هذا لا يكون مقصودا (تدفع) بانه قد لم يكن هذا العنوان دحيفا فى لمامور به ان كان من المعاون لمسطقة عنه من حجه كون لانى به غير بلع مثلا - فى قصد هذا العنوان وتعلق ارده بايجده فقد استغنى عنها ارده حرى لى معونه فبات الحج مقصودا مع قصد الحج لى (اصف) الى ذلك ان هذا لوجه لالحصص بصورة لتقيد بل نعم ما اذا كان ذلك على نحو ادعى اذ مع عمد ان حجه لى لامحاله يقصد ذلك فالحج لاسلامى غير مقصود و ان كان لو اعتقد عدم كونه كذا لقصد غيره .

و ان ترك الحج مع وجود شرائط الحج - فليظهر استقراء وجوب الحج عليه وان فقد بعد ذلك بعض الشرائط كما اذا تلف ماله فان النوع بحسب ما يستفاد من الادلة شرط و لى لوجوب الحج من دون دخل للعلم والجهل فيه - فهو ممن يجب عليه للحج و تركه - فيجب الايمان به (و الظاهر) انه لا خلاف فيه ايضا - قال صاحب لحواهر - لا خلاف ولا اشكال بصا وهوى فى انه يستقر الحج فى الذمة اذا سكت الشرائط وعمل حتى دت فيحج فى زمان حياته وان دعت الشرائط التى لا يفتى

معها صل العدة ويقضى عنه بعد وفاته انتهى وبحوه كلام غيره

و ان اعتقد انه غير مستطع من حيث المال وكان في الواقع مستطعاً فان حج والكلام فيه كما هي سابقه وان ترك الحج ثم تذكر بعد ان نف المال فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه - لان الجهل و لعملة لايسعد عن الاستدعاء لعدم دحض العلم فيها فمقتضى طلاق دليل وجوب الحج على من هو مستطع واقفاً - وجوبه عليه

وعن المحقق اقمى ره لحكم بعدم الاستطاعة و عدم استقرار وجوب الحج عليه - والظاهر به استند الى المصوص المقدمة الدالة على ان من ترك الحج و لم يكن له شئ يعدره الله تعالى فقد ترك فريضة من فريضة الاسلام بدعوى انها تدل على ما يعبه العذر - ومنه لجهن بالموضوع - عن الاستطاعة و وجوب الحج (وفيه) ان الظاهر منها راد العذر الواقعي و لا تشمل قصور المكلف من جهة جهله واشتباهه فتأمل - فان مقتضى إطلاقه ان المانع عن الاتيان بالحج ان كان عدرا يعدره الله تعالى - ومن استدبهى ان جهل بالموضوع كث - لايسفر الحج عنه فما افاده المحقق لقمي ره متسن

وان اعتقد المانع من العدو والضرر او الحرج فترك الحج فان حج و تسبى عدمه والكلام فيه ما تقدم - وان ترك الحج فان خلاف فهل يستقر عليه الحج ام لا وجهه - احراز سيد بعروه انتهى (واستند) له بان المانع في الضرر لحواف وهو حصص - (وفيه) ان بحية الرب انى احدث شرط للاستطاعة - وكث لضرر - لما حود مانع - بما هي - وجودها الواقعي شرط و قد بوجوده الواقعي مانع - الا في خصوص خوف تلف النفس - وعليه - فحيث ان الشرط محقق في العرص والمانع مفقود فالباء على الاول متعين - اللهم لان نقل ان الحج مع اعتقاد وجود المانع من العدو والضرر بمسح حرج عظيم فمقتضى ادلة نفي الحرج رفع وجوبه وقد تقدم الكلام في ذلك في العرع الاول - من لروع - المنعرة على اعمار الاستطاعة لسريه فراجع و ان اعتقد عدم لضرر او عدم الحرج فحج فان خلافه - فالظاهر كذايته لان

اعبر عدم الضرر و الحرج في الاستطاعة ان كان بمثل صحيح الحلي المتضمن
لزيادة العذر للاستطاعة فهو مختص بمن ترك الحج ولا يشمل من حج و ان كان
بالادلة العامة لدلة على معنى الضرر والحرج - فثبت انها واردة في مقام الامتنان
ولا امتنان في رفع الواجوب في تعرض فلان دل على عدمه

حج الصبي لا يجزى عن حجة الاسلام

بمسألة ثمانية .. قد مر انه يشترط في وجوب الحج - البلوغ (ولو حج الصبي
ثم يجزئه) عن حجة الاسلام بل تجب عنه بعد البلوغ والاستطاعة بلا خلاف.. وفي
البحر اجماعا قسما - وفي الذكر دعوى جماع علماء الاسلام عليه وشهده
حمر (١) مسمع عن امام الصادق عليه السلام لو ان علما حج عشر حجج ثم احسم كاس عليه
فربصه لاسلام وحمر (٢) اسحق بن عمار عن ابن الحسن (ع) عن من عشرين حجج فان
عليه حجة الاسلام اذا احلم وكذا لحرية غيرها الحج د طمب .. وعله حمر (٣)
شهاب (و م) حمر (٤) بان عن الحكم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الصبي
اذا حج به فقد قضى حجة الاسلام حتى يكبر فمر به حتى يكبر يكون طاهرا راده الحج
المشروع في حقه وثواب حجة الاسلام .

اما بكلام فيما فاده المصنفه ودقا لمشهور - بعوله « الا اذا ادرك
احد العوقبين » - بل (في) الذكره ان بلغ الصبي او اعنى العد قبل توقيف
.. بمشعر فوقف به وبعرفة بالعا او معقا وفعل باقي الاركان اخرى عن حجة الاسلام
وكذا توسع او اعنى وهو واقف عند علمنا اجمع انتهى (و عن) الخلاف ايضا
دعوى لاجماع عليه (وفي) المنتهى و الحقائق والشرائع وعن لمعتبر والمدرك
نرد في الحكم (وفي) العروة) فالقول بالاجراء مشكل و الاحوط الاعاده ان كان

١ - ٣ - الوائيل - الباب ١٣ - من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٢ - ١

٢ - ٣ - الوائيل - الباب ١٣ من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٢ - ١

مستطاع ان لا يخلو عن فوه انتهى (وفي المسند) بسب السبع الى جمع من مة حري
لمتاجرين وحمله لاظهر

وقد استدلل للاجراء بوجوه (الاول) الاجماع - وقدمه مرر ان لاجماع
بحجة هو لبعضى الكاشف عن رأى المعصوم ^{عليه السلام} ومع معلومه ذلك مجمعين
لايعتمد عليه

ثاني ما ذكره بعض الاعظم من المعاصرين بقونه ن عموميات للشرع
لاوليه تقتضى لصحة و ليس ما يستوجب الخروج عنها الا ما تقدم من النصوص
انتهى على غير البلوغ في مشروعيه حجة الاسلام لكنها مختصة بصورة ما دافع
بمقام الصحيح قبل بلوغ ولا تشمل صورة ما دافع في الانشاء فسمى الصورة المذكورة
دخله في الاطلاق المقتضى لصحة نهى (وفيه) اولا - ما حدث رفع القسم كذا
بدر على ان نصي حارج عن حجب لث الادلة رتب و اما بقولنا استحباب الصحيح
فه للنصوص الخاصة (و ثانيا) ان مقتضى اطلاق دليل يقتضى النصوص الخاصة
لذلك على اعتبار البلوغ يقتضى العمومات و اختصاصها بالاعتس (ورائنا) تفص
هو له قال علام ذلك لمشروعيه نصا لوبلغ بعد الوقوف ولم يصر به حد و حجب عنه
باجماع هو انما وجب لخروج عن مقتضى الدالة قدر

ثالث ما عن بعض المحققين وهو ان لبح الذي مر به لنصي استحباب هو يدي
امره لبالع و حجب بالاعتس لو حذبه كل منهما للملاك عنه الامر - ان لاختلاف في
لون الامر المتعلق بهما وعليه فمقتضى القاعدة هو الاجراء حتى فيما لوبلغ بعد لعمل
نعم بمقتضى الاحبار لان من الالزام بعدم لاجراء دالبع بعد لعمل (وفيه) ان احرر
وحده للملاك لاسبيل لباله سيما بعد ما ورد من عدم احرء حجه لوبلغ بعد العمل -
ومن المحتمل دخل بلوغ في ملاك حجه الاسلام و حجج النصي يكون فيه ملاك آخر
ضعف من ذلك الملاك او مغاير امه .

اربع - ان مقتضى الاخلاقات لاولية الشبهة للنصي نصا ان لمطلوب من

اجمع شي واحد - و منقضي حدث رفع اقله يرفع الاكراه عن الحصى و يبقى
 من الطلب - و انصوص استعصمه لاسيما به عني الحصى لان يكون بضد جعل حكم
 آخر من منبه لما استعد من لاله بعدة - و غلبه ولا حراء لان يكون عني لقاعدة (و فيه)
 ان حدث رفع لاله رفع الحكم لاختصاصه لا بد ان يرد اني هو بحكم العقل -
 كما حقق في محله و شرعا له في هذا الشرح مرارا - و بعد ارفاع اصل الحكم
 و الطلب لاسبيل لهذه الدعوى .

الخامس انصدم من انه عني حرم حرج لعنه عن حجة الاسلام ان عني قبل
 بشعره بدعوى - عدم خصوصية لعنه في ذلك من المصاط اشروع حال عدم الوجوب
 لعدم ككذب ثم خصوصية قبل لمشعر فهي صحيح (١) شهاب عن ابي عبد الله عليه السلام في
 رجل اغوى عشه عرفة عند عليه السلام يجرى عن لعنه حجة الاسلام الحديث و صحيح (٢)
 معاوية بن عمر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ممنوت اعنق يوم عرفة قال عليه السلام اذا ادرك
 حذ حو قيس فقد ادرك الحرج - و نحوها غير هذا (و فيه) ان اسكتوف كون المصاط
 ما ذكر بعد ما دلالة للتصويص بل ولا اشعر فيها به لا سوان يكون من جهة القطع بالمصاط
 و حيث انه لم يصورنا عن ذلك مصاطب الاحكام لا يحصل له انقطع بالمصاط و لاسبيل الى
 دعوى بعد خصوصية العبد و في العرود مع ن لزمه الاكراه به فليس حرج منسكع ثم
 حصن به لاستدعاه من المشعر و لا يقولون به بهي

سادس ما ورد من الاحكام من ان من له يحرم من مكة احرام من حيث مكة
 كصحيح (٣) حمل من ذراح عن سورة من كتب قال قلت لابي جعفر عليه السلام خرجت
 مع امرأة من اعداء فجهت الاحرام يوم يحرم حتى دخلنا مكة فربسا ان يأمرها بذلك
 قال عليه السلام فمروا فلتخرج من مكها من مكة او من المسجد و نحو غير تفريه انه يستند منها
 ان الوقت صالح لانه لا حرم من ان يكون صالحا للامهات و لفت بالاولى

(وفيه) حديث قاسم مع اله رقى كما اعرف به صاحب الجواهر

السابع. الاحذر لانه على ان من ادرك لمشعر فقد درك الحج كحجر (١) حسين
من ادرك لمشعر يوم المحرم من قبل زوال الشمس فقد درك الحج ووجود غيره -
بعرب ان لمستعد منه عموم الحكم لكن من ادركه من غير فرق بين الادراك كونه
وعره - قد بلغ لصبي قبل المشعر - فقد ادرك الحج - لما فتحه حجة لاسلامه (وفيه)
اولا ان موردها من لم يدرك غير لوفوق بالمشعر وليس فيها عقد عام يشمل كل من درك
المشعر حادها لشرائط حتى نقل ان خصوص الامور فيها لا يقتضي لورد و -
بها تذب على ان من ادرك المشعر فقد درك الحج ولا يدل على ان ما دركه من ه و
الحج الواجب او المندوب بل مقضى طلاقها ان كان و - فقد درك او حبه و
كان مستحبا فادرك المستحب - و دسح الصبي قبل المشعر ولم يكن بالغ من ول
لاعمال هي دامل ثبت وجوب الحج عليه حتى يقال انه درك حجه و حاد درك
المشعر (والمستحصل) انه لا يدل على لاحراء نعم ما فاده (وكذا العمدة) ثم ان لاله
النصوص عليه .

لا يعتبر تجديد النية بعد البلوغ

ثم انه على تقدير انقواء لاحراء فهذه فروع .

١- هل يشترط في الاحراء تجديد النية للاحرام بحجه لاسلام بعد البلوغ
فهو من باب ثعلب اولاه بل هو انقلاب شرعى - وعلى الثاني هل يعتبر تجديد النية
لوجوب املا - وجوه واقول (نعم) الخلاف وجوب تجديد نية لاحرام (وعن)
المعتبر والمسبى والروضة وجوب تجديد نية الوجوب (وعن) اندروس وجوب تجديد
نية - وفي الجواهر والعروة وغيرهما عدم لزوم تجديد نية فيهما و مشأ الاختلاف

اسم هو امر ن (حذرها) ان حجه الاسلام هل هي مثل صلاة الظهر - من المعاوين
 القصدية الدخيلة في ماهية المأمور بهام لا - وعلى الثاني لامورد للبحث في لزوم
 تجديد نية حج الاسلام او تجديد نية الاحرام كما لا يخفى (والحق) هو الثاني كما يقتضيه
 الاطلاق المقدم في لصوص الواردة في العبد لسدرك لمشعر معناه فانها تدل على
 الاجراء - ولو كان حجه الاسلام عونا قصديا كان الارام هو السبب على لزوم تجديده
 انه ويقتضيه ايضا اصالة الراهه لانه يشك في لزوم قصدتها والاصل يقتضي عدم
 واسدل للاول بما في تلك الصصوص - في ذلك احد الموقفين فقد ادرك الحج
 - فانه اذا لم يكن حجه الاسلام عونا مبدءا من الحج لما احصى الادراك بالموقف
 بل كان لا يدرك للحج من الاول (و ف ه) انه يصحح هذا التعبر ضرورته واحدا من
 ذلك بحسب قوله ادرك الحج اي ادرك الحج الواجب (وهو) بحسب تجديد نية الوجوب م لا
 وجهان الاظهر هو الثاني لان الوجوب والاسحاب امران متراعيان يشترعان من الترجيح
 في ترك المأمور به وعدمه - والا فالطلب فهما واحدا لا انية فيه ولا وجه لوجوب
 تجديد نيته .

لامر الثاني على نقول بان حجه الاسلام من المعاوين القصدية - هل لحج
 اسدى تحقق بلوغ فيه هل احد الوقوع هو لحج الاسلام من حين وقوعه - او
 يكون حج الاسلام من حين بلوغ - ويكون غيره حتى بعد بلوغ لكنه يجري
 عن حج الاسلام - فهو مستحب يجري عن الواجب - او واجب يجري عن واجب
 آخر (فعلى) الاول لا يجب تجديد نية حج الاسلام ولا نية الاحرام - غاية الامر على
 القول باعتبار قصد الوجوب يحدد نيته - لانه حل وقوعه لم يكن واحدا وفي الاثناء
 صدر واجب (وعلى الثاني) لا بد وان حدد نية الموضوع لسدنه (وعلى الثالث) لا يحدد
 نية لموضوع ولا نية الوجوب (وعلى الرابع) يحدد نية الوجوب (وحيث) ان اسدده
 الاجزاء كانت من استكشاف المسط وما شاكل فلا سس الى حرار احد الوجوه -
 فيعبر الرجوع الى الاصل وهو يقتضي عدم اعتبار تجديد نية مطعما .

اعتبار الاستطاعة حين الكمال

٢٠. اذ سمح لنسي - و غيره لعدم - من الوقوف او في وقته - وفقد بالاحراء
- فمن يشترط ثبوتها من المصطلح كما - من المندروس و لروضة - او يكفى
استطاعته من حين الكمال كما عن كسب لثاء و في المستند - اولا يشترط ذلك
صلا - كما عن سمارك - و في الحواشر و لغزوه بل سبب ذلك الى الأكثر لعدم
تعرضهم اعتبار الاستطاعة .

يشهد بطلان اطلاق مدرك نسي عبارة الاستطاعة في وجوب الحجج من الآية و
الاحياء - (و دعوى) بصرها عن المقام (غير صاهرة) وعلى فرضه فهو بدوى يرول
بعد التامل .

و استدلاله في بعد تسمي صلاقي الادله بان الاستطاعة انما يكون شرط حال
لوجوب لا فقه اذ لا بد من على عبارته فله في غير المقام فصلا عن المقام (و فيه)
ب ادليل به يدل على عبارة الاستطاعة من اول الاعمال في آخرها في وجوب
- وبعبارة اخرى - انما الدليل على عبارة في المقام هو الدليل على اعتبارها في غير
المقام و يدعى به يدل على اعتبارها من اول الاعمال في آخرها و عدم اعتبارها
فمن الوجوب في غير المقام ليس لاحسن اعتبارها من حين الوجوب بل من جهة عدم
سبق شيء من الاعمال على الوجوب فتدبر

واستدل لثالث - باطلاق بصوص ثبات حيث انما تدل على اجراء جمع من
كم قبل احد بموقف - من غير تفصيل من المصطلح و غيره وح دون ذلك بانصراف
بصوص عبارة الاستطاعة عن المقام في الحكم واصح وان قلت بشمولها للمقام ايضا يقع
لعارض بهما و لسمه عموم من وجه والترجيح لهما من وجوه كذا في الجواهر و
يرد عليه امر ان (الاول) ان اطلاق بصوص للمقام مسوق لبيان ان الكمال وان كان معتبرا
من اول الاعمال الا انه يكفي بكمال لخاصة قبل للموقف او في وقته وليس في مقام

البيان من ناحية سائر لشرائط كي يدل ان مقتضى اطلاقها عدم اعتبار سائر الشرائط (الثاني) به لو سلم دلالتها لاطلاق على عدم اعادتها - دعوى - انصراف مادل على اعتبار الاستطاعة في حجة الاسلام عن لمقاه قد عرفت ما فيها (و ما على فرض) التعرض فعلى ما هو الحق من الرجوع الى المرححات في تعرض العمد من وجه - كما يظهر من صاحب الجواهر و الفاضل - لرافى ان مختارهما نصا ذلك - فان ترجيح معصوص الاستطاعة للاشهرية - حتى ان عن بعض الاحياء لاجماع على اشتراد الاستطاعة وموافقة الكتاب (فمحصل) ان لا يظهر اعتبارها من حين الاحرام ثم انه لا يحصى به لاسل الى توهم اعمار الاستطاعة من البدل لاطلى الطريق من البدل الى المقادير ليس من ما عسر في الحج بل هو معدمة وجودية له فيكمي تحققيها من اول الاحرام (فما) عن طاهر الشهدى - على ما في الحديث - من شرط حصول لاستطاعة في البلد (ضعيف)

لا فرق بين حج التمتع والحجيين الآخرين

٣- من الحكم مختص بحج الافراد والفران - او بحرر في حج التمتع ايضا - وجهه - من لمالك وكشف اللثام الاول - وفي الجواهر وعن لحلاف والتدكره وفي المعروة لثاني - من عن الدروس بسنه الى طاهر القوي (مقتضى) اطلاق النص في العمد هو لثاني - واسدل للاول - ان لعمره فعل آخر مفصول منه وقعت تمامها في حال انقضاء كعمره او معها في عام آخر فلاحجه للاكفاء بها فكون كمن عدل الى لافراد اضطرا را فدا ام امامك امي بعمره مفردة في عامه ذلك (وجه) ان طلاق النص يدل على الاحتراء بما تتي به من العمرة بعد فرض ان الحج و العمرة عمل واحد بل على فرض لتعدد ايضا يمكن التمسك باطلاقه لمقامي فيه منع كونه في مقام البيان لم تعرض لاعادة العمره .. والله تعالى العالم -

استحباب الحج للصبي المميز

سأله عنه - سبحانه - يستحب للصبي المميز ان يحج وان لم يكن محررا عن حجة الاسلام

بلا خلاف كما هو ظاهر المذكور والمسهي .. وعن بعضهم دعوى لاجماع عليه
واستدل به بوجوه الاول الاجماع - وثمة مراراً ما فيه .

الثاني - ما في المسند وهو ان الاحار لمقدمه يسرع في لحج واعداله الدالة
على استحبابه عام للصبي بها - ولا خصص بحدث رفع القلم عن الصبي - وثمة
مخصص ذلك كيف الاثر مفقود لعدو الرفع بكيفية المحوزة فانها تستدعي كون المرفوع
واشبهه كنهه فلا تشمل الحديث لتكليف الاستحبابه فمادل على استحبابه بان يحج
(واحدة) بعضهم - بان ذلك مما ياسب مادة الرفع - فاسب مادته رفع ما في حمله
كله ومشبهه وليس ذلك الا في الاحكام لبروومه (وردد) على ما افاده في المسند - ان
كنهه (عن) التي عدى بها الرفع له - من قبل كنهه (على) طاهره في ذلك فانها قد
تستعمل ويرد بها الدل - نحو قوله - وما تحرى نفس عن نفس شيك - وقد تستعمل
وبراد بها معنى - الله - نحو وما سطق عن الهوى - وقد يراد بها عبر ذلك رجع
مورد استعمله (وردد) على ما يند به صرح اسناد الرفع الى كل ما يصح اسناد الوصع
انه لا يهما متقابلا - فلاوجه للاختصاص ببعض الاحكام .

لذا ان مقتضى الاطلاق - الدالة على ثبوت الاحكام ثبوتها بغير الشارع
ايضا - وحديث رفع يده عن الصبي ان يدل على رفع المؤخدة خاصة فسقى قسم
حسن لاحكام بحاله - او انه بما يرفع لالزام فصل الطلب بحاله - او انه بما يرفع
الحكم واما لئلا يكون نافيا (ولكن) يرد على الاولين ان الظاهر من الحديث
رفع قلم جعل لاحكام ولا قل من اطلاق - ويرد على لاحير - ان ادلة لاحكام ليست
في مقام بيان الملاك كي يدل ان مقتضى اطلاق المدة وجوده في افعال الصبي

بربع - الاحار لخاصه - وهي طائفتان - الاولى ما دون ذلك بالمعقوق

كصحيح (١) رزقه عن أحدهما عليه السلام أن حج الرجل بدمه وهو صغير فيه بدمه أن يلبس ويفرض الحج - فإن لم يحسن أن يلبس أو لم يلبس فله أن يفرض الحج أي بوجهه على نفسه بقدر الإحرام والنية والأشعار أو لغيره (٢) أن يعرض لحكم عن الإمام الصادق عليه السلام في حج الصبي إذا حج به فقد قضى حجه بالإسلام حتى تكبر - وأبعد إذا حج به فقد قضى حجه بالإسلام حتى يعتق وتقرّب الاستدلال بهما بقوله في الصحيح - فإنه يأمره أن يلبس بخصيص بالصبي المميز - كما أن قوله فيه فإن لم يحسن أن يلبس لمواعه - فظاهر في غير المميز وقوله فيه إذا حج الرجل بدمه - لا بد في ذلك بقربة ما في الخبر والعدد أن حج به فيسكف من ذلك أن المراد به عم من الأمر بمباشرة أو جعله مباشر كما أنه مقصود بالإطلاق الثاني لو لم يكن قوله فيه - ولعدد إذا حج به - قرية على رادة الأمر بالحج من حج به - فيخصّص بالمميز (الطائفة الثالثة) المصوص الدالة على أن الصبي - لو حج لم يحرم عن حجه بالإسلام - لم تقدم بعضها فإنها من جهة عدم صحة الحج وأما معنى حرّاه عن حجه بالإسلام يدل أن الأمر على أن حجه مطلوب ومرتبه (ويؤيد ذلك ما استدلل به بعضهم له - وهو أن بعض الأحبار يدل على أن الصبي إذا بلغ أشبه عشرة سنة كتب له الحسنة وإذا بلغ لعزم كتب عليه السيئات كخبر (٣) طالح بن زيد فإن مقصدي إطلاقه بكتبة الحسنة مطلقاً يدل على استحباب حجه ومطوبسته عند الشارع - إذ ليس غير لمطوب لأن يكون مستثناً بكتابه الحسنة فتدبر.

اعتماد أذن الولي في حج الصبي

ثم إنه من سوقف حجه المستحب على إذن الولي - كما عن المعتز والمسيحي

١. الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب أقسام الحج حديث ٥

٢. الوسائل - الباب ١٦ - من أبواب وجوب الحج وشرائط حديث ٢

٣. الوسائل الباب ٤ - من أبواب مقدمة العبادات حديث ١

واندكزة والحريز والدروس والمساكن والمدرك والجواهر وغيرها بل الظاهر انه المشهور بين الاصحاب ان طاهر المسمى والندكزة هي الحلاوى فيه ام لا - كما ذهب اليه صاحب المستند وعروه وغيرهما - وجهان

فد استدلال الاول (باستناعه) للمال في بعض الاحوال لنكفارة و لهدي - ومعلوم ان التصرفات المالية للصبي تنوقف على اذن الولي (وباب) الحج عبادة متناهية من شرع مخالف للاصل فيجب الاقتصار على قدر الميقن و هو الصبي المأدوم - ولشك انما هو فيمن توجه اليه الخطاب لا في دخل شيء في المتعلق كي يقال ان الاصل عدم عتده (ويرد) على الاول ان الحج ليس تصرفا ماليا ولا وبالذات واستناعه المال في بعض الاحوال - يمكن ان يقال انه ان حكم الصبي فيه حكم العاخر - فيستقل الى لندن لو امكن و لا فسقط (ويرد) على ثبني ما قبل من ان العمومات كافيها في صحته وشرعية مطلقا

ويكن لاظهر عتده من جهة ان مدول على مشروعيته واستحبابه لا إطلاق به لانه عرفت ان المدرك به هو مدول على سحاب الحج له بالخصوص - وهو طائفتان الاولى ما كان دالا عليه بالمدلول وهي عبارة عن صحيح رازدو حرا ان - واحصا صهما بصورة اذن الولي طاهر - لاحظ قوله ^{بَابُ} فِي لَصَحْحِ اِذَا حَجَّ لِرَجُلٍ بِنَبِيٍّ وَهُوَ صَغِيرٌ فَانَّهُ بِأَمْرِهِ اِنْ بَلَى - وقوله ^{بَابُ} فِي حِرَائِنِ - د حج به فموردهما اذن الولي وامره وليس لهما اطلاق يشمل غير المورد حتى يقال ان المورد لا يخص بل هما متضمنان لبيان لحكم لذلك المورد - فهي غير ذلك لادليل على المشروعية والاصل عدمي - لثابتية مدول عليه بالانترام - وحيث انها في مقدم بيان حكم آخر وهو الاجراء عن حجه لاسلام وعدمه فلا اطلاق لها من هذه الجهة كي يمسك به دأ لادليل على استحبابه به في غير مورد اذن الولي و مرده لاصل يقتضي عدمه كما قد في الاستدلال (وتحصل) ان الاظهر اعتبار اذنه -

يستحب للولدي ان يحرم بالصبي غير المميز

المسألة الرابعة (و) لمشهور من الاصحاب انه (يصح الاحرام بالصبي غير المميز) وفي الحواهر بالاخلاف احدى في صل مشروعة ذلك لولي له يمكن تحصيل الاحكام عنه تنهى - ويشهد به خمسة من المتخصص كصحيح (١) معونة عن عمار عن الامام الصادق عليه السلام - بطر و من كان معكم من الصبيان فهدموه في الجنة او لي بطن مروضع بهم يصنع بالمحرم وبطاف بهم ويرمى عنهم ومن لم يجد لهدى منهم فبضم عنه وليه وصحيح (٢) عبد الرحمن بن الحجاج عن رجل في حديث قدس به ان معاوية بن وهب عن رجل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اصابها فاناها فساقتها كيف تصنع فدا كان يوم الروية وحرموا عنه وحردوه وعسموه كما تحرد المحرم وقهر به الموقف فاد كان يوم للحرقارمو عنه وحلوه رأسه ثم تروروا به السومرى الحاربه ان يطوف به لسه ومن اصابوا لمروه وصحح رواه . رحبر بان المتقدمين في مسئله لسانه - وبحرها عنده

ثم ان مقتضى اطلاق هذه الاصول شمول الحكم بالصبي المولود من يومه و لكن في حرم (٣) محمد بن الفضل قد سالتنا جعفر الثاني عن الصبي متى يحرم به - قال عليه السلام في مجمع البحرين عن القاموس اثر لعلام - القى امره (يعنى ثيابه) وعنى هذا يحمل قوله عليه السلام يحرم بالصبي اذا اثر انتهى (و حث) به في مقام التحديد فلا محالة يكون له لمفهوم ومفهوما عدم ثبوت لمشروعه من ذلك - ومعوم - ان لقاء الثمر بما يكون بعد خمس سواب اوست - وهو و كان احص من حملة من المتخصص الا به يعارضه صحيح الحجاج لمقدم فانه ورد في النصي لمولود - وهو من ولد قرب ولا يصدق ذلك على من يكون سبه حسب وسما

فتعارضه والبرحیح مع الصحیح - ولا ینظر استحباب احواح لعی مطلق

استحباب الاحرام بالصیة والمجنون

ثم ان هیثم فروعا ۱- الحق لصیة - بالصیة - و احارده صاحب العروة - و فی المستند الاستشکال فی الاحاق .

و استدلل للاول بوجوه (الاول) قاعدة الاشتراك لاستعادته من الفحص فی الاحکام شرعية لمتعلقة بهما حدث بکون من موافق عدل - والی عنها بناء لاصحاب فی سائر الاحکام (و فيه) ان المیقن منها الاحکام الموجهة الی الذکور - و اما لاحکام لمنوحة الی الاولیاء علیهم فی عرسه

الاشی - مؤلف اسحاق وشهاب المتعبد - عن من عشر سنس یصح قال ^{الافلا} علیه حجة الاسلام اذا حسم وکک الحاربة علیها الحج اذ طمئت - (و فيه) ان لشیه اما هو فی وجوب الحج بعد البوع - لای الحج لواقع فله حتی سمیت منه بانقرره من التثبته فی کلام الامام بعد حوجه عن وجوب الحج علی الصی بعد البوع لای کلام السائل - وانحج قل للبوع فی کلام السائل دون لادم ^{الافلا}

الثالث موثق (۱) یعقوب فست لای عبد الله ^{یخ} - معی صیة صعدرا وان احواف علیهم الرد من ابن بحر مود - فل ^{یخ} اثبت بهم اعرح فله حرما منها - بتقریب ان الصیة جمع للذكر و الانثی فاطلاق السوال و لغوب يقتضی ثبوت الحکم للصیة (و اورد علیه) فی المستند ان الثالث منه هو حج الصیة - لا الحج بها (و فيه) ان قوله اثبت بهم لولم یکن طاهر فی الحج بهم و کونهم تحت تصرفه لا قس من لاطلاق (و اورد علیه) بعض الاعظم بان کلمه (یحرمون) لو كانت مجهولة صح الاستدلال به والافس مربوطا بما نحن فيه (و فيه) ان الظاهر کونها مجهولة فان الصیة جمع الصی - و فی القاموس انه من لم یعظم - و يؤکده التفتید فی السوال

بكونهم صدرا (و لكن) رد على الأسلاف - ان نصبة جمع نصبي - كما عن
 اصحاب - وجمع نصبة نصبا كما في مجمع البحرين (و يؤيده) إرجاع النصير
 المذكور اليهم فاعمل

لرابع - (١) مرسل دعائهم لاسلام عن علي عليه السلام به قال في نصبي لدى
 بحج به و لم يلح قال عليه السلام لا يحرق ذلك عن حجة الاسلام و عليه الحج اذا سمع و
 كذا لمرثة اذا حج بها وهي طفلة (وقد) به لارساله وعدم ثوب وزنه - نعمان
 محمد بن منصور صاحب - لا يعتمد عليه فادأ لادس عنى لحقتها به

ثم انه الحق الاصحاب (المجموع) رد الدلع في نصبي حكم المعنون
 حكم النصي عر الممر د لا يكون حصص حلامه و حرمه عنه انه (و اورد عدة)
 في الحديث به لا يحرق عن لقاس مع به قاس مع عروق (وفي المستند لما كان
 المهرم مقام المسامحة يكفي في حكمه قوى كسر من لاصحاب نصبي (و قد) ان
 ثبوت الاستصحاب باحار من سمع لانكس في قوى الاصحاب به من لافقه من ورود
 حرمه معهود في المقام

و كن لما كان الاصحاب اوصوا بذلك بل مظاهر الحواهر في اختلاف فيه - و
 هم اعرف بالادبه الشرعة وان القاس ممنوع في الشرع - ولا محالة سيكشف عنورهم
 على نص لم يصل السام - فاعمل - و في المش (و هي العهد بان المواي) ي نصح
 حجه - و لاختلاف فيه نصا و قوى و لكن قد مر ان بناء على عدم لتعرض لاحكام
 لعبيد والاماء .

كيفية الحج بالنصبي

٢- في كيفية الحج به - و لمر د بالاحرام به جعله محرما فعلة لا به ثوب
 عنه في الاحرام - وفي الجواهر ستادة لى الاصحاب - و هو كك - و لد صرح

غير واحد بانه لا فرق بين كون الولي محلاً ومحرم - واكثر المصنفين تدل عليه -
 لاحظ قوله عليه السلام في صحيح معاونه لمتقدم ويصنع يوم ما يصنع بالمحرم - وقوله
 في حبر ابن فضال متى نحرمت به وقوله عليه السلام في حر يوم كان ابى بن جردهم من
 فتح (واما ما في صحيح ابن الجراح - وحرمو عنه فجردوه - فالمراد به ما في غيره بقربه
 قوله فجردوه - فليسه ثوبى الاحرام وسوى الولي الاحرام بالطفل فيقول اللهم ابى
 احرمت هذا الصبي الى آخره لاستحباب اللفظ بالنسبة - ونلفقه لثبته ان حسن ان
 يلى ولا يبنى عنه - بصحيح زرارة - ونحوه عن كل صاحب عنى لمحرم الاحتباب
 عنه - وبما مره بكل فعل من افعال الحج يمكن منه ويؤثر عنه في كل ما لا يمكن .
 وما الظاهره في التذكرة . وعن الدروس وكشف الغم انه لابد وان يكون
 لولي منطهرا - واستدل له - بان الطواف بمعاونه الولي صحيح والطواف لا يصح لا
 ظهارة - (وفي) انه طواف الصبي - وبذا في الحر - ثم مروا بالحاجم ان يطوف به
 باليت - و لدل دل على لزوم ظهارة فيس يكون لطواف طوافه - و الحق ان
 الوضوء كغيره من الاعمال - ان امكن نفاعه في طفل كما هو الغالب يتعين فيه
 ذلك والا نحرراً بفعل الولي عنه - وب لم يمكن نفاعه في الطفل يوم عنه الولي
 ومع ذلك فما في الجواهر من ان الاحوط ظهارة بها مع حسن - و ان كان نقوى في
 انظر لاكتفاء بظهره الصبي - لا د ثم يمكن

المراد من الولي

٣- لمشهور بين الاصحاب ان المراد بالولي هو الولي الشرعى وهو من له
 الولاية في المال كالأب والجد بل بخلاف بينهم فيه - والكلام في مورد (الاول)
 من حوار الاحرام بالصبي محض بالولي الشرعى - كما هو المشهور ان يجوز
 لكل من يتولى امر الصبي ويتكفله وان لم يكن و لشرع كما يعنى عنه بعد في
 لعمرة واجارته في (مسند) ولا لاجم - عنى خلافة (الشيء) في مراد بالولي لشرعى و

به هل يخص بالاب والجد - اذ نعم لحاكم الشرعى والوصى

ان ليقم الاول فقد سئل لعدم الاختصاص بالولى الشرعى وشمول الحكم
بلى العرفى اى كل من سكت نصي بقوله **ينبغي** فى صحيح معاوية انظروا من كان
معكم من نصيبان فقد مود الى الجدة او لى بن مر المحدث - فانه يشمل عر بولى
اشرعى (كتب) انه لا اختصاص فى الامر بقوله - قدموا - فحردوه ولو عنه وعبر ذلك
(فون) قد مر مرارا ان التمسك بالاعلاق فرع كون الدليل فى مقام لمن من الجهة
لى - التمسك به فيها - وفى المقام للدليل ورد فى مقام من محل لاجرم و
كيفية الاصح - مسست به من ناحية كون المحج شحضا معسا او به لا اختصاص به
(وبالجملة) لخصوص انه به على مشروعه من ما يكون فى مقام من احكام حر - و
من ما يخص بمورد نصي الولى كصحيح زراره - **د حج الرجل** - به - بل و
صحيح من الاحجاج - ان معا صبا مولودا - و عليه فلا دليل على مشروعه فى عر
مورد نصي الولى والاصل نصي عنها

واما لمورد اثنى فمخصص لقول فيه انه بعد مالا كلام بينهم فى ثبوت
الولاية للاب والجد - وقع الكلام فى ثبوتها للحاكم الشرعى - و لوصى (ما احكام)
فلا يظهر عدم ثبوت ولاية الاحجاج له اما سببى فى مبحث لولايه من كتب لاجاره
فى الجزء ثلث عشر من هذا لرح - من اختصاص ولاية الحاكم ما يكون من
قبل لامور الحسبه - او من ماصت لفصاة وعدم كون الاحجاج من احد هذين
قسمين و صبح (و اما الوصى) فان عين الموصى ذلك - و الا فحيث انه ليس له
ولاية لاعنى حفظ نفس النصي وماله - فليس له لاحجاج به - وتتم بكلام فى ذلك
فى كتاب الوصية

ثم ان جماعه من الاصحاب كالمصنف فى المنهى والمحقق فى محكي المعتر
و الشهيد و صاحب الجوهر و غيرهم من عن المدا رك بسنه الى الاكثر ذهبوا
الى ثبوت ولاية الاحرام للام ايضا (وطاعر) الشرايع و لعواعدو السرائر و غيرها عدم

ثبوتها لها .

و استدل للاول بمصحيح (١) عبدالله بن سنان عن بى عبدالله رضي الله عنه قال سمعته يقول مر رسول الله ﷺ برينة وهو حاح فقامت اليه مرة ومعهامى لها فقالت يا رسول الله ﷺ ابجح عن مثل هذا - قال نعم ولك اجره - بتقريب ان ثبوت لأحر لأمه التى تحمى - فرع ثبوت مشروعية الأححاح لها (و منه) اولانه يحتمل عدم رتباطه بالأححاح لها و لعمري من قبل ما دل على ان الولد كدما اتى به من لأعمال لشرعية يكتب لأبويه الثواب والأجر (وثانها) انه لو سلم وروده فى الأححاح لها لكن لأطلاق له من جهة ان الأححاح حسن حتى مع عدم ادن وبه الشرعى لانه فى مقدم بين معنى قصور لصى لأبيه من الجهة الأخرى (و عليه) فمقتضى الأصل عدم ثبوت مشروعية لأححاح للام ايضا - الا اذا ادن لها الولى الشرعى

مصارف الحج على الولى

٣ - ن لمصح مصارفا - كالمقه الرائدة على نعمة الحصر - والهدى والكفارة - فهل هى على الولى ام من مال الصى - و تفصل لقول بالبحث فى موارد الاول فى لعقة - فى الحوار ان نفعته الرائدة مثل آله المعروف آخره مر كنه وما شا كل نكرم الولى فى ماله دون الطفل بالأحلاف اجدديه :

و استدله فيها (بانه) هو السب والسب عائد له ضرورة عدم الثواب لغير المميز بذلك وعدم الانتماع به فى حال الكفر (وبانه) اولى من قضاء لصد الذى نص عليه فى خبر رارة (واورد) على الاول بانه قد يشكل اقتضاء مثل هذه النسبة للصمان (اقول) كيف يشكل ذلك بعد كون الولى هو المتصدى للأحلاف والصرف والسب عائد اليه ولا يسمى التوقف فى مسيئته (بل) لظاهر انها عليه حتى مع عود الثواب الى لصى - فان تصرفات الولى فى مال الطفل انما يكون حوارها وعدم الصمان بسبها فيما اذا كان

هنا مصدحه دسوه تلصى منرفة عليها ولا قل من عتده المفسدة ومن لمعلوه انه لا
مصلحة دسوه في صرف ماله في رسل المحج بل فيه المفسدة فيه تلف ماله من دون
سعر يدشيه وادب ا- ر ح في الاحجح به اعم من الادب في صرف ماله (بعم) دا
كان حصه موهه فاعنى لسعر به او يكون لسعر مستحله يجوز حدها من مال لصى-
لادب على حو ر تصرف لولاي في مال لطف لو كان لتصرف مما فيه مصلحة لصى .
وفي لحو هر رعل حلاق لأصحاب مرل عنى عردلك

م ر هد في الاحجح بالصى - واما لممر لى يحج نفسه ولا شيه
عنى لولى بل نفسه لسعره نسا من ماله و شهيد لحوار ذلك مارل على سحسب
ن يحج

واما الهدى عنى الحو هر كانه لاحلاف سهم في وحو به عنى لولى انهى واستدل
به بوحوه (الاول) ن لولى هو لسب قصى حجه (وبوصحه) بالاحجح بالصى
دس وه عظه و مصلحة ربوه حى لو فرضا كون صل سمر عطله لامكان ان الاحج
به و رتبه نكه من عمر ن يحج - فالاحجح د لزم منه الهدى يكون من هذه الجهة
تصرفه ماب عر مادون فيه فلا محاله يكون عنى الولي .. فلا وجه لاستسكال بعض
الاعاصم في مسسه لصمان (ثانى) صحيح راره المقدم بدسح عن الصغار وبصوم نكار
(وورد) عليه بعض الاعظم بان الامر بالدسح عنهم ساكاف بعد قول لسان ليس بهم
م ر حون ولا بدل عنى الحكم في صورة تسكن الطفل منه بل لسه طاهر في الدسح من
مال الصى مع لمكن منه بل لا بعد ظهوره في ذلك من جهة التقرير (وفيه) ان قول
ان بل ليس بهم ما يدسحون - اريد به ليس لنكار ما يدسحون عنهم وعن الصغار لاحط
صذر لحو ر - وعنه - فيسكتشف منه به كان المعروض في ذهن السائل كون الهدى في
مال نكار و بهم مكلفون به و سئل عن حكم ما لا يمكن من الدسح من قبل نفسه ومن
من الصغير - وحو به (ع) من جهة التقرير طاهر في كونه من مال الولي فندبر (الثالث)

مصحح (١) صحاح من عبارات ابن عبد الله (ع) عن علمائنا دخلوا مع مكاء بن عمرو وخرجوا معاً إلى عروب بن عبد الحرام قال (٢) قل لهم يعسبون ثم يجرعون دجوا عنهم كما تدجوا عن بكم - و من طلاقه بقصى المصحح من مال الولي مال من ماله -
مورده حج الصبي المبرأ منه و الولي أمر به - و بضاً من أمانته يدرج لأحب من يكون الولي قطعاً فهو أدخول عنهم طهر في كون ما يدرج من مال الولي قد ير (ولايه في) ذلك ما في صحيح معاوية لمقدم ومن لأحد الهدى منهم فيقسم عليه -

لأنه في لأحد من على عدم وحدن الولي يهدى عنهم فيسب ذلك في عدم الجمع به ومن ما تقدم - ثم انه يمكن أن يؤد ما ذكره باطلاً احتياطاً بأحواجه في كما في سائر الموارد كما في بدل الحج لا بعد دعوى ظهوره في كون يهدى من ماله

و ما ذكره الصدوق والمشهور به نجح في مال أخيه - وبشهادة صحيح -
لمتقدم وإن قبل صدق فعلى به - (٣) في ما ذكره من هو في مال الصبي لأنه مال وحب نجاشته فوجب أن يحب في ماله - كانه اجتهاد في مقام شخص كما في جواهر واما تكافؤ - لأحر لمحبته بالعمد - فهل هي ايضاً على الولي كما ع

لكافي والهدية والقواعد - و في مال الصبي - أولاً أحب صلاً كما في معشوي وعن الحرار والمختص وغيرها - وجوه -

ما لقول لأحر قد سئل له بوجوه - أحدها - انصرف ذلك لكفارة عن انصبي (وفي العروة) والانصراف ممنوع ولا يلزم الالتزام بدفع الصدقة (وكرر) يمكن أن يفرق أن كفارة من قبل المحرمه عن الذنب فحبس بغير انصبي و يكون ذلك مشناً الانصراف ولا يقاس بالصبي التي ثبت الغدة فيه مع عدم العمه

ثانيها - المصوحص بمصحه (٤) ان (٥) محسني وخطئه - حد في يهدى على بالافعال الصادرة عن غير العاقل عمد في حكم لأفعال احتيائه - فهي بمعه كما

ان موجب الكفارة صدور حطك لاشب الكفارة كك اذا صدرت عن الصبي (واورد)
عليه سيد المدارك و صاحب لغزود وعرفهما من المحققين بان ذلك محض باب
الديات لمعاملة الخطاء المعدل في ح التبرع بهما عن الحياة العمدية و لحظاينة تعاملهم
المجيد و لقوله يُخْلِجُ بحمله العدية فان ذلك مما يكون في الحساب ولما عابه ضرورة
العلماء والمؤلف من صحة عمده لقصد من صلاح و صوم و سفر و اقامة عشرة
ايام وغير ذلك ولو كان قصده بمنزلة انعمه لما صح شيء من ذلك

اقول - لا اشك في ان هذه النصوص لا تدل على قصد الصبي كالاقتضائه
مضافا الى اسرارهم منخصص لاكثر خلاف الظاهر كما به لا شك في عدم شمولها
باب المعاملات - وذلك لان تدل شيء من له آخر لا بد وان يكون فيه لمعرب عليه
ترشعي ومن المعلوم به في باب المعاملات لانه للمعاملات للحظية (مع) ان لعدم
والخطاء اما بصور في الامور التي لها واقع محفوظ وذلك الامر قد يربط على
سنة قهر و آخر عن قصد في الامور الموقوفة بحققها على قصد كالمورد و لا يفعات حيث
انها لا تحقق بدون القصد ولا تصور فيها الخطاء كما هو واضح (ويكن) لالواحدة للاحتصاص
بخصوص باب الحساب بل مقتضى اطلاقها الشمول لكل باب كان لكن من لعدم
والخطاء حكم بخصه و اثر محض به - وتدل به على ان يحكم بمحد في خصوص الصبي -
ومن مصادرها باب الحسابات - ومنها الدعاء (وشيوخ) العشر عنها في خصوص باب
الحسابات لا يوجب التخصيص (كما) ان في بعضها من قوله (ع) بحسبه العاقبة التخصيص باب
الحسابات لا يوجب تفصيلا اطلاق ما ليس به ذلك لعدم حمل المطلق على المقيد في المشتق -
والاحد بالنسبة مع وجود الاطلاق لوجه به - ولا يظهر منه دلاله ذلك

ثالث حرم (١) على بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عنهما السلام - عن
نصيبين هل عليهم حرام وهل يتعمون ما تنعى لرجال - قال الشيخ بحر من و يهون

عن الشيء يصعوبه ما لا يصلح للمحرره ان يصعبه - وليس عليهم فيه شيء - و يوقر^١
 - يحرمون سبب ما عن - بدل على المطلوب تمامه - و يوقر^٢ ميبا للمفعول يختص
 بالاحجاج - ولا يشمل ما لو حج نصبي بعده فيكون حصص من امدعى لا يتيسر بعدم
 القول بخصص (والمحصل) ان النصي اذا تركت شيئ من محظورات الاحرام لا تكفره
 عليه غير الصيد -

ثم لو سلم ثبوتها فمن هي على لولى و النصي بمعنى صلاى اديها دو ثماى
 واستدللاون - من لولى هو سبب في سبب الكفارة فيكون صلاى او يقونه إلخ (١)
 عمد الصلوات حصص يحمل على ادمه - وانه بدل عن سبب الكفارة على ادمه
 ولكن - يرد على الاول ان سبب الكفارة هو فعل النصي و ان كان له محظور د و ولى
 ليس سببها في ذاتها وان كان سبباً آخر - مع - سبب على اوى مع من ركبها - و يرد على
 الثاني انه مختص بسبب يكون حظاً على ادمه وهو ما استدل به ولا يمكن المقام لدى
 لاشيء في حظه

الحج لندى لايجرى عن الواجب

انما له الحامسة (و لو لم يكن الفقير) ي حج غير المستضع تسكه كان
 حجه - و (ثم يجر له) عن الحج الواجب بل يجب عليه الاعدة (بعد الاستطاعة)
 بلا خلاف كما قل بل يظهر الاجماع كما عن الخلاف و لم يهوى وعدهم - كما في
 المستند وفي لحوه بلا خلاف احدى في شيء من ذلك بل يمكن بخصص لاجمع
 عليه وفي انه يهوى ولو حج ماشا (ح) ثم يجره عن حجة الاسلام عندنا ووجب عليه
 الاعدة مع سكمال الشرائط ذهب اليه علماء انه يهوى و مال جمع من قارب عصر
 لى الاحراء و يعلم ان محل الكلام ما لو لم يصر مستطيع من حين لآخر هو لا فلا شك
 في الاحراء .

و كلف كان يشهد الأول خلافه دل على وجوب الحج على المستطيع
 فانه يقضي وجوب الحج بعد الاستطاعة وان كان قد حج قبلها
 و يستدل الثاني بان ظاهر ان حجة الاسلام هو الحج الأول واذا اسي به كفى ولو
 كان بعد وهذا يظهر من ادائتي الحضي صلاة الصلوات على كون عداته شرعه
 فلع في اناء و كذا في لاجب عليه الاسوة و اوجهه ان لظاهر ان ما مره لصيب هو
 الصلاة المعهودة لبي و حبه لله تعالى على الناس لاشيء فانها هي نفس مكلف بالطبيعة
 لو حدد مع امه منع عنه الامر ما لم يمنع يكون مرخص في تركه و اذا منع لا يكون
 مرخص في تركه في نفس ذلك لفبيته و حبه مقتضاه لكسب و ان مع بعد ذلك
 فلاشيء عليه و بهذا لسان حكم بحجاء الحج البدني عن لو حب (لا يقال) ان لازم
 ذلك اجراء حج بعد عن حجة الاسلام مع انه لا ينال به (فانه يقال) بمقتضى القاعدة
 وان كان ذلك لانه دل الدليل الحاض على لزوم الاعادة (فان قيل) ان كانت حقيقته
 الحج البدني مع حقه حجة الاسلام فلا مر بخلق آثارها - او حجة الاسلام
 يستحق معاقبة حتى يتركها و يتركها يسفر عن المكلف - و تركها بلا عذر ترك
 لشرعية من شرع الاسلام - ولو مع منع منها بحج الاسانه - ولو تركها الى ان مات
 تخرج من صلايتها و هذه الاثار لا تترك على الحج البدني فيكشف اختلاف
 حقيقتهما (انما) بعدد لار حاسب من ترك وجوب و مديات بواجب فلا فرق بينه
 وبين ذات المستحب

فان الظاهر ان حقيقته حج و حقه لا خلاف فيها ولا عذر - ولكن هذه
 لحققة الواحدة معلومة للامر في كل عام و الامر المصنف به في كل عام غير الامر
 المتعق به في عام الاخر - مع انه لا امر في عام الاستدعاء و حوبى - و هي
 عام غير الاستدعاء بدني - فهي بظهر صلاة لظهر اسي هي حقيقته واحدة ومع ذلك في
 كل يوم متعلقة لامر غير الامر احتلوا به في لزوم الاخر - وعليه فكما ان الانسان بالحج في
 انعام السابق لا يجرى عن الامر البدني المصنف به في العام الاخر او لم يصير مستطيعا

كث لا يكون محرماً عبداً كان وجوب كذا ان صلاة الظهر للمعنى بهاءى اليوم السابق
لانحرى عن الامر المعنى بهاءى اليوم الاخرى فعدم الاحراء لعدم الامر بالعدومة
لحج وبما ذكرنا ظهره في القياس بصلاة الظهر الى نى بها قبل البلوغ - وبه قياس
مع امارى (و نظير مقدم) هو صلاة ظهر اليوم السابق للمعنى بها قبل البلوغ -
بالسنة الى الامر بها بعد اسبوع في يوم الاخرى وينهى عدم الاخرى في المقام
عليه وكك في المقام .

الحج عن الغير لا يحرى عن حجة الاسلام

ثم نرى في المقام فروع مساهمة لهذا المسألة ١ - لاختلاف من الاصحاح في ن من
كان غير مستطيع بالحج ثم سؤخر للحج عن غيره - فحجه عن الغير لا يحرى عن
حجة الاسلام الواجبة بعد الاستطاعة .

وشهد به صافا الى ذلك - والى ما تقدم من ان ذلك مقضى القاعدة من الحج
عن الغير موقوف الامر غير ما هو مستحق بحجة الاسلام وبالاخرى خلاف ابقائه
خير (١) آدم بن عيسى عن ابي الحسن بن قول من حج عن ابنه ولم يكن له مال بالحج به اجزأت
عه حتى يرضى الله تعالى ما يحج به و يحب عليه الحج (لا ن) في المقام روايت
نوهم دلالتها على الاخرى كصحيح (٢) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن
رجل حج عن غيره انخرجه ذلك عن حجه الاسلام قال عليه السلام نعم وصحيح (٣)
جعل بن درج عنه بن في رجل سرقه مال حج عن رجل او أحمره رجل ثم اصاب
ملا من عليه للحج قال بن يحرى عنهما وصحيح (٤) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن
يحرى عنه وعن حج عنه - ويحويها خير (٥) عمرو بن لاس - وان عارضه في مورد
صحيح عن بن مهران

و لكن عبر صحيح جميل قابل للحمل على ما صرح به في خبر آدم و هو
 لآخر ، الى لسان - فالجمع بين الطائفتين يقتضي ذلك (و اما) صحيح حمص
 وعن المتقي الطوسي في منته قال هو ربما نظروا اليه الشك بقصور منته حيث تضمن
 الـ قول امرس و لجوب اما بسطاء مع احداهما فان قوله بحري عنهما يابس مسألة
 الحج عن العر - و اما حكم من حجه غيره فبني على كونهما مع ان اصابة لعمال
 اياه و كرت معه و ذلك مظنه الرب و عنه انصط في حكاية الحوائج فيشكل
 لالتفات اياه في حكم مخالفة لواعيه لاصحاب انتهى (و لكن) يمكن ان يقال ان
 لسؤل ما هو عن حكم فردس حجه من حج عن غيره - و لآخر من حجه غيره
 فهو به بحري عنهما ي من حج عن غيره فاصاب مالا - و من حجه غيره فاصاب مالا
 فان جمع كل منهما محرعهما - وفي لسان - قول يحتمل كون الاحراء حقيقة بالسياسة
 الى من حج عنه و حجرا بالسياسة الى لسان - و يحتمل عود الصبر في قوله عنهما الى
 الرحلين لموت عنهما دون الدائب و حمل الحمل على لا تكراسه - و لكن خلاف
 انظار (و افاد) بعض الاغاطم ان الجمع بين صحيح جميل لدى هو ظاهر في الاحراء و
 غيره يقتضي الاحد تارة و حمل غيره على الاسحاب (وفيه) ان صاعد الجمع يعرف
 كونه احد الحريين بطر العرف فربما على الآخر - و يعرف ذلك بجمعهما في كلام
 واحد - وفي المقام دا جمعا قوله في صحيح جميل فيمن حج عن غيره و من
 حجه غيره فاصاب مالا - بحري عنهما جمعا - وقوله في خبر آدم احراء عنه حتى
 يرفقه لله تعالى ما يجمع به و يحب عنه الحج - الدال بالمفهوم على عدم الاحراء و
 بالمطوق على وجوب الحج لأرب في ن اهل العرف يرويهما مهتتين و لا يرون
 حجهما قربنة على الآخر و لحق بهما متعارضان لا يمكن الجمع بينهما - و لرحيحي
 مع خبر آدم - لانه المشهور بين الاصحاب و لموافقة الكتاب

لوحج مع العسر والخرج

٢ ارجح فيه شرط من الشروط التي مدرتها قاعدة - لا حرج - او قاعدة -
على الضرر - كضحة الضرر وسعة الوقت - و يعود الى الكفاية على قول - وماش كن -
وحج مع لزوم الضرر لخرج - ومع الضرر - فيقال كما عن الدروس وفي العروة
وسمعت بعض الاطام - بالحر - ولكن المشهور عدم الاحراء وقد يدل للآخر
بوجه .

الاول ما عن الشهيد رد قال - بعد ذكر شرط وبحثها الى ثمانية - ولوحج
فيه هذه الشرط لم يحرمه - وعندى لوتكاليفه - من و يعصوب والمموع بالندو
و يلقى بوقت احراءه ذلك لا ذلك من ان يحصل الشرط فيه لا يحب ويرحب
وحب واحراء بعد لودي ذلك الى الضرر - لعسر يحرم امر به ولو فارق بعض المسائل
احتمل عدم الاحراء الى (ووه) ان ادى يحصل بالكلف المقدمة و هو المشي الى
مكة ومشي وغروب لا شرط لذي هو هذه الحرج والضرر و بعدة اخرى ادى
يحصل بسكنف لحج و سيراله - لا الصحة او لاس من لطريق مثلا لدا انهما الشرط
(نعم) لو كان ضرر او حرج الى ما قبل ان يمار ولم يكونا حين شروع في العمل
بم مذكوره لكنه خارج عن فرض المسألة ولا فائل بعدم الاحراء فيه

ثاني ما في نعروه قال لان الضرر والخرج اذ لم بصلا الى حد لحرمة مما
يرفعان الوجوب والالزام لاس اطلب فاذا بحملهم و اني بالمأمور به كفى انتهى
(وفيه) انه ن روي بالوجوب والاستصحاب فرد ان من اطلب و يكون الوجوب هو
طلب العمل مع السمع من البراء او بالوجوب هو اطلب لتشدد - والضرر و لخرج
يرفعان القيد الثاني او الشدة فيكون الاول او اصل اطلب - قيا - فيرد عنه - ما ذكرناه
تعد للاساطين ان الاختلاف بينهما ليس الا في حكم العقل بمرور لتبعية وعدمه من
جهة ترجيح الامر في تركه وعدمه والا فاطل شيء واحد لا تتركب فيه و ن اريد ان

قاعدة هي العسر والجرح وكذا قاعدة هي لصرر بغير رفع المؤاحدة خاصة والطب
يكون بها - فردد عليه - مصافا انى عدم معوليه رفع الحكم العقلى مع بقاء مشاه
ن مقصى اطلاق دليلهما رفع الطب رتب

الثالث ما اوردته بعض الأعظم من المعاصرين وهو بقاء أعنى ان الاختلاف
بين الوجوب والاستحباب اياه ومن احدى ارجيى فى مخالفته فى لطلب الاستحبابى
وعدمه فى التكليف لوجوبى - ادله هي لجرح و لصرر رجعة الى بترخيص فى
مخالفة الطلب فالطلب هل ادله هي لجرح والصرر لا بترخيص فى مخالفته وبعدها
مرخص فى مخالفته فالطلب فى لجرح لا تزل فيه لافى دته ولا فى صفة و بما لتدل
فى اصرم لمرخص له بعد ازال حاله عنه وقد كان بها بعله كان كاف فى مشروعه
المطوب وحوار البعده (ووه) ان تلت الادلة باقة لتكشف لاشبه فلا يشك بها
لمرخص فى الترك وبدونه لافى برفع حكم العقل بوجوب اتباع ما امر به المولى -
مع - به لالوجه لخصيص الرفع بخصوص هذا الحكم - عدان مقصى طالقها
رفع كل حكم قابل للتعديل -

الرابع مذكوره بعض آخر من اعظم المعاصرين - وهو ن كل قد من فود
الموضوع و ن كان دجلا فى الملاك بلا كلام لان لقد المسعود من قاعدة هي العسر
والجرح لاملاك له لا لامسان ولا رطله صل لملاك - فوجج مع لزوم الجرح
بحكم باحرته عن حجة الاسلام لاسيافاته جميع ملاك الحج الوجب - وملاك الامسان
بصلح مشأ لرفع الحكم لك لا يصح لمراحمه ملاك الواحد هو واصح (ثم ورد)
على بقاء انه كيف يستكشف وجوده لك الواحد برفع الحكم اذا علم بوجوده
مع عدم لكشف عدم بعب لافى لافى لافى (واحاب) عنه ما يستكشف وجوده
من بقاء امتداده البعدة اذ لو لم يكن ملاك الوجوب ثابت فلا امسان فى رفعه لا ارتفاعه
بانتفاء املاك لا للقاعدة فسلیم امتداتها مساوق لتسلم ثوب لملاك على حاله
(اقول) ولا قد ذكرنا فى لجرع الرابع من هذا الشرح فى مبحث اليه - ان الدواعى

افترسة لسوحيه لعاديه لعاده مسحصرة في الامر والمحبوبه والناقي الدواعي التي
توهم كونه منها كرحاء لنواب ورفع لعقاب - واما كل فله منها - ومن تلك
لدواعي داعي لملكو المصحة لكاهه فسي اعلم - واسماء المصحة الكاهه
في العادة لا يمكن لا بتنه امثالا لمره تعالى فو اي بالعادة من - و قصه الامر
ولو كان من قصه حصول المصحة لا تستو في باب نرتها على - فعمل لباتي به
امثالا لمره تعالى - و غله - و لسان يدعي الملاك لا يكفي في العادة و - قصه
الامر لمدى ياتي ماعده من الاسكال في حراء الحج لمدى عن الوجب (اصف)
لي ذلك ان الملاك لمدى لا يصح ان يراحم لاسب وغير فوس لا يكون مثالا لمره
عند مر حسمه مع لا يكفي في عاريه و - ترب لي لله تعالى (مع) ان عاره مراحمه
ملاك الامه ن على الامه - لملاك الحج او ح عره - صبح - ومع لكسرو لا يكسر
من الملاكين - بل من مر حسمه مع في امثاله جعل حكم و غلته عنه سكتهم
وجودها وتحققها .

لحامس - ب عدم العسر والحر الماحود شرط في الاسطاعه ب د به عدم
لحر وانصرر لمدى من قبل الشرع لا مطلق قد يكتف بلكف لحر و النصر
لا بد عى امر اشرع بل بداع آخر فعدم الحر و النصر لاسب من قبل الشرع
حاصل لان لفروض ن النصر و الحر حاصلين كذا باعدام منه و بداع مدعى
لابداع الامر الشرعي فيكون الاسطاعه ح خاصه تمام شروطها فيكون الحج حج
الاسلام (و به) ان مقتضى طلاق الادلة بعه الحر والنصر للحكم مطلق ولا يعقل
و به نهى التقييد

لوحة لمدى مد كره بعض الاعظم من المعاصرين ايضا و هو نعم جميع
لشروط سوى الاسطاعه لماليه و النوح و الحرية و هو انه يجب على من يكون
مستطيعا من حيث المال و فاقد الشرط آخر عره كصحة الدن و ماشاكل - ان يسبب
من يحج عنه - وهذا دليل على ثبوت حججه لاسلام عليه ادلو لم يكن الحج واجبا

عنه لما امر بالاستئذان بان يأتي لائب موحب على المبوب عنه فوجوه عليه مسلم
عامة الامر سقط عنه قيد الماشرد لاجل المباح ومعنوم ان سقوط قيد الماشرد تترخيصى
لاعرى لانه من الواضح انه لو محرم المرض او الخرج و حج ماضره لم يركب
حراما فسقط حججه لاسلام عليه فظهر ثم قل ان ذلك واضح على فرض و حوب
الاستئذان ولكنه كثر حتى ساء على استحبابها لاد طاهر الاحاد هو ان لائب موب
على الدوب عنه من جهة لاسقطه لمانه و حوب لا مانه بالبحر المسحوب عنه
لكون الاستحباب معه الاستئذان لالحج لدى يسمى به سانه عنه و هو (ولا) ن بقاء
و حوب للحج و موحبه اى الموب عنه مع ا رخص فى ركه مالا يتحقق فيه ان
رند انه محرم ان يأتى بالبحر عنه او يستحب فهذا مما لم يدل عنه الدليل - و
دارد به وجه انه الو حوب ولكنه سهل بالاستئذان - فرد عليه ان لانه عدم حوار
تركه عنه انتفاء أو هذا مما يخالفه لادله - و ن ريد ن بخطاب موجه الى الموب
عنه اعم من سانه ليعفى و ليرضى وهو لائب - فرد عليه ان لخطاب الموجه الى
شخص لا يعقل كونه محرك لشخص آخر - و لحياته وان وحب لاسانه يكون
ذلك نكالا آخر غير اكسب بحجه لاسلام (و ناي) - فلو تم ديت ساء على و حوب
الاستئذان - لا يتم ساء على استحبابها - و كيف يكون هناك مكسب و حوبى رخص
فى مخالفه حتى سانه ليرضى (ثم ن) لكلام فى حقه سانه و كفه بوجه الامر الى
البائ و امثله سبائى فى محله شاء لله تعالى

و حوب الاستئذان على المعدور

لمألة لادسة فى السانه عن احدى فى الحج - لاشكال فى ان مقتضى القواعد
الاولية عدم مشروعة السانه و ان اطلاق دليل المتخصص بالامر بفعل يعنى
المباشرة - اصف اليه حروج فعل يعبر عن تحب قدرة المكلف فلا يعقل ان يؤمر به

وجعله طرف التخيير غير معقول وحل الأساسه بخلافه معقول لانه خلاف الظاهر و
الاطلاق والحدح لى قرينه ثلثه - وسقوط الامر بالاستئذان وبعض باب خلاف
الاصل يحتاج لى دليل - والاستئذان والاستئذان خلاف الأصل
و يمكن خرج عن ذلك المذهب عن جيب قد راب الموضوع على سائر لسانه
عنه فى كل عمل غير حسن فلا اشكال فيها .

كسائه لا شك فى صحته ساءه عن اخى لم يكن نصا فى صحيح المسند
يحملة من النصوص كخبر (١) محمد بن عيسى المظفرى قال بعث الى ابو الحسن
لرضا عليه السلام بزم ثياب وعلمه يا وحده بنى وحده لاجى موسى بن عسده حجة لوس
بن عبد الرحمن وامرنا ب صحيح عنه فكذب ساءه منه دسار ملاه منه ساءه الحديث
وحبر (٢) حار عن اى جعفر بن قال رسول الله ﷺ من وفى فربه بحجه و
عمره كتب الله له حجه وعمر بن لحدث وحبر (٣) اسحاق بن عمار عن ابي
ابراهيم عليه السلام - عن لرحل صحيح فحقن حجه وعمره او بعض طو قد لبعض هذه
وهو عنه عاب بلك آخر قال فقت فبعض ديث من حره وقال ﷺ لا الهى له و
نصاحته وله سوى ديث بدا ومن لحدث لى عمر ذلك من النصوص لكثرة
لدله على ذلك

كما لا اشكال فى عدم صحة ساءه فى الحج لوجوب عن اخى المسكن
من لاثباته مباشرة بدور العسر والخرح و لصر
ما لكلام فى لباه عنه مع عدم المسكن من لبشره لرض و حصر او
هرم و اذا كان خراجا عنه و مورد الكلام والبحث جهت .

الاولى - من استقر عليه الحج بان اجمعت له شرائط الوجوب و مضت مده
يمكنه فيها استيفاء جميع فعل الحج . و اعمل حتى تغدر عميه الحج او تغسر . هل

١ . الومائل . ليات ٢٤ من بوانه لسة حديث ١

٢ - ٣ . الومائل . ليات ٢٥ من بوانه الميابة حديث ٥٦

او امر بغيره لله تعالى فيه - فقال عليه السلام ن نخرج من ماله ضروره لا مال له (١) و حر الفصل بن العباس قال اتت مرة من حنعم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ن ابى اذركه فريضة لحنج و هو ضيق كسر لا يستطع ن بليت عني دانه فقد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فحججى عن ابيث

واورد على الاستدلال بها عني الوجوب بوجوه (لاول) ن لاحذر الثلاثة الاولى غير طاهرة في المستطع فيدور الامر من حمها على المستطع وابقاء الامر فيها على ما هو طاهر وهو الوجوب - وس حمل الامر فيها على مجرد بان المشروعة وليس الاول اولي من الثاني - و اربع و الخامس صاهر ن في عدم لوجوب - و السادس - و لسابع لا يمكن الاحد بظاهرهما من وجوب استئذان الضرورة والتعكيك بين القيد والمقيد في الوجوب بعيد - و الثامن غير طاهر في الوجوب (و فيه) ان الروايات الثلاث لاولى طاهرة في الوجوب مطلقا واسا لا يلزم به في غير الغرض للدليل خاص وهو يقيد اخلاقها ولاوجه لحملها على بان مجرد المشروعية (مع) ن ذكر ما فيها من لقبود قربة على عدم لشمول للحج البدني من الاستئذان فيه لا تحصص بمجمع القيد - والرابع و الخامس ليسا طاهرين في عدم الوجوب لاحمال متعلق المشيئة فلعلة براءة الدمة والخلاص من العذاب اصاف اليه ما عني الحدوث من انه لا يخفى على من احاط حسرا بالاحبار انه كثيرا ما يؤتى بهذه الكثرة في مقام الوجوب مع - انهما ضعيفان سدا - اما الاول مهما فلان في سده مهم من يبدو هو ضعيف او مجهول - و ما الثاني فلان سمة ابي جعفر مهم فتأمل فان سهلا يعتمد عني روايته على الاظهر - و الراوى عن سمة بان بن عثمان و هو من صحاب الاجماع فلا اشكال في الحريرين من حيث السدة واسادس و لسابع يؤخذ بظاهرهما ويحكم بوجوب استئذان الضرورة اذا قام الدليل على عدم تعين ذلك ورفع اليد عن وجوبهما بمقدار مدلول الدليل عليه - والتعكيك من لقب و التمسك بعد قدم الدليل عليه لا محذور

فهو وكم له نظر في الفقه وعدم ظهور الدس في الوجوب لم يظهر لي وجهه - بل
ظاهر الأمر فيه هو الوجوب .

الأيراد الثاني أن أكثر مصوص الباب و كانت ظاهرة في الوجوب إلا
أن مقدم من حديثي سلمه - و قد ج - ظهر أن في عدم الوجوب بل صريح
وهو يتعلق بالأساسه فيها على المشبه هو سطنتها برفع اليد عن ظهور تلك مصوص
و حسن على الاستصحاب وفيه (أولاً) مقدم من صعب سدهما (وثانياً) من أحمالهما و
عدم ظهورهما في عدم الوجوب (وثالثاً) أن الروايات الخمس الأولى بدءاً على وحده
بإرفاقه فيها كما هو لظاهر أو المحتمل - لو سلم ظهور الحرث لأحرب منها
ففي عدم الوجوب و الغرض ظهور اثلاث أولى في الوجوب يقع التماس
بينه لغرض لإحلال في القل غير جمع إلى مرححات ذلك الباب و هي تقتضي تقديم
لثلاث أولى لأصحابها سدا و كثرتها عدد - فإما أن هذا قابل للمناقشة

ثالث أن صحيح محمد المتقدم ظهر في عدم الوجوب و ذلك لأنه على
سحبه في أساسه فيه على إرادة الحج فمفهومة عدم وجوبه مع عدم إرادة الحج
و صممه الإجماع المركب بحكم بعدم وجوبه في صورة إرادة الحج أيضاً - و
لأنه أمر بالجهيز من ماله غير لواجب قطعاً لكفاية عنه و لو شرع - و لشمول
إطلاقه لمن لا يجب عليه الحج - وتقريبه هذا لصحیح يحمل سائر المصوص على
الاستصحاب (و فيه) أن شيئاً من القرائن المذكورة لا يصلح لأن يكون سداً لحسن
لأمر على غير الوجوب - أما الأولى فلأن الإجماع المركب بحكم من الطرفين
- و لظاهر أن يتعلق على إرادة الحج من جهة أن من لا يريد الحج لأحاجة له لي
لاشنة ولا يكون بصددها - و ما الأخيرتان - فلما مر (فتحصن) أن لا يظهر هو وجوب
لاستدفاع في هذه الصورة .

الاستنباط على الحي مع عدم استقرار الحجج عليه

لجهة الثانية اذا كان المكلف موسرا من حيث امكن ولم يمكن من المباشرة مع عدم استقراره عليه . فهو يجب عليه الاستنباط كما عن الشرح في النهاية والتهذيب والمبسوط والحلاف مدعى في الأخير الاحتمال عليه ، القديم والحلي و نقاصي والمصنف في التحرير وكثير من المناشرين بل الأكثر . ولعله ظاهر الشريعة والمستهي . أم لا يجب كما في لمن قال (ولو كان المتمكن مريضا لم يجب الاستنباط) وعن المختلف وابن سعيد . و طاهر المعبود . والقواعد و كشف الغطاء . و جهان تشهد للآل اطلاق ما تقدم من البصوص . وقد استدلل لثاني بوجه

أحدهما . ان لبصوص المقدمة مضرورة الى صورته الاستقرار . وهو كما ترى . ثانيا . ان تلك البصوص طائفتان . طائفة ظاهرة في لوجوب وهي أكثرها . وطائفة كبرى القدح وسلمه ظاهرة في عدم الوجوب فتحمل الأولى على صورته الاستقرار والثانية على صورة عدم الاستقرار (وفيه) أولا ما تقدم من عدم ظهورهما في عدم الوجوب . وصعب سندهما (وثابت) انه جمع ترعى لاشاهدانه من خبر سلمه . محتضن بمن فرط في الجمع الظاهر في الاستقرار .

ثالثا ما ذكره بعض الأعاصير من المعاصرين وهو ان الجمع بين تلك البصوص وبين ما دل على اعتبار صحة الدين وامكان المسير في الاستطاعة يقتضي لسد عن ذلك اذا لم يجمع بينهما كما يكون تنقيح اطلاق الحكم بغير الاستدلال بان تحمل الشرطية على الشرطية لوجوب سحره لما شره يكون ايضا تنقيح موضوع هذه البصوص بمن كان مستطيعا ولا ريب في كون التقييد لثاني أسهل من لأول بعيد جدا في نفسه وبملاحظة قرينة السياق من الصحة ذكرت في البصوص في سياق الراد والراحلة الدين هما شرط في الاستطاعة حتى بالاصافة الى وجوب الاستدلال فيكون صحة الدين كك انتهى (وفيه) ان الجمع فرع المعارضة ولا تعارض بين الطائفتين من ما دل على اعتبار صحة الدين

و مكان لموسر بما يدل على دخلهما في الاستطاعة لموجة لوجوب لحج على المكلف نفسه . وهذه الصوص يدل على ان لموسر من حيث المدن وان لم يكن واحد لهذه يعود بحج عليه الاستئابة فمعاد الطائفتين ان من استطاع من حيث المال ان استطاع من سائر الجهات بحج عليه لحج بالماشرد . والا فيجب عليه الاستئابة . ولعمري انه قد وصح لاسرة عليه (واما) اصل البرائة فلا يرجع اليه مع لاطلاق (عالمتهصل) ان لا يصر هو ان وجوب كما ذهب اليه جمع من الاساطين

لا يختص وجوب الاستئابة بصورة اليأس

لجهة الثالثة - ساء أعلى وجوب الاستئابة على من استطاع مالا ولم يسفر عنه بحج لعدم اختصاص ذلك بالمبوس من روال لعدم كما عن جماعة وفي المسهي في من روى برؤه - فان الاستئابة هي ليست حجة بالاجماع انتهى - وفي لحواهر بعد نقل ذلك عن المسهي وربما شهد له انتيع ام بعد ما يروحى رو له كما في احدثي - وعن الدروس ووجه قد استدلل للثاني باطلاق الاحرار - بل ربما بقل ان حملها على صورة ما اذا كان الممرض عن مرحو الرول حمل على لعدد الدرداد ممرض يكون غائب مرحو الرول (واورد عليه - نارة) بانصراف الاحرار الى صورة لباس (و حرى) به لا مجال له عمل بها بعد عرض الاصحاب عنها (وثالثه) انه بعيد اطلاقها بالاجماع (وربعة) بان حصة منها واردة في استئابة لشيوخ الكير - ومعنوم بالشيوخوة لبرحى رو لها فقد بها طلاق ماله اطلاق ولكن يمكن (دفع الاول) بسمع لانصراف وعلى فرضه بدوى يرون نادى لغات (و دفع الثاني) بان عدم عمل لاصحاب باطلاقها ليس لاجل لانصراف عنها بل لعله من جهة الجمع بين الأدلة فلا يكون عدم عمومها عر صا موهب (و دفع الثالث) بعدم كونه اجماعا تعديا كاشفا عن رأى المعصوم ^{عليه السلام} (ودفع لربع) به لا يحمل المطلق على المفيد (واما) اطلاق الاحرار فيرد على التمسك به ان الاحارود في موضوعها هو لعدم - ولكن انما ظاهر منها كما هو انشان في جميع

أدلة الكاليف الاضطرابية، الموصوع هو العذر الذي يكون مانعا عن الاتين بالموصيعه - وحث ان لو طعمه لست هي الاتين - بلحج في خصوص سبه من لست بل هو بلحج مرة واحدة الى آخر عمره فلا محالة يكون الموصوع هو العذر المستور - بلا دخل للرجاء والناس فيه وبعبارة اخرى - بعد كون الموصوع في الموصوع هو وجود العذر - بدور الامر من كون العذر في سبه موضوعا و العذر مدام العمر ومقتضى الاطلاق وظاهر الأدلة هو الثاني (مع) الاول مسلم لحوار الاستسانة كان مريضا في سبه و ب عدم ارتفاعه في السنة الآتية ولم يعب بذلك احد فيعم ب له صوع هو العذر المستور (وعليه) فتدبر نعم بارتفاعه - و اخرى يعلم بقائه - وثمة لا يجر شيء منه - فهي تعرض لأول لاحتج بالاستسانة - وفي الثاني بحث و ما في ثالث فسادا على - هو حق من حوار لدر في جميع موارد الدال لاضطرارية نظرا الى استحباب بقاء العذر - لحرمانه في الأمور الأسفلية كما حقق في محله - محور لدر والاستسانة عنه الامر يكون الحوار طاهرا فلورأ وانكشف عدم سمر ر العذر بحث عنه ان بلحج نفسه ولا يكفي حجج الدت ح عن حجه لاسلام (فحصل) ب الأظهر عموم الحكم بصورة رجاء و ب العذر (نعم) لا يعم الحكم بلوعيم او طمش، لو ب او كان له طريق عملاني انه كما هو واضح -

ثم ان في المقام تفصيلا آخر وهو الفصل بين المرض العارض فبحث فيه الاستسانة و لحقني فلانحب - قال في الحوار بعد نكار وجوب الاستسانة - واما على الوجوب فيه فالمتجه لاقصر على المساق من المصوح لمروره لمخالفة للاصل بل صحيح محمد بن مسلم منها كالتصريح في ذلك - لي ان قل ودعوى ظهور صحيح الحلبي و خبر ابن ابي حمزة في العموم وكذا صحيح ابن سنان مسوعة كدعوى ن لقول بعدم الوجوب فيه احدث قول ثالث انتهى (ونظرة) في ذلك التعريض على صاحب الحدائق ره حيث قال السادسة طاهر صحيحه الحلبي لمتقدمة ومثله رويه عن ابن ابي حمزة تناول مدع الموحب للاستسانة لو كان حقيقا و عارضا انتهى

(اقول) كثر احداث الب وان كانت في المرض العارض - الا ان انكار اطلاق صحيح لحلي و حر عني بن حمره مكثرة - و دعوى - الانصراف - مسموعة - و اصعب مهما دعوى لزوم الافتصار على المتيقن اذ مع وجود الاطلاق لا يلزم ذلك - و اصعب من الكل دعوى حمل اطلاقهما على المقيد بقراءة ساير لنصوص - اذ لا يحمل المطلق عني لمقيد في المشتبه فاذا اظهر هو لتعميم

احراء حج النائب عن المنوب عنه

انحبه الرابعه - لو ارتفع العذر بعد ما حج النائب - فهل يجب عليه الاتيان به كما هو المشهور - بل في لمستند من غير خلاف صريح منهم احده بل قيل كاذ ان يكون حمداً انتهى و طهر التذكيرة و لمنتهى الاحماع عليه (و في العروة) و لكن لا قوى عدم الوحوب - و نعه جمع - وقال في الجواهر انه على القول بوحوب الاستنابة الاظهر هو الاحزاء .

و كيف كان فقد استدلل للاول - في التذكيرة بقلا عن الشيخ بان ما معه كان واجبا في ماله وهد يلمر به في نفسه - و اوضحه صاحب المدارك ره بان اطلاق الامر بالحج المتناول لجميع المكفئين ممن لم يحج بشمله فانه لم يحج حقيقة (ولكن) يرد عليه ان طاهر بخصوص الاستنابة حملها على لو حوب او الاستحباب بل ما يأتي به النائب هو الحج الذي وجب عني لسوب عنه فاذا انى به يكون الاحراء قهرا لعرض الاتيان بما امر به - و انى هذا يرجع ما نقله في التذكيرة - قل و لانه ادى حجه الاسلام بامر الشارع فم يرمه حج ثان كما لو حج نفسه - فلا يرد عليه ان افاده المصنف ره من انه يسمع اداء حجه لاسلام بل بدلها المشروط بعدم القدره على المباشرة - الا ان يرجع الى ما سذكره (الا ان) التحقيق عدم الاحراء - وذلك لما عرفت من ان الماحود في موضوع الاستنابة وجوار تيان لنائب حج السوب عنه هو العذر لمستمر بوجوده انو قعي - فهو رال العذر وانكشف عدم الاستمرار يظهر عدم ثبوت الامر واقعا بل

كان هناك مرطافرى و موافقة لانعتصى الاحراء - ولا بعد ارجاع مذكره لمصنف
 ده في تذكره لى ذلك - و نعل نظر الاصحاب انص الى ذلك - فلاظهر و حوب
 الأتيان به .

لوزال العذر في أثناء عمل النائب

و لوزال بعدر قبل تمام العمل - فمدره يكون قبل التمس بالاحرام - و حرى
 يكون بعده فان كان قبل التمس بالمسبوت لى الاصحاب انصاح الاحراء و عدم
 اجرائه عن حجه لو انى به و سند العروة ذهب الى عدم انصاح لاحراءه - و ما
 انى انقوت بالاحراء .

و انصاح - لعدم انصاح لاحراءه بان لاحراءه من مفعود اللامية و السه لى
 انصاحه - سوف على وجود دليل مفعود - و نفع هنى ذلك صحة عمل نائب و
 اجرائه عن المبوب عنه (وعن) المحقق النيسبى ره الأبر دعيه بان انصاح لاحراءه
 هو لاقاء موضوعه و هو بعد المبوب عنه لاند وجوده شرط فى صحته و انصاحه
 روى به فيحكم بطلانها بطريق آخر شحص نفع صرسة لمولم و قل قلعه رجع
 عنه لالم فمصح لاحراءه فيه لاقاء موضوعه و هو نفع لصرس المولم (أقول)
 محس لبحث ما لوزال العذر فى سعة الوقت - والا فان رول فى صفه فيشمل عذره لى
 عذر آخر - و هذ لا يوجب الانصاح - فعلى سعة الوقت بما لا لاسديه موضوعها
 العذر وقد ارتفع فلا تكون مشروعه ومع عدم مشروعيه تنصيح الاحراء (و دعوى)
 انه كاتب لاسديه بامر الشارع فكيف تنصيح كما فى العروة (فيها) انه كان تحس
 امرا لمر واقفى و فى الموضع بما ان للحج لدى امره لمبوب عنه هو حج لاسلام
 دون حج آخر سدى فلا يبرد على المحقق النيسبى ره موده بعض المحققين من
 تلامذته به ساء على ما هو الحق من عدم كون حج الاسلام موعدا - اذا كان لثائب
 اجبر للابن بالاعمال المحصورة فى لازمه الحاصه و لس موضوع الاحراء لا

تلك الأعمال وبعد رماع عذره لا مانع من الاتيان به عن المبوب عنه فعلى هذا لا محال للقول بمساح الاحاره - عانه الامر ان المبوب عنه اعتقد وجوب الحج عليه على هذا الوجه وبعد ارتفاع عذره تبين ان عمل لآخر كان حجابا ذباله وان الاستبانة كانت مستحقة فهو يكون من باب الاستسقاء في تطبيق - ونظر لمقدم بما اذا استاجر احد الزبيرة الحسين عليه السلام شخص وجوبها عليه بذراؤه شبهه وبين بعد الاجاره بطلان النذر (وجه) عدم وروده في الاحاره اما وقع على ما في دمة المبوب عنه وبديهي ان ما في دمة في عام الاستطاعة هو حجه الاسلام لا غير والاستبانة فيها لا تشرع لفرض عدم لعدم وقوعه - وما وقع الاجاره عليه عمل غير مشروع - وما هو مشروع لم يقع عليه الاحاره - ولحق ما هذه المحقق الثاني رة من مساح لاحاره عانه الامر لا بد من اعطاء احاره المثل لثائب - لان عمله محترم وقع بامرر واستبانته وان كان روال بعدد بعد التمس بالاحرام فقد احتمل صاحب المدارك الاتمام والتحلل بمرة مفردة (ولكن) بدأ على لمحار من ن لموضوع هو العذر المستمر بعد ارتفاعه وظهور عدم استمراره وبطلان عمل الثائب - لاسيل الى شيء منهما لانهما من آثار الاحرام الصحيح - واحرم الثائب في العرض بطل ومدر

الاستبانة للحج النذري

لحجه الحاميه - من يحصل الاستبانة بحجه الاسلام - كما في الجوهر نعم للمدرك - ثم نعم للحج النذري والافسدى ان قلنا انه عمومه كما هو المبوب الى المشهور من في الممتد - و انما هو عدم الخلاف فيه ايضا كما يظهر منهم في مسألة الاستبانة عن المحج في عدم وجد انهى وجهه ومشأ الاختلاف الخلاف في وجود الاطلاق ولو لبعض بضوء الاسانة وعلمه و لقاتلون بالشمول يذهبون - ان صحيح محمد لمقدم لو ان رجلا اراد الحج فمرض له مرض او حاله سقم فلم يستطع الحروح فليحجر رجلا من ماله ثم ليعنه مكانه بشمل الحج لنذري و

الافسادى . وكذا صحيح المحلى وحرر على بن حمزة المتقدمان ومن ادعى الاحتصاص بعمره الى ان مورد النصوص هو حج الاسلام ولتعدى يحتاج الى دليل مفقود والاصل يقتضى عدم جوار الاستدانة (و لكن) الانصاف ان مع الاطلاق فى غير محله - اد ليس فيها ما تنوهم كونه مشناً للاحتصاص بصراف وشبهه - لا قوله - فليحجر رجلا من ماله بدعوى اضاعه - لاحتصاص بحجة الاسلام لعرض الاستطاعة المالية - وهى كما ترى - فالأظهر عدم الاحتصاص .

وجوب الحج فوري

المسألة السابعة (و) المشهور من الاصحاب انه (يجب) الحج (مع الشرائط على الدور) من بلا خلاف فيه - وفى الذكرة و وجوب الحج والعمره على الفور لا يحل بامكاف بهما تأخيرهما عند علمائنا انتهى وفى الجواهر انهما محكي عن البصيرت و الخلاف وشرح المحمل للمعاصى انتهى . واستدل لكونه على الفور - و انه لو اخره عن عام الاستطاعة عصى وان حج بعد ذلك و ن تركه فيه فعلى الدم الثانى وهكذا بوجوه .
لاول الاحماع - و قد ذكر مرارا ان الاحماع مع معلومية مدرك المجمعين ليس بحجة .

الثانى - سيرة المتدين المتصلة برمان المعصومين عليهم السلام المستكشفة من جماع لعناء على ذلك فى كل عصر منها عصر الحصور - وهى كاشفة عن رأى المعصوم ^{عليه السلام} (و فيه) مصاد الى ان الاحماع الذى هو مدرك لمجمعين بايديها لا يكون كاشفة عن سره المتدين حتى فى عصر الحصور انه لو سلم كشيته عنها بما ان الفعل مجمل يمكن ان يكون من جهة لاسناق الى الجبر و لمسارعه الى المغفرة او لغير ذلك من الدواعى فلا تدل على الفورية

الثالث دلالة الامر على الفور اما تنعسه او لادله اخر مذكوره فى محله من الاصول (والعوب) عنه مادكرناه هناك و يبا عدم دلالة الامر على الفور و لأعلى

النراحي و بما هو يدل على مطلقه صرف وجود الطبعه في الطرف بمقرر له -
فالحج الذي رمان ابتدعه لي -ححر الامر به لاندل على اريد من ذلك و ما
يروم الاتيان به في عام الاستطاعة فلا الامر يدل عليه ولا لادله الخارجيه العمدة الآخر .
لرابع ان ذلك من مكررات المنشرة و لذا تربهم يدمون من اجر حجه
عن عدم الاستطاعة - (وفيه) اولا انه يمكن ان يكون مشأ ذلك لو سلم الاس بالعتوى
حديث وقديما وثاب ان مكررة ذلك غير مسلمة - وثالثا بضالها مرات لحضور لكون
كاشفة عن رأيه (ع) غير ثامت .

الخامس بصوص الاستثناء لدله على وجوبه اذ لم يمكن من الحج لعدم
من كبرا ومرص ومث كل - ولولم يكن وجوب الحج فوريا في اوب عدم الاستطاعة
فلم وجب لاستثناه (وفيه) انه لو كانت الاستثناء وجه حتى مع العلم برون العذر
كان لاستدلال مسا - اذ لا معنى للامر بالاستثناء - مع جواز التاخير - ولكن قد عرفت
به يجب الاستثناء في صورته متقرر العذر فراجع .

السادس مادل من لتصوص على عدم جوارب سوب من شعيت دمه بالحج
عن غيره ولولا فورية الحج لما كان وجه لعدم الحوار (وفيه) انه يمكن ان يكون
مشأه شيئا آخر لا يعرفه الا برون حمد من تعفاء اموا بدم حوار التطوع في
وقت لعريضة حتى في سعة الوقت و التطوع لمس عليه لعريضة ولو ساء على
المواسعة في القضاء والمقام ايضا لعمه كث - (مع) بدياني الكلام في بيانه لمسطيع
عن غيره

السابع مادل على ان ترك الحج كافر بقربب ن تأخير الحج عن العلم الاول من
الاستطاعة مستبرم للترك لعدم علمه بقائه الى العام القابل - بل مع العلم بدها يصدق
انه تارك فعلا فيشمله الاحار (وفيه) ان تلك المصوص بدين على ان من ترك الحج
رُما اي لم يأت به اصلا فقد كفر وامم الترك في العلم الاول فلا تدل عليه نظير ما ورد
من ان ترك لصلاة كافر - وان لم رد به ترك الصلاة في مجموع لوقت المصروب لها

لأن تركها في زمان خاص أو مكان مخصوص .

ان من مدلل من المصوح على عدم جوار التسويف بالأعد كصحيح (١) معاوية بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل - والله على الناس حج لبيت من استطاع إليه سبيلا - قد عليه السلام هذه لمن كان عنده مال و صحة وان كان سوفه للتحارة فلا يسعه ذلك - و ان مات على ذلك فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام اذا هو يجد ما يحج به الحديث وصحيح (٢) الكاظمي عنه عليه السلام قال ثبت له رأيت الرجل التاجر اذا لمال حين يسوف الحج على كل عام وليس شغله بالالتحارة او الدين فقال لا اعدله يسوف الحج الحديث ويحومها غيرهما - وتقريب الاستدلال به ان التسويف غير ترك الحج رأسا بل هو عارة عن تأخير وفي مجمع البحرين التسويف في الامر المطلق وتأخيره و لقول باي سوف اعلم - فدل هذه المصوح به لا يحوز بحج الحج و لقول باي سوف احج في العام لقاس - و دلالة هذه المصوح على لزومية ظاهرة .

النسج - مدلل من المصوح على عدم جوار التأخير سقط آخر كصحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا قدر لرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل يعذر به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام - ويحوزه غيره و دلالة هذه ايضا ظاهرة لعاشر مدلل من المصوح على عدم جوار الاستحفاف بالحج كخبر (٤) لعصل بن شاذان عن ابي الحسن الرضا عليه السلام في كتابه الى الامامون الاربعة هو اداء الامانة و احتساب جميع لكائنات مثل قبل النفس لي ان قالوا الاستحفاف بالحج و دلالة هذا ايضا واضحة فان الاستحفاف عبر الترك رأسا ومن مضاد الاستحفاف التأخير عن عدم الاستطاعة للاعذر - فيدل الحديث على عدم جوازه .

وقد استدلل لعدم فوريته بان آية الحج ترتيبت لم يحج رسول الله صلى الله عليه وآله الا في حجه

١-٢-٣. الوسائل باب ٦ من ابواب وجوب الحج وشرايعه - حديث ١-٢-٣

٤. الوسائل باب ٤٦ من ابواب جهاد النفس وما يباينيه حديث ٣٣

الوداع (واحسب) عبده احرا لعدم الاستطاعة لانه كان قد هادن اهل مكة ان لا ياتي بهم فلم يزلت آية الحج سار الى ان وصل الحديبه فصدود فحق واحل (ولكن) تردعي الجواب انه يتم فيما قبل عام الفصح ولا يتم بعده فيه ^{المرتب} فتح مكة في سنة ثمان من الهجرة في شهر رمضان ورسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} لم يحج فيها ولا في السنة التي بعدها .. وقد حج امير المؤمنين ^{عليه السلام} في سنة التاسعة مع جمع من المسلمين وادى عنه آيات اول سورة التوبة (ويمكن) رد الاستدلال بان حجيته ^{نفسه} لعله كان لاجل دورن السوء (فحصل) ان ما ذهب اليه لاصحاب من فورية وجوب الحج هو الصحيح وشهده حمله من النصوص (ثم ان) في حمله من تكلمات بعد ثبات فورية الوجوب - ذكره ان تاحيره كبيره وعن المسائل في الخلاف فيه - وعن المدارك الاحماع سنة وشهده به جملة من النصوص لانه قد حقق في محث العدالة ان (م) بسبب اني مشهور من تقسم لمعاصي الى الكائز والصائر (وعن) مباح لكرامه بسبب اني فطيه المتأخرين (غير تام) (بل) لحق كماعن جماعة من الاساطين منهم المعتمد - لشيخ في الادهو لقاصي والتقوى والطرسى والعلوى انكار ذلك - وان كل معصية كسرة والاحلاف بالكبر والصغر بما هو بالاضافة الى معصية اخرى وبسبب الشيخ دلث في لاصحاب وكك نظرسى في المجمع - وعن الحلوى - بعد ذكر كلام الشيخ في المسووط يظهر في انصاف لدوب الى الكائز والصائر - وهذا القول لم يذهب اليه لافى هذا الكتاب ولاذهب اليه احد من اصحابنا لانه لاصائر عندنا في لمعاصي لا بالاضافة الى غيرها راجع الجزء الخامس من هذا الشرح صحت بعدة

يجب اتيان المقدمات المتوقفة عليها الحج

ثم انه قد تفق الاصحاب على انه لو توقف ادراك الحج بعد حصول الاستدعة على مقدمات من السفر ونهيه اسائه وجب السادره الى ثابها على وجه يدرك الحج في تلك السنة وهذا من حيث الفتوى لا شكل فيه

ولكن قد يشكك ذلك من وجوب المقدمه اما يكون مترشح من وجوب ذي المقدمه فلا يعقل تقدمه عنه - وحيث ان طرف وجوب الحج به هو لادم لمخصوصه فكيف يحكم بوجوب المقدمه قل محيىء ذلك الزمان

و لوجوب عن ذلك اما يكون باحد وجهين (لاول) اساء على كونه وجوب الحج ووجوب تعليقا واما يجب من حيث الاستدعاء او من اول شهر الحج مثلا - وقد سطنا لقول فى معقولة الواجب المتعلق فى الاصول . وذكرنا ما قل فى وجه عدم معقوليته والقد علمه .

الثانى حكم العمل

توصيخ ذلك - بوقف على بيان مذهبين (لاولى) ان من اقواعد المسلمة - ان الامناع بالاحيار لاينا فى الاحيار - وهذه لقاعده لها موردان لاون - ان لفعل الاختيارى متاعه لاجل عدم تعلق الاحتيال و لارده به لانب فى الاحيار - و المتعالف فى هذا للمورد لاشاعرة ، فالتلون بالخير - بدعوى - ان كل فعل من الافعال بما انه ممكن الوجود يحتاج فى وجوده الى اعلة و هى ما موجوده او معدومه فعلى لاون يجب وجوده وعلى شئى يمنع فلا يكون فعل من لافعال اختياري (و لحيوات) عن ذلك ان لفعل الاختيارى يستحيل وجوده بلا احيار واردة فاد اعلم القاص قدرته فى الفعل ففعل يكون صدور هذا الفعل عن الاختيار و وجوب الفعل بعد الاختيار غير مضاف للاختيار بل من لوازمه و اذا عمل قدرته فى لترك فترك يمنع وجود الفعل وهذا الامناع اما هو امتناع بالاختيار وهو لاينا فى الاختيار بل يؤكد و الامناع بالاختيار لانها فى الاختيار فى هذا المورد عقاب و حطبا - للمورد الثانى - ان لفعل الاختيارى بالواسطه متاعه لاجل عدم احيار بالواسطه لاينا فى الاختيار - كمن لقي نفسه من شائق - من السقوط قل لالقاء مقدور بوسطه القدره على الالقاء و عدمه فامناعه لاجل اختيار لالقاء لاينا فى الاختيار لان هذا الامناع منته الى الاختيار وهذا بما هو فى خصوص العقاب اذ العقلاء لايدعون المولى اذ اعاقب

مثل هذا الشخص ويرون هذا لعقاب صحيحا واما في الخطاب فالامتناع بديهى وان كان بالاختيار - والمخالف في هذا المورد ابو هاشم فانه قائل بان الامتناع بالاختيار لا ينافى الاختيار حطانا ايضا - و لم يخالف في عدم منافاته للاختيار عقاب احيد من العقلاء

المقدمة الثانية ان القدرة (ناره) لا يكون لها دخل في ملاك المحكم اصلا بل الفصل يصف بالمصلحة كان المكلف قادرا ام غير قادر وفي هذا المورد القدرة شرط على التكليف - (واخرى) تكون القدرة شرطا ودخيلة في الملاك واتصاف الفعل بالمصلحة وفي هذا المورد لقدرة شرط شرعى كما في باب الوصوه حيث ان القدرة على اداء شرط شرعى كما هو المستعاد من الآية الشريفة - وعلى الثاني - قد يكون القدرة المطلقة ولو قل حصول الشرط دخيلة في الملاك - وقد يكون القدرة لخاصة كك - وعيى كذا قد يكون الخصوصية المعنوية فيها هي حصولها في زمان لواجب فقط وقد تكون هي حصولها بعد تحقق شرط الواجب ولو كان ذلك قل زمان الواجب وهذه شقوق اربعة .

اد عرفت هاتين المقدمتين فاعلم انه في الشق الاول وهو ما اذا لم تكن القدرة دخيلة في املاك والعرض اصلا - اقوال .

الاول ما نسب الى المحقق العرفى ره وهو انه لا يجب تحصيل تلك المقدمة التى يهوت الواجب في طرفة بركها ولا يحكم العقل باستحقاقه العقاب لاعنى ترك المقدمة ولاعلى ترك ذى مقدمه (بدعوى) به لو قصر المكلف قل زمان الواجب في تحصيل المقدمات التى لو فعلها قل تحقق وقت الخطاب لتمكن من مثاله . و تسأل في تحصيلها حتى حصروقت التكليف وهو عاجز عن امثاله لا يستحق العقاب على ترك شيء منهما - اما عدم استحقاقه على ترك المقدمة فلعدم تعلق التكليف بها لا عقلا لعدم وجود ملاكه فيها ولا شرعا لعدم الدليل عليه . و اما عدم استحقاقه على ترك ذى مقدمه فلان التكليف غير متوجه الى المعد فلا يكون المعد مقصرا في

امثال لتكليف (و قد) ان العقل كما يستقل بان نفوت بحكم و عدم التعرض
 لامتناعه مع وجوده موجب لاستحقاق العقاب - كذا يستقل بان نفوت لتعرض
 للملزم الذي هو قوام الحكم وملاكه موجب لاستحقاق العقاب و ان كان هناك مانع
 عن جعل الحكم - الاثرى - انه لو علم العبد بان المولى عطش ومن شدة العطش
 لا يقدر على طلب الماء و هو قادر على الايمان به لاراد في استحقاقه العقاب على
 تركه - و عني هذا - فلو ترك بعد المقدمة و بواسطة ذلك منع عيه الاتيان بنى
 لمقدمة في طريقه يستحق العقاب على عيوب ملاك دى المقدمة في طريقه لما تقدم
 من ان الامتناع بالاحتياط لاسا في الاحبار عقبا فاستحقاق العقاب بما يكون على
 ذلك لاعنى ترك المقدمة ولاعلى محامه لتكليف

لقول الثانى ما احذره المحقق النابسى و هو وجوب لمقدمة لى نفوت
 الواجب في طريقه تركه قبل تحقق وقت الخطاب بدعوى انه يستكشف ان وجوب
 شرعا من حكم العمل باستحقاق العقاب على نفوت التعرض للملزم بتركه حصص
 للعرض فيكون متمم للحمل الاول - و اوضح ذلك بالقس على لارادة المكوسية
 فانه كما لا شك في ب من يعزم بتلثه في سمر بالعطش لو ترك تحصيل الماء قبل
 لسمر منعق ارادته المكوسية بيجاز العذر قبل تنوعه الى وقت لعطش فكذلك في
 الارادة التشريعية للملزمة بهما (اقول) ما م ذكره من استكشاف الوجوب
 الشرعى من هذا الحكم لعنى من باب الملزمة - فيرد عليه - ان لحكم العقلى الواقع
 في سسنة عمل الاحكامى ما كان يدر كالمصلحة او المفسدة الى هي ملاك الحكم يستكشف
 منه الحكم الشرعى من باب الملزمة و اما لحكم العقلى الواقع في سلة لمعولات الاحكام
 و ما يكون نظيره - والجامع ما لا يكون يدر كالمصلحة او المفسدة فلا يستكشف منه الحكم
 الشرعى - والمقام من قبيل الثانى دهد الحكم من العقل لا يكون يدر كالمصلحة بل انه هو يدر ك
 لصحة العقاب على ترك ما فيه العرض الملزم في طريقه وهو في نفسه يصح لمحركة العبد ولا
 يصح ان يكون كاشفا عن جعل حكم شرعى مولوى مسمم لجعل الاول - (فنحصل) ان

لاقوى هو القول الثالث - وهو استحقيق العقاب بترك المقدمة الموهوبة تركها وعدم وجوبها الشرعى .

واما الشق الثانى وهو ما اذا كانت القدرة المطلقة دخیلة فى الملاك فحال المجال لشق الاول طابق الشق الاول كما لا يخفى وجهه .

واما الشق الثالث - كالأستطاعة التى علق عليها وجوب الحجج - فان الظاهر من الاستطاعة فى أشهر الحجج نوجب صيرورة الحجج دأ ملاك ملزم و ان كان طرف أعماله متاحرا - والاستطاعة فيها لا اثر لها - فمن يرى معقولة الواجب المعلق يتمم بوجوب الحجج من اول تحقق الاستطاعة فى أشهر الحجج وعليه فوجوب سائر المقدمات لئى يتوقف عليها الحجج واضح على القول بوجوب المقدمة ومن يرى عدم معقوليته يلتزم بان وجوبه مشروط وعلى ذلك فالمقدمة التى يتربى على تركها فوت الواجب وعدم القدرة على الحجج فى طرفه بعد حصول شرط الملاك وهو الاستطاعة هى الأشهر حكمها حكم المقدمة فى الشق الأولين - و المقدمة التى يتربى على تركها ذلك قبل حصوله لامحذور فى تركها اذ لعقل اما يحكم بقبح تعويت لفرض الملزم و لا يحكم بقبح ما يوجب عدم تحقق الملاك - الا ترى ان الصوم ذو ملاك ملزم بالنسبة الى الحاضر ولا يحكم العقل بقبح المسافرة الموحدة لعدم كون الصوم بالنسبة الى هذا الشخص دأ ملاك - وبالجففة - لا قبح فى الفعل المانع عن صيرورة فعل احدا ملاك ملزم بخلاف ما يوجب تعويت الملاك الملزم .

وما ذكرناه يظهر حكم الشق الرابع - وهو ما اذا كانت القدرة فى زمان الواجب دخیلة فى الملاك - فانه لا يحكم العقل بالقبح لو ترك المقدمة الموحدة تركها العوت الواجب فى طرفه اصلا - فان ذلك يوجب عدم صيرورة الفعل دأ ملاك ملزم (فتحصل) من مجموع ما ذكرناه عدم وجوب المقدمات الموهوبة تركها قبل الوجوب مطلقا - واما بوجوب تركها العقاب فيما اذا لم تكن القدرة دخیلة فى الملاك او كانت القدرة المطلقة دخیلة فيه - م كانت القدرة بعد حصول شرط حاص دخیلة و ترك المقدمة بعده لا قبله و لا بوجوب

لعقاب في غير هذه الامور - وعلى هذا فهي المنة - بما به ترتب على ترك نهية
اسباب السفر - وعدم الخروج مع الرفقة في الواجب في طريقه بحكم العقل
باستحقاق العقاب على ترك الحج بتركها - و اهل مراد لاصحاب من وجوب ذلك
هو هذا المعنى اي استحقاق العقاب على ترك الحج بترك تلك التقديمات
ثم اد في المقام ثانيا - وهو به لو تعددت الرفقة و يمكن من المسير مع
كل واحدة منهم - فمن يحوز الناحية عن الرفقة لا يسي سحرده لاحتمال من يتمكن
من المسير مع رفقة اخرى كما حثاه سيد المرشد ساعدتكم - م بغير الوثوق
بالمسير مع غيرها كما عن الشهيد ره - هناك تفصيل في نسخة - سمي يتعرض له
في ضمن بعض المسائل لانه شاء الله تعالى

لومات من استقر عليه الحح في الطريق

المسألة الثامنة - لو مات من ستر عليه الحج في الطريق - فتارة يجوز بعد الإحرام ودخول الحرم وأخرى يجوز قبل ذلك.

فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم - أحرأ عن حجة الإسلام وفي المسجد بالإحلاف يعرف وفي المدارك أنه منسحب لأصحاب وفي لمفسح وشرحه وعن لمسالك والمتهى والتنقيح وغيرها الإجماع عنه سهى - و يشهد به حميه من النصوص كصحیح (١) صریح عن الإمام الباقر (ع) رجل حرج حجة الإسلام فمات في الطريق - فقال (ع) ان مات في الحرم فقد أحرأت عنه حجة الإسلام وان مات دون الحرم فليص عنه وليه و صحیح (٢) بريد العجني قال سألت جعفر (ع) عن رجل حرج حجة ومعه حمل له وبغلة وراى في الطريق قتل (ع) نكان ضرورة ثم مات في الحرم فقد جراً عنه حجة الإسلام وان كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل حمله وراى وبغته ومعه في حجة الإسلام و مرسل (٣) لمقعه قال الصادق (ع)

من خرج حاجاً فمات في طريقه انه ان كان مات في الحرم فقد سقط عنه الحججة وان مات قبل دخول الحرم لم يسقط عنه الحج ولتخص عنه وليه (ولانحى) ان المرسل على قسمين - الاول - ما يروى المرسل الحبر يلفظ دوى ونقل - الثاني - ما ينسب لحبر لى لمعصوم (ح) بطريق التواتر ولحرم - مثل قال الامام (ع) - و الاول ليس بحجة لعدم معصوميه حيث لو اسقطه - و الثاني حجة - ان كان المرسل ثقة - فان سئله بطريق السب الى لمعصوم كاشفه عن اطمينانه بصدوره وكونه لو سئله ثقة - والا فيكون عنه هلكاء والمفروض كونه ثقة - وهذا المرسل به انها من قبل الثاني فتكون حجة .

وهو يستظهر من صحيح (١) زرارة عن ابي حمزة (٢) ان احصر لرحل بعث يهديه - لى فقال - قتلت ما مات وهو محرم قل نسئله الى مكة قال (ع) يحج عنه - ان كان حجه الاسلام ويعتمر اما هو شيء عليه به عسر في الاحراء دخول مكة ولا تحرى دخول الحرم - فبدل من مع النصوص المتقدمة (و حاشا) عنه بعض الاعاظم - بانه ليس به ظهور في اعتبار دخول مكة - واسما فيه الحكم بعدم لاجراء ما مات من دخولها - وهو عرس - فان ما افاده غايه اخرى عن اعتبار الدخول فيها في الاحراء (وهو ما) به يحمل الصحيح على رادد الدخول في قريب مكة لا لدخول فيها حقيقة وهذا تفسر شائع وهو ايضا غريب فانه حمل على غير نظير من دون ان يدل عليه دليل .

والحقيق وقوع التعارض بين مطلق الصحيح الدال على عدم الاحراء ما لم يدخل مكة - وبين مطلق النصوص المتقدمة الدال على الاجراء ان دخل الحرم و ان لم يدخل مكة - ومورد لتعارض ما لو دخل الحرم ولم يدخل مكة - والسبب بينهما عموم من وجه فان بهما مورد اجتماع وهو ما عرفت وموردى افتراق وهما ما لو دخل مكة وما لو لم يدخل في الحرم وبهذا يظهر ان لجمعين الذين ذكرهما الفقهاء في المقام -

وهو (حمل) اطلاق النصوص المتقدمة شامل لصورتي دخول مكة و عدمه على الصحيح المقيد للاحرام بدخول مكة (وحمل) طلاق الصحيح الشامل لصورتى الدخول فى الحرم و عدمه على النصوص المتقدمة لمختصة بدخول الحرم (لا يتم) شئ منهما - لان السنة عموم من وجه فكل منهما جمع نرعى لاشاهد له (وحيث) ان المختار فى تعارض عامين من وجه هو الرجوع الى احدهما لرجح - فراجع ليهما ومقتضاها تقديم النصوص المتقدمة للاشهره والاطهر عدم عسر دخول مكة

ثم انه قال فى لحدائق و طلاق لاحد - وكلام الاصحاب يقتضى عدم الفرق فى ذلك بين ان يقع للنفس ما حرم الحج او العمرة ولاس ان يموت فى لحن او الحرم محرما او محلا - كما لو مات بين الاحرام من بهى - و جوده عن لمداركة و اسروس (واورد عليهم) صاحب الحواهر - ان لحكم مخالف للاصول لثى يجب لاقتصر فى الحروج عنها على الميمن وهو الموت فى الحرم لئهم لان يكون جماعا (وفيه) انه مع وجود لاطلاق لا يقتصر على المسقر - ولحق ان يورد عليهم بما فى نعروه من ظهور لاحد فى الموت فى الحرم - لاحظ ما فى لنصوص - ان مات فى الحرم فقد اجزأت عنه و سياتى توضيح ذلك .

ثم ان مورد النصوص الحج وعمره التمتع بما انها كالحج ليجوز تحقق به فومات فى اثناء عمره التمتع حره عن حجه ابدا - ولكنه لا يحق به عمره الفراق والافراد لكونها عملا مستقلا .

ثم الظاهر عدم الفرق بين حج لمتنع و لقراء والافراد لاطلاق النصوص وهل يخص لحكم بحجة الاسلام بعمم الحج البدرى و لا فسد - ام بعمم لثانى دواب لاول - وجوه - لا شك فى ان النصوص وردت فى حجة لاسلام و لتعدى يحتاج الى دليل مفقود و عليه فلا نعم لحكم الحج البدرى - و اما لافسد فان كان لثانى حجة لاسلام بعمه وان كان هو الحج العقوبى لاعمه - هذا كنه بوماب بعد الاحرام ودخول الحرم

و من مات قبل الأحرار و الدخول في الحرم - لا إشكال ولا كلام بها و فتوى في عدم الأحرار .

- كلام فيما لو مات بعد الأحرار وقبل الدخول في الحرم - فمن المشهور وجب القضاء عنه (وعس) الشح في الخلاف و لحسن الأحرار وعس كشف اللثام سنة الخلاف إلى الحل فقط (شهد) المشهور مفهوم صحيح صريح و مرسل المصنف . و صدر صحيح معجني (واستدل) للقول الثاني بمفهوم دليل صحيح لمعنى قوله و كان مات وهو ضروره من أن يحرم حمل حملته و رآه و يقفه في حجة الإسلام و بمفهومه الأحرار لو مات بعد الأحرار و ان لم يدخل الحرم (و قد) انه يحسن ان يكون احرار من قوله قبل أن يحرم قبل بدخول الحرم و هذا وان كان خلاف لصدور الأحرار صدر لحرر يصح قرينه على ذلك لاقل من ان يوجب احتماله فوجد باصطلاح مفهوم سير بخصوص (مع) به نفع للعارض من مفهوم المصدر و مفهوم الدليل و حيث ان كلا منهما يصلح ان يكون قرينه على التصرف في الآخر فلا يفتقد لاطلاق شيء منهما فان من مقدمات الحكمة عدم القرينة فكل منهما يصر محتملا من هذه الجهة ولا يكون حجة في المجمع فرجع إلى سائر نصوص فالأظهر وهو المشهور بين الأصحاب .

لومات قبل استقرار الحج عليه

ثم انه هل يجرى الحكم المذكور لومات مع عدم استقرار الحج عليه فيحرمه عن حجة الإسلام اذ مات بعد الأحرار و ودخول الحرم و يجب القضاء عنه اذ مات قبل ذلك كما عن طاهر لقوعد و لمسوط و النهاية ام لا كما عن المشهور و على الثاني فهل يستحب القضاء عنه اذ مات قبل الأحرار و ودخول الحرم و ليس كذلك لومات بعدهما كما في لجواهر و لعمروه ام لا يستحب ايضا وجوه .

مقتضى القاعدة عدم وجوب قضاء حجة لاسلام عنه ولا استحبابه لانه بالموت في طريق يستكشف عدم الاستطاعة الرامة فلم يكس حجة الإسلام واحدة عليه

ولا مشروعة في حقه ولكن طلاق النصوص لتقدمه يشمل العرض ومقتضاه وجوب
القضاء أيضا .

وصاحبا بجهته ونعروه بقا طلاق لنصوص على حاته وحمل لا سائر
القضاء فيها على انقدر لم يترك بين الوجوب والاستصحاب - نظرا الى ثبوت وجوب
القضاء فرع ثبوت وجوب الاداء ومن لم يستقر عليه الحج لا يكون مكف بالاداء فكيف
يجب عليه القضاء فلان يمكن حمل الامر على لو وجوب وجوب حمل على الدب يعني
وجوب القضاء في صورة الاسرار بل دليل فيعين لحمل على انقدر لم يترك (ورد)
عليهم مضافا الى ان الوجوب والدب ليس دخليين في موضوع لهؤلاء المسجلين فيه
منهم مراد اسرارهم سرعان من الرجوع في ترك ما مورده وعدمه - فلا يكون
سائر سبها سائر مشترك (ان) القضاء فرع ثبوت الحج في دمه ينص على ان
يكتفه فعلا بالاداء الا ترى ان جمعا كثير من اصحاب اموال وجوب اسرارهم
من حيث انهم غير الممكّن من المباشرة بدمه مع ان مكف هذا لا يجوز له ان
الموت عنه وانما ذلك الامن جهة اسرار الحج في دمه فوجب عليه الاستبراء - و
عليه معنى الله تعالى يقول انما من ذهب الى الحج في ليل الاول من الاستبراء وذهب في
انظر في من الحرم ويدخل في الحرم سائر الحج في دمه فوجب القضاء من تركه وشهد
به مضافا الى ظهور الامر في الوجوب لتصريح في النصوص بان ما يؤتى به من
هو حجة الاسلام .

وقد يدل على النصوص لاطلاقها لشمول من ذهب الى الحج في عدم الاستبراء بدعوى
بها ورد في مقدم تشريع الاخرى عن حج الاسلام بعد الفراغ عن ثبوته على المكف
اجتماع شرطه فلا يشمل من لم يستقر الحج عنه - وبعبارة اخرى - ان النصوص
في مقدم من حمل الدين فلا تدل على العاء شرط وجوبه (وبه) به ليس في النصوص
ما يشهد بذلك من السائل - يستل عن جرح الى الحج فثبت - واحاط الله به ان
مات بعد دخول الحرم لاشيء عليه ولا ينضم به وبه - واطلاق هذا كما يشتمل مورد

ثبوته على المكلف اجتماع شرائطه بشمل المصاعف والتقييد بلاقربة (محصّل) ان
لاقوى وحول انقصه ن مات من الاحرام والدخول في الحرم .

تزامم النذر والاستطاعة

نفسه ويدر ان يرد للمصاعف في كل عرفة وكان مستطيع وصار مستطيع
فهل يقدم الحج مطلقا - ولندر كك - مفضل بين كون نذر قبل الاستطاعة والثاني
وبين كونه بعدها فالاول - وجوده واقوان - ولسأله معونه تحت عنوان نذر حج
غير حجة الاسلام في كلمات الفقهاء - والمشهور بينهم هو القول الثالث وسيد العروة في
هذه المسألة واقى المشهور في تقديم نذر لو كان قبل الاستطاعة - وامالو كان بعده
فقد ذهب الى برفع امر حجه عنهم لعدم اهم مهم - لو كان والا فالحجير وكيف
كان فاسحت في موردين الاول فيما لو نذر قبل حصول الاستطاعة - الثاني - فيما لو نذر
بعد حصولها .

اما لمورد الاول فقد عرفنا المشهور بينهم بتقديم النذر وان يكون قبل الاستطاعة
بل انظر منهم لسالم على ذلك وحالفهم جميع منهم لمحقق النجاشي ره فذهب الى
تقديم الحج وبحلال لنذر (وقد استدلل الاولون - بان النذر حين انعاده لم يكن مانعا
عنه فيعقد فثبت لاسان المدور وهو يصح ما بعد عن تحقق الاستطاعة لا المانع الشرعي
كالمانع لعقبي فلا يجب الحج (وورد) عليهم المحقق النجاشي ره بان لنذر كما يكون
مشروطا برحجان لمدور مع قطع النظر عن النذر يكون مشروطا ببقاء أكث - وفي المقام
لوعرض لنظر عن لنذر لان يكون المدور راحدا بقاء الاذنه لي يرد الحج واما
يكون راحدا من جهة النذر لرافع للاستطاعة - والرحجان الاثنى من قبل النذر لا يكفي في
صحة لنذر - فالاستطاعة بوجوب انحلال النذر .

و اورد على المحقق النجاشي ايراد (احدهما) به لاريب في اعسار رجحان
متعلق بالنذر لان لمعتبر هو رجحانه بنفسه بمعنى كون فعه ارجح من الركوى

صورة بذر العن و اما كونه ربح من فعل آخر فلا يكون معصرا - و لالرم عدم
 صحة بذر غير افضل الأعمد - وفي المقام ابراره نفسها راجحه و ان كان الربح
 ربح منها (ثانيهما) به كما يعسر في المذروا كونه لمذروا ربحا مع عجز النظر
 عن المذروا - كك يعتبر ان تكون الأسطاعة المعسرة في وجوب الربح حاصلة مع
 عجز النظر عن وجوب الربح - وفي المقام اذ عجز النظر عن وجوب الربح يرتفع
 الأسطاعة بالمذروا - و على هذا فالأحد بكل من الحكمين رفع لموضوع الآخر
 (و حيث) بهذا لسامى قبل السر حتمين - بل من قبل لمورد ربح الربح يكون كل
 منهما رفع لسلالة الآخر - فلا مورد للربح بالامه - بل يتم الرجوع الى
 مشأ آخر للربح - ولا يسعى لئام في ان الجمع العرفي يقتضى لاحد سابق
 تدر لا لتعمل السرعة مرله بعمل اعقلية - فكما ان العمل لعقبة يكون ساعه مه
 رافعة للاحقه كك العمل الشرعية .

اقول - من شرط معاد المذروا كونه معصية ربحا نفسه و عدم كونه في
 به محلا للحر م و لالرم معصية - و غله - ففي العرص و ان كان المعصية راجحه به
 كونه من جهة كونه محلا للحر م لاسير به بربح الربح الواجب في عهه مع قطع النظر
 عن المذروا لا يكون معصية فقدم وجوب الربح (و بالحمه) ان وجوب الربح لا مانع
 منه عني لفرص سوى وجوب الوفاء بالمذروا - و حيث - به مشروط بعدم كونه معصية
 محلا للحر م - فلا يكون - معصية في المقام لاسير انه بربح الربح - فلا يكون
 مانع عن فعليه وجوب الربح - و ان - ما قبل من وجوب الوفاء بالمذروا بصح
 ر فعا لئلا الربح و مانع عن وجوبه لان ملاك المذروا تام لا مانع منه سوى وجوب
 الربح فشميل دليله لفرص و به تنفى لاسطاعه وسعه يرتفع الوجوب - فيرده -
 ان مانعة وجوب الوفاء بالمذروا عن وجوب الربح دوريه - فان فعليه وجوب الوفاء
 موفقة على عدم التكليف بالربح - و الا يرم منه تحلل الحر م - فهو كان عدم التكليف بالربح
 من راجحة فعليه وجوب الوفاء لرم الدور (والمحصص) مما ذكرناه بقدوم وجوب الربح

في هذا المورد ويصده ما ذكره بعض الأساطين. بقوله ان وجوب الوفاء بالدر لو كان ماعا
عن تحقق الاستطاعة وسقوط وجوب الحج عن التكليف للزم امكان التخليص عن وجوب
الحج بكن صدر بصد متعلقة لانها مناسك الحج في طرفها مع ان ذلك مما يقطع سبلا به انتهى
ثم يعرف بورد على انهم كما عن بعض المعاصرين - بان - وجوب الوفاء
بالدر لا يوجب عدم حصول الاستطاعة لانها عارضة عن ملك الراد والراحة مع
سائر الشرط وليس مهابرا الصد بالدر لا يوجب رفع الاستطاعة فكل من التكليفين
يصير فعلا بعد تحقق موضوعه فيجب الرجوع بين الحكمين لان كلاهما لو كان احدهما
اهم يقدم ولا يحكم بالحج

وفي (اولا) ان حجة من النصوص تدل على ان من يبور الاستطاعة عدم مرحلة
تكييف آخر معه لاحد صحيح (١) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام - ذا قدر الرجل
على ما يحج به ثم دفع ذلك و - له شغل بغيره به فقد ترك شريعة من شريع
الاسلام - فان لم يجد منه - كل غير رافع لفرص وبذهي ان الوفاء بالدر عند
شرعي فيكون رعا له (وثالث) ان النصوص المصرفة للاستطاعة في مقدم بيان اعتبار
قيود فيها ولا ينظر لها في عدم اعتبار نفس الاستطاعة بما لها من المفهوم - وعليه
فالتكليف الآخر بعد وجوب سبب الفرد والاستطاعة فيكون رافعا لموضوعه - و
قد مر تفصيل الكلام في ذلك .

ثم انما على وقوع اثر حم سهما قد يقال باهمية الدر بطرا الى ثبوت
تكفارة في محضه (ولكنه) يدفع عنه - انكاره عنه لمصلحة اخرى لا اهمية
ملاكة ومصلحة من الظاهر انه كث (وقد يدل) ان في المقام يمكن ان يقال باهمية
ريادة ابي عبد الله - سادس من الاحاد (٢) على ان الله تعالى ينظر الى رواد
بحسب عليه السلام في يوم عرفة فلان ينظر الى المحتاح و ان رادته افضل من الحج

- الوسائل ج ٦ ص ١٠١ وجوب الحج وعرفته حديث ٣

٢ - الوسائل الباب ٣٩ من كتاب المزار .

(وفيه) ان باب الثواب ليس على الفعل عر باب لملاك و لمصلحة فقد يكون
 من ملاكته اهم فل ثواب من ملاكته ليس بهذه المرتبة بل قد يكون ثواب المسحوب
 ريد من ثواب الواجب كما في ثواب تداء لسلام - بالنسبة الى ثواب لجوب
 من لاول اكثر مع - لثاني واجب (و لكن) يمكن استكشاف همة الحجج من
 النصوص (١) الواردة في تركه من انه يموت بتركه - يهودي او نصراني او يهودي
 وهو كافر - ولا أقل من كونها مشتملاً لحصول لاهمته يقدم الحجج لذلك (و اما)
 سبق النذر فقد حقق في محله - ان سبق وحده ليس من مرححات باب التراحم
 و من المورد الثاني - فساء على المختار من تقديم الحجج في لمورد الاول
 يكون تقديمه في هذا لمورد واصحاح (و اما بدأ) على القول تأخر - فان قلنا بان
 المقدم من باب تراحم الحكمين و قدم النذر لسبق وجوده لابد من تقديم الحجج في
 هذا امراض لسبق سبه - و كما لو لم يسلم كون سبق السب من مرححات ذلك
 لب - تقدم الحجج لاهمته و لا أقل من احتمال لاهمة (نعم) في بعض مصاديق
 كلى لمأله ربما تقدم نذر كما في تعاد العربي لاهية المنور ح (و ان قلنا)
 بان المقام من قبل تراحم لملاكين و فلن بان سبق السب من مرححات ذلك
 ادب فانه تقدم الحجج لسبق سبه - فبدر في اطراف ما ذكرناه حتى لا نادر
 بالاشكال .

ثم انه لو قدمنا نذر و قبل الاسطاعة الى السب الثانية وجب الحجج - و لا فان كان
 لمقدم من باب تراحم لملاكين فلا يجب فان الحجج في لعدم الاول لم يستمر في دمه ولم يؤثر
 ملاكته في جعل لوجوب وفي عدم الثاني لانكون مستطيعا - و ان كان من قبل تراحم
 الحكمين وقد ما النذر لاهمته اولسب وجوده فقد يقال انه يستقر لحجج في دمه ح
 فيجب لا بد منه في تمام اللاحق ولو استعت الاسطاعة وقد ذكر ذلك بعض الاعاظم
 من المعاصرين وحمله ايرادا على من يرى ان المقام من قبل تراحم الحكمين (وفيه)

انه ان اريد باستقرار الحج في دمه ان الحج متعلق بالوجوب عامة الامر يقدم الدر
 للاهمية و للسبق (فرد عليه) انه في موارد تراحم المهم - او اللاحق لا مرية لا نه
 مأمور به فسقط امره اذ الرهان على امتناع وجود الأمرين و بقائهما هو الرهان
 على امتناع حدوث الأمرين فلا مرية اصلا - و ما اردت تعلق الامر به سحوا الترتب
 (فرد عليه) ما حقق في محله من عدم خبراته في التكليف المشروطة بالعدم شرعا
 كالحج والوصوء وما شاكل ادعس المحتل بالاهم والسبق يكون معدما لموضوع
 وجوب الحج او الوصوء وهو الفرد والوحد فلا يعقل ثوب للحكم - وان اردت
 انه يستقر الحج لاستقرار ملاكه - فرد عليه (ولا) انه لا كاشف عن وجود املاك
 بعد سقوط التكليف و عدم كون الدليل في مقام بيان ما فيه الملاك بل مظهر الأدلة
 عدمه (وثاب) - ان الدليل دل على ان من توجه اليه استكلف بالحج و حمل يجب
 عليه ان يحج في السواب اللاحقة ولو تمسكه ولم يدل على ان من كان ملاك الحج
 في حقه تما و الشارع رخص في ترك الحج بل امر باتباع صده يجب ان يحج
 متسكعا - فلا يظهر انه مع اساء الاستطاعة في لعام بالحق لا يجب عنه الحج .

الكافر مكلف بالحج

لعشرة - الكافر المستطاع يجب عليه الحج - بلا خلاف وفي التذكرة الكافر
 يجب عليه الحج وعبره من فروع لمادات عند علماء اجمع انتهى و في الجواهر
 من الاحكام بقسبه عليه انتهى (وبشهادة) به اطلاق دالة وجوب الحج من الآية انكره
 و لخصوص - اذ لا دليل على التقييد بالمسلم و عدم تمكنه مادم كافرا من لانيان
 بالامور به على وجهه لانسخ من التكليف بعد كونه قدرا على ان يسمو بحج فيكون
 الاسلام بالاصح فيه من قبل الظاهر للصلاه و احصا من بعض خطابات انقرآ
 المجيد بالمؤمنين كايه لاسلاء بالصيد في الحج - وآية قل الصيديه - وآية الصوم

وعبرها - لا يوجب تخصص سائر دله ثلث لأنواع المطلقة فصلا عن غيرها من آيات الأحكام لكونها من قبل المشنن لدين لا ساقى بينهما (مع) ن حطة من الآيات دالة على تكسبهم بالحج والعروء مثل قوله (١) تعالى - ووبن للمشركين الدين لا يؤوبون إركاذ - وقوله (٢) تعالى ولو اسبث من لمصليين - وقوله (٣) عر وحن فلا صدق ولا سلى ولا اشكاف فى كونه مكفعا بالحج (ولكن) لا يصح منه مداوم كافرا - فلا خلاف - وعن لمدارك دعوى الإجماع عنه وكذا عن غيرها واستدل له بوجهه - (الأول) - الإجماع وقد مر مداه مرار (لئلى) عدم تمشى قصد القرية منه و من المعلوم عنه فى الحج لكونه من العبادات - وقيل فى وجه عدم تمشى قصد القرية منه به ان تنى به على وفق مذهبه فمر صحيح - و ن تنى به على وفق مذهبا فهو معتقد بطلانه فكيف يمكنه ان يقصد القرية (ولكن) برده عليه انه يمكن فرض خطؤه او اشتدعه و تنى بالحج على وفق مذهبا - و يحتمل كونه صحيحا ايضا (لثالث) به لسن اهلا للثفرب لى الله تعالى (وفيه) الكلام يس فى حصول القرب - و اما هو فى قصد الكافر القرية والامر - الأبرى ان عبر المؤمن ايضا بس اهلا للثفرب ولا يوجب عمله كرامه له عند الله ولا يقربا اليه ومع ذلك يصح عنه بقصد الامر (الرابع) قوله تعالى (٤) واما معهم ان نعل منهم بقدرتهم لا بهم كفروا بالله وبرسوله (وفيه) ان قبول لعادات غير صحيحها - ورب شىء يكون دحيلا فى القول - كحضور القلب - ولا دخل له فى الصحة - و لقول عبدة عن ثربت لثواب على لعمل وحصول القرب اليه تعالى - و لكن الصحة لا يعتبر فيها ذلك بل هى عبده عن مطابقة المتنى به لمامور به و بما ذكره يظهر عدم صحة الاستدلال له - بالنصوص الدالة على اعتبار الأيمان فى قبول العبادات -

١ - سورة حم السجدة - الآية ٧

٢ - سورة المدثر - الآية ٤٤

٣ - سورة البقرة الآية ٣١

٤ - البرائة الآية ٥٥

و الحق ان يستدل له مضافا الى الاحماع وتسلم الاصحاب عنه . من حمله من
اعمال الحج لا يمكن الكافر من تنافي في حال كفره كالطواف به لا يجوز للكافر ان
يدخل المسجد الحرام ولا يمكن من لسان شرطه وهو الطهارة للمحاسة بديه و طهارة شرط
في الوضوء - و لغس - ولا يمكن من صلاة الطواف - بعدم طهارته ولعدم شهادته
بالرسالة وحيث انه مقصر في جميع ذلك فلا يمكن تصحيح حجه بوجه

ويؤيد المقصود مدلول من التصوص على اعتبار الاسلام في لائب لدى الحج عن
غيره - كخبر (١) مصدق عن بي عبدالله عليه السلام في الرد الحج عن الرجل انصروره
فقال - ان كاتب قد حجت وكاتب مسلمة فمبها لحدث وجره (٢) لآخر قال سألته
الحج المرأة عن الرجل قال عليه السلام نعم اذا كاتب مسلمة فمبها لحدث - فبها بدلان
على اعتبار الاسلام في لائب و الطاهر ان وجهه غير لاسلام في صحة الحج -
ولا يصرف في الاشرط شرط كونها قد حجت مع انه غير شرط لانه قد رتب على ان امراد
المرثة لمسطبة (لاظهار) اعتبار لاسلام في صحة الحج فلا يصح من الكافر
ما دام كافرا

يسقط الحج عن الكافر اذا اسلم

ويوماب لانصح القضاء عنه لعدم كونه املا للامر من ذلك و لكرامة وعموم
لادلة له ممنوع فيبقى اصالة عدم مشروعية لقضاء عنه سالما كذا في الحواهر
وان اسلم من بقي استطاعته او استطاعت ثاب وحب عليه الحج بقا الموضوع
والسبب بعد الاسلام فحدث الحب لاصلاح لرفع

وان زالت استطاعته وسلم لم يجب عليه - كما عن تذكره و لغو عد و كشف
اللثم وفي لواهر ولم يجب وان فرض مضي اعوم عليه مستطبة في كفر (و عن)
المدارك و المستند و الذخيرة - الوجوب و تشهد للاول حديث الحب - الاسلام

يحب ما قبله وقد تقدم لكلاء في مسده ودلائله وشموله لتكليف ومقدار شموله -
 وبهذه ضمن الأحكام الوضعية أم لا أم هناك تفصيل وبصورير الأمر بالنقص مع شمول
 الحديث له وعبر ذلك من بساطت المتعلقة به - في محبت انقصه من كتاب الصلاة
 وفي كتاب الركاة - فراجع - ومقصود سقوط وجوب الحج عنه لو أسلم وهو
 غير مستطيع .

اسالكلام في المقام في امور (لأول) انه قد يشكك في شمول حديث الحب للحج
 المستتر عليه في حال كفره بما خاصه - به لا ريب في عدم شمول الحديث للتكليف
 التي تكون موضوعاتها باقية كما لو سلم في اثناء الوقت فيه يجب عليه الصلاة -
 وسم ولايه محققه - فيه يجب عنه صلاة لا يرب واسلم والاستطاعة فيه وبه يجب
 عليه للحج - وما شاكل ذلك من الأمور (وعنه) فحيث ان من استطاع به بوجه الله التكليف
 بالحج ولم يأت به يجب عنه الحج مقتضى الدليل ولو مسكنا بالحكم الثابت بالدليل
 الثاني لم يؤخذ في موضوعه لاستطاعه وهي عر دخله في بقا - وجوب الحج بل يجب الحج
 بحدوث الاستطاعة كما به يجب الصلاة بعروب الشمس - ونقته لا يكون موطنها - وج -
 فان اسم يكون الموضوع سميته وكميته متحقق فمزم عنه رفع الحديث وجوب
 للحج - وان شئت قلت - ان بناء الاستطاعة في لسواب اللاحقه كالعدم لا يكون
 دجيلا في بقا الوجوب وعليه فما لفرق بينه وبينه وعدمه حيث يحكم في الاول بان
 الحديث لا يشمل وفي الثاني يشمل .

ولكنه فرق بين التكليف اسي تكون موضوعاتها باقية - وبين الحج فيه وفي
 تلك الأمور لا يكون شيء آخر دجيلا في فعلية الحكم مثلا الصلاة في الوقت لا
 يكون عروب الشمس دجيلا فيه بل الدجل هو الوقت من العروب لي انتصاف
 الليل او طوع الفجر - وعنه فاذا كان الموضوع باقيا يكون مقتضى الأدلة وجوبه
 عليه وحديث الحب لا يشمل ما بعد الاسلام - واما الحج فوجوبه وان كان باقيا بعد
 روال لاستطاعة ولا يعتبر فيه الاستطاعة نقدا - الا انه لا ريب في ان السبب لوجوبه

هو الاستطاعة لمتحققه في لعام السابق وهي دخلة في لموضوع بلا كلام وحديث لجب لملاحظه شمل الحج - وهو نظير قضاء الصلاة التي يكون سبب وجوبها ترك الصلاة في الوقت - و نظر صلاة الايام التي حدثت الآية في حال الكفر كالريرة - و ما شاكل فافرق به وس الواحات الموسعة في اوقاتها ظهروا - واما لان شمول الحديث صورة بقا لاستطاعة - فان الحديث و ان كان صالحا لشموله لها باعتبار حدوث الاستطاعة - و لاستطاعة حدوثها وجودها كعدم - لا بعد الاسلام نفس لاستطاعة الدقة نصير سائر وجوب الحج والحديث لان شمولها قدر

الامر الثاني ن في قضاء الصلاة شكالا على تقدير شمول الحديث له - وهو ان التكليف بالقضاء يكون لعوا - اذ لو لم يسلم لم يصح منه و لو سلم يسقط - عهد لتكليف غير قابل للدعوية و تمت و لا تعمل الاساعات منه (و سيد العروة) اسرى هذا الاشكال اني المقام واورد عليه ن في المقام وجوب الحج بعد روال الاستطاعة ليس وجوبا فصدي ن هو نفسه الوجوب لموجه اليه حال الاستطاعة فلا ربط بذلك الاشكال بالمقام (ومنه) (اولا) ن وجوب الحج بعد روال الاستطاعة بما يكون بدليل آخر غير ما دل على وجوبه على المستطاع فهذا الاشكال اما هو بالنسبة الى التكليف اثبت بذلك لدليل (و ثانيا) ان التكليف كما يعتبر في حدوثه امكن و عوبه كك يعتبر في بقائه ذلك - وهذا الاشكال اما هو في بقائه بعد روال لاستطاعة واما الجواب عنه فقد مر في الجزء الخامس من هذا لشرح في محبت قضاء الصلاة فراجع (فتحصل) ن الاظهر سقوط وجوب الحج لو اسلم بعد روال الاستطاعة

الثالث انه لو حج في حال كفر فاسدا و اسلم و لاستطاعة ببقية فهو يمكن رفع الفساد بالحديث و يحكم بصحة الحج و عدم وجوب اعدده بعد لاسلام م لا الظاهر هو الثاني لان الحديث شبه النبي لا الاثبات واثبات الصحة به لا يمكن و الفساد ليس حكما محمولا كى يسمى به بل هو عذرة عن عدم مطابقة الماتى به للمأمورة

الرابع - انه قد شكل الامر على بعض المعاصرين على ما ذهب اليه مقررهم بان الالتزام من ذكرانه لو عقد على امرأه في حال كفر ثم سيم هو لحكم بطلاق عقده لانه ساقى على الاسلام فيجب بالقاعدة لكن لا مطبقا بل فيما اذا كان بطلانه بفعاله لا بها متبينة - والالتزام به مشكك - كما ان الاحرام بعدم بطلانه ايضا مشكك لان المذكور في الحديث بطلان الطلاق لصادر قبل الاسلام ولاحصوصة للمورد فاي فرق بين بطلان الطلاق وبطلان النكاح (وفيه) انه قد وردت الروايات الكثيرة في لا يوت للمتفرقة من كتاب نكاح الدالة على مسخرك ح لكفر بالمطوق والمطوقة وبالمفهوم والالتزام - واما ما ذكر من انه يرفع ما في رفعه منه لكونها قاعده امتناية فلا وجه له ولذا يرفع لتعلقه وان لم يكن في رفعه منه

حكم المرتد

فروع - ١ - لو احرم الكافر ثم اسلم لم يكفه ووجبت الاعادة من الميقات لفساد ما اتى به من الاحرام فكيف لم يحرم (و لو) لم يتمكن من العودة الى الميقات حرم من موضعه كذا في كلمات الاساطين (ولكن يشكك) انه لا دليل على الاكتفاء بالاحرام من موضعه فان الدليل بما دل على الاكتفاء به في الناسي والحاصل و لتعدى منهما يحتاج الى دليل (وما) فاده سد المدرك بان لئسم في المقام اعذر منهما واسبب بالتحقيق (فيه) ان العالم لعامد في البقاء على الكفر من اين علم كونه اسبب بالتحقيق من المسلم العدل - لناسي او الحاصل - نعم - لوقت بدلت في لعامد اذالم يتمكن من العودة بقوله في المقام - وسياتي الكلام في الاصل .

٢- المرتد يجب عليه الحج لسمر من كون الكفار مكنتين بالفروع - ولا يقضى عنه اذ مات على رتداده لما تقدم في الكافر الاصلي - و ان اسلم فان بقي استطاعته وحب عليه ان يحج لمادكرناه في الكافر ونصح منه لو اني به لما ذكرناه في الجزء الاول من هذا لشرح في مبحث مطهرة الاسلام من انه يصل توبة المرتد

الغطرى وبصبح اسلامه وان وحب منه و نفل موله منه لى ورثه و باب روحه
وان رات استطاعته ثم اسم يحب عيه الرجوع و لو متسكما - لعموم الأدلة - و عدم
شمول حديث الحب له لاحصائه للكافر الاصلى كما تقدم فى كتاب الزكاة

٣- لو حج المسم فى حال اسلامه ثم ارد - ثم اسلم - فهل يحب عليه اعاده
لحج كما عى الشيخ فى المبسوط ام لا يحب و جهان

و اسدل الشرح لما ابحاره بان سلامه الاول لم يكن اسلاما عبدا لانه لو كان
كث لم حاران بكفر - و فى الحو مر غل ما افرد الشرح من عدم كون اسلامه اسلاما
- بقوله (١) تعالى و ما كان الله ليضل فوما بعد د هديهم و رد عليه (اولا) ما افاده سيد
المدركه - قال دفعه صرنا قوله تعالى (٢) - ن لدين آمنو ثم كفروا انم آمنوا ثم كفرو
- حيث اثبت الكفر بعد الايمان (وثاب) مدكره غير و حد من به مخالف للوحد ن و
نطوا مر لكذب و انسة (وثالث) ن الآية مدنية بقوله تعالى - حتى بين لهم ما ينقون
و هو دال على خلاف ذلك و رد استدلل الشيخ - بقوله تعالى و من يكفر (٣)
بالايمان فقد حط عمله - و من اعاده الرجوع - فهو كالعدم فلا بد ن بحج ثابا
(وفيه) ، ولا ن الآية الشريفة الاخرى مصر هذه الآية - و هى قوله تعالى (٤) (ومن يرتدد
مكم عن دينه فممت و هو كافر فاولئك حطت عملهم و بدل على ان لاحظا
محتص من مات على كفره (و ناسا) ن الآية لعلها محتصة لعمل حال الكفر
(وثالث) ن الحط بمعنى عدم لآخر و لثواب لا لالطلاق

و لحق عدم و حوب لاعادة - لنحقق الامثال ولا يحب الرجوع فى العمره الامرة

١- سورة التوبة الآية ١١٥

٢- سورة المائدة الآية ١٣٧

٣- سورة المائدة الآية ٦

٤- سورة البقرة الآية ٢١٨

واحد - اصعب لي ذلك ان حُر (١) رزاه عن ابي جعفر عليه السلام في من كان مؤمناً صحيح ثم صدته فنة ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله في إيمانه ولا يبطل منه شيء يدل على ذلك .

٤- نواحر مسلم - ثم ارتد ولم يتم حجه ثم تاب فانه بعد السوية - فهل يصح حجه كما صرح به غير واحد من الاساطين م لا يوحده (شهد) بلاول به قداني بالماثور به بجميع قبوده و حدوده في حال لاسلام فالاحراء عقلي - ولم يدل دليل على معية الارتداد في الانشاء او قطعيه .

واسدل للثاني (بان) لمرتد لا تنقل ثوبته مما ياتي بعد ثوبته واقع في حال الكفر (ودن) اسلامه لاول لم يكن سلاماً فماتى به قبل الارتداد كعدم (وبان) الاحرام عادة ومع الارتداد في الانشاء يبطل منه الحرم المقارن للارتداد نظير الارتداد في انشاء الصوم فانه وجب بطلان الصوم بلاكلام وفي الكل ما فيه (اما لاول) فلم يرد من ن لاظهر قول اسلامه وتوبته (واما لثاني) فلما تقدم في الفرع الاول وعرفت ما يرد على هذا الوجه (واما الثالث) فلان الاحرام لم يؤخذ في مفهومه لزمان بحيث يعتبر فيه وقوعه في زمان متصل محدود كالصوم فانه يعتبر فيه لامساك من طلوع لغيره لي غروب الشمس مع الشرائط - ولم يعتبر فيه الهبة الاتصال كما في الصلاة - بل هو من قبيل الاعمال ويعتبر فيه ان يكون محرماً من المبدأ الى ما يصير محلاً - والارتداد في الانشاء لا يبرح ما بني به من عن قابلية ان يلحق به ما بعده - ولم يدل دليل على كونه محلاً - فتدبر .

إذا حج المخالف ثم استنصر

٥- اد حج المخالف ثم استنصر - فالمشهور بين الاصحاب انه لا يجب عليه الاعادة (وعن) ابي الحبيد والبراج و حوب الاعادة ثم القائلون بالاحراء وعدم و حوب

الأعده منهم من ذهب الى الأجراء في خصوص ما ذكره نبي بالحج على وفق مذهبه -
ومهم من ذهب الى لأجراء ذ اتى بالحج على وفق مذهبا - ومهم من حار الأجراء
و كان حجه موافقا لمذهبا ولمذهبه و حتمل بعضهم لأجراء حتى مع لائين
بما ذكر كان محالفا لمذهبه ولمذهبا لكلام يقع في مودين الأول في الأجراء وعدمه
في الجملة - الثاني في ماهو شرط له .

١- الأول فمحصل القول فيه في الباب طوائف من لصوص

الأولى - مايدل على لأجراء بالنسبة الى جميع عاداته وقديس على الحج
بالخصوص في حمة منها كصحيح (١) يزيد المولى عن بي عبد الله عليه السلام في حديث
قد كل عمل عنه وهو في حال نسه وصلاته ثم من الله تعالى عنه وعرفه الولادة فانه
يؤحر عنه لأركاه لأنه وصفها في عر مواضعها لأهل الولادة و ما لأجلاد و
الحج والصام فليس عليه قضاء ومصحح (٢) الفصل عن الصادق عيهما لأسلام
ابهما فلا في الرحمن يكون في بعض هذه الأهواء الحرورية و بمرحته و لغدائه و
لفدريه ثم يتوب و يعرف هذا الأمر و يحس رأيه بعيد كل صلاة صلاحا أو صوم أو
ركاة أو حج أو ليس عليه إعادة شيء من ذلك قال عليه السلام ليس عند عاد شيء من
ذلك غير الركاة وللايدان يؤدها الحديث وحس (٣) محمد بن حكيم قال كتب عبد بي
عبد الله عليه السلام ادخل عليه كوفيان كانا رنديين فقالا اما كما نقول نقول و الله من عبد
بولائيتك فهل يقبل شيء من أعمالنا - فقال عليه السلام ما الصلاة والصوم و الحج والصدقة
فان الله يتبعكم ذلك ويلحق بكم واما الركاة فلا يحدث

الثانية مايدل على استحباب لإعادة كصحيح (٤) المعنى عن الصادق عليه السلام
عن رجل حج و هو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله تعالى عليه بمعرفته و الذبوبة به

١ - ٢ - الوسائل الباب ٣ من أبواب المستحقين للركاة حديث ٢٠١

٣ - الوسائل الباب ٣١ من أبواب مقدمة العبادات حديث ٥

٤ - الوسائل - الباب ٢٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث ١

اعليه حجة الاسلام او قد قصي فربصه فقال عليه السلام قد قصي فربصته ولو حج لكان احب الى
لي فقال وسأله عن رجل وهو في بعض هذه الاصناف من اهل القلة نصب متدبر
ثم من الله عليه فعرف هذا الامر بقصبي حجة الاسلام فقال عليه السلام بقصبي احب الى وحسن (١)
عمر بن اديبة قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن رجل حج ولا يدري ولا يعرف هذا
الامر ثم من الله تعالى عليه بمعرفة وندسونه به اعلمه حجة الاسلام قال عليه السلام قد قصي فربصته
الله والمحق احب الى .

الثالثة ما يدل على وجوب الاعادة وعدم الاجراء كحجر (٢) بي نصير عن
ابي عبد الله عليه السلام وكث الدائب اذا عرف فعبه الحق وان كان قد حج وحجر (٣) على بن
مهزيار قال كتبت براهم الى ابي جعفر عليه السلام ابي جعفر واما معك فوكت ضرورة
فدخلت منمنة بالعمرة الى الحج قال فكيف به اعد حدث

ومقتضى الجمع بين المصوح هو الساء على الاحراء واستحباب الاعادة دمجها
الى ان الطائفة الاولى صريحة في عدم الوجوب والثالثة صريحة في وجوب الجمع بمقتضى
حمل اثلثة على استحباب شهده الطائفة الثالثة (فان قيل) ان حجر بي نصير مختص بالناسب
فمقتضى حمل المطلق على التقيد الساء على لزوم الاعادة على خصوص الناسب (قنا) ان بعض
بخصوص الاحراء كصحيح المحلى صريح في عدم الوجوب على الناسب (وقيل) ان
صحيح المحلى مطلق من ناحية اخرى وهي عدم الاختصاص بالحج فانه وارده في جميع
الاعمال فمقتضى حمل المطلق على التقيد الساء على وجوب اعادة الحج على الناسب
دون غيره من لعبادات كالصيام والصلاة وما شاكل (فقد) ان ذلك الصحيح وان كان في
مطلق العمل لكن الامام عليه السلام في ديله بصرح بالحج وانه لا يجب عاقبته اذا صرح بفرد
في عدم يكون العام بصفه لا يمكن احراجه عن تحته (صعب) الى ذلك كله ما قيل من
صعب سد الطائفة الثالثة - فلا اشكال في عدم لزوم الاعادة (وما ما قيل) من حمل
لثالثه على ما لو احل تركي - ولاوليس على ما لو لم يحل به وهو حمل تركي لا شاهد له

ثم نال راع في ان عدم وجوب الاعادة هل هو من باب تفصل الله تعالى عليه
بعموه عما سلف من الاثبات بالعبادات باطلا من جهة انه في تلك الحال كان قد الما هو اعظم
من بطلان عبادته فاداعى عما هو اعظم منه معنى عبادته كما عن المدارك والحدائق - ام به
من باب الشرط المتاحر بمعنى نال العمل في تلك الحال يقع صحيحا بشرط ان يستبصر
كما احتاره جميع من المحققين وعلله الاظهر من الاحار - و شكك عدم معقولة
لشرط الماحر احدا عنه في محله - حيث انه لا يترتب عليه ثمرة - ولا عاص
عنه اولى .

و ما المورد الثاني - فهل بشرط ان يكون صحيحا في مذهبه كما لعله المشهور
- او صحيحا في مذهبها ام يكون صحيحا في احد المذهبين - ام يدم ولو كان فاسدا
في كلا المذهبين وجوه وبعضها اقوال .

لا اشكال في ان النصوص الواردة في مقام بيان ان فساد العقيدة - اذا صار
صاحبها - مستبصر الابصر بصحة العمل ولسبب في مقام بيان متى عذر صاحب الشرائط
انصا كى يستعاد بها الصحة و ان كان العمل فاقد الشرائط - و عليه - ولو
كان العمل باطلا عذما و عندهم لا يكون مشمولا لهذه الاحكام بل هو ح نظر من لم
يأت بالعمل صلا - وبذلك ذلك التعليل فيها لزوم إعادة الركاة بانه وصدها في غير
محله فان وجه التعليل ح ان الركاة من حقوق الناس فلا تجرى بخلاف غيرها فانها
من حقوق الله تعالى فاجترأه تعالى - ومقتضى ذلك وان كان احصا من الاحكام بما د
اني بالعمل على وفق مذهب الحق مع تمشى قصد القرينة منه ولكن بما لا ربه حمل النصوص
على الفرد البادر جدا وهو بعيد عاينته فيلزم بانه لو اتى به على وفق مذهبه يصاحبه
بالصحة (وان شئت قلت) بما ان الغالب الاثباته على وفق مذهبه فمقتضى الاطلاق
المقامى انه لو اتى به على وفق مذهبه يحكم بالصحة (المتحصل) انه لو اتى به على
وفق احد المذهبين وان كان باطلا في المذهب الاخر يحكم بالصحة - من غير فرق
بين الانحلال بالركن وعدمه .

و ما ما في الشرائع وعن المعسر والقواعد والمنتهى والدروس وغيرها من وجوب الاعادة اذ احسن بالركن - فالظاهر ان المراد به ما لو احل بالركن عبدا فيطبق على ما احرمه - فان كل ما حرم ركض عبدا فهو ركض عبدهم ولا عكس - وعليه فهو حرم ما حرم ركض عبدا ولعمل باطل في المذهبين - بخلاف ما لو احل به فهو ركض عبده كالحق فان العمل يمكن ان يكون صحيحا عبدا وشمله الاحد -
و قد يدل ان مقضى مفهوم العلة لوجوب اعادة الركاة انه وضعها في غير مواضعها هو عدم وجوب الاعادة في غير الركاه من حقوق الله تعالى و ان كان فاسد في المذهبين و لكن كون العلة هو ما اشر به عبرة و لعل مشاه شيء آخر فالصحيح ما ذكرناه .

الولاية شرط لصحة الاعمال

تسمية - دل الولاية شرط لصحة لأعمال كما صرح عنه في الحديث و احكامه - احكامك - وبسبب الى غيرهما - أم لا - كما لعلة المشهور بين الاصحاب ومحض القبول في ذلك انه لا اشكال في ان عمل لمخالف باطل اذ كان فاقدا لحره و شرط معسر في ذلك العمل كما لعلة العيب حتى احره او لشرط غير ابر كنى في الصلاة - فان شمول حار لانعدام الصلاة للصلاة الفاعله لحمله من لاجر و اشتراط يحتص بعمر المقتصر - فمحل الكلام ما لو انى لمخالف بالعمل على وفق مذهب لحق فلو صلى على ميت مثلا يكتفى به ام لا .

وقد استدلل لعدم لاشترط بالاصل فانه يشك في ذلك و لاصل عدمه واستدل للاشتراط بحجة من النصوص جمعها صاحب الحديث رحمه - منها - ما سنده به لاسعه العمل بدون الولاية كصحيح (١) انى حبرة الثمالى قال قال لنا على بن الحسين عليه السلام اى الفاع افضل فقلنا الله ورسوله و ابن رسوله اعلم - فقال

افصل الفاع لنا مدين الركن والمقام ولوان رجلا عمر ماعمر نوح في قومه الف
سه الاحمسين عاما بصوم النهار و نعيم الليل في ذلك لمكان ثم نفى الله عنه ولايسالم
بفعه ذلك شتا و صحو حر عبد الحميد الاتنى (ولكن) يرد عليه ان عدم الاسراع بعمله
غير النصح - الا اذا قلنا بان الثواب والجزاء على وجه الاستحقاق لا التفصيل و هو
خلاف التحقيق .

و منها ما تضمن انه لا ثواب لعمله كصحيح (١) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
في حديث قال درود الامر و سامه و مباحه و باب الأشياء و رضى الرحمن الطاعة
للإمام بعد معرفه ام لوان رجلا قام ليلة و صام نهاره و تصدق بجميع ماله و حج
جميع دهره ولم يعرف ولأيه و لى الله فواليه و يكون جميع اعماله بدلائله ابيه ما
كان له على الله حق في ثواب ولا كان من هل الإيمان و حر (٢) المعلن حيس قال
قال ابو عبد الله عليه السلام لوان عبداً عبد الله مائة عام ، من الركن و لمقام بصوم لهارو
يقوم الليل حتى يسقط حاجاه على عيسه و يبقى تر فيه ما حاهلا ، حسانم يكن له ثوابه
ما تقدم في سابقه - من ان الثواب لو كان بالاسحاق كالهدد لصدقه و نفعى الاشتراط
كما هو واضح ولكن الحق كونه بالمفصل

ومنها - ما دل على انه لا عمل لله تعالى عمل لمخالف كبحر (٣) ميسر عن ابي
جعفر عليه السلام في حديث قال ان فصل لقاغ من الركن و ان مقام باب لكمة و ذلك خطية
اسماعيل و و نفلو دعدا صف قدمه في ذلك المكان و قام ليل مصلحا حتى يجيئه النهار و صام
النهار حتى يجيئه الليل و لم يعرف حقد و حر من ان اليب لم يعمل الله منه شت ابد او حر (٤)
عبد الحميد بن ابي شعاع عن ابي عبد الله في حديث قال و الله لو ان بسن مسجد لله بعد المعصية و
لنكر عمر الدنيا ما بعد ذلك و لاقه الله ما لم يسجد لادم . و كث هذه الامة ، المعصية المفتوحة
بعد سها عليه السلام و عذر كههم الامام لدى نفسه سهم لهم فلن يقل الله لهم عملا الحديث
وصحيح (٥) محمد بن مسلم عن الامام الماقر عليه السلام - كل من دن الله عروجل بعدة

يجهدية نفسه ولا إمام له من الله فبعده غير مقول الحديث وحر (١) فصل عنه عليه السلام وأما الله
مآله غير ذكره حاح غيركم ولا نفس لأمكم - ونحوه حر (٢) معاد وحر (٣) محمد
من سلمان وأجواب عن أسدال بهذه النصوص أن يقول غير لصحة وهو عبارة
عن قرب الثواب على العمل وحصول القرب له تعالى - و لصحة عبارة عن
مطابقته لما يبي به المأمورية - وبشيء يكون دجلا في لقوبه لا يكون دجلا في
لصحة كحضور القلب

ومما - تضمن أن الله تعالى يعاقب لمخالف كحر (٤) سيدان لديلمي عن أبيه
عن مسرع عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث مسرع ماني لركن و مقدم روضة من روض
الحق و د س امر و لسر روضة من روض الحق و و لله لو عبد الله الله
من امر و مقدم وماني القبر والمير بعده لف عام ثم دبح عن شطوط
كما يدبح كمن الامح ثم لقي الله تعالى غير ولا يسلكا حقه على الله عز وجل أن
يكفه عني - بحره في برحهم ونحوه حر (٥) محمد بن حسان لسمي (و عدم)
دلالة هذه الطاعة على الاشتراط و صح ادلائك في من لقي الله بعد ولايه من
المؤمنين - وولاده لمعصومين مقرب لبار ولكن هذه النصوص لا تدل على أن
العقاب على ترك بعدد كفي تدل بالانترام على بطلانها من طاهرها والعقاب على
نفس عدم الولاية

ومما تدل على أن العمل بلا ولاية كلاً عمل كحر (٦) مفصّل من
عمر عن أبي عبد الله عليه السلام في كتاب - وأن من صلى و ركعى و حج و عتمر و فعل
ذلك كمنه غير معرفة من فرض الله عليه طاعته فلم يفعل شئت من ذلك .. لى أن قال
يسر للصلاة وأن ركع - أن سجدة ولله ركعة ولا حج بها ذلك كله يكون معرفة
رجل من الله على خلقه طاعته و مر بالاحد عنه و حر (٧) اسماعيل بن يحيى عنه
عليه السلام في حديث قال - الناس سواد واسم الحاح ودلالة هذه الطاعة على الاشتراط

واصبحة فان معنى الصلاة والركاة والحيح عما اتى به المخالف - والتعبير بأنه لم يعمل شئاً - صريح في ذلك - اما الكلام في سببها - ولعل نظر صاحب الوسائل و لحدائق وكثير من المحدثين - في شرائطهم الولاية لى خصوص هذه الطائفة واما ذكرها غيرها تأييد للمطلب والله تعالى اعلم .

لو استقر عليه الحج ثم زالت الاستطاعة

لحدية عشر (ولو أهمل مع الاستقرار) فتارة يكون حيا ولكن يروى عنه الاستطاعة و اخرى يموت (فان) زال عنه الاستطاعة فانه لا يتمكن من الحج ولو متسكعا و اخرى يتمكن من ذلك (فان) لم يتمكن من الحج لاشكال في سقوطه عبة الامر يشتمل دمه به فلو مات ولم يال بالحرح بقعة حجه من ماله - والا فلا تبرع عنه متبرع برئت دمه (و ن) تمكن من الحج من دون ان يسرم فيه لعدم الحرج وحب بلا اشكال لتوجهه اليه وتمكنه من اسقاطه .

اما لكلامهما لو تمكن منه مع سترانه لعسر والحرح - فانه قد يقال بسقوط التكليف عنه كالصورة الاولى . نظر لى ادله العسر والحرح - بدعوى حكومه ادلتها على ادلة جميع الاحكام منها ما دل على وجوب الحج على من اسفر عليه وانزاله الاستطاعة وتبديدها اذا لم يستلزم ذلك كما لو تمكن من ان يحج بهجار نفسه او الخدمة وما شاكل .

وقد استدل على عدم كونها صالحة لذلك وان الوجوب يكون باقيا - بوجه . الاول الاحتمال من لظاهر مسلم الاصحاح على وجوب لا يباين به ولو استلزم العسر والحرح لمن اسفر عليه (وفيه) به لو سلم وجوده كونه تعديدا غير ظاهر لثاني انه وقع نفسه سوء اختياره في هذا المحدور - ولاربيب في انه كما يحكم العقل بان الامتناع بالاختيار لانها في الاحبار عقابا - وانه اذا صار لمكلف به غير اختياري سوء اختيار المكلف للمولى ان يعاقب على مخالفة لتكليف واما لا يحكم بقاء

الحكم لنصح لكنيف بما لا يطاق . ككثرت حكمه بما لم يصل الى حد عدم القدره
يجب امتثاله والابدي به وان اسلم لعسر والحر (وفيه) ان هذا لحكم
من النفس صحيح بولا دلة على العسر والحر الحاكمة على جميع دلة الاحكام الموجبة
لارتداد الوجوب .

لذلك ما دل من انصوص على وجوب الحج ولو عني حمار اجدع ابتر وليس
له ان يستجيب في استطاعته الدلية . وفي حكمها الاستطاعة المالية (وفيه) انها واردة
في الحج عام لاستطاعته وعبر مريوطة بما هو محل الكلام .

لرابع حرم ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام لمقدم في الابه الكريمة قال عليه السلام
يحرج ويمشي ان لم يكن عنده - قلب لا يقدر على المشي قال عليه السلام يمشي ويركب
فان لا يقدر على ذلك اعنى المشي قال عليه السلام نخدم القوم ويخرج معهم (بدعوى)
ان الجمع بين هذا النص والنصوص الدالة على عذر الراد والراحه وغيرهما
يعبر في الاستطاعة لماله بقصى حصاصه بصورة استقرار الحج عليه (وفيه)
به جمع نزعى لاشاهد لمن لاشاهد على خلافه وهو ووروده تعسر الالية الشريفة - وظاهر
لحرج وجوب الحج على المكلف ولو لم يكن عنده الراحة - وحمله على صورته
الاستمرار يحتاج الى قرينة بل عرفت وجود قرينة على خلافه وعليه فالحرج مطروح
كما تقدم - اصف لى ذلك ضعف سنده لاشراك قاسم بن محمد بن من هو ضعيف و
مجهول - ومن هو مهمل - والثقة وهو في السند

الحديث لنصوص المتضمنه لدم تارك الحج - ولها مصامين - جملة من
ثلاث لنصوص متضمنه لانه يموت يهودا او نصرانيا - كصحيح (١) معاوية عن
لصادق عليه السلام في الابه الكريمة . هذه لمن كان عنده مال وصحة فان سوفه للتخدر
ولا يسمعه ذلك الى ان قل ومن تراء فقد كفر قال ولم لا تكفر وقد تراء شريعه من شرايع
الاسلام الحديث وحرم (٢) حماد بن عمرو بن عيسى عن ابيه عنه عليه السلام في وصية النبي صلى الله عليه وآله

قال - يا علي كرم الله العظيم من هذه الأمة عشرة وعشرون من وجد سعد فمات ولم
 يحج - ثم قال باعني تارك الحج وهو مستطيع كافر - لى اب قال - حتى من سوف
 الحج حتى يموت بعثه الله يوم لقمة يهوديا او نصرانيا او حوهم (١) صحيح دريغ اعجازى
 و حمة منها متضمنة لانه يحشر يوم نفسه - عمى كصحيح (٢) معاوية بن عمار
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له مال ولم يحج قط قال هو ممن قال لك تعالى
 ويحشره يوم لقمة اعشى قال قلت سبحان الله اعشى قال اعسا الله عن طريق الحق
 و نحوه حار (٣) محمد بن فضيل - و بنى مصر و كتب و حمة من طلب للصوفى
 تتضمن - انه من ترك الحج فقد ترك شريعة من شريع الاسلام كصحيح (٤) حماد
 عن الحلبي عن الصادق عليه السلام اذا قدر الرجل على ما يحج به لم يجمع دينه و سره
 شغل يعذره به فقد ترك شريعة من شريع الاسلام - و نحوه غيره من (٥) ر
 الكثيرة (وهي) انه لا كلام فى ترك الحج له مدب يعاقب عليه ذلك ترك ما الكلام
 فى انه هل يجب بعد زوال الاستطاعة مع سلامة العمر و الخرج ام لا - و مقتضى
 قاعدة بنى العمر و لخرج سهو الكليف به - وهذا لاسا فى سنة و العقب - و
 نتيجة ذلك انه لو مات يعمره ولاشئ عبه

ولكن يمكن ان يستدل له انه لا ريب فى و مقتضى ان الحج بهى فى دمة
 من استطاع و رلت استطاعته ولذا لو مات كان له مال يخرج عنه الحج من ماله
 ماله كما سيمر عليك ولو كانت ادله بنى العمر و لخرج شريعة بهى سهو عنه دمه
 رأسا - فمن ذلك يستكشف عدم شمولها له كما عبه بناء الاصحاب و تسامهم عنه
 فالأظهر - انه يجب عليه ان يحج وان استمر لعمر و لخرج

وان اعمل من استقر عبه الحج (حتى مات قضى من صاب ما له من اقرب

١ - الوصائل - الباب ٧ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث

٢ - ٣ - ٤ - الوصائل - الباب ٦ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث

الاماكن واولم خلف عمر الاحره) بلا خلاف في شيء من ذلك - و تفصيل الكلام
- نتكلم في ما حث

ما به يتحقق الاستقرار

لاون فيما سحقت به لاسفر - وقد اختلف كمناب الاصحاب في ذلك و
لمستند منها اقوال (خلف) مضي زمان يمكن الا ان جميع افعاله فيه مع لشرائط
وهو الى اليوم لثاني عشر من ذي الحجة وهو اندي احتاره المصغره في التذكرة
- قال فيها - بسبب استقرار الحج في الدمه حصل بالاهمال بعد حصول الشرائط
بسرهما و مضي زمان جميع افعال الحج انتهى بل هو لمسوب الى المشهور
(نفسه) مضي زمان يمكن بين لاركانه حاصره للشرائط فيكمي بقائه الى مضي
حجره من يوم لبحر يمكن فيه الطوافات و السعي - وفي المسند بسبب التذكرة
- وعن كشف الشام - انه غير موجود فما عدا - ولكن قد يستند ذلك مما ذكره
فيهم من من لف ما و عود حجاج ومن مضي امكان عودهم لم يستقر الحج في دمه
(ثانها) كفايه بقائه الى ما يمكن فيه لاحرام و دخول الحرم - وقد احمله لمصنفه
في التذكرة - و في المسند بسبب مضمون التذكرة و سحبه بعض المتأخرين
- كان روال لاسطاعه بالموت (رابعها) بوجه لحظت بالحج ولو طاهرا احتاره
في لاسيدوعن صريح لمفاسح و شرحه و طاهر المدرك (خامسها) اعتبار بقائه لشرائط
الى زمان يمكن فيه العود و عن المدرك حكاية عن التذكرة (سادسها) اعتبار بقاء
لشرائط الى آخر ذي الحجة - احراء سبب العوده في المسألة الرابعة و لستين من
هذا الباب .

و يصح ما هو الحق بسبب مور ١- - لفظ الاستقرار بس في المصوص
كفي بحث عن مفهومه سعه و صفا كما به ثم يرد نص خاص في المقام - الا في
خصوص لموت قل ان يحرم و قد مر بكلام فيه و لا يعتمد عليه الى غيره (فما)

في المستند من الأسدلال شك النصوص في غير محله - من غير ما هو ثبوت
التكليف بالحج - فمع فقد شرط من شرائط الوجوب لا يكون الحج مسقرا
ولا قضاء عليه - ٢ - ن الشرائط محسنة بعضها شرط اناء و دهاء كالاستطاعة المالية
والسريرة والندية - وبعضها شرط الى آخر الاعمال كالعقل - وبعضها يكون حدوثه
شرطا ولا يعتبر نقائه حتى بعد الاعمال كالرجوع الى الكفاية وقدر انه لو بفساده
الكفاية لا يكشف ذلك عن عدم وجوب الحج من الاول - ٣ - ن اصلاحات وجوب
انقضاء ثبت في مقام بان انه يجب انقضاء حتى مع ظهور عدم وجوب الاداء عليه
كفي بتمسك بها و يكفي بوجوه لخطاب طاهر او ان يكشف عدم وجوبه وقما
كما في المستند

وبما ذكره يظهر انه يفسر في الاستقرار بقاء الاستطاعة المالية والسريرة و
الندية الى زمان العود الى وطنه ان اراد الرجوع وان ارد لهدم مكة فاي آخر
لاعمال - و اما بالنسبة الى لعقل فيكفي نقائه الى آخر الامكان - لان فقد بعضها
يكشف عن عدم الوجوب واقعا وان التكليف بالرجوع مع ارفاقه كالمظاهر

هذا في غير الموت و انه فيه - فان شرع في حج فهدم حكمة - و الا فان
مات بعد مصي زمان يتمكن من الانباء بعدم الحج يجب انقضاء ولا يعتبر بقاء
الشرائط الى زمان العود الى وطنه لعدم الحاجة اليها و ان مات قبل ذلك كما
لومات بعد مصي زمان يمكن فيه ان يحرم ويدخل بحرم و يظهر عدم سفر الحج
عليه - لان النصوص مختصة بمن شرع في الحج ومات في الطريق ولا تشمل من
لم يشرع فيه - و المعنى يحتاج الى دليل (ولد) لو علم انه يموت قبل تمام الاعمال
لا يجب عليه الحج .

كما انه ظهر مما ذكرناه ضعف ساير الأقوال (اما داود) فانه كما يفسر في
الحج بقاء الاستطاعة الى آخر الاعمال يعتبر نقاها الى عود بي وطنه وقدر
ذلك - و اما الرجوع الى الكفاية فقدر ن تنف ما به الكفاية بعد العود لا يضر

باب وجوب ولا ساقية معهم - ثم ذلك في الحجة و لعقل (واما ثنى) فلا الظاهر انه لا مدرك له سوى ما في الآخر و بشرط لو تركت لعذر او لا لعذر لا يجب تدركها ولا يفي صحة الحجج - ولكن برده عليه - ان ذلك اعم من عدم اعتباره وجود شرائط الاستدعاء فيها - بل مقصود طه هر الادلة اعتبارها فيها على حد اعتبارها في الاركان فمع فقدنا يستكشف عدم الوجوب (واما ثالث) فلا مدرك له لحجج لمقام بمالو مات بعد الاحرام ودخول احرم و قد عرفت عدم الاحكام والوجه بالتعدي والارتم ووجوب الحجج على من علم بانتفاء الشرائط بعد دخول احرم من الاول ولم يلتزم بذلك حد (واما رابع) فلا مدرك له - اطلاق ادبه لقضاء وصوص الموت قبل الاحرام و قد عرفت ما فيه (واما الخامس) فلا به وان كان ما بالنسبة الى حمله من الشرائط الا بالنسبة اليه اجمعها - وانما لا يتم بالنسبة الى من يريد لعدم إمكانية مراجع ما ذكره (واما سابع) فلم يظهر لي مدركه حتى حمله مورد اسحت .

ثم به نوع من الاول بقاء الشرط الى آخر ما يمر فلا اشكال في وجوب حروجه كما مر ووجهه - ولو علم بعدم بقائه اليه لا اشكال في عدم وجوب الحروج (ولو شك) في ذلك فناء على المحار من حرمان الاستصحاب في الامر الاستقالي يعجز ويحكم بوجوب الحروج طاهرا

ثم لو لم يحرج الى الحجج ورواها استطاعه قل مصى زمان حكمه به باستقرار الحجج وان كان رولا مستد الى عدم حروجه الى الحجج فلا اشكال في استقرار الحجج عنه - وان علم بعدم دخل للذهاب الى الحجج وعدمه في الرواها - لا كلام في عدم الاستقرار - لانه يكشف السبق ح عن عدم استقرار الحجج في دمه - ولو شك في ذلك لا محالة يشك في استقرار وعدمه - وبالسبب يشك في وجوب القضاء وعدمه فيرجع الى صفة البرائة لمقصدة لعدم الوجوب .

لوزال بعض الشرائط في اثناء حجه

ثاني - لوزال بعض الشرائط غير لجياه في اثناء فاسم الحج على ثلث الحال
فهي يكفى عن حجه الاسلام وهو حوله و فون (ثانيتها) ما في العروة من تفصيل بين
الاستطاعة للدينه والسريه والماله وبحوه فكفى عنها وس مثل العقل فلا يكفى
(رايها) ما احتاره بعض الاعظم وهو التفصيل بين الاستطاعة الماده فون لب في اثناء
لعمل لم يجرء عن حجه لاسلام وسر عهدها من الشرائط فحدى عنها وان رالب
في الاثناء .

ومخصص القول في ذلك به لاسمى لوف في ن لاستطاعته نتي هي موضوعه
لوجوب الحج لابرادها لحدوث قطع بل هي كسائر الموضوعات بدور الحكم
مدارها حدوثا وبقاء - نعم لو ستر لحج واحمل بحج لحج وان رت . ولكنه فرع
آخر غير مربوط بالمقام

ومدكره بعض الاعظم من بشرائط الاستطاعه على قسمين الاول مدول دين
بالخصوص على اعساره - ثاني . ما حل تحت عنوان بعدد وهو ما يصح لاعدد بعد
المقلاء في ترك الحج . فالقسم الاول اداحج مع فقده ولو في لائنا . لكن حجه حجه لاسلام
لفقد شرطها وهو الاستطاعه - والقسم الثاني اداحج مع فقده احراه وكان حج الاسلام لان
دليل اعتباره محض بما لو ترك الحج معتدرا به فلا تشمل ما لو حج بعد ما عه - و
عدم لقسم الاول الاستطاعه لئاله - ونه الشرائط عر لاستطاعة السريه
والدينه من لقسم الثاني - واماها - فحث ن مراد من صحه الدين ما يقبل
لاحصار ومن تعبه السرب ما يقابل لصد فلا يمكن فرض الحج مع ساقها
قابل للمناقشه من وجوه (احدها) ان بعض ما لم يدل دليل على عساره بالخصوص
يدل على اعتباره قاعده هي العسر والخرح لو لا كلها وعليه - فمقتضى طلافها ايض
اعتبارها في جميع الاحمال ولي آخر الاعمال (ثانيها) ان المراد من صحه الدين - وحليه

لنرب عم من مائة راجع مذكورة - وعليه يحكم استعائهما في الأثناء حكم انتهاء
الاستطاعة ببلية (ثانيها) احتصاص عمار ما دخل بحب لعدد ما يترك للحج
غير صاهر. وحده - فان لمصوص المسفاد منها ذلك وان كان موزدها صورة ترك للحج
ويكن بسبب من مفهومها عمار عدم عدد مطلقا كما لا يخفى (رابعها) ان بعد عود إلى
بوص لم يترك لرجوعه به قدم في محله دلالة استصوص عليه - ولا وجه لأجراح
لعود إلى بوص وعلى ما ذكره ولا يظهر عدم أجراء الحج الذي ران بعض الشرائط
في أثناء عن حج لاسلام من غير فرق بينها (ودعوى) استدة لآخر لول بعد دخول
لحرم من بصوص الأجراء لومات بعد دخوله بقرب ان روال بعض الشرائط مع
تدب حج بمائة ذوى بالآخر من الموت الموحى لعدم اسام العمل (فيها)
ان ذلك لأجرح عن القدس بعد عدم لعدم بالمسائط وبهذه الاموت خصوصية .

لومات المستطيع في عام استطاعته

ثبت لومات المستطيع وان كان ذلك بعد اسفر ر الحج بحب القضاء عنه
ملاحلاف ولا اكلاء وما وهوى وفي حشد بالاجماع المحقق والمحقق في الخلاف
والمنتهى ولذكره انتهى .

وشهد به خمسة كثره من لمصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق (ع)
عن رجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ويترك ما قال عليه السلام عليه ان يحج من ماله حلا ضرورة
لامر له وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام عن رجل مات ولم يحج حجة الاسلام
يحج عنه قال عليه السلام نعم وصحيح (٣) روى عن الصادق عليه السلام عن رجل يموت
ولم يحج حجة الاسلام ولم بوص بها بقضى عنه قال عليه السلام نعم - و نحوه غيرها
من لمصوص (٤) الكثيرة - وتصنفها الحملة لخرية لانصر فاتها اصرح في لوجوب

من الامر

و لو مات من يستقر الحج عليه .. كتب لومات قبل ان يمضي ومن
 يمكن فيه ان يد جميع الاعمال فالظاهر انه لاختلاف في عدم وجوب القضاء عنه
 وربما يقال انه يجب القضاء عنه وذلك (لانه) لم يدل دليل تعدى على اعتبار
 لحيوة في الاستطاعة واما كانت وحالها لاجل دحيته في القدرة بعقبة التي ليست
 من شرائط الاستطاعة شرعا بل هي شرط لحسن الحطاب عقلا فيجب القضاء عنه
 تنميه الموضوع كما هو المفروض (و لان) يظهر كفاية قوت الملاك التام في
 وجوب القضاء - والمفروض عدم دخل القدرة في املاكات ودخلها في حسن الحطاب
 (ولاطلاق) الموضوع المتقدمه آتاهي بطلاقها يدل على انه يجب لقضاء عن كل
 من مات وترك من المال ما يحج به و لو لم يكن مستطاعا في حال حيوته بعد شرط
 آخر لكن قيد اطلاقها بمادل من الموضوع على ان وجود مقدار نفقة لحج من تركه
 البت لا يكفي في وجوب القضاء عنه كصحيح (١) معاونه عن عمار عن الصادق عليه السلام
 في حديث ومن مات ولم يحج حجه الاسلام ولم يترك الا قدر نفقة لحمله وله ورثة
 فهم حق بما ترك وحر (٢) هارون بن حمزة العمري عنه عليه السلام في رجل مات و
 لم يحج حجه الاسلام و لم يترك الا قدر نفقة الحج وله ورثة قال عليه السلام هم احق بميراثه
 لحديث و نحوه غيرهما - فيبقى اطلاقها بالنسبة الى من مات في عدم استطاعته
 بحاله (و لان) مقتضى طلاق مادل على ان من مات في طريق الحج ان كان الموت
 قبل دخول الحرم و قبل ان يحرم يجب لقضاء عنه عدم الفرق بين كون الحج
 في عام لاستطاعة و كونه بعد استقراره - و تم فمن لم يذهب الى الحج
 بعدم الفصل .

وهي الكل نظر (ما الاول) فلان الحجة معتبرة في الاستطاعة لأن لصوم

١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ٤

٢ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ١٤

المعسرة توسع دائره استطاعه ولا تنصعها - مع ن الاستطاعة السرية بمعنى تحلية
 السرب له وتمكنه من لمسير - والاستطاعة لخدمه تسترمان الحياه (واما الثاني)
 فلان عدم وجوب الحاة في ملاك الحج لانحرار الانعم لعبا او باحار العالم به (واما الثالث)
 فلا يثبت ليس في مقدم بيان من يجب القضاء عنه و من لا يجب بل مقدم بيان ان من
 يجب القضاء عنه يخرج من ماله - وانه لا يوقف الوجوب على الايصاء ولو لم
 يوص به ايضا يخرج من ماله (مع) انه لو قسم ثوبه لاطلاق له من هذه الجهة ايضا
 يقيد اطلاقها بصحيح (١) الحلى عن الصادق عليه السلام قال سألني رجل عن امرئة توفيت
 ولم تنح فاقضت ان سطر قبرها بحج به وان كان مثل ان يوصع في قعره ولد
 فاضمه عليها السلام وصع فيهم و ان كان الحج امثل حج عنها - فقلت له - ان كان
 عليها حجه مفروضة فان يوصي ما وصت به في الحج احب لى من ان يقسم في غير
 ذلك (ومعلوم ان المراد من الاحبة الاحبة المعسرة نظير الاولوية في آية لارث)
 وانه عليه السلام عني تعين صرفة في الحج على كون الحج مفروضا لمفهومة انه مع عدم
 استقرار الحج عليها لا يثبت صرف ماله في الحج - بل به اصلاق تلك الموصوص
 لو كان لها اصلاق (واما الرابع) فلان عدم القوف انفصل عن ثوب بل اثبت خلافه
 (ولا ظهر) عدم وجوب القضاء و لكن لا يجب بالقضاء عنه لا يسعى تركه

حجة الاسلام تقضى من اصل التركة

لرابع تقضى حجه الاسلام من اصل التركة دالم بوص بها بلا خلاف - و
 في التذكرة عند علمائنا اجمع - وفي المسند والطاهر انه اجماعى - وفي الجواهر بلا
 خلاف حده فيه يسا بل الاجماع بقسميه عليه .

و يشهد به حسن (٢) الحسى - عن الصادق عليه السلام بقضى عن الرجل حجة

١ - الوسائل الباب ٦٥ من كتاب الوصايا حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٢٨ من ابواب وجوب الحج وشراعه حديث ٣

الاسلام من جميع ماله وموثق (١) سمعه عن الامام الصادق عليه السلام عن الرجل يموت ولم يرحح حجه لاسلام ولم يوص بها وهو موثر فقد عليه السلام يرحح عنه من صل ماله لا يجوز غير ذلك وصحيح (٢) المعلى عنه (ع) عن رجل سود عني مالا وهلك وليس لولده شيء ولم يرحح حجه لاسلام قال عليه السلام حج عنه وما فصل فاعطهم ونحوها غيرها .

واما صحيح معاوية - وحر العوى المستعدين في لمبحث الثالث - وفي الاول من باب ولم يرحح حجه الاسلام ولم يترك الا قدر بقفه الحمله وله ورثه فهم بحق بما ترك - وفي الثاني بدل بقفه الحمله - بقفه الحج (ولا يصحون) لمعارضه بك - وفيها في غير من يستقر عليه الحج - لان مجرد بقفه الحمله او يرحح لا يوجب الاستطاعة لتوقف على بقفه المال والعود الى الكعبة .

وكذا نقصي حجة الاسلام من صل ماله - اذا اوصى بها من غير عيسى كونه من الاصل و اثبت كما يشهد به مصحح (٣) معاوية بن عمار عن الامام الصادق عليه السلام عن رجل مات فاوصى ان يرحح عنه قال عليه السلام ان كان ضروره فمن جميع المال وكان تطوعا فمن ثلثه . ونحوه صحيح (٤) المعلى عنه عليه السلام

وان اوصى باحراجها من الثلث وحب احراجها منه عملا بالوصيه (ودعوى) ان مقضى اطلاق لمصحح والصحيح احراجها من الاصل وان اوصى بها من الثلث يصرف الثلث في سائر مصالحه ان وصى به بها (بدفعها) ان ظهر من الخبرين كون السؤال عن الحج هل هو كسائر المصالح ان وصى به بخرج من الثلث - فاجاب (ع) بان الوصيه بالحج لا يلحقها حكم الوصيه بل هو بحسب الوطيه الاولى لشرعيه بخرج من الاصل وان اوصى به - ولا تعرض فهما الصوره ما اذا عين الموصى احراج الحج من الثلث او لاصل والمرجع في ذلك هو ادلة الوصيه وعلى هذا فان لم يراحه شيء

١ - الوسائل الباب ٢٨ من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ١٤ من ابواب الميايه حديث ١

٣ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب وجوب الحج وشرائطه حديث ١-٢

فلا كلام

وان راحمة وصيه اخرى كما لو وصى بحراج حجهم من الثلث ووصى بالصدقة عنه ولم يكن الثلث وافيتهما فتارة تكون تلك الوصية من الوصايا المستحبة و اخرى تكون من الوصايا الواجبة

فان كانت من الوصايا المستحبة يقدم للحج عنها (لا) لما قبل من ان المستحب لا يصح ان يراحم الواجب و به كلما وقع التراحم بينهما يقدم لو حب فالحج الواجب يقدم على غيره (فانه) يدفعه ان الواجب والاستحب موجهان الى الميت ولا تراحم بينهما .. و بما ان تراحم في وجوب العمل بالوصية وفي كلا الموردين يكون وجوب الوصية ثانيا في نفسه وبسببه لهما على حد سواء فلا وجه لترجيح لو حب بعد اشتر كهما في الصاط (بل) لجملة من المصوص كصحيح (١) مدونه من عمار عن الامام الصدوق (ع) عن امرأة اوصت بمال في الصدقة والحج والعنق فقال (ع) ابدأ بالحج فانه مفر وصى فان بقى شيء فاجعله في لعن طائفة وفي لصدقة طائفة وحرره (٢) الاخر قال د امرأة هلكت و اوصت بثمنها تصدق به عنها و بحج عنها وعنق عنها فم يسع المال ذلك لي انقل فسالنا عن ذلك (ع) عن ذلك - فقال د - الحج و - الحج فربصة فم بقى نصه في ادو عن

وان كانت من الوصايا الواجبة فقد قبل به حيث لا نص خاص به فيرجع الى ادلة الوصية ومقتضاها تقديم السابقة اذا كانت مرتبة - ورجوع الفقص على الجميع على لسنة اذا كانت غير مرتبة (ولكن) يمكن ان يقبل بتقديم الحج في هذه الصورة بضا لعدم التعليل - نوضح ذلك - ان التعليل في ناذي انظر نحتمل فيه امر ن - الاول - ان يكون المراد ن الحج كان واحدا على الميت و غيره مستحب بعد المراجعة يقدم الواجب - وعليه فلا ربط لهذه الصورة - الثاني - ان يكون المراد ان الحج يجب حراجه مع قطع النظر عن الوصية وان لم يسهه الثلث بخلاف غيره الذي لا يجب

أخرجه د له تسعة الثلث - فقدم الأول لكونه رافعا لكسبي - وبعدة أخرى السبعة
 بينهما ستة أرواحب المتطوع والمشرط - وعليه - فمقتضى عموم العلة تقديم الحج
 في المقدم - و انما هو الثاني - د لظهور من العلة كونه تعليلًا بمراد كسبي
 عرفي ولازم لأول حمله على التعمد لصرف لما عرفت من ان الواجب على الميت و
 يستحب عليه بهما الى وجوب العمل بالوصية على حد سواء - مع - ان ظهور
 لوصف في نفسه يقتضي ذلك - كما هو واضح - فلا يظهر تقديم الحج على سائر
 الوصايا مطلقا .

تراحم الحج مع الحقوق المالية

الحجس لو كان عنه دين و خمس او ركاة ولم يحج حجة الاسلام و اوصى بها
 اولم يوص بها - وقصرت الركاة - فان كان المال المتعلق به لحمس أو ابركاه موجودا
 قدم دينها تقدم من تعلقهما - نعم فكل من يموت كان له مال متعلقا بحق الغير و هكذا
 سقى بعده و لدين و الحج وان تصفا به الا انه بعد الموت قبل تعلقهما يكون له مال
 غير ظلي و تعلق حق الغير به فلا مانع عن تصفها به وهو صحيح - وان كان في الدمة
 فحكمهما حكم سائر الديون و حكم الحج بها حكمها لما دل من لصوص على
 ان الحج بمنزلة الدين فالجميع متساوية من هذه الجهة لان جميع لاحده على غيره
 كي يقدم فلان من الائتروم بالوريع على الجميع بالنسبة كما في عزمه المفسس
 و في المقدم قولان آخران - احدهما تقديم دين لاس - ثانيهما تقديم الحج
 (ما الأول) فقد استدلت له داعية حق لاس من حقايقه تعالى - وقدم في بعض المباحث
 لمقدمه ما في هذه الكبرى الكلية (واما الثاني) فقد استدلت له بمصحيح (۱) معاوية
 بن عمار قلت له رجل يموت وعليه خمس مائة درهم من الركاة و عليه حجة الاسلام و
 ترك ثلاثمائة درهم فاوصى بحجة الاسلام و ان يقضى عنه دين الركاة - قال صلى الله عليه وسلم الحج

عنه من اقرب ما يكون وبحرج القبة في الركاه وحده (١)، لآخر عن الصادق عليه السلام
 في رجل مات وترك ثلاث مائة درهم وعنه من الركاه سبع مائة درهم وصلى ان
 يحج عنه فان يحج عنه من قرب المواضع ويجعل مائة في الركاه (٢ وورد)
 على الاستدلال بهما صاحب الحواهر بقوله - به يمكن كون مذكوره فيهما متصفا
 لتوزيع ايضا انتهى (واجب) عنه انه لا يجب الحج البتة، يستقضى ان يكون محرج
 وعليه فيكون حصه الحج على التوزيع غير كافية فالحكم بان يحج عنه من
 اقرب ما يكون به في التوزيع (اقول) كون الحج الواجب هو سنة بني لیس من
 المواضع فليكن هذان الحرجان مما يدل على وجوب البتة ومجرد هذا الواجب
 المؤكد بقوله من اقرب ما يكون - يكفى في بطلان الاستدلال مع انه يمكن ان
 يكون المراد من اقرب ما يكون - مكة - وعليه قسم حتى شاء على وجوب السقاي
 (والحق) ان هذا بصيغة اعراض الاصحاب وخصاصهم بالركاه يكفى في بطلان
 هذا القول ايضا .

ولاظهر هو لتوزيع (وعنه) ان وقت حصه حج واحد اكس للحج و
 اعمره ففي مثل حج القران والافرد - حيث ان كلاهما عمل مستقل واجب
 مرتبط بالآخر وجب صرفه في احدهما - وان لم يحصل جميع الحج بصره - و
 ان احتمل تلك نظرا الى ما ورد فيه من الاحبار المتصفيه بالتشديد الى ان يرد
 في العمرة - والى ما دل من النصوص على انه يخرج من الاصل - وان كانت للعمرة
 ايضا كثرة على ما استعرف الا انه ليس لدليل خاص - تنعير تقدم الحج لان من مرححات
 باب التزام احتمال الاهمية .

واما في حج التمتع - فقد يحتمل تقدم الحج عامر وربما يحتمل تقدم
 العمرة لانها مقدمه زمانا - سواء على كون التقدم الزمني من المرححات و
 لاسلمه - وربما يحتمل لتخبر - ولكن الاظهر هو السقوط وعدم لزوم صرفه في

شيء مهمهما لانهما في حج التمتع عمن و حد لم ينسب مشروعيه احدهما بدون الاخر
وقعدة المبسور - مصافى لى ضعف سد ما استدل به لها - تختص بالمبسور من
الافراد - ولا تشمل المبسور من لاجراء - كما حققناه في الجزء الثاني من حاشيتنا
على الكفاية .

لو كان عليه الحج ولم تف التركة به

السادس اد كان عسى الميت الحج ولم يكن تركته وافية به حتى من مكة
ولم يكن دين - فتارة لا يعس مالاله ولا يوصى به - واخرى يعس ذلك .

وان لم يعس فان وقت التركة باحد السكبين في مثل حج نفرين و الافراد
يتعين صرفه في خدمت - اما جبراً - او خصوص الحج على الخلاف في الفرع
السابق - وفي مثل حج التمتع لاجب صرفها في شيء مهم من لاجور كما عرفت
وعليه فظاهر كونها للورثة اد المانع عن الميراث هو وجوب الحج مع فرض عدم
الوجوب لعدم كفاية المال لمانع من الميراث (نعم) لو حمل كذا به للحج بعد
ذلك او وجود مشروع يدفع التهمة لمصرف الحج وحبسها فيها - للزوم لاجتناب تعدد
الشك في القدرة .

واما ان عسى مال له واوصى به - فمقتضى القاعدة و ان كان ما ذكر - الا انه دل
دليل خاص على بروج صرفه في تصدق عنه - وهو خبر (١) على بن مريد (ورقد حل
مرثد حل - رند حل -) عن الصادق عليه السلام عن رجل مات و اوصى بتركته ان احج بها
فمطرت في ذلك فلم يكمه للحج فسال من عبد الله بن العفاء فقال تصدق بها - فقال عليه السلام
ما صنعت بها فقلت تصدقت بها - فقال عليه السلام صممت لا ان لا يكون يسع ما به حج به من
مكة فان كان لا يبلغ ما به حج به من مكة فمس عليك صممت - فانه يدل بالاطلاق على
ان الوصى اذا صرف المال الموصى به للحج في الصدقة عنه مع عدم وفائه للحج من

دون ن يراجع لورثة في ذلك لم يفعل حراما ولا نكوب صمما ولولا عينه لذلك كان
لمال للورثة ولم يكن يجوز لوصى ذلك فمن الحكم بالحيج يستكشف عدم الاتقان
ابى ابورثة (ودعوى) به ضعف السند من جهة ان ترى مهمم مجهول لحد (فيها)
والحيج مروي بسند صحيح عن ابى ابى عمير الذي هو من صحاب لاحم ع فلا سطر الى
من قبله من الرجال - فلو كان الذي يروي عنه ابى بن عمر معلوم لضعف نكوب يحيى
معتبر بوصف سنده اليه فضلا عما اذا كان مجهولا كما في سنده - فلا يظهر انه يعنى
في هذه الصورة صرفه في التصديق عنه (ولو علم) بعد الاحتصاصه صورة قاتعين تعدى
عنها الى الصورة الاولى - والاقية تنصر عنها

ثم ان اظهر اختصاص يحيى بالحيج لو حب ولا فلو كان مسجدا لما كان
لوصيه باخر حه من جميع تركته نافذا فثبت ان ذلك مبرور عنه مؤ لا وجوبنا
فيستكشف كونه واجبا .

ثم ان في المقام فرعا آخر مناسب ذلك - وهو انه وصى حب يحيى بالحيج عنه
وسرع مشرع عن المسب - فبارة يكون الحيح واحدا - واخرى نكوب مسجدا بوصى
به من الثلث (في كان) وحيث ان عين مقداراته لا بعد بقور مبرور صرفه في التصديق
عنه لحيث علم المتقدم فان مورده وان كان هو اوصيه سنده اركه لكنه لا سنده تعدى
الى المقام - وان لم يعنى ذلك - فان احرر عنه لخصوصه للبعس تعدى عن مورد
الحيج ويحكم بآروم للتصدق - وان لم يحرر ذلك رجعت احره لاسيما الحيح الذي
لورثه بعد من ن المانع من لارث الحيح فاد حقه به لادمع من الارث - وان
كان مستحبا - فالظاهر تعين صرفه في الحيح عنه لانه سرع المشرع لا ينهي الموضوع
وهو واضح .

ثم في الاكلام في صحة السرع من الاحلاف ولا شكك فيها وهو كما صرح به
صاحب الجوهري . ونشهد به حمله من اصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن

ابى عبد الله عليه السلام عن رجل مات ولم يكن له مال ولم يحج حجة الاسلام فاحج عنه بعض
 حوايه هل يحرى ذلك عنه او هل هى دفعه قال عليه السلام بل هى حجه تامة - وهو محمول
 على ما لو وحب عليه الحج من قبل ولكن حين الموت لم يكن له مال كما لا يحى وحر (١)
 عمره عليه السلام قال فت له بلعى عنك انت ميت وان رحلا مات ولم يحج حجة الاسلام
 فحج عنه بعض عنه احراً ذلك عنه فقال عليه السلام نعم - اشهد بها على ابى انه حدثنى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رحل فدل برسول الله ان ابى مات ولم يحج فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حج عنه فان ذلك يحرى عنه - ويحويهما غيرهما فلا اشكال فى المحكم .

الواحب الحج البدى او الميقاتى

السابع هل لو حب الاستحار عن الميت من الميقات او البلد - والمساكن
 ذات اقدوال ثلثه (الاول) به يستأحر من البلد مع لسه فى لعال و لافس
 الميقات - سب دلت فى المسند الى الشح فى لالهة والصدوق فى لمقع و لحنى
 والقصى والجامع و لمحقق الثانى و لدروس وطهر النعة (لثانى) انه يستأحر من
 البلد مع السعة والافس الاقرب له فالاقرب حكاها فى لشرع فولا - وسب الى
 لدروس والحلى (الثالث) انه يستأحر من اقرب المواقيت الى مكة اى امكن و لافس
 الاقرب اليه والاقرب - احبارة المصنف فى المس والذكر و غيرهما من كتبه والفاصل
 السراقى فى لمسند والمحقق فى لشرائع وفى الحواهر بعدقل دلت عن لمحقق -
 عد لاكثر بل لمشهور بل عن لعمدة الاحماع عله انتهى وفى المسند - كما هو
 مختار المسوط و لحلاف و لوسلة والعبه و الفاضل فى كتبهما و المسالك و
 الروضة و لمدارك والدحيره و كثر لمأحر بل طفا وفى لعمدة لاحماع عله انتهى
 (وعن) لمدار احتمال آخر وهو وحب لاستبأحر من لبلد مع لسعة والافسقوط
 ولكن قال ليعرف بذلك قنلا وفى المسند - ليعرف قائله كما صرح به جمع بل

بما بعضهم .

والتحقيق - انه يجب لاستحار من الميت . والظاهر ان مراد لاصحاب من
اقرت بموافقت ما هو اقل قيمة ومراهم به لا يجب على توريثه ما هو اكثر قيمة هو
الا فلا دليل عليه كما سببر عليك . و اوجه في ذلك - ان الواجب على الميت بما
هو ذاء لم يست في المشاعر . مخصوصه و مدتها الميت - واما لسير من البلد
ابى الميتات فهو مقدمه عقبه لواحد ولا يكون حرة ولا شرط وذا قلناه لو حرج لى
التجارة ثم حدد بية الحج عند الموت احرا دونه فلما ان قطع الطريق غير مطلوب
لشرح . و بالجملة . و حوب لسير لى الاعط . و لو سلم كونه شرع فهو ليس داخل في
الحج شرطاً او شرطاً كى يجب لاننا به انه

وليس لاصحاب في مقابل هذا الرهان سوى مور (احدها) ما فيه في الذكره
قال ان الحج واجب على الميت من بلده فوجب ان يوفى عنه لان القضاء يكون
على وفق الاداء (و قد) مدغم من منع الوحوب من البلد اولاً - وعدم لزوم قصائه
نابا لعدم كونه حراً . و حج او شرعته (لثاني) بقصود له له على ان من لم يتمكن
من المباشرة بسبب شحف آخر (و قد) اولاً . انه في تلك المسألة ايضاً لا تدن
المصوص على لزوم الامتناع من البلد . ادليس في تلك المصوص - لا - ما بهذا
المصمون - عليه ان يحجر رجلاً من ماله . و لاصهور بذلك في تنحجر من بلد او
امقات . و ثاب - انه لا يخرج عن القام بعد عدم العلم بالمصاط كما لا يخفى (لثالث)
لا حذر لو ردة في وصيه بالحج فان في حصة منها صرح بانه يستاجر من البلد
بعد انعاء المخصوص به بسم المقتلوب (اقرب) تله' المصوص مستمر عليك و ستعرف ان الجمع
بها يقتضي اساء على كونه من الميتات (مع) انه حصل - يكون للوصية حكم خاص
من جهة لتعرف كما اشار اليه سيد المدراء قال و لعل القرائن الحالية كانت دالة
على ارادة الحج من البلد كما هو المصروف من الوصيه عند لاطلاق في زماننا ولا
يلزم منه مع ابتداء الوصيه تنهى (لربح) خصوص الحبر (١) السروي عن مستطرفات

السرائر من كتب المبائين بسند عن عبد من صحاب قالوا قلب لابي الحسن عني عني
 بن محمد عنهما السلام ان خلافا في التصديق واوصى بحجته و ما بقي فهو ثلث فاختلف
 صحاب فقل بعضهم يحج عنه من لو لم فهو اوفر للشيء - بقى وقال بعضهم يحج
 عنه من حيث مات فقل لا يحج عنه من حيث مات (وقه) مصافا الى انه وارد في
 الوصية به بحسن اولم يكن هذا ظاهر فيكون لمرء من قوله بحجته - امام حجته
 فيكون من باب الوصية بذلك و خارجا عما نحن فيه - فاذ لا يسمى لتوقف في كفاية
 الميقاتي - واعرب مع ذلك دعوى بعضهم بواثر لاحد بالحج من بلد - فسمع ما
 فاد المحقق في محكي لمعسر و يصفه في محكي مخالفا من انه لم يقف في
 ذلك على خبر شاذ فكيف يحسى واثر - حد كنه مع عدم الوصية

ولو وصى بالاستيجار من بلد او المتقارب وحب و هو بحسب الراية عن
 اخره المعقولة من الثلث كما في سدادك والآخر هو والعروة م بحسب من الأصل
 وجهان - يمكن لاستدلاله في فلاح مؤثر (١) بن كبر عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن رجل وصى بماله في حج فكان لا يسع ما حج به من بلاده - قال عليه السلام فبعطى
 في الموضع الذي يحج به عنه - فمريب ان ظاهرا منه الوصية بجميع ماله ومن جهة
 ترك الاستفصال يكون مقلما من حيث كونه الحج واجبا ومسويا - فمعاذ ان الحج
 يحج حراجه من جميع له من اى مكان وسع لماله - وبه نقض طلاق مدول من
 لخصوص عني عدم يعود توصيه في الراية عن الثلث

واورد عليه اورد - (الاول) ان كلمة (ماله) في الخبر كما يمكن ان يكون
 بكسر اللام - فدل على ما قيد يمكن ان يكون بفتح اللام - وان يكون - ماموصولة
 و بلام - حارة - فلان دل على ذلك كما لا يخفى (وقه) ان ذلك اى احتمال كون
 اللام مفتوحة خلاف الظاهر حد (الثاني) ان في باب الوصية طائف من النصوص

مها - ما يدل على نفوذ الوصية ما أكثر من اثلث كحجر (١) أبى بصير عن الصادق عليه السلام في حديث من وصى به فليس له إلا ثلث - وبحود غيره - ومها - ما يدل على جواز الوصية بتمام بدن أو لم يكن له وارث كحجر (٢) لسكوبى عنه عليه السلام عن به بن عمار لا وارث له - فان وصى بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين ومن السبل ووجه غيره - ومها مؤتى ابن بكر - فان قبضا طلاق لطائفة الأولى بدانة سقط لسه بن ثالثة ولأولى من لعموم المطلق إلى العموم من وجه - فان لهما ماله لأجماع - و هى - الوصية بدين من ثلث في الحج مع وجود لوارث - ومدى الأقرى - وهما - الوصية بدين من الثلث في غير الحج مع وجود لوارث - و الوصية بدين من الثلث مع عدم وجوده - فلا تصح اثلثه لتقدم الأولى (وبه) بالاقول بطلان المسألة - سيما فيما دا ورد عم وحاصل من يلاحظ لسه بين لعام وبخاصة دفعه واحد - فالأظهر أنه مخرج من الأصل ولا وجه لاحتسابه من الثلث .

الواجب في صورة الوصية الحج المأبى أو المبقى

و لو أوصى بالاستحجار عنه ولم يمس ثلث ولم يكن هناك بصرف - فهل تكفى لميقته م لا - وملخص القول به .

ن لمصوص الوارد فيه على صوائف (لأولى) ما يدل على أنه أوفى بمال وحب الحج عنه من البدن - الأقرب انبيات كصحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام و لو أوصى أن يحج عنه حجة لاسلام و لم يسع ماله ذلك فيحج عنه من بعض

١ - المسائل - الباب ١ - من أبواب الوصايا حديث ٦

٢ - المسائل - الباب ١٢ - من أبواب الوصايا حديث ١

٣ - لم نقف على هذه المصححة في كتب الوسائل وإنما ذكره صاحب المدارك في

الموت فيه بالمعهوم يدل على أنه مع وفاة المال يحج عنه من ولد و بالمطوق يدل على أنه مع عدم وفاته يحج عنه من المقات و صحيح (١) على من رتب عنه عليه السلام عن رجل أوصى أن يحج عنه حجة لاسلام ولم يسع جميع ما ترك لأحمسين درهمين قال عليه السلام يحج عنه من بعض المواقب التي وقفها رسول الله ﷺ من قرب ومعومه وإن كان أنه مع وفاة المال يحج عنه مما قبل المقات ولم يعين بلد ولكن لعدم الفصل بسم المطلوب

الثانية ما يدل على أنه مع وفاة المال يحج عنه من ولد و لأقرب المكان لدى بقي به المال - كمنون (٢) عند الله بن بكير عن الأمام الصادق عليه السلام أنه سئل عن رجل وصى بماله في الحج فكان لا يسع ما يحج به من بلاده قال فيعطى في الموضع لدى يحج به عنه و خبر (٣) محمد بن عبد الله قال سالت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن رجل ترك ثوب فبوصى بالحج من أبي يحج عنه فإن عليه السلام عني قدر ماله أن يسعه ماله فمن مر له وإن لم يسعه ماله فمن الكوفة و دلم يسعه فمن المدينة و محمد بن عبد الله و إن كان مجهولا - إلا أن الراوى عنه لم يطق لأدى هو من أصحاب الإجماع فلا شكال فيه من حيث بسند و دلاله على المطلوب و أصح و خبر (٤) أبي سعيد عنه عليه السلام عن رجل أوصى بعشرين درهما في حجة قال عليه السلام يحج بها عنه رجل من موضع بلعه و خبر (٥) أبي بصير عن سالة قال قلت له رجل وصى بعشرين ديناراً في حجة فقال يحج له رجل من حيث بلعه و خبر (٦) عمر بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل أوصى بحجة و لم يكفه قال فقدمها حتى يحج دون الوقت و نحوه خبره الآخر (٧) و ما المراد (٨) عن مستطرفات السرائر المتقدم فليس مما نحن فيه لوروده في خصوص من مات في الطريق (و لجمع) بين هاتين الطائفتين و أصبح فانهما

متوافقتان من حيث أنه في المال يجب الحج من البلد و أما لأحلاف بهما
فبعد لو لم يف به - فإن الأولى تدل بالأطلاق على أنه يجب عنه من المقرب و الثانية
تدل على أنه يجب عنه من المكان الذي يسمى به البلد و - لم يف إلا من المقرب
فهو أحسن من الأولى فيقتد بظاهرها فكأن نسجده به أن وفي حال
يجب عنه من البلد و أن لم يف به فمن المكان الذي يسمى به و أن لم يف إلا من
المقرب فله

لطفه لثالثة ما يدل على أنه يجب عنه من المقرب مطلقا - وهو حر (١) ركزي
آدم قد سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات وأوصى بحجته انحران يجب عنه من
غير البلد الذي مات فيه فقال عليه السلام ما كان دون المقرب فلا بأس - وقد ذكرنا روايات
حر ولكنها ما سالا يدل على هذا القول . و يكون مؤداه غير ما نحن فيه

وللأصحاب في الجمع بين هذه لطيفة وماتعة مسائل (أحدها) ما صرح به
بعض الأعظم من المعاصرين وهو حمل الأولين على ما إذا عسلا للحج كما ورد
في موثق عبد الله بن بكير - وحمل الأخرى على ما د - طلق - فمرب أنه يقيد بحر
ركزي ابتداء وهو موثق ابن بكير و يحمل على صورة عدم الرخصة بعد معنى ثم بعد
ذلك يحمل لنصوص المطبعة الأخر كخبر محمد بن عبد الله على ذلك لأنه أولى من
حملة على صورة ضرورة (وفيه) أن هذا يسي على القول بقلب النسبة ولا نقول به
فلا وجه لتقييد طلاق حرركزي أو لاثم ملاحظة النسبة بينهما سائر النصوص والموثق
بمنه لأصلح لتقييد إطلاق سائر النصوص لأنهم متوافقون .

ثانيها حمل حرركزي على غير حجة لاسلام والطائفتين لأولتين على حجة الاسلام
والشاهد عليه صحيح لخصي وصحيح ابن رثاب الوارد في خصوص حجة الاسلام
(وفيه) أنه كذا قائلين بالقلب النسبة إذا ورد دليلان متباينان وكان أحدهما مقدرا لم
من تقييده بقلب النسبة وسبب معارضة إلى العموم المطلق صح ما قيد فانه يقيد

إطلاق حرر كريا بالصحيح والسببه بعد التقييد وبين مسار لصوم عموم مطلق
فيقيد إطلاقها به ولكن اثنا في محله عدم تمامة الانقلاب حتى في هذه الصورة .

ثالثه حمل اللفظ تعين الأولين على الاستصحاب أي استحباب الجمع للبدى
ولكن الأظهر في مقام الجمع هو لوجه الرابع وهو حرر كريا الدال على
الجمع المبني مطلق من حيث وفاء المال وعدمه فيبعد إطلاقه بالظائرين لا وليس به يكون
التيحه هو لزوم الجمع للبدى مع وفاء المال ولا من لا قرب ولا قرب ومع عدمه ومن
الامتيان (وعلى ما حرره) بوجه واحد وهو من لم يرد له الجمع في الجمع لو حب
عليه من استغنى ولزوم الإخراج من البدى يكون تكليفا بحد الشرط أو شرط للجمع
(فما) عن المدرك من الأشكال في الأجزاء لعدم لائن بالأمور به على وجهه على
هذا التقدير فلا يتحقق الامتنان . صعب

المراد من البلدي في الجمع البدى

الثامن أحطت كلمات القوم في المراد من البدى في الجمع البدى على قول
١- بلد الموب سبب ذلك إلى بين دريس وسيد المدرك وغيرها ٢- بدى لاستيطان
أختره صاحب الجواهر ره وتعه بعض محققى العصر ٣- ما حتمه صاحب الجواهر
ره وسيد العروة - وحكى عن بعض العامة وهو البلد الذى صار مستطيعا فيه ٤- ١٠
قواء صاحب العروة وهو لقول بالتحير - بين البلدان التى كان فيها بعد الاستطاعة
والحق انه ان مات فى أثناء الطريق فالأول للمروى عن مستطوع لسائر
المتقدم المصرح به بأنه يجمع عنه من حيث مات - والأقوالى - لأن بصوم الجمع
البدى متضمنه لكلمة - مرله - كما فى حرر محمد بن عبدالله - وبلاذ - كما فى موثق ابن
بكير - وما شاكل وواضح ان المراد من تلك ما اتحدته مقراته و مرلا - وهو بلد
لاستيطان و انكار كون المساق من النص ذلك مكابره .

واستشهد لكون المراد بهذا الموت مطلقاً - بأنه آخر مكاناً كان مكلفاً فيه بالحج
ويعبر كرماء المتقدم انحرافاً بالحج عنه من غير البلد الذي هو (وكن) ورد على
الأول ان طي الطريق والمسافة ليس داخلًا في الحج ويدل في عدم توصيه
تكفي ابعافته و - به على لزوم البقاء في صورة - وفيه مضمحل بحاصه و
قد مر مفاده ورد على الذي ان ذلك في الشؤون لأفي الحروب و يعبر عن ذلك
الظاهر في الردع فيه ^{بأن} ددعه عن اصل اشتراط بلده في الحج عنه - فلا يدل
على به على فرض الاشتراط يكون المراد بلده للموت

و استدلل لكون المراد بلده لاستطاعته به هو البلد الذي توجه اليه الحطاب
بالحج منه (وفيه) مضافاً إلى مقدمه من عدمه يعني انكشف ما طرأ عليه من عدم توجه
الحطاب - اليه منه بما هو في صورة عدم بقائه فيه ولا من استحال المستقل اليه وبذلك
لي انتهى لاستدلال بهذا توجه القول بكون المراد هو بلد الموت

واستدل لقول المحقق باطلاق المصوح - ومع انه في بلد الاستيطان منها
(وفيه) ما عرفت من ان هـ فيها من الاعداد من قبل ميرة و بلاذ طاهرة في بلد
الاستيطان (مع) لازمه لتخير من جميع البلدان لاحصاء من يمدون في كان فيها
بعد الاستطاعة .

وقد استدلل به توجه الحطاب اليه بالحج في كل بلد من البلدان التي كان فيها
بعده - و حيث لا يمكن البدء على وجوب الحج مع تعدد البلدان على التخيير
(وفيه) ولا ما عرفت من ان المير من البلد التي يقيمات ليس داخلًا في الحج لاشتراط و
لاشطارا - مع انه لو سلم ذلك - في كل من البلد المستقل به بتوجه تكليف يعين بالحج
منه والتكليف بالحج من البلد المستقل عنه يكون سافراً فيتم هذا المير من البدء على ان
المير هو بلد الموت فالمتخصص بما ذكرناه - به ان مات في الطريق فاستدار على
بلد الموت والا فلد الاستيطان .

إذا اختلف تكليف الميت والوصي

السبع إذا اختلف تقيد الميت والوارث الوصي في عسر المصلحة أو المصلحة
فإن المدار على تقيد الميت كما في نعروة - أو وراث أو الوصي كما عن جمع
من المحققين منهم المحقق لثاني ره و جهان
و غير حتى ان هذه المسألة من صعوبات لكبرى الكلفة لدى بها مصاديق و
صعوبات عديدة في لفه - مثل الصلاة الثانية في دمه الميت ومثلك - بل و نفوذ
والإبقات التي يجريها الوكيل .

ومحصر بقول فيها - به ان فبا تصويب و ن لمؤى لمجهد موضوعيه و
دور بالحكم الوصي مدار جهاد لمجهد - لا شك - في ان المدار على تقيد الميت
فإن الحكم الواقعي الثالث له هو مقتضاه تقيد الوصي و وراثتكاف بامر
دمه الميت (لهم) إلا ان يقل انه بناء على المدار من كفايه لمقتضاه مع عدم الوصية
ولرؤم البلدية معها - ب لروم لسيده ليس من جهة كونها ثلثه في دمه الميت فإن
الثالث هو المتقاضي بل هو من احكام الوصية المتوجهة الى الوصي - وعليه فاستدار
على تقيد الوصي إلا ان الذي يسهل لحط بفساد المسمى (و ب) فله بطريقة فتوى
المجتهد كما يبر الامارات الشرعية الى ما هو الوصف الواقعي وان الحكم الواقعي بالنسبة
الى الجميع واحد و لاختلاف في الطريق و به في صورة الخطأ ليس هذا سوى
لمعنونه كما عليه بناء المحطة وهو الصحيح والمدار على تقيد الوارث والوصي
فبه يرى بمقتضى تقيد الوصي ان الحكم الواقعي الثالث حتى في دمه الميت هو هذا و
ان الميت كان مخطئاً فيما به من الحكم المخالف لذلك - فاد كان الوارث يرى
لرؤم البلدية - و الميت كان وطيفته بحسب التقيد او الاحتمال هي المقتضية - فعلى
الوارث ان يعمل بوطيفته فانه يرى ان لرؤم البلدية وطيفه لجميع حتى الميت وانه
كان مخطئاً فيما به من كفاية المقتضية عية الامر كان معذور أفي مخالفته فلا ظهر ان المدار

على تقليد الوصى او الوارث .

واد اختلف الورثة في التقليد فهل يعمل كل بوطيقته ام يرجع الى الحاكم
وجهاً - وسبق القول فيه بنوقف عنى بيان مريين .

انتقال المال الى الورثة وعدمه

الاول انه مع ثبوت الدين - ومعه الحج - في دمة الممسد او الوصية - هل ينتقل
لمال تمامه الى الورثة و لو حب على الورثة التوزيع و التخصيص - م لا ينتقل
لهم الا مقدار ما اراد عبي الدين او لوصة و اما ما يساو بهما فلا ينتقل اليهم (المسئوب)
الى كثير من كتب المصنف ده و جامع المعاصد و غيرها الاول (وعن) الحنفى و
لمحقق وبعض كتب المصنفه الثانى و عن المسالك بسنه الى (الاكثر) (وقدد كروا)
لكل من القولين و حوها عن حاشيه عن لسقشه و الاشكال ليس المقدم مورد لقلها .
لا ان لاظهر بحسب ما يسفاد من الآية الشريفة و النصوص هو لثانى (اما الآية)
فهى (١) قوله تعالى - من بعد وصيه يوصى بها او دين - فانه ظاهر فى ان الوصية
والدين مقدمان على الارث (واما النصوص) فمها حبر (٢) محمد بن قيس عن الامام
السفر عليه السلام عن امر المؤمنين عليه السلام ان الدين قبل الوصية ثم الوصية على اثر الدين ثم
الميراث بعد الوصية فان اول القضاء كتاب الله تعالى و حبر (٣) السكونى عن ابي
عبدالله عليه السلام اول شىء بدأ به من المال الكفى ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث و يحوها
عنه (فان) ظاهر النصوص الترتيب فى التعنى فلا يعلق الميراث مع الدين او
الوصية (و دعوى) انه يمكن ان يكون المراد عدم حوار تصرف الورثة فى التركة
بمعوان لارث قبل احراج ديون المسد و الوصية - لانه لا ارث فلهما (فيها) ان ذلك
ان كان محتملا الا انه خلاف الظاهر (فان قل) انه مع عدم الانتقال الى الورثة - اما

ان يترم بقائه على ملك الميت - او يترم بقائه بلامالك - والميت غير قابل لان يكون مالكا - و المال يستحق - بقى بلامالك (قلد) لامانع من الاترم بشئ منهما . اما لاون فلا لملكه من الامور لأعتبارة فاي مبيع عقبي او شرعي في اعسار شئ ملكا للميت و صرفه في مصالحه و اما الثاني - فلا للمسحين بقاء الملك بلامالك لأبقاء المال بلامالك فيترم في المقام بقاء ماله و هما بلامالك عايد لأمر شمسحق لأحتصاص لورثة مملكه - مال يسع من ايجوره غيرهم كغير لمحاب لأصية - و رتب على ما حترناه عدم حور بصرف الورثة بكونه بصري في مال اغير (ودوى) به لاسكن في لانه لورثة على بعض حصه الدين و بقه لأجح و لو من غير مر كه للميت كمالهم لولاية على ميسه من مال مخصوص و عليه فلو افر حصه لدين و بقه لأجح و لاد تؤد حارح لرم حور بصرفهم في لبقه (فهد) ان هذه الولاية لانتكر الا به مادم لم تؤد حارح لايحور لهم الصرف و لثوب هذه لولاية عم من نفس حصه لدين و بقه لأجح و ما افر و مع عدم بيعه فبه يكون العا مشارك لاسوح التصرف فيه لأحد الشريكين .

بعم حرج بدين خاص مالم يكن لدين مسوع بمر كه و به دل دلل خاص على حوار بصرف في بعض التركة كصحيح (١) البرطلي بأساده ابه شل عن رجل يموت و برك عبلا و عليه دين يبيع عبهم من ماله قل ^م لا يستبق اب ادى عليه بيجد بجميع المال فلا ينفق وان لم يبيع فبيع عليهم من وسط لمال - و حوره موثق (٢) عبدالرحمان بن لبحاح .

و بذلك ظهر ان (م) عن جامع الشرايع و ميراث لقواعد و ححر لأبصاح و ربه و غيرهم من عدم الفرق بين الدين المستغرق و غيره في لسمع عن لتصرف مستند الى و حوره لأبغى به في مقابل النص (غير تام) كما ان مافي لمروده من تحصيص لحو ربما دا كان التركة و اسعة جدا (في غير محله) .

و ابطال دليل حاصر على انه اذا ضمن الورثة او غيرهم الدين ورصى الديان
بتلك برئت ذمه الميت و يجوز لورثة ح التصرف في التركة (ص) عس بعض
المحققين من حوار الصرف حتى في الدين المستغرق مع تعهد الاداء و ان لم
يرصى الديان (في غير محله) و تمام الكلام في هذه المسألة - و هو عنها موكول
الى محله .

الامر الثاني انه اذا وقع الخلاف بين شخصين - فارة - لا يكون مرجع
اختلافهما الى اثبات حق و مال على آخر - و اخرى يكون مرجعه الى ذلك (لا اشكال)
في انه في الصورة الاولى لا يرجع الى الحاكم من غير فرق بين كون اختلافهما في
لموضوعات و لاحكام (و ما) في لصوره لنفسه - فارة يمكن الجمع بينهما بان يعمل
كل ما هو و طمسه كما لو هو احد الشريكين بترت ثلث و انكره الاخر فانه يمكن
لجمع تنوحيه لقرار الى خصوص معتزف - و اخرى لا يمكن الجمع كما لو راي
احد لشخصين ان مسح لاسحق و كان معتزف الاخر المسحوس فادخل الاول يده
المسحوسة في دهن الثاني فانه يرى عدم الاتلاف و صاحب الدهن يرى لاتلاف فان امكن
الجمع لا يرجع الى الحاكم و لا يرجع اليه و تعذر الكلام موكول الى محله .

وبعد تمهيد هذين الامرين يقول في لمقام انه لا بد من الرخوع الى الحاكم
من القاتل بالندبة بحب عنه احراجه - قل ان يأخذ حصته من التركة بمقتضى الامر
الاول - و عليه - و نقاش بانمقائه اذا لم يرص بالرايد عن اجرة المبقائه بلزم ورود
الحسارة اى حسارة التعاوب باجمعها على لقائل بالندبة و الحال انه يرى ان نصف
ثلث الحسارة عليه فيقع النزاع و مرجع الاختلاف الى اثبات المال و لا يمكن الجمع بينهما
فتعين الرخوع الى الحاكم الشرعى فقطع نزاع -

ومثله مالو حلف الوصى والورثة في ذلك بان راي الوصى ان الواجب احراج
الندبة - و الورثة يعتقدون كذبه المعتقد فان الواجب على الوصى احدا اجرة الندبة
من التركة - و لورثة يكرهون ذلك (ص) العرص يرجع الى الحاكم و هو يعمل

بوصفه - وان لم يعلم فساد مدركه بحسب على كل من المتابعين العمل بحكمه
وعدم بقضه وسفص نه لىوى - و ان عدم فساد و لم يكن هناك حاكم آخر لتعين
المرضى و لمصلحه .

الاستبحار لا يكفى في برائة ذمة المنوب عنه

لغيره - داسوحر للبحر مدره يعلم بيان لاجير ابحج عن الميت - و جرى
مهم بعدم بده عنه - و ثالثه - بثت في ذلك مع لشك في صل ابحج او اعدم نه
و لشك في قصده عن الميت

فان علم بان الاجير لبحج عن امسلا لشكال في لاكتفاء به وسقوط التكليف
نه - وان ثبت في صحه عمله وقصده - اما لو عدم بالصحة فانحكم من لواصحب
و ما لو شك في ذلك فبحرر اصله الصحة في فعل الاجير و سر كنه بحكم - بصحة
ومطابقة المائى به للماموره .

كما انه لو عدم عدم اتية نه لايسعى الوقف في لزوم الاستبحار ثاب - وان
للماموره بيان لبحج ولو بالسبب عن لميت والفرص عدم تحققه .

و اما ثبت في ديث فان شك في الابان به و عدمه - فان اصله الصحة كان
مدر كها لسيره وغيرها لانجرى - لم بحرر ذات لعمل وبها من لقو عد المصححه
ولانقرلها الى اصل الوجود بطبر قاعده لتجاوز المشبه لاصل لوجود (و كذا) ان
علم لانين نه وشك في الاتيان عن نفسه وعن لميت نه لامجرى لاصله لصحة
وقد اثبتا في رسائنه في القواعد الثلاث ان حرران صاله لصحة موقف على احرر
ذات الموضوع وهو في الفرص مشكوك فيه وذكر بان هذا هو السر في فرق الاصحاب
بين لصلاة عن لميت - و الصلاة على الميت - فانه في الاولى الترموا بعدم حرران
صاله لصحة - لانها ذات وجهين فاصل لعمل غير محرر - وانها تحرى في ثابته
فانها ذات وجه واحد ويدور امرها بين الصحة والفساد (وبالحمله) بما تحرى اصله

لصحة فيما زاد من الأمرين الصحة والفساد واما اذا زار بين العدم لصحة ولا محرم لأية الصحة وهو من الموضوع سكان - نعم - لو تبي الآخر بالعمل المردد و اجترانه في من سب تكفي به ان كان تعدد على لمختار من جهة خبر الواحد في موضوعات الأمر جرح له ليل - بل مطلق - فيه من الأمور التي لا تعم لا من جهة - وبشملها مدلل على حجية قول لمحرم في هذه الصورة - هذا كونه مع قطع نظر عن الموضوع ، واما ما لاحظناه من سب الكلام فله في محث لسانه في شرط قطع ثابت و سطر

بيانة من استقر عليه الحج

١٠ عشر (ولا يجوز لمن وجب عليه الحج ان يخرج بطوعا ولا نه)
 ولو حلف - شهور - بطلان - و دعى صاحب الجوه رده عدم وجوب الخلاف في الثاني اعم من - يكون - حرة او ترع - وعن الفصل الرابعي رد لأصح - فيه وترددت حسب لمدارك في الحكم
 وسمع قول بسخت في مورد - لأول - في الحكم اسكني - الثاني في الحكم الموضوعي بمعنى الصحة والفساد .

اما لأول فلا اشكال في كونه عاصا في ترك ما وجب عليه بقاء عنى كونه وجوب الحج فورما كما هو الحق وقد تقدم لكلام فيه - وهل يكون ماسي به من الحج التبرعي او الأحرى او بطوعى - معوض ومنها عنه أم لا وجهان مسد على انصاء الأمر بالشئ - سبى عن صده وعدمه - وحث ن المحذر عدم فصائه به - فلا ظهور عدم المغوضية .

واما الثاني - فقد استدلل لما هو المشهور من بطلان وجوه - ١ - الأمر بالشئ يقتضى النهى عن صده - و انتهى عن العادة مقتضى لفساد - وقد بحث فيه الأمر بالحج لاسلامى يقتضى النهى عن غيره فجمع فسدالو تى به (و قد) ولا - ن الأمر بالشئ

لا يقتضي البهي عن صده - وثالثا ان البهي التبعي لا يقتضي القصد

٢. انه يجب عليه الحج عن نفسه وهو غير قادر على تركه شرعا فلا يكون قادرا

على الحج عن الغير ولا على الحج البدني (وفيه) انه لا يريد بدنيته وجوب الحج يستلزم معنى القدرة على غيره فعلا فهو سبهي الطلاق - وان اراد به بوجوب سلب

القدرة شرعا فهو منس الا ان القدرة شرعية غير دحيه في المقام المناسب الى بعض اعظم العصر (ناره) ان القدرة الشرعية شرط للتكليف لا للمثل (واخرى) ان حد

القدرة في لسان دليل الحج لعلة لكونه ارشد اني ما يحكم به العقل لامن جهده دحيه في الملاك (وثالثة) ان الاستطاعة المأخوذة في دليل الحج فترت في خصوص بامور

ليس منها عدم المراحمة مع وجب آخر فيه (يرد الاول) انه لو سلم احدا شرط للتكليف لم يرم منه الطلاق وبه مع فقد ما لا تكلف فلا يكون صحيحا (ويرد ثانيا) ان كونه

ارشادا الى ما يحكم به العقل خلاف لظهور ان الطاهر من الدليل ان كل ما حد فيه يكون له موضوعه ولا يكون معرfa لشيء آخر (ويرد ثالث) ان الخصوص المفسرة منها

مادل على مبيعة كن عذر شرعي كما تقدم فمن حمله بثت لفقد عدم المراحمة مع وجب آخر كما تقدم (ن) لان احدا قد رده اما هو بالنسبة الى حجة الاسلام - لا بالنسبة

الى الحج البدني - والحج عن الغير - وبهما - ربهما ولو متسكما (والجمعة) الاستطاعة شرط للحج الاسلامي لا للحج البدني والحج عن الغير

٣. ان دليل وجوب الحج عن نفسه يقتضي التوقيت والزم ان مختص به ولا يقبل لغيره كالصوم في شهر رمضان - وصلاة الظهر في ول الوقت وما شاكل (وفيه)

انه لا اشكال في اختصاص المعنى بمعنى انه يكون مأمورا فعلا بان يوقع حجة لاسلام فيه - واما الاختصاص بمعنى عدم صلاحه لوقت لوقوع غيره فيه ولو سحو لترتب

والاين بداعي الملاك والدليل لادله عليه واما في المقس عليهم وبما يلزم به من لزم من جهة ورود النص الخاص به المفقود في المقام

٤. ما عن الشيخ الهندي رد وهو ان الامر بالحج عن نفسه ولو لم يقتض البهي

عن صده انك يسمع عن الامر بصدده وهو الحق الذي - او الحق عن امر - لا مسمع
 الامر بالصديق لعدم تردد المكلف على الجمع بينهما و اذا مسمع الامر بفتح فاسد
 اذا تقرب مما يكون بالفعل بداعي الامر فمع عدم الامر بجمع لقرب و او د حده
 ان رد (احدهما) م في معروضة وهو انه يكفي المحسوسة في حد نفسه في الصحة كـ
 في مسألة ترك الامر والابتعاد عنه من الواجب المتراحمين (وفيه) انه مع سقوط
 الامر لا كاشف عن المحسوسة والملاك والمصالح لا لاطلاق لانهما غير صحيح - بعد
 فرض عدم كون احدهما واردا اليه واما هو متضمن بالامر وبالاتزام بين عنيهما
 ومن سقوط - لا لانه لا يترتبة تنوع الدلالة المتدفقة وجودا و حجية (ثانيهما) -
 الامر شيء - لانه عدم الامر بصدده في عرضه - وهذا لا يفي ثبوت الامر به بحجة
 ان ثبت كـ حق في محله (و م) عن بعض اعطاء المحقق رد - ان ثبت ما
 هو في المكلف ان لم يؤخذ في متعلقه ان قدره شرط شرعي و لا فلا مورد له و
 المكلف لا يسمع نفسه لا مثله و يجب ساق لعدم عن عدمه ولا يمكن لامر به
 بوجه (عنه) و انه رد - ما يجب - شرط شرعا في حجب الاسلام لا في حجب بطوع
 ولا في الحجب عن الغير - و ان كان حجب الاسلام فيه يعتبر في حجب الاسلام فـ
 عنه لا رد - ما - فالكلف لهما معنى لازم فيه بالبرهان غير مشروط له رد
 شرعي - و تكليف بالهم و - شرط فيه انه رد لا يسمع عن ثبوت في المكلف
 لآخر - والمتحصل عدم سامية هذا الوجه ايضا

٥. الآية الشريفة (١) والله على الناس حج لست - بتفسير - للام فيه
 ظاهرة في الملك فدل لانه على ان الحق مبنوا لله تعالى ولا يجوز انصرف
 فيه بغير دن من الله تعالى فلو حج عن غيره و عن نفسه بطوع كان ذلك تصرفا فيه
 بمراديه يعني فيكون باطلا (ودعوى) انه على هذا لا دل على وجوب الحج و
 لانه دل على المبكية لا لوجوب (فيها) انه يسعاد وجوبه من الادلة الاخر (وفيه)

انه لو كان مفعلة الحصة مملوكة لم يحرم التصرف بعمر الوجه بخاص و ما لو كان المملوك عمل خاص في دمة الاجير - كما لو استأجره على اتيان عمل يريد - كحيطه ثوبه - في يوم خاص - لم يحرم التصرف عني غير ذلك الوجه بان يحيط ثوب عمرو مثلا في ذلك اليوم والسر فيه - ان ما في الدمة من العمل لخاص لا ينطبق عني - في الخارج فهدأ بل يتوقف عني المصدا - و عليه فلا يكون حراما (اصف) الى ذلك مع ظهوره في الملكية الاعتبارية بل هي ظاهرة في الحقيقة و قد دل الدرس على ان جميع الواحدات من قبيل الحق و لذين صدر

٦- صحيح (١) سعد بن ابى خلف عن ابى الحسن موسى عليه السلام عن ارجح لضرورة يحج عن الميت قال عليه السلام نعم اذ لم يجد ضرورة ما يحج به عن نفسه فان كان له ما يحج به عن نفسه فليس يحج عنه حتى يحج من ماله - وهي تجري عن الميت ان كان للضرورة و ما لو لم يكن له مال وصحيح (٢) سعيد الاعرج عن الامام الصادق عليه السلام عن ضرورة ايجح عن الميت فقال عليه السلام نعم اذ لم يجد ضرورة ما يحج به فان كان له مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله - وهو يجري عن الميت ان كان له مال او لم يكن له مال وفي الغروة وهما كما ترى بما دلالة عني الصحة الاولى فان عاه ما بدلا عن عله انه لا يجوز به ترك حج نفسه و تبايه عن غيره و اما عدم الصحة فلا نعم بسفادهما عدم احرائه عن نفسه انتهى .

قول يقع الكلام ولا في صحيح سعد - ثم في صحيح سعد اما الاول - فقد استدال بمقتضى هذه للطلال (الاولى) قوله عليه السلام في صدره - نعم اذ لم يجد ضرورة ما يحج به عن نفسه - فانه معهوده بدل على انه لو كان واحد لما يحج به لم يجز له الحج به عن الميت فيكون حجه باطلا للمهي عنه (لثانيه) قوله عليه السلام فان كان له ما يحج به عن نفسه فليس يحج عنه حتى يحج من ماله فان اظهر منه بواسطة كون السؤال عن الحج عن الميت - رجوع الصمري الى الميت لا الى لرجل الميت - وذكر

الميت ظاهر بعد ذلك لا ينافي ذلك (ودعوى) - هشة التركيب تقصى - تكون
لصائر في قوله عن بعد في الموضع وقوله له وقوله بحرى عنه وقوله من ماله
كله - حجة لى مرجع وحدوه الضرورة ولتكنك بارجاع بعضه الى لضرورة
ومعصية لى الميت بعد عن السابق (فيها) - ب وحده ليدق في نفسها تصح بذلك لولا
قوله حرى ومضى في المقام موحوده لان لرام رجوع الصمير في قوله لى لرجل
يستلم لان لرام بان لمام ^{الصلح} في مقام الجواب لم يجب اولاً عند مثل عنه وانما بين
حكماً آخر ثم حاب عن لؤل وهذا بعد عن لئلا ليليق شأنه ^{الصلح} - وعيه - مرجع
الصمير في قوله - ماله - وفي قوله عن بعد ارجح - وفي قوله بحرى عنه الميت
مدى على المطلوب

ولكن قد تنوهم التناهي على هذا - بين هذه الجملة - وبين قوله ^{الصلح} في دليل لبحر
وهى تجري عن الميت .

ولكن يدفع هذا لى بان لرام - احد من (احدهما) - لى عن رجوع
الصمير في قوله عنه لى ارجح لالى الميت . فقد قوله ^{الصلح} ليس بحرى عنه على عدم الاجراء
عن نفسه فيم ما قد سمع بعروحة من ان دلالة على الصحة لولى فانه في مقام الجواب
عن الاجراء عن الميت حاب بعدم الاجراء عن نفسه وهذا يشعر بالاجراء عن الميت
و ما قوله - نعم اذالم بعد لضرورة ما يحج به عن نفسه - فيحمل على ارادة الارشاد
لى ما يحكم به العقل من لزوم الابتناء بحج عن نفسه - فانه لعدم امكان لجمع بينهما
وقوريه وجوب لحج عن نفسه لى ح عن الحج عن الغير (ثانها) ان تكون هذه
لحمية منفرعة عنى الحمية الاولى فمدهما ح لى ان كان للضرورة مال فعليه
ان يحج عن نفسه ولا يجزى عن الغير لو حج عنه حتى يحج من ماله وبعد
رجح عن نفسه بحرى حجه عن الميت كان له مال م لم يكن (ولايب) في ان
لثاني لوى وقد ذكر في رفع لنهاى وجوده - واصحة لساقشة - مثل - ن
المقصود من لضرورة لواقعة في المنطوق هو الميت لالثاني - وان لمقصود دفع

توهم اجراء حج واحد عن نفسه وعن غيره - و ان مات في به عنه يقع كك و عنه
الانسان بالحج عن نفسه لا كان له من (والمتحصل) ان هذه الرواية تدل على لطلان
وعدم الاجراء عن الميت .

و اما الصحيح الثاني - فحملان به - طاهران في لطلان (احدهما) قوله **ان**
بعمد لم يجد لضرورة ما يحج به من مذهب به لا يحج عنه ان كان له ما يحج به (وحده)
عنى مجرد لتكسيف دون الوضوح كما في بعض الكتب (ان اريد) به حمله على احرمه
لمولونه فهي تستلزم الفساد انتهى عن لعنه مسلم انه - و ب - به حمله على
لارشاد لى ما يحكم به الفعل من لزوم ان يحج به عن نفسه فهو خلاف ظاهر حد
(ثانيهما) قوله - فان كان له من نفس به وث - فيه طاهر في به لو كان مستطعا
ببس له ان يحج عن غيره (وعمله) على ارادة انه ان كان له من امال ما وجب له حج
عنه فليس له لا كفاء بالحج عن نفسه بما نى به من الحج عن حسب بل عنه ان
ناتى به عن نفسه على حده (خلاف) الظاهر فان **ب** ان به بوجه وث هو مثل
عنه كما هو واضح واما قوله **ب** في دله - وهو يحرى عن حسب كان به من اولم
يكن - فيحمل بقرينه الصدى على ب المراد به انه بعد ما يحج المستطاع عن نفسه لو حج عن
لصبي يحرى عنه كان به اى للثب والتمس - مال لم يكن (ف) عن **ب** ر لم من انه يدل
على صحة حج الضرورة عن غيره مطلقا (عمر نام) كما ب ما افاء بعض الاعاظم
من انه لو رجع لصمير في قوله لى لائب دل على الصحة (عمر صحيح) والحق انه
يدل على البطلان ايضا .

و اما حر (١) معاوية عن الصادق **ع** في رجل ضرور مات و لم يحج
حجه الاسلام وله مال قل يحج عنه ضرورة لامل له - فلا يد عنى انطلان لو حج
من له ماله عن غيره - او لا مفهوم له كما لا يحصى (مع) انه لو دل على دلث كان دلا
عنى لزوم استانة الضرورة ولم يتم بذلك فقيهو الفكيكتس القند والمعد في الوجوب

بعد (ونه) يظهر ما في الاستدلال بصحح الحلي وغيره لو ارادة قياس عمر عن
الحج وهو مستطوع لمصلحة الامر باسامة الضرورة انى لامال له
ثم ان مورد تصحيح هو الاستثناء عن الميت - والتعدي عنه اى عبرة يحتاج
الى دليل مفهود (في) - مستند عن الحى للمعذور عن الحج مباشرة بحكم صحته
وان كان غائبا - احقر - حج عن نفسه لما عرفت من ان الغاء الحصوصيه واستفاده
الكبرى يكفيه من القصوص لو ردد في لو اراد ان يحاصره حج ان دليل (والاستدلال)
بعدم حر عيسى من حصره المنع من الامر بان يحج عنه ضرورة لامال به قد عرفت انفسه
هذا كنهه مع تمكنه من ان يحج عن نفسه - والا - فظاهر بجواهر وعبره
لمعروعه عن صحة الحج - وعن الفاصل لرافى رد به خالف بعضهم ولاوجه له
ولكن عن من درس بطلان البابه وان لم يمكن اذا كان قد استقر في دمه وسبب ذلك
الى اطلاق الاكثر .

والحق هو الاول لان ما ذكر من دله عند الصحة حتى الاخبار تختص بصورة
يمكن من خصائص عمر الاخبار فو صح - و اماهى - فلان المورد يدخل تحت
طلاق قوله ان اذا لم يجد الضرورة ما حج به عن نفسه - المذكور فيها - فراجع
نعم بوجه دلالة الآية لكرمه على المقتلان بزم منه الطلاق في المورد كما لا يخفى

اذا كن الحج عن الغير صحيحا فاما ظاهرا صحة الاجارة عليه

ثم انه لو قيد صحة الحج عن الغير هل الاجارة عليه ايضا صحيحه ام لا - فيه
قولان - مفتضى لعموم ادله على صحة الاجارة على كل عمل يعود بعه الى
المستأجر صحة الاجارة في لمقام وود استند للطلاق بوجوه

الاول - عدم قدرته شرعا على العمل المستأجر عليه لان المفروض وجوبه عن
نفسه فور ذكر ذلك في العهود - وعن المحقق لادبى رد توصيح ذلك بانه
يعتبر في صحة معامله مضافا الى كون كل من المتعاقبين مالكا لما بدله او حكمه و

ايحارها بسبب خاصه آله مخصوصه. ان لا يكون محجور عن التصرف فيه من جهة
تعلق حق الغير به او غير ذلك من اسباب المحجر ليكون له سلطه تصرفه على
التصرف فيه و ايجاب الحج عن نفسه فورا بوجوب سقوط ملك التصرف به سبب
الاحبار و دفع السلطه فلامحارته تعدل لاجاره (و فيه) ان يوقف صحة لعمده على
السلطه الوصفه المسعفه تكون مورد المعامه ممكنه صفا ولم يتعلق به حق الغير
و كون المعاملين بائعين عاقلين مختارين غير محجورين من جهة اسباب المحجر من
الواضحات - واما كون ايجاب الحج عن نفسه موجباً لسلطه لعمده لسلطه فهو اولى
الكلام - نعم - الانخاب بوجوب دفع لسلطه لتكفيها لتسريحه من جهة دفعه و
الترك ونفوذ المعاملة غير متوقف عليه

لثاني ان الامر بالحج عن نفسه يقتضي لنهي عن السابح ففسد الاجاره عندها
لان الله اذا حرم شيئاً حرم نفسه و كان كالتحريم نفسه (و فيه) اولاً - الامر بالنهي
لا يقتضي النهي عن صده - وثانياً - ان السوى المشهور - ان الله قد حرم شيئاً حرم نفسه
لا يصل به في اصول لعمده والخاصه - ان الموقوف في كسب لعمده مذهب حكماً ()
ان الله اذا حرم على قوم اكل شيء حرم عليهم نفسه فهو من حيث كونه مذهباً
(واما) ما هو الموقوف في اصولهم فصنف صده و غده بخاره شيء لا يعتمد عليه
(مع) ان عمومته على هذا لم يعمل به احد من كثير من الامور التي يحرم كلها
يجوز بيعها - بل الظاهر انه لو كان الموقوف في كسب لعمده قد حرم في نفسه
لاصحاب لما كان يعتمد عليه لصنف السيد وعدم لاجاره بشبهة ذلك - كسب واولهم
على وفق مضمونه ح لانه لم يشتت ستادهم اليه في السوى من اعمارهم سيدوا
في افتانهم سالك الى عبادهم لماليه في العوصين الموافقة على كون الشيء ذا
منفعة محله واما بذكر كون السوى لتبيد .

الثالث - انه لو قلنا بصحة الاجاره لا يقطر وجوب الحج عن نفسه فورا فيلزم

اجتماع مرسى مفين فعلا فلا يمكن ان تكون الاحارذ صحيحة (وفه) في المورد
ح مرسى لو حسن المتراحم فيبقى الامر بالاهم - وعلى مرسى نصيبه منهم لو
كان هناك هم ومهم ولا فاعلى التكلف نحو لتجبر باجدهما ولا حر نحو ان ترتب
- وبالحسنه - بدخل مورد في لو احسن المتراحم ونحو حكمهم

مرجع دست ی الشیخ الکبر کاشف الغطاء ره - وهو ان يحب الحق
عن نفسه وحب صبر و رقة ممنو ک الله تعالی و مستحب به و حدث ان الانسان لا یملک
مصادقة فی آ و حد فلا ینکون مالکا للحق عن الغير و یم یکن مالک له
لا یصح ان یوخر نفسه علیه ولا یجازه بطنه (وفیه) ان لمر د ملکته لله تعالی و کان
هی لملکة الاعباد و لا یحب لاعتسی ملک و به لمر و شوق المولی به فعل
و ان کان ثبوت سلطه بکونه و سلب سلطه لعد بکونه فهو خلاف الواقع و لوجوب
و ان کان معنی السلطه الشریعة فهي ثابته قبل الایجاب و ان جمیع افعال الاعباد تعبد
سلطان المولی شرعا من غیر فرق بین ما اذا اوجها او لم یوجها و ان سلطه
الشریعه عباره بحری عن انحرافه العین بید الشارح و به جعل ای حکم راد و هه
لمعنی موجود قبل الایجاب فلا یجاب لایوجب سلطه ما بعد عن تسلیک نعم هو یوجب
سلب سلطه الملک من بعد عن هه فعل و هو لا یفی التسلک

والمحتسب .. به - فيما سئل الحق عن لعمري لا يجوز لأحصارة عبده وهي
باطلة وهو و صح - و - فما نصحه كاتب الأجرة عليه أيضا صحيحه - والتفكيكين
صحة الحج والأجرة في غير محله .

ثم به نوبنا سطلان لاجارة في فرض التمكن من الرجوع عن نفسه - وصحته مع عدم التمكن كما هو الحق - ولكن متمكنا من الرجوع عن نفسه فأحر نفسه للرجوع عن لغيره - ثم تمكن من الرجوع عن نفسه - فهل تظل اجارته - ام لا - وجهان - في العروة وعن الدروس اختار الثاني (و الحق) انه ان كان التمكن بمال الاجارة لا تظل وان بطلانها يوجب عدم التمكن وهو مقرر لصحة لاجارة وهذا محال فان

الشيء لا يمكن ان يكون غلة لعدمه - وان كان لممكن بمال آخر بطلت الاحارة فان
 التمكن في طرف العمل يكشف عن عدم القدرة من الاول فكشف عن بطلان الاحارة .
 ثم نهى لصورة المفروضة ان يمكنه من ان يحج عن نفسه بطوعا (وان)
 كان عاهيا بوجوب الحج عليه و به لا يكون مأمورا بالحج بطوعا في هذا العام من
 جهة ان حجة الاسلام ليس لها حقيقة معاصرة للحج الديني كي يستزم بكون الديني
 بصا مأمورا به نحو ترتيب بل حج حقيقة و حدة والمكلف لا يتمكن من ان يحج
 مرتين و الفرد الواحد مأموره بالامر الوجودي فلا مرددي في هذه المسئلة فلا شك في
 لبطلان لعدم تحقق قصد الامر (وان) كان حاهلا لذلك . فظاهر صحة كس فاصدا لا مثقال
 الامر الواعي لمتوجه اليه . وحظ في التطبيق تحمل انه الامر الديني - او كان فاصدا
 للامر الديني نحو التنفيذ (لانه) قد عرفت ان المبرر في صحة العادة لا يتبين
 بالامور بجميع قيوده مضافا الى المولى . و المفروض انه في الحج بجميع ما
 بعرفيه و علم قصده حجة الاسلام لا يصير بعد عدم كونه حقيقة معاصرة للحج الديني
 ل الفرق بينهما انه هو في انه قد يكون مستظله بالحج حجة الاسلام - وقد لا يكون
 كذلك فالحج حجة ديني - و اصفه الى المولى و تى به معرنا انه تعالى - فالأظهر
 الصحة في الصورتين (فما) عن مسوط لشح من انه لو قصد الحج لديني نفع عن
 حجة الاسلام - ان اراد صورته لعلم بوجوب الحج عنه فهو لا يمكن توجيهه بوجه
 وان اراد صورة الجهل او الغلة فهو متين لا يرد عليه شيء . مما اورد عليه

ثم انه اذا كان الحج الواجب عليه ندريا و كذا بوجوبه فورد فهل حكمه حكم
 حجة الاسلام ام لا قولان - اظهرهما الثاني لاختصاص لصح حجة الاسلام والديني
 لادليل عليه وعرفت ان مقتضى القاعدة صحة الحج عن الغير حتى مع وجوب الحج
 عليه فورا و بما اترما بعدم الصحة في حجة الاسلام ليس بالخاص

لكونه مقدمه الواجب (وان لم يمكن) ذلك فهل يجب عليه الترويح بحصيله للمحرم و جهن - ميان على ان ما في النصوص من تعين الحج على ان تكون مأمونة هل يكون من جهة كون وجوب الحج معيقا على ذلك ويكون عند الامن بدخله في الاستدعاء بنظر الراد والراحلة - ام يكون من جهة كون الامتناع عليه لاهمية حفظ العرض و النفس - اد على الاول لا يجب فانه لا يجب تحصيل الاستطاعة وعلى الثاني يجب لكونه من قبل مقدمه لوجوب نظر من له ثمن الراد والراحلة ويتمكن من تهيشهما للسفر . ولعل ذلك مشأ شكك صاحب الجواهر في الحكم (ولكن) الظاهر من النصوص هو الثاني - فان السؤال انما هو عن الامتناع لان وجوبه ولا حظ لنصوص - ولا ظهر لزوم الترويح - نعم اذا كان ذلك مهدده لها وشق عليها ذلك فالظاهر سقوط وجوب الحج لقاعده على العسر والحرج

ثم نعم مع عدم الامن وعدم التمكين من استصحاب من يكون مأمونة مع مصاحبه ولو بالترويح - لو حجب فان كان عدم الامن من المصحات احرأ عن حجه لاسلامه ان كان متحققا بعده . لظاهر عدم احرائه - اد مع فرض همه حفظ العرج والعرض لا محالة يكون التكليف بالحج ساقطا ولا يمكن الالتزام به بالنسبة لما تقدم من عدم جريده فيما يكون مشروطا بتفدده الشرعيه .

فهل يجب عليها الاستئذان ام لا و جهان - اظهرهما ذلك لما تقدم من وجوب الاستئذان على الموسر من حيث المال غير المتمكن من مباشرة - هذا اذا لم يكن عامله يحصل الامن في السوابب اللاحقة - والا فلا يجب عليها الاستئذان - وقد تقدم وجه ذلك وتفصل الكلام فيه في المسألة السادسة .

احتلاف الزوج والزوجة في الامنية وعدمها

ثم انه اذا كانت المرثية ذات فعل - وادعى زوجها عدم الامن عليها وانكرت هي فهل يقدم قولها مع عدم شاهد الحال او النسبة كما عارض الدروس والمدارك والجواهر

و بعدائق ام لا (اقول) ان اختلافهما تارة يكون في الروح يحذف عليها وهي تعتقد
 ان الطريق مأمون واخرى يكون في الروح يدعى انها حائثة على نفسها وهي تنكر
 ذلك - و على الثاني- فقد لا يستلزم لدعوى اثبات حق لاحدهما على الآخر - وقد
 يستلزم ذلك كان يرجع الرابع الى بقاء حق الاستماع وعدمه - او الى بقاء حق
 لبقه وعدمه بان تدعى لروحة ثبوته ولو في حال سفرها للامية و بدعى الروح
 سقوطه لعدمها

اما في لصوره الاولى فلا شكال في انه لا يسمع دعوى لروح لعدم كون حوفه
 موضوع لاثر من الموضوع هو حوفها لاحوفه فمع كون آية على نفسها بحج
 عليها السر و ان كان روحها حائثا عليها - نعم مع حوفه به معها من المحروح بايجاد
 لسمع من سفرها و حيازها على ترك السر - من جهة ان حفظ اسس و لعرص من
 الواجبات المهمة وقد حكم بوجوب حفظهما على كل حال .

واما في الصورة الثانية فلامحري لاحكام المدعى و لمكر والدعى لانه يعتبر
 فيها كون مصد الدعوى والارها حقا من الحقوق - وعليه - فيجب على كل منهما
 لعمل بما هو وطيعته كما في الصورة الاولى

وما في الصورة الثالثة - فان قلنا بان الصابط لشخص للمدعى و المسكر
 هو ان الاول من يحالف قوله لاصل - والثاني من يوافق - فلان من التفصيل في المقام بين
 ما اذا كانت الحالة السابقة ثبوت الامة او ثبوت عدم الامة او عدم العلم بها فانه على الاول
 تكون المرفة منكرا والزوج مدعي - وعلى الثاني بالعكس - وعلى الثالث - يدخل في
 باب التداعي (وان) قلد بغير ذلك من مذكر في مقام الصابط فيختلف مع مذكر .

لا يعتسر اذن الروح في الحج

الرابعة عشر (ولا) بشرط (اذن الزوج) للروحة في الحج اذا كانت مستطيعه

بلا خلاف يوحد كما في المستند - وشهد به جملة من المصوص كصحيح (١) إرادة عن أبي جعفر عليه السلام عن امرأه لها روح و هي ضروره ولا ياد لها في الحج - قال عليه السلام - قد حج و ن لم ياد لها (٢) وصحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام عن المرتة لم تحج و بها روح و أبي ن ياد لها في الحج فعد روحها فعد لها ان تحج قال عليه السلام لأطاعه به عيبها في حجة الاسلام وصحيح (٣) معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام عن امرأه لها روح و أبي ن ياد لها في الحج و لم تحج حجة الاسلام فعد عنها روحها وقد نهى عن تحج فقال عليه السلام لأطاعه به عيبها في حجة الاسلام ولا كرامة لتحج ابشائت و نحوها غيره .

و هل يختص ذلك بالحج الاسلامي ام بعدم كل حج واحب بالندر و غيره و جهن - افواهم الثاني - و ذلك ليس لأجل انما خصوصية المورد في المصوص المشار إليها - لعدم دليل عليه - ولا لإجماع لعدم كونه تعدد - بل لمرسل المشهور لأطاعة لمحمود في معصية لخالق - المحصر صفة بالاستناد له في الموارد المتعددة - ولكن هذا فيما اذا اعتقد الدر حاملا للشرائط - وهو واضح .

ولو كان لو حب موسعا فظاهر ان له السمع من نصفه - لأن ما دل على عدم اعتبار اذن الروح بما يدل على عدم اعتباره في اصل الواجب لأبى الحصصيات فيها يرجع لى عموم ما دل على اعتبار اذن الروح وان له السمع - وهو مقدم على أصالة عدم سلطته عليها في ذلك التي استدلت بها الشهيد رد لانه ليس له السمع في الموسع انى محل التصيق هذا في الحج الواحد .

(وبشترط) ان الروح (في) الحج (المصنّف) كما هو المشهور - وفي المصنّف ولا نعم فيه خلافا انتهى وفي المستند بلا خلاف يعرف كما في الدحيرة ولا يعلم فيه خلافا كما عن المنتهى بل الاجماع كما في لم يادك بن ربه اجماع محقق انتهى (واستدل) له المصنّف رد و غيره - بأن حق الروح واحب فليس لها تفويته

بما ليس بواجب (وورد عليه) سد المدارك رد بأنه إنما يقضى بمنع من الحجج د
استمر تمويث حق الروح والمدعى اعم من ذلك (ويكن) يرد على السيد أنه من
حقوق الروح على الروحة أن لا تخرج من بيتها لأبوابها (١) صحيح (١) محمد بن
مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في حقوق الروح على الروحة - ولا تخرج من بيتها إلا بأبوابها
وبحوزه غيره - فحروجها بغير أدبه يستمر تمويث حقه مطلق .

و قد يستدل به بموثق (٢) اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت
عن امرأة الموسرة فدحت حجة الاسلام يقول لروحها حجتي مره أخرى إلى أن
يسمعه قال عليه السلام نعم ويقول لها حقى غلبت عظم من حدث على في هذا - و قد جعله
لمصنفه في المنتهى - والفصل الرقى في المسند مؤيداً - نظراً إلى أنه لا بد
على اعتبار الأول بل يدل على أنه معهما من ذلك (وفي الجواهر) بل يؤمى إليه
بصا حق الاسكان الذي يعينه إلى الروح - وكذا عن كشف النام (ولكن) ذلك متفرع
على مطالبه الروحة بصفة الاسكان وما إذا استطعت حقها من ذلك فلا يتم هذا الوجه
والعمدة ما عرفت .

وان كانت الروحة مطلقه - فان كانت رجعية فهي كالروحة مادامت في العدة
بلا خلاف بل الظاهر تسالم الاصحاب على ذلك و وجهه واضح - وان الرجعية بحكم
لروحة بل هي روضة مادامت في العدة فبحرى التعصيص لسابق (ويشهد به) مصداق
لى ذلك جملة من المصوص كصحيح (٣) مصور بن حارم عن الصادق عليه السلام عن
لمطلقة تحج في عدتها - قال عليه السلام ان كانت ضروره حجت في عدتها وان كانت حجت
فلا تحج حتى يقضى عدتها - و بحوزه غيره - و مقضى اطلاقها عدم حور الحج
المنسوب حتى مع اذنه ولكن يقيد اطلاقها بموثق (٤) معاوية بن عمار عن الصادق

١ - الوسائل باب ٧٩ من ابواب حقيقتات النكاح وآدابها حديث ١

٢ - الوسائل باب ٥٩ من ابواب وجوب الحج حديث ٢

٣ - الوسائل باب ٦٠ من ابواب وجوب الحج حديث ٣

٤ - الوسائل باب ٢٢ من ابواب العدد حديث ٢

الإفلا لمطلقة تحج في عدها ن طابت نفس روحها وبه قيد أيضا إطلاق مادل على
ان المطلقه تحج في عدها .

ون كات شبه - فلاحلاف يسهم في انه لايعتبر اذن الروح - و علوه بانقطاع
عصمتها منه ولكيها نفسها (و لكن) إطلاق النصوص المقدمه يشهد . اللهم لا
ان يقل - ان السد بينه وبين مادل على ان الدنة تملك نفسها و لأسل له عليها
كصحيح (١) سعدس بنى حلف - عموم من وجه - فسلم ذلك للاشهرية
وتحتص بنصوص لمقام بالرحمة - او قال ادبا سياسة لحكم لموضوع محتصه
بالرحمة .

و اما لمعدة لنوفاة فيحور لها الحج واحدا كالم اومدود - بلا خلاف - و
يشهد له مصافا الى لاصل - حملة من النصوص - كمثوق (٢) رراره عس
لصادق ^{عليه السلام} عن امرئة لنى يتوفى عنها زوجها اتجح هذا الإفلا نعم وبخوة غيره .

الحج الواجب بالنذر والعهد واليمين

لعصل اثلاث - في لحج الواجب بالعارض وه انواع ثلاثة - الواجب
بالنذر وحويه - والواجب بالدية - والواجب بالانصار - وحيث ن لاجير يذكر
في طى مسائل لحج وموارد سادة - فيكتفى في المقدم بذكر الاولين - فهما مطلبان
لاون في الواجب بالنذر واحونه - والمصنف رة مع انه اشار اليه في اون هذا الباب
لم يعرض لمسائله و كيف كان - فتفتح القول فيه في طى مسائل .

١ - قال في المنتهى - النذر - والعهد - واليمين - اصابت في وجوب الحج
اذ تعلقت به بلا خلاف - الى ان قال ولا خلاف بين المسلمين في ذلك انتهى - وفي
المستند - لاشك في انعقد نذر الحج وعهده و يمسه و انعقد عليه لاجماع و ذلك

١ - الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب العدد - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب وجوب الحج وشرايحه - حديث ٢

عليه المنصوص بالعموم و لخصوص انتهى - وحوهما كمنات غيرهما - و تفصيل القول في ذلك و ان حصة ليدروا العهد والميثاق - و ان ليدروا العهد من لا يصدق و الميثاق من قبل لوعده - وانه من هو من نوع ليدروا ام لا - وحوها لودعه بكل واحد منها - موضع في ابوابها .

اعتبار البلوع في انعقادها

٢ - و يشترط في انعقادها - مورد - منها - كمن العجل - فلا انعقاد من الصبي - و ن بلع عشار و لا من المجنون بلا خلاف فيه كما في ليدروا كذا في انوارها - و عن ليدروا دعوى الاحكام قسميه عليه - و سيدل له بوجوه .
 الاول حديث (١) رفع القلم - الذي روه في محكي لحصال عن س الطيبان عن مير انور في سقوط لرحم عن الصبي - ما علمت ان القلم يرفع عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتم - و عن المجنون حتى يقو - و عن السالم حتى يسقط و روى عن قرب الاسناد عن علي بن ابي حمزة و ورد عنه أمور - ١ - ما عن الشيخ لاعظم روه و هو ان الظاهر منه قسم المؤ حدة لافلم جعل لاحكام (و فيه) و لانه لاشاهد بهد الحمل من الظاهر منه قسم جعل الاحكام و لا من من لاطلاق و ثانيا ان المراد لو كان رفع فعليه المؤ حدة مع ثبوت الاستحقاق فيكون مقتضاه انه لو كان ذلك مما يقطع بخلافه و ان كان ليدروا رفع الاستحقاق فهو لاصح لرفع الحكم الذي هو مشأ هذا الحكم لعلي - ٢ - ما عن الشيخ لاعظم روه و تنعه غيره - و هو ان المشهور على الاسس ان لاحكام الوصعة ليست محتصة بالناس فلا يصح من كون عهده ساء فعيا لودحوب لتعفى اى وحوها الوفاء بعد البلوع - و يكون هذا لودحوب مشأ اسرع الوصع لعدم احصاء مشأ بالودحوب لعنى ليدروا (و فيه) و ما هو المشهور بينهم انما هو ثبوت الوصع في حقه في الحملة في حال عدم ثبوت لتكليف اللرومي

١ - الوسائل باب ٢ من ابواب مقدمه المبادات حديث ١ و باب ٢٦ من بواب

يقول مطلق لأشوت الأحكام الوضعية في جمعه مطلقا - كلف وقد اشتهر بينهم بطلان عقد الصبي - وعنى أى حال اطلاق لحديث يدفع ذلك - ٣- انه لو كان المراد بقلم التكيلف كان المراد خصوص قلم التكيلف للراعى - وذلك بقربه لرفع وان مسسب مادد لرفع رفع مافى حمله كلفه ونقل ومشقة وقربة كلمه لمحاوره الظاهرة فى رفع مشأ النقل - فلا تشمل لأحكام الوضعية - فطلاق ادلة سببه لاسبب الشامل لعبير النالغ محكم (وفيه) ان لرفع يصح سنده الى كل من يصح اسناد لوضع انه لاهما متقنلان فلاوجه للاحتصاص ببعض الأحكام - وكلمة المحورة لاتصلح قرية لماد ذكرها بها بعض لموسوع خاصة - فالأظهر شمول الحديث لجميع لأحكام ومنها سببه الدر والعهدو المنس لثوت ليج فى دمه (ن) افاد المحقق الشافعى رهاه يدل على كون الصبي لمخون مسنوبى العدره فان الظاهر من قوله لا يرفع القلم عنهما ما هو المعروف بين الناس والذاترعى السبهم من ان فلا يرفع انقلم عنه ولا حرج عليه واعماله كالعلم .

الثانى - لمصوص لسنسبه ل عمد الصبي خطه وهى صحيح (١) محمد بن مسلم عن لصادق بن عبد الصبي وخطته واحد وخر (٢) اسحاق بن عمار عن جعفر عن به عليهما السلام - ان عليا عليه السلام كان يقول عمد لصبيان خطه بحمل على العاقلة - و بحوهم غيرهما (تقريب) به تدل على ان لأحكام المرتنة على لأفعال مع تقصد ولعمد لاترتب على فعال الصبي و ان اعماله عن قصد كالأعمال الصادرة عن غيره بلا قصد - قدره وعهدو حبه - كالدر والعهد والمنس الصادرة من الهارل و الدسم (وفيه) ان صريح لأحار ان العمل الصادر عن عمدته حكم الفعل لحطائى لان قصد لصبي كلاقصد (مع) انها مختصة باب الحدانات - لانه فى ذلك الباب يتصور لعمدو الخطاء حيث ان لأمر فيه لها واقع محطوط وهى قد تترتب على اسبابها عمدا وقد تترتب عليها خطا أو اما الأمور لموقوف بحققها على القصد كتاب العقودو لابقاعات

حيث انها لا تتحقق بدون القصد فلا يتصور فيها الخطاء (ولان) سربل شيء مرارة
آخر اما يصح اذا كان للمعول عليه اثر ليكون السربل سحاطه كما في النفس فلا يشمل
هذه لتصوص لعقد .

الثالث ما في لجواهر - وهو سقوط عارهما (و منه) به لم يدل دليل على
ذلك فالعمدة حديث الرفع - و به يظهر بها لا تنصح من السهي و لعافل و المكروه
لحديث رفيع السعة - مع - ان السهي و لعافل لا قصد لهما و سببته تخرج عن
موضوع لادلة

انعقاد النذر واحويه من الكافر

ومنه ما عن الشيخ في الخلاف و سادرس - وهو الاسلام - فلا لا يصح لنذر
واحويه من الكافر - وعن المشهور موافقتهم في خصوص نذر - بل عن الحواهر
لاحد خلافا في عدم صحته من صاحبين الاصحاب كما اعترف به في الرخص وحكي
عن سيد لمدارك لامل فيه وكذا عن الكفاية وحكي عن ابراص انه لا نحو من قوة
لم يكن الاجماع على خلافه كما هو الظاهر فلم ار محذرا سواهما يعني سيد المدرك
وصاحب الكفاية من الاصحاب سهي .

واستدل للمشهور انه يعتبر في النذر قصد لفره - ولا تتحقق ديث من الكافر
فلا يصح نذره - بخلاف احويه و به لا يعتبر فيهما قصد القرية (فالمدلس) مركب من
امرين - عذر قصد القرية في نذر - وعدم تحققه من كافر وتفصيل القول فيهما
موكول الى كتاب نذر واما بشير اليهما هـ حمالا .

اما الاول فملخص القول فيه انه قد استدلل لأعبر قصد القرية فيه - موجوه
(احده) اصبحة لنذر تقتضي ذلك - وهي قول لمدار (لله على كد) و من مده لانترام
"فعل او لترك لله تعالى" وليس القرية المعسرة في العدة الأدلث (و به) انه فرق بين
كون فعل لله تعالى بمعنى قصد امثال الامربه والتقرب به اليه تعالى - وبين كونه له

بحيث يصير تعالى ماذا لذلك لعل بالمعنى المناسب للمولى يدل عليه صيغة لندر هو اثباتى وقصد القرينة الموحدة لكون العمل عادة هو الاول بينهما بون بعيد ولعم ما قد صاحب الجواهر رده في ذلك المسحت (قال) و لا يحتمى عليت نكون لعل لله تعالى بمعنى مثالا لامره معين لكونه له معنى انه يعتبر في لترم النذر كون لصيغة لا ترام له لا لغيره ولا مدحلبة له في به القرينة كما هو واضح - وح ولمعتبر في النذر كونه لله بالمعنى الذى ذكره لا لغيره وهذا جامع بنذر لم يح و غيره من فرض ارادتهم من به لقرنه بمعنى المبرور كما هو ظاهر سند المدرك - الى ان قال فمرح بالوقوف لانه لا وجه للقول بعدم صحته من كافر لتعذر به القرينة منه انتهى .

ثم ان الاحكام وصاحب الجواهر رده في بحث النذر عند شرح قول للمحقق بشرط طمع الصيغة به القرينة هو قصد مع نفسه بالذلل لانه لم ينفق - ادعى الاحكام بقسمه على لحكم المذكور وكذا لغيره (وفيه) مضافا الى عدم كونه اجماعا تعبدى ان انقوم اختلفوا في المراد منها فمن المسائل استظهار ان المراد جعل شيء لله تعالى في مقاس جعل شيء لغيره او جعل شيء من دون ذكر انه له تعالى او لغيره - وجعله اصح - وصاحب الجواهر حمل لمراد منها رجحان المدور و كونه عادة في مقابل نذر المصاح واحتمل بعضهم ان يكون لمرادها يعايل النذر شكرا على المعصية او رجحا عن الطاعة وقد مر عادة لجواهر - و عليه فلا اجماع على اعتبارية القرينة فيه - بل ولا شهرة عليه .

ثالثها حكمة من المصنوع كصحيح (١) مصورين حارم عن ابي عبد الله عليه السلام اذا قال الرجل - على المشى الى بيت الله - و هو محرم بحجة - على هدى كذا وكذا - فليس بشيء حتى يقول - له على المشى الى بيته - او يقول او - لله على هدى كذا وكذا ان لم اعمل كذا وكذا وصحيح (٢) الحلبي عليه السلام في حديث كل يمين لا يراد

١ - الوسائل الباب ١ من كتاب النذر والمهد حديث ١

٢ - الوسائل الباب ١٤ من ابواب كتاب الايمان حديث ١

بها وجه لله عز وجل فبسبب شيء في طلاق وعتق وموت (١) اسحاق . قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني جئت على نفسي شكر لله تعالى ركعتين أصليهما في السر والنجس وصليهما في السر بالهجر . فقال عليه السلام نعم - وبحوها غيرها (وفيه) ان حصة منها كصحيح مضمون يدل على عدم انعقاد الدر الا ان يقول كلمة - له - وجملة منها كموت اسحاق يدل على انعقاد الدر اذ كان متعقبا اطاعة - وجملة منها كصحيح الحلي - يدل على اعتبار ان يكون الدر به تعالى لا عبرة بالمعنى الذي ذكره في الوجه الاول - ويقاه عن لخواهر ودا لا دليل على اعتبار به لفظة في الدر .

بل يمكن ان يستدل لعدم اعتبارها - بوجهين (احدهما) لاصل فانه يشك في اعتبارها وعدمه و لاصل بقصص عدمه (ثانيهما) طلاق ادنية للبرءاء على ما هو الحق من امكان حد قصد لقرنه في متعلق الامر - وعدم الكلام في لمسي موكول الى محله في الاصول (وقد يستدل) له بمادل على كراهه الدر كموت اسحاق المتقدم قال قلب لأبي عبد الله عليه السلام اني جئت على نفسي شكر لله تعالى ركعتين . . الى ان قال اني لا كره لا يجب ان يوجب السرحل على نفسه الحديث وبحوها غيره و تقرب لاسدلال بها ان به القرنة متوقفة على الامر - والمجوبية - وحيث لا الأحكام متصادمة لا يمكن اجتماع فردين منها في مورد واحد - فمادل على كراهه الدر يدل على عدم الامر به وعدم مجوبينه فلا يمكن التقرب به وقصد القرنة بالدر - ولا بأس به (فالمحصل) انه لا يعتبر به قصد القرنة - واولى منه في ذلك العهد وليمين - وانه لا يجري بينهما اكثر مما استدلل به في الدر كما لا يخفى .

واما الثاني فقدم في محث بكلف انكار بالحج مع عدم تمشي قصد القرنة منه - سيما الكافر القائل بثبوت لصاح لهذا العالم - نعم - من لا يعتقد وجوده حتى بالحو لذي يعتقد عائد الصم - وبه بعد الصم لقرنه الى الله تعالى - كالمادي لا يتمشى منه قصد القرنة (و قد يقال) بعدم صحة نذر الكافر الحج - لعدم تمكنه منه فانه من

المعادات - ولا تشكرك الكافر من اتانها وهذا الوجه بحرى في العهد واليمين ايضا (ولكن يرد عليه) انه متشكك من انيان الحج بان يسلم ويأتى به فهو مقدور لمقدورية مقدمته فيجب عليه حال كفره كساير الواحات

لو اسلم الكافر بعد النذر

فرع لو نذر الكافر الحج - ثم اسلم - فدر بسم مع بقاء وقت النذر - و اخرى سلم بعد مصيه ومخالفته ووجوب الكفاره عليه (وقد) اسلم مع بقاء الوقت (فالظاهر) سقوط وجوب الحج عنه - لحديث (١) الحب (فان قيل) انه لا ريب في عدم شمول لحديث لئلو حاب الموسعة لو اسلم في الماء لوقت كما لو اسلم و وقت صلاة لظهر سابق فانه لا كلام في وجوبه عليه بعد الاسلام - والنذر غير المقد بوقت ماضى - من هذا لقيل (قلا) به في الواحات الموسعة اما يلتزم بوجوبه عليه بعد الاسلام من جهة ان شيئا آخر غير هو موجود بعد الاسلام لا يكون دحيلا في الوجوب وحديث الحب لا يشمل بعد الاسلام واما الحج النذرى فسب وجوبه لنذر المتحقق في حال الكفر وحديث الحب يشمله - وهو بغير قضاء الصلاة الذي يكون مسب وجوبه ترك الصلاة في الوقت وبغير صلاة الآيات التي حدثت الابه في حال الكفر - وما شاكل ودعوى انصراف لحديث عن المقدم غير مسموعة - كما هو و صح .

و لو اسلم بعد مصى الوقت - فلا اشكال في سقوط وجوب الحج لان خصوصية لوقية دحيلة في متعلق النذر - فلو مضى ذلك الوقت بحكم سقوط وجوبه - و لو قضا بوجوب القضاء لمضى وقت النذر و لم يأب بالحج فيسقط بالاسلام لحديث الحب .

واما الكفاره - فسقطها بالحديث وعدمه مبان على ان حديث الحب مطلق ام يكون مختصا بالاحكام التي في دفعها منه على الكافر نفسه - ام يكون مختصا

بالحكم لدى في رفعه منه على الامة . فعني الاولى يشملها الحديث وعلى لا حير لا يشملها . فانه يرم منه خلاف لامان في حق الغير . وفدمر الكلام فيه في محنت الركاد . وعرف ان لاظهر هو الاول . فراجع . فلو سلم بسقط لكفارة ومنها الحرية فلا يصح نذر العبد لادون مولاه . وحث اساتذ في مؤلفاتنا على الداء لمحدث المعققة بالعبد ولاماء . فاصحح عن التعرض لهذا لشرط وم يتفرع عليه اولى .

ثم ان الكلام في نذر بروحة بدون اذن الروح ونذر الولد بدون اذن الوالد موكلون الى محله في كتاب النذر .

نذر الروحة للحج بدون اذن الروح

و اما نتعرض لامور مبروطة بنذر الروحة للحج لمختصة بكتاب الحج وهي خمسة .

١- عند نذر نذر نذر الروح في نذر لروحة الحج البدني وان لم يقل باعتبار اذنه في نذرها في غير المقدم - نظرا الى مدول من النفس على انه بشرط في الحج التطوعي دن لروح (وفيه) انه به فرق بين لادن في الحج وبين لادن في السر - والذي دل عليه النفس هو لاول وما يكون مورد النذر هو الثاني والثالث بمادل على الاول لا يتم .

٢- بما يقبل انه يعتبر في متعلق النذر الرجحان - وعنه - فمؤيدت للحج لبدني بدون دن الروح بماله مستترم لتعويت حق الروح من الاستمتاع وغيره من عرق ان نفس حروجه الى السر بدون اذنه تعويت لحقه وهو عدم الحروح من بينها بدون اذنه لامحالة يكون معوصا فلامحوية فيه فلا يكون النذر معقدا (وفيه) به يرتفع هذا المحذور بالادن في الحج وان لم يادن في النذر .

٣- ان مقتضى طلاق صحيح (١) عبدالله بن سنان - عن بي عبدالله عليه السلام ليس

للمرأة مع زوجها امر في عتق ولا صدقة ولا تدبير ولا هبة ولا بدر في مالها إلا أدن زوجها
 إلا في حج أو زكاة أو بر أو دينها أو صلة قرانتها (رحمها حل) لا بدرها للحج لا يتوقف
 على أدن الروح - (توضيحه) الظاهر أن قوله إلا في حج - الحج استثناء من الجملة الأخيرة
 وهي لا بدر في بدلها لا بدر زوجها - آدم صافا إلى أنه في الحمل المتعقبة بالاستثناء لولا
 القرينة يكون مرجع الاستثناء الحملة الأخيرة كما حقق في محله أنه يبرم من إرجاعه
 في الحديث إلى ما قبله من الحمل الالتزام يكون الاستثناء مقطوعا - وعليه يدل الحديث
 على أنه لا يعتبر أدن الروح في بدر لحج - ومقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الحج ولو حج
 وبدين كما أن مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الزكاة الواحدة وغيرها (و اشتغال)
 الحديث على ما لا نقول به لا يفتح في العمل به - ولم أر من نسيه لذلك وقد يقتضى التأمل
 أن يدعى ذلك والله العالم (ثم ن) دلالة صدر الحديث على أن بدر الروحة يتوقف على
 أدن زوجها لا يسفى إنكارها .

٤ - هل يختص الحكم - اعم من ما اشمل عليه المسمى - و لمشتى منه
 بدروجه لذمة - أم نعم المقتطعة وجهان - أفاد سيد الربص أنه يسمى القطع
 بالاختصاص (وذكر) في وجهه أمران - أحدهما أنه احتمال كون صدقها عليها على
 سبيل المحار دون الحقيقة - ثانيهما عدم تادرها منها عند الإطلاق (ولكن يرد) على
 الأول أن الروحية الدائمة متحدة مع الانقطاعية - والانقطاعية بما حانت من قبل
 الشرط في ضمن العقد كما احتاره صاحب لجوهر ره (مع) أنه لو سمى أدن حولها
 في مفهوم الروحية الانقطاعية وكونها من قبيل العصول المميرة بسبب وبين الدائمة
 كما احتاره الشيخ الأعظم ره لا وجه لدعوى عدم صدق الروحية عليها حقيقة و ن
 أخلاقها عليها مجاز (و سرد) على الثاني - مع الانصراف والتأخر - فلا ظهر
 عدم الاختصاص .

لو نذرت الحج ثم تزوجت

٥- د نذرت المرنه الحج حل عدم الروحيه ثم تزوجت فهل يجب عليها العمل به وان كان مناعا للاستناع بها وليس للروح معها - ام لا يجب العمل به لآبادن لروح - وجهه (قد يقال) بانه لروح حل النذر - نظرا الى عموم مدلل على اعتبار ادن لروح في انعقاد نذر الروحيه فمجرد ما صارت ذات روح يحكم بعدم انعقاد النذر من الاول لكونه قد اشرط الصحة وهو لادن (ولكن) يدفع ذلك بان الظاهر من النص اعتبار دن لروح حال النذر - ولا يشمل الروح الحاصل بعده فلا دليل على اعتبار ادبه والاصل عدمه (وربما يقال) ان النذر وحده لجميع ما يعتبر في هوده حتى رححان لمتعلق فانه راحح حين النذر فيكون باعدا - ويجب الوفاء به وليس للروح معها من ذلك ادلاطاعه للمخلوق في معصية لخالق (ولكن يرد) عليه ان المعتبر هو رححان لمتعلق حين العمل بالنذر - وعيه - فحيث ان نذر الحج مطلق يكون متعقده ما فيها لحق لروح - فلا يكون المتعلق حين العمل راحح - فيحل نذرها (لا يقال) ان متعلق النذر حين العمل راحح في نفسه واما يكون ملارما لامر مرحوح وهو فوت حق الروح - والمعتبر رححان العمل في نفسه (وبه يقال) ان لحج مصدق للمفوت فيطبق العود لمرحوح عليه فيصير بنفسه مرحوحا (و قد قيل) انه يصير ندرا لعبير المشروع اذا تقدمت الروحيه والا فيسقط حق الروح بسبق النذر فلا يكون العمل مرحوحا (قلنا) ان مافاته لحق الروح ثابتة على كل تقدير واما يجب العمل بالنذر ان يسقط حق لروح وسقوطه متوقف على وجوب العمل بالنذر فيلزم الدور وتام الكلام في كتاب النذر - (فحصل) ان الاظهر على القول باعتبار ادن الروح في نذر الحج عدم الفرق بين الروح حين النذر والروح الحاصل بعده .

لو نذر الحج من مكان معين

مسألة - ٣ - إذا نذر الحج من مكان معين - فحج من غير ذلك المكان لم يبرأ دمه - وماتى به لعدم مطابقته للمندور بالنسبة إلى الأمر النذرى كالعهد (ولو نذر) أن يحج من غير تعيين مكان ثم نذر نذرا آخر أن يكون ذلك الحج المندور من مكان معين - أو نذر أن يحج حجة الإسلام من بلد معين - فحالف - وحج من غير ذلك المكان فهل يبرأ من المندور الأول - ويجزئه عن حجة الإسلام - أم لا - وعلى فرض سقوط الأمر الأول فهل يجب عليه الكفارة لحذف النذر الثاني - أم لا - فالكلام في موردين

أما الأول فقد يقال أن - الطاهر من النذر الثاني هذا الحج الواجب قيدا فانه يندر أن يحج الحج لاسلامى - أو لنذرى - من مكان كذا و مرجع ذلك إلى القول بأن لا يحج إلا من ذلك المكان - فيجب المحافظة على قيد المندور وهو يقتضى عدم اثنين الحج الواجب من غير ذلك المكان و الجمع عنه فانه نوجب تعويت الموضوع فيكون حراما فلا سكن العدة به فبقي الحج الأول بدمته - ولا يحزى ما أتى به عنه .

أقول أن الحج من مكان معين تارة يكون نذر الحج من ذلك المكان بأن يكون متعلق بالنذر الحج المقيد بذلك - وأخرى - يكون نذرا للقدح خاصة .

ففي الموضع الأول يصح النذر ويجب الوفاء به وإن لم يكن ذلك المكان دامرية - فإن المعتبر في نذر رحجان المندور نفسه لا بجميع فيوده وحدوده - فبعض الحج الواجب في الحج في ذلك المكان (ولكن) ذلك لا واجب شرطية ذلك بالنسبة إلى الحج لاسلامى - أو الواجب بالنذر الأول - انتهى هي حكم وصعى - نعم - إن قلنا بأن الأمر بالشئ يقتضى النهى عن صده - نلزم من الأمر بالحج من ذلك لمكان النهى عن الحج عن غيره فبصد لذلك - كما أنه لو لم تصور الترتب لنفسه فبصاد لعدم الأمر ولكن بما أن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن صده - و الترتب معقول كما حقق في محله - ولحج من غير ذلك المكان يكون مأمورا به بحج الترتب فلو أتى به يكون

محرى عن امره فيقط الامر لثاني ايض لانقاء موضوعه.

واما الفرض الثاني - فان لم يكن ذلك المكان دامية بميعقد البدر لأعتبار الرجحان في معقله - وان كان كذلك - انعقد ومحرى فيه ما ذكره في الفرض السابق.

وما المورد الثاني - فقد يقال انه ن حد لحج الواجب بالاصل - او بالبدر شرطا للبدر فمع سقوطه بالاداء لامحان للكفار اذ لا حث - (وفيه) انه ان احل شرطا والمعروض حصول الشرط فكيف لا يكون حث - نعم لو احدى شرط - فترك الحج رأسا لا حث بالنسبة الى البدر الثاني لعدم بحقق الشرط

لاتعجب المبادرة الى الحج المنذور

مسألة ٤٠ - اد يدان بحج ولم يعده برمان ولم يكن هناك انصراف (فالمعروف) حور تاحيره و عدم و حوب المبادرة اليه ان يصق الوقت نظر لوفاه - وعن المسالك نهى لحلاف فيه - وعن المدارك نهى الى قطع الاصحاب (وسب) الى تدكرة المصنف ره احتمال لغويته - ولكنه في كتاب الحج يصرح بعدم لغويته - وكذا في لمتهى (وفي الحوار) وقد يقال باستحقاق العقاب بالترك تمام عمره مع التمكن منه في بعضه وان جار له التاحير الى وقت آخر بطن التمكن منه من حوار ذلك بمعنى عدم لعقاب عليه لو اتفق حصول التمكن له في الوقت الثاني لا يباقي استحقاق عقابه لو لم يصادف بالترك في اول ازمه التمكن انتهى .

و الاظهر هو الاول - د الامر لا يبدل الاعلى مطوية النفس و كونه طرف شوق المولى - من غير دلالة على العور او الراجح .

وامتدل لوجوب المبادرة اليه بوجوه (الاول) انصراف المطلق ليها كما قبل في الاوامر المطلقة (وفيه) مع الانصراف اولا - وعلى فرض تسليمه فهو بدوى يرول بالتأمل (الثاني) انه ن لم يقل بها لم يتحقق الوجوب اما لجوار الترك مادام حب او لصعب طي الحجة هنا لانه اذا لم يات به في عام لا يسكه الاثنان به الا في عام آخر

(وفيه) ولا لنقص الواجب الموسع فانه يجري فيه جميع ما ذكر - وثانيا - انه اذا حصل له لظن بالوفاة يجب لمصدره انه ومع عدمه اما يحوز التأخير طاهر - وهدد لادعى الوجوب لو قعى (الثالث) اطلاق بعض الاحار لهية عن تسوية الحج (وفيه) ان حمله من تلك النصوص مصرحه بتسوية حجة الاسلام - وجملة منها - واردة في تفسير آية الحج - وجملة منها متصلة بحكم تسوية من له مال وموسر و اختصاص هذه النصوص بحجة الاسلام واصح - وبعضه عبر واد في مقام الدين من هذه الجهة فلا اطلاق له والميقن لحج لاسلامى - وبعضه ضعيف السند - وان بقي شيء فهو مصروف الى الحج الاسلامى (الرابع) ما ذكره بعض الاعاظم من لمعاصرين - قال ان السند كان مستوحا حقه تعالى كان ناجز الحق يعبر عن ذى الحق حراما انتهى (وفيه) اولاد استبح الحق معادل للحق لثالث لمموسع وثانيا - ان الحق الثالث ان كان موسعا يجوز تأخيره - واما لا يحوز على فرص تصيقه - فالأظهر انه لا يجب المصادرة اليه و يحوز تأخيرها الى زمان طين الوفاء .

وما نقول الثالث فلا وجه له بعد حوز التأخير سوى ان العقاب تابع للواقع لا للاقدام على المحاكمة - وهو بين القساد .

وجوب قضاء الحج المتذور

وهل يجب قصده عنه لو مات ام لا - المقطوع به في كلام الاصحاب الاول كما في الحديث - بلاحلاف احده فيه من هو مقطوع به في كلام الاصحاب كما اعترف به في المدارك - كما في الجوهر - وظاهر سداد المدارك الثاني (ومشه) فتوى ودليلا ما لو نذر لحج وقبده سنة معينة فانه لو اجر عمدا وعصى بددت يجب عليه القضاء عند الاصحاب وخالفهم السبيرة - نعم - ثبت فيه الكفارة رايدا على ما ثبتت نترك الحج في الصورة الاولى لمخالفة النذر - وكفى كان فقد استدلت على وجوب القضاء في صورتين بوجوه ولا بعد اختصاص بعضها باحدى الصورتين (الاول) لاجماع - وقد مر ما في الاستدلال به غير مرة .

الثاني - الاحار الدالة على وجوب القضاء لو نذر ان يحج رجلا من ماله - و
 تقرب الاستدلال بها على ما في الحقائق - بدعوى ظهورها في ان المراد من ان يحج
 به هو ان يمضي ذلك الرجل حتى يوصله الماسك ويأتي بجميع افعال الحج وهو قائم
 بمؤناته - لان يعطيه ما لا يحج به - لان المتناذر من ماله الافعال المباشرة لالمسكية
 فهي تدل على وجوب قضاء حجة النذر في الجملة - وحيث بها تدل على ان نذر
 لحج يحجب قضائه بعد الموت فيبطل قول من يدعى ان النذر يقتضي وجوب الاداء
 وقضاء يحتج لى مرجع يد وكون متعلق لنذر حجه نفسه او ان يحج غيره لامدحل
 له في تعبير الحكم فان الموجب لقضاء هو النذر وتمكنه من الفعل و تفرطه حتى مات
 (وفيهِ) اولا ان الاصحاب لم يعملوا بتلك الاحار في مواردها فانها مصممة لاجراجه
 من الثلث و لم يفت حد بذلك بل لزموا بخروجه من الأصل - وثانيا - ان الاحجاج
 بلعبر ناي معنى كان يكون نسبب لاماشريا - وايصال الرجل الماسك واتيانه بجميع
 لافعال لايجعله مشريا - و الظاهر من الاحجاج بلعبر - هو بدل لمال له ليحج
 نفسه - وعليه - نذر الاحجاج يدرين مالى ويشمله الاحار الدالة على وجوب اداء
 لدين - وهذا بخلاف نذر الحج الذي هو عماره عن عمل مخصوصه وليس بدل لمال
 داخل فيه - فالفرق بينهما واضح فلا يصح التعدى - وثالثا - انه لو سلم عدم الفرق بينهما
 من هذه الجهة - دعوى - ان المعتاد من النصوص كون الموجب لقضاء هو نذر
 من غير فرق بين كون متعلقه الحج نفسه او ان يحج غيره - غير مسموعة - الامن من
 هو محيط بملكات الاحكام - او مع وجود قرينه عليه - والا - فظاهر لنص الاختصاص
 بالموارد الثاني والتعدى يحتاج الى دليل مفقود .

الثالث - في الحقائق ايضا - وحاصله - ان نذر الحج مطلقا غير مقيد بوقت
 حاص يقتضى استقرار الحج في دمه مادام لم يأب به وانعادت وليس في الاحار ما
 يدل على اختصاص الخطاب حال الحياة ليكون القضاء بعد الموت يحتج الى امر
 جديد واما طلاق الاستقرار واشتغال الدمه اقتضى بقاء ذلك الى ان تحصل الوراثة

بالأتيان بالفعل - نعم - بحج المباشرة مادام حيا ولكن الدر أقصى شئين - لمباشرة واستقر ره في الدمة - وبالموت يسقط الأول - ويبقى الثاني (وجه) أولا - ان من يندر الحج يندر الفعل مباشرة وبالموت وتعذر المباشرة يسقط لمقيد وليس لسندور من قبل تعدد المطلوب - وثانيا - به لو يندر استقرار الحج في دمه وان مات فامضى بحسب ذلك لقضاء عنه لو ثبت مشروعة القضاء عنه ولا فهو يندر غير مشروع فائتات المشروعية به دور واضح - وثالثا - ان ما افاده من انه ليس في الاخبار ما يبدل على اختصاص الحط ببحال الحياة - بدفعه - ان نفس الأمر بالوفاء بالدر يقتضى المباشرة كماير الحطابات الشرعية .

الرابع ما في الجواهر - قال - ان الحط بالحج من الحطبات الدينية على معنى ثبوته في الدمة على نحو ثبوت الدين فيها لانه مثل خطاب السد لعدة يراد منه شغل الدمة ببحاده في الخارج وان لم يثبت في الدمة ثبوت دين ومن هو واجب في حج الاسلام اخرج قيمة العمل من اصل الحركة وبهذا المعنى كان واجبا ماليا لامن حيث يحتاجه لى لتقديمات المالية - الى ان قال ان متعلق لندر الحج على حسب مشروعيته انتهى (وجه) ان لندر من شغل الدمة وثبوته فيها ان كان بمعنى كونه المطلوب منه فهو سار في جميع الواجبات ولا اختصاص للحج به - وان كان بمعنى ثبوته فيها رايدا على الأمر بابعاده في الخارج على نحو ثبوت الدين فيها الملائم مع سقوط التكليف به فهذا لادليل عليه . وقد عرفت ان الآلة الكريمة من جهة تصميمها اللام - ايضا لا تدل على ذلك (مع) ان كون متعلق الدر الحج حسب ما شرع في الحج الاسلامى ممسوع من متعلقه ايحاد الأعمال المحصورة في الخارج ولم يظهر الفرق بين خطاب الدر وسائر الحطابات حتى يدعى ان خطاب الدر نحو الحطاب بالاحارة واولى من الحطاب الاصلى بذلك كما في الجواهر .

لخامس ان الحج واجب مالى ثابت في الدمة فبحسب قصائه - وذكر صاحب لحدائق ره في وجه كونه واجبا ماليا - ان الأتيان به متوقف على المال وان تفاوت

قفة و كثرة دغار مراتب العبد و العرب (و فيه) اولاً النقص بصلابة - فانها متوقفة
عنى لسانه وتحصيله بتوقف على المال - من على المكان - وما شاكل - وثانياً - ن
وجوب بدل لمال امه هو في مقدمات الحج لافى اعماله - وثالثاً - دللهم بدل لمال اعم
من ثبوته في نفسه - الا ترى ان اداء نفقة الاقارب واجب مع انها ليست ديناً - و ربما
لو سلمما كونه ديناً - الا ان وجوب داء كل دين حتى مالوكا الدين في سبل الله لم يدل
عليه دليل .

السادس - الاستصحاب (و فيه) ان الكيف بالاداء ساقط بالموت قطعاً
والتكليف بالقضاء مشكوك لحدوث واستصحاب الجامع سبهما من قبل القسم الثالث
من قسم الاستصحاب الكلي ولا نقول به - سيما في مثل المقدم مما يكون للقضاء وقت
مفصل عن الاداء (فان قيل) به في وجوب الاداء كالتدنية مشعولة بالحج وبعد مصيبه
يشك في فرع التدنية مستصحب لثعل فيجب ان يقضى عند كى تفرع (قل) ان شغل
الدية به رايد اعنى ما هو مقتضى الكيف بانياه مباشرة غير معلوم من الاول والاصل
يقتضى عدمه فتدبر - فاذا لادليل عنى وجوب لقضاء والقعدة تقتضى عدم الوجوب
بعد كون لقضاء بامر حديد كما هو محذور المدارك والندجيرة والمستندو غيرها (ولكن)
تسالم لاصحاب عاى وجوبه و كونه عندهم من لمسلمات بتوقف عن الافتاء بعدم الوجوب
فالاختياط لا يترك .

هل الواجب القضاء من اصل التركة او الثلث

ثم انه ساء ا على وجوب القضاء عنه لو مات فهل الواجب القضاء من صل التركة
كما عن السرائر - وفي الشرايع - وعن اطلاق المقعدة والحلاف - ام من الثلث -
كما عن الصدوق و لافع وابى على والشح في النهاية والتهذيب والمسوطوعن
المعتمر والجامع وفي المسند - قولان وقد استدلل الاول بوجوه .

الاول ان الحج واجب مالى - وقد تقدم تقريبه في الفرع السابق - وقد حصل
الاتفاق بينهم على ان الواجب المالى يخرج من اصل التركة - ولكن قد عرفت ما في دعوى

كونه وجوباً

لثاني ما نسب الى بعض الاعاظم من المعاصرين - وهو ان الواجب العالي هو ما كان وجوده متوقفاً على المال وكث وجوبه - ولحج كث ولا يقدح فيه وجوبه من دون مال على انه مكنة لانه يحكم النادر - والواجب العاليية تخرج من لاصل حماء (وجه) ان الحج الاسلامي وجوبه متوقف على المال - ولا كلام في حروجه من الاصل وقد دل النص عليه ايضا وما وجوب لحج الدر وهو غير متوقف عليه ومحل الكلام هو الثاني .

ثالث ما اوردته صاحب الحواهر - وهو ان الحج واجب ديني - والواجب الديني يخرج من الاصل .

توضيح ما اوردته - ان الحج واجب ديني - وذلك لوجوه ١- انه بالموت لا يسقط عن دمه لامت بل دمه مشعولة به والمائب يأتي بما اشتعلت دمه المبوب عنه به وليس معنى لدن لادلت ٢- ان الوجوب مطلقاً عبارة عن جعل المدة في دمة المكلف وليه بشير ما في بعض الاحبار دين الله احق ان يقضى به بدل على ان كل واجب دين ٣- الدر معاد صيغته جعل المنذور لله سبحانه يعني الدمة تشتغل بالعمل لله تعالى ٤- ما في صحيح صرس - اما هو مثل دين عليه - وفي حسن معاوية اما هو بمنزلة الدين لواجب - وفي حشر الحارث اما هي دين عليه - وسأني جميعها في هذا لمبحث .

و كل واجب ديني يخرج من الاصل و يشهد به حسن (١) معاوية في رجل توفي واوصى ان يحج عنه قال ان كان ضرورة فمن جميع المال - انه بمنزلة الدين الواجب عليه وان كان قد حج فمن ثلثه - فان مقتضى عموم لعل حروج كل واجب ديني من الاصل وحشر (٢) حارث يباع الانماط انه سئل ابو عبد الله عن رجل اوصى بحجة فقال ان كان ضرورة فهي من صلب ماله - اما هي دين عليه وهو ايضا عموم لعل بدل

على أن كل واجب ديني يخرج من الأصل .

وبما ذكرناه في تقرير كونه ديناً - تندفع ما قبل بانصراف الدين عن الحج وسائر ديون الله تعالى - إلى موال الناس - فانه لاوجه للانصراف - وعلى فرضه فهو بدوي يرول يادبي تأمل فانه انصراف ناش من اسس الدهن بالقوى (و ضعف) منه ما قبل بان اطلاق الاشتغال عليه متى على صرف من المباحة وليس فيه من وصفي حتى يسمى بالاشتغال و بما يجب العمل وجوبا فكيفها صرف (فان) المسب لا يكون مكفيا بتكليف صرف بل لايعقل ذلك فلا محالة تكون دتمه مشعولة به - و طنى ان المستشكل توهم ان يدعى اشتغال دمه المسب بالمال - وهو توهم قد سد بن المدعى اشتغال دتمه بالحج - و الدمه كما تشعل بالمال كك تشعل بالاعمال و بلحاظه يطلق عليها الديون و انكار ذلك مكابره (و ضعف مهما) انه لو تم ذلك لرم احراح جميع الواجبات حتى لندسه من الاصل (فانه يرد) عليه ان يلزم بذلك و لا محذور فيه بعد ما عدله الدليل عنه (و ما) ما عى المدارك من القطع بعدم وجوب احراح الواجبات لندسه من الاصل و ما عى الرصاص - لأحلاف في انها تخرج من لثك مرسبين له ارسال المسلمات سهى لعدم كون ذلك حجة تعديا لا يصح دليلا على احراحها من الثبوت - و يؤسف ذلك فيها - فحيث لا اجماع في الحج الندرى كما مر ان جماعه من الفحول و ثلثون باحراحه من الاصل فهو الفارق - فالمنحصل

مما ذكرناه ان جميع لوازمات سما الحج لندرى يخرج من الاصل

و قد استدلل - للروم خراجه من لثك بصحيح (١) صردس و قد سأل ان جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجة الاسلام يدرى في شكر ليحج به رجلا الى مكة فمات الندى يدرى ان يحج حجة الاسلام و من قبل ان يعى صدره الندى يدرى قال عليه السلام ان ترك ما لا يحج عنه حجة الاسلام من جميع المال و احراح من لثك ما يحج به رجلا لندره وقد وفى بالنذر - وان لم يكن ترك مالا الا يقدر ما يحج به حجة الاسلام حج عنه بما ترك و يحج عنه و له حجة النذر انما هو مثل دين عليه و بصحيح (٢)

عبد الله بن ابي يعقوب سأل الصادق عليه السلام رجل يدرك ان عبد الله بن ابي يعقوب من وجهه ليحججه
ليست لله لحرام فعبد الله لاس و مات الاب فقل الحجة على الاب يؤديها عنه
بعض وبنده - قنت هي واحدة عنى الله لدى يدرجه فقال هي واحدة على الاب من شأنه او
يتطوع الله فبحج عن الله (وتقريب) لاسدلال بهما مع كشف اللثام - قال - فان
احجاج لمعبر ليس الأدل المال لحججه فهو من مالى محص بلا شبهة فاذا لم يجب
الامن الثلث فحج نفسه اولى .

وفيه (ولا) ان الاصحاب لم يعمرو بهما في مورد هما - فان سائهم على اخرج
موردهما من الاصل - وفي المسند قبل لم يمت به فيه احد - فكيف يعم بهما في
غير مورد هما (وثاب) سمع الاولونه بعدم معنوية لعله و لم ياط (وثالثا) انه يمارصهم
حسن (١) مسمع من عبد الله او صحيحه - قلت لاني عبد الله عليه السلام كانت لي حربة
حسني فدرت الله تعالى ان ولد علامان حجة او حج عنه - فقال ان رجلا سئل عن رجل في
ابن له ان هو ادرك ان يحججه او يحج عنه فمات الاب و درك للامام بعده فاتي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عن ذلك فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحج عنه مما ترك ابوه - فان
صدقه الحج عن اصل الركعة لامن الثلث - وليس ذلك بالاطلاق كي يقال انه يقيد
اطلاقه بالصحيحين .

والاصحاب حملوا الصحيحين على محامل (الاول) ما عن مختلف المصنفين
وهو حملهما على صورة كون الدر في حال المرض سواء على خروج المسجرت من
ثلث (وفيه) ولا ان لمسجرات تخرج من الاصل - وثانيا - انه لم يفرص المرض فيهما
- وثالث - ان الواجب المالى يخرج من الاصل وان اوصى به ورثا - به حمل لاث هذه
(الثاني) حملهما على صورته عدم احراء الصيغة (وفيه) اولا - ان المصرح به فيهما تحقق
استدرا والدر بلا صيغة لا يكون ندرا - وثانيا - انه لا يجب الوفاء به فلا وجه لاجراجه
من الثلث (الثالث) حملهما على صورته عدم التمكن من الوفاء به (وفيه) ان

الندر لدى لا يمكن لوفاء به ما ظل من أصله فلا يحرج من الثبوت أيضا (وصاحب) المعانم
 ردها جميعها على النذر المؤكد الذي قد يطلق عليه الوحوب نظرا إلى عدم ظهورها
 في الموت بعد تمكن من السدور (ولكن) يرد عليه أنه لا موجب له (فحصل) مما ذكرناه
 أن الحج النذري لا دليل على وحوب قصائه وإنما جعلناه أحوط نظرا إلى نسأل
 لأصحاب عيه (وعلى فرض) القول به يحرج من الأصل لأن الثبوت (وكذا) جميع
 لواجبات التي يحب قصائها على الميت كالصلاة والصيام وما شاكل تحرج
 من الأصل .

وإن بذر معلقا أو مبداءة ولم يتمكن من الأداء حتى مات لم يجب لقضاء
 عنه لما مر . ولعدم وحوب الأداء عليه الكاشف عن عدم انعقاد النذر فإنه يعتبر في
 متعلقه التمكن منه .

لو بذر الحج معلقا على امر

مسألة ٥. لو بذر الحج معلقا على امر كشفاء مريض أو محبوبة ماله فمات قبل
 حصول المعلق عنه فهل يجب القضاء عليه أم لا - وجهان . انتهى سبب العروة
 على أن التعليق من باب الشرط ومن قبيل الوحوب المعلق فعلى الأول لا يجب لعدم
 لو حوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط وعلى الثاني يمكن أن يقال بلو حوب
 لكشف حصول الشرط عن كونه واحدا عيه من الأول - إلا أن يكون بذر مضر فإلى
 حياته إلى حين حصول الشرط .

أقول ساء على ما ذكرناه من عدم الدليل غير الإجماع على وحوب قضاء الحج
 النذري - لعدم الوحوب في المسألة وأصح (و أما) على القول بوجود الدليل عيه
 فيمكن أن يقال بعدم وحوب القضاء نظرا إلى أنه يعتبر في النذر التمكن من متعلقه
 في طرفه ومع عدم تمكن منه لا انعقاد النذر - فإنه بالموت وعدم التمكن من لآتيان
 بالحج وعدم وحوب أدائه يكشف عدم انعقاد النذر فلا يجب قصائه ومع الأعماص

عن ذلك وتسليم عدم اعتبار التمكن من متعلقه في انعقد الشر - مذكوره من انه لو كان شرط لا يجب القضاء - غير تام - بل لابد وان يفصل بين حده من قبل لشرط المناحر او المقارن - وعلى الاول يجب القضاء ولا يجب على الثاني ثم ان الظاهر احد ان قيد شرط للشر - لا قيدا للمندور وكونه يحو الشرط المقارن - وعينه - فلا يجب القضاء قطعا

ثم ان المسوب الي بعض الاعاطم من المعاصرين - انه لو كان المعنى عيه امرا عبر اختارى لا يفصل حده قيد للمندور لحروجه عن حيز القدرة فيكون القيد راجعا الي نفس الشر فلا وحوط قبل حصوله (وفيه) اولا القصد برمان الحج فانه قيد للحج لا لحوطه - وثانيا - محل وهو انه فرق بين الشرط والحرء فعلى لخرء يكون الدحين في لامورنه انقد والتقديره - وفي الشرط يكون لامورنه لبعيدته دون نفس القيد ولد لامانع من كونه عبر اختارى مثلا وجود الكعبة شرط في الصلاة ومعناه ان الصلاة متقدمة بان تقع مستقبل الكعبة - وهكذا سائر الشرائط غير الاحتيارية للمكلف وكما له نظير في الفقه - عصما الله من الخطاء .

لويذر الاحجاج معلقا على امر

مسألة ٤٠. لويذر الاحجاج معلقا على شرط كمجىء المسافر او شعاع المريض فمت قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك وتمكنه منه قبله - فهل يجب انقضاء عنه مالا - وجهان المسألة معبوه في كلمات الفقهاء (ولكن) صاحب الريدص ره يدعى ان مفروض المسئلة في كلماتهم حصول الشرط المعلق عليه للشر في حال الحياة - وعليه - فيكون وحوط القضاء على وفي القاعدة لانه حق مالى تعلق بشركنه فيجب انقضاء عنه ولد اعسر الشهيد ره التمكن من المندور حال الحياة - ولم يتعرضوا لحكم ما لو حصل الشرط بعد الموت (وصاحب الجواهر) يكرر ذلك ويدعى ان مفروض المسألة في كلماتهم هو حصول الشرط بعد الموت - ولد ن الشهيد الثاني

في المسائل اعترف من الاصل في هذا الحكم حسه مسمع وسطه في النهاية اتعب نفسه في تصحيح الحر - الى ان قال مع تلقى الاصحاب لها بالقول واشتهار بمصوبها بينهم حيث لا يبحقو فيه خلاف - وهذا كله يدل على العمل بمصمود الرواية و ان حالف القو عد بن تعبير الاصحاب بمصوبها كالصريح في ذلك ولو كان معروض لمسألة كما ذكره من الموت بعد التمكن ثم بحتج الى هذه المنعة العظيمة .

اقول لا بد ولا من نقل الحر تنعاه ثم بيان سده و دلالته - ثم ملاحظة ان الاصحاب علموا به او اعرضوا عنه (اما الحر) فهو حسن مسمع بن عبد الملك و صحيحه - المتقدم . قل قلت لابي عبدالله كانت لي جارية حتى فدت لله عروجل ان ولدت علما ان احبته او اوحج عنه - فقال عليه السلام ان رجلا فدت لله عروجل في اس له ان هو ادرك ان يحببه او يحج عنه فمات الاب و ادرك العلام بعد فتي رسول الله ﷺ لعلام فسأله عن ذلك فمر رسول الله ﷺ ان يحج عنه مما ترك ابوه (و ما سده) فطريقه الى مسمع صحيح - و اما هو فمن الحاشي انه كان شيخ بكر بن وائل بالنصرة و وجهها و سيد لسامعة و انه روى عن ابي جعفر عليه السلام رو بات كثيرة و روى عن ابي عبدالله عليه السلام اكثر مما حنص به و قل له ابو عبدالله اني لا عند الامر عظيم و هذا المدح لا يفصر عن التوثيق فلا اشكال في سده (و اما دلالته) فالحر متضمن لفرصين - أحدهما - وهو المستول عنه - وهو ما د يدان ولد له ولد ان يحببه او يحج عنه فولد له ثم مات الوالد - فالموت معروض فيه بعد حصول الشرط ثانيهما - ما نقله الامام عليه السلام عن واقعه في زمان رسول الله ﷺ وهي - ان يد روجل ان ادرك ابن له ان يحببه او يحج عنه فمات الاب و ادرك العلام بعد - فالموت معروض فيها قبل حصول الشرط ويدل الحر على لزوم القضاء عنه في الفرصين - اما في الفرص الثاني فلان رسول الله ﷺ امر بذلك - و اما في الاول فلانه عليه السلام في مقام الجواب عنه بين حكم رسول الله ﷺ فيعلم حكم الفرص الاول منه .

و الاصحاب رضوان الله تعالى عليهم و ان لم يتعرضوا للفرص الثاني و اما

الموجود في كلمتهم الفرص الاول لاحط الشرايع و النافع و القواعد و غيرها
 بن حتى المسالك فان الشهد فيها ذكر ان الاصل في المسألة هو رواية مسمع ثم قال
 القاعدة ايضا تقتضي ذلك - وكذا كشف اللثام و القاعدة - و هي لزوم اداء
 الحق المالي لمنعقد بالتركة من الاصل - اما هي في الفرص الاول دون الثاني
 (وبكى) بما ان الفرص الاول متعرج في الحر على الفرص الثاني واما يستعاض حكمه
 من حكم الفرص الثاني - فلا يبنى محال لقول بعدم عمل الاصحاب بالحر في
 الفرص الثاني (فما افده) صاحب الجواهر من عمل الاصحاب بالحر في
 الفرص الثاني هو الصحيح - فمعاد لحر لزوم القضاء عنه كان الموب قبل حصول
 لشرط او بعده .

واما ما في بدر الجواهر - العاهر بناء على العمل بالرواية الافتصاد على
 مضمونها الذي هو رزق الولد وادراك العلام و لا ينعدي مهما لي غيرها و منها
 عن الاصحاب بذلك و لم يجعلوا العنوان امرا كلنا شاملا له و لغيره انتهى و تبعه
 بعض الاعظم من المعاصرين (فلا يمكن) المساعدة عليه و ان الامام عليه السلام عند بيان
 حكم الفرص الاول فنصر على بيان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثاني - و كان الحكم
 محتضا بالمثل لما صح ايكال استفادته احد الفرص مما بين في الفرص الثاني
 من الايكال اليه بسكشاف عدم الخصوصية للمورد فتدبر انه دقيق (نعم) الحر
 محتض بما اذا بلغ الحرج او الاححاح نحو التحجير - فاسراء الحكم الى الموند
 الاححاح فقط بوقوف على العاء خصوصية المورد ولا يباس به - ولا يبعد ان يكون قوله
 ويصح عنه من باب الاعمال فيكون الملور هو الاححاح معيا .

و لبي بذلك ما لو ندر الاححاح في سنة معينة مع تمكنه او مطلقا - و معلقا
 على شرط وقد حصل وتمكن منه - فانه يجب ان يحج مما ترك و يقتضيه القاعدة ايضا
 انه حق مالي تعلق بالتركة فيجب اخراجه منها - و اما صحيحا صريحا و ان ابي يعفور
 فقد عرفت ما فيهما .

نذر حج الاسلام

مائة ٧- لوند لحج - فتارة نذر حج الاسلام - و جرى نذر عمر حج الاسلام - وثالثه نذر الحج ونطلق و لا نقيد بحج الاسلام و لا بغيره - والكلام في موارد ثلاثه

الاول لوند حج لاسلام فقد يكون مستطيعا وقد يكون غير مستطيع - فان كان مستطيعا - (فعلى) لندكره و المنتهى و المند و الحدائق و طاهر الحواهر بعقاده من في الحدائق والاطهر الاشهر انعقاد نذره (وعلى) طاهر المرتضى والشيخ وسمى الصلاح و اس ادریس - لاشكال في انعقاده فانهم و ان لم يتعرضوا لذلك الا انهم ذكروا اما لوندان بصوم اول يوم من شهر رمضان - و قلوا بعدم انعقاد نذره و ذكروا بها وجهها بجرى في المقام و كيف كان فقد اسدل على عدم انعقاد نذره بوجه .

الاول انه يعتبر في نذر القدرة على متعلقه بالاحلاف - والنجح بعد الاستطاعة بصير واحد لا بنذر لمكلف شرعا على تركه فلا يكون فعله ايضا مقدورا لان قدره على العمل اما تكون اذا كان الترك مقدورا له - و للمتنع شرعا كالممتنع عقلا (وجه) انه اذا كان دليل من كتاب اؤسة او اجماع دال على اعسار القدرة في متعلق النذر كان الاستدلال متباحدا - و لكن بما ان دليل اعتبارها لا يدل عليه الامس باب ان الممتنع الذي لا يمكن حصوله يكون نذره مستتراف للتكليف بالمحال او يكون نعو - و من المعلوم احتصاص هذا الوجه بالممتنع عقلا فلا يشمل الممتنع شرعا .

الثاني ان ايجاب العمل بوجوب صيرورته ملكا لله تعالى - ويتأكد ذلك في خصوص لحج - سواء على ان الطاهر - من اللام - في قوله تعالى - (والله على الناس حج البيت) هو لملكه - فاذا كان حج الاسلام مملوكا لله تعالى لا يصبح تملكه له

تعالى ثانياً بالبدر (وفيه) ان المراد من الملكية لله تعالى ان كان هي لملكية الاعتبارية
فالايحاب لا يقتضي تلك ولا اللام طاهره فيها - وان كان ثبوت سلطة تكويبية له تعالى
وسلب سلطة العبد فهو خلاف الوجدان والواقع - وان كان معنى السلطة التشريعية
وهي ثبوت قبل الايحاب لان افعال العباد تحت سلطانه له ان يجعل لها اى حكم شاء
وكونه موجب لسلب سلطة العبد تشريعاً لا ينافي البدر والتملك .

الثالث - ان بدر م هو واجب بالأصل لمولا يترتب عليه اثر (وفيه) انه يمكن
ان يكون العبد لا يبعث من التكليف بالحج وحده و لكن قد ناكذ ذلك بالتكليف
بالوفاء بالبدر سيما مع ثبوت الكفارة في مخالفته التى هي اثر رايد يبعث فلا
يكون لمواويل يتم بالتاكيد (فحصل) ان لا ظهر انعاده وبكفيه حج واحد كما هو
و صحيح وان تركه ثبت عليه مصافاً الى القضاء الكفارة .

و ان بدر حج الاسلام في العام الاول - وحالف بدره بالتأخير يجب عليه
الكفارة - ويجب عليه الايام بالحج في عام القاس - فان اتى به فيه لا يجب عليه
انقضاء فان لا يبان به يرتفع الموضوع فلا شيء كى يجب قصائه - فان المنذور حج
الاسلام فقد اتى به ورأى منه منه فلامورد لوجوب القضاء .

و ان كان غير مستطيع بدره - فهل يجب عليه تحصيل الاستطاعة ام لا
لمعروف بين المتأخرين الثاني - لاحظ الروضة والمدارك والمستند كشف لثام
و الجواهر .

والحق ان يقال - انه تارة بدر ان يحج حج الاسلام انوجب عليه - واخرى
بدر ان يحججه مطلقاً - هي الاول لا يجب تحصيل الاستطاعة لانه من قبل شرط لوجوب
وفي الثاني يجب لانه مقتضى اطلاق البدر وتكون الاستطاعة ح من قبل شرط الواجب
بالنسبة الى التفر .

لوندرجا غير حج الاسلام

المورد الثاني - ما لو بدر حج غير حج الاسلام . فان كان مستطيعا - واصلق بدره او قيده بسنة متاخره عن سبه الاستطاعة انعقد بدره بلا كلام و وحامها و لم يتداخل اتفاقا كما عن التحريرو لمختلف والمالك وغيره - ويجب تقديم حج لاسلام - وهذا كله طاهر لا غبار عليه .

وان قيد بدره بسنة الاستطاعة - فان قيده بروالها انعقد وحب عليه الحج ان زالت استطاعته .

و ان قيده بفائده فالمشهور بطلان بدره و عدم انعقاده - و عسوه (٥٥) ندر ما لا يصح (و لكنه) ينشئ على ان لا يصح عن المستطيع غير حج الاسلام - وقد مر الكلام فيه في المسألة الثانية عشر من الفصل السابق وعرفت صحته في بعض الفروض .

و ربما يقال انه و ان صح غير حج الاسلام في عام لاستطاعة الا انه لا يصح بدره و ذكره في وجه ذلك و حوه (الاول) عدم قدرته شرعا على العمل لمسدور لوجوب الحج الاسلامي و بعشر القدره في متعلق الدر (وفيه) ان القدرة المعنوية هي العقلية و هي موحوده والقدرة الشرعية لادليل على اعسارها فيه (الثاني) ان الامر بالحج الاسلامي يقتضي النهي عن غيره المصادم معه فاذا كان مهيا عه لا يصح الدر لاعتبار لرحمان في متعقه (وفيه) ان الامر بالشئ لا يقتضي النهي عن صده كما حقق في محله (الثالث) انه لو قلنا بصحة الدر لا يسقط وجوب الحج الاسلامي فورا فيلزم اجتماع امرين متنافيين فعلا فلا يمكن ان يعقد الدر (وفيه) ان الموردح يكون من قبيل الواجبين المتزاممين ويحرى حكمهما (الرابع) ان ايجاب حج الاسلام يوجب صيرورته ممسوكا لله تعالى و مستحقا له و حيث ان الانسان لا يملك ماله المتصادمة في آن واحد فلا يكون ملكا لحج آخر و اذا لم يكن مالكا له ليس له ان يملكه لله تعالى بالدر

وقد مر الجواب عنه في المسألة السابقة فراجع فالأظهر صحة ندره بناءً على صحة حج غير حج الاسلام في عام الاستطاعة .

وناطق ندره ولم يقبده برؤاى الاستطاعة ولاقائها (فمن) لمدارك احتمال البطالان لانه ندر في عام الاستطاعة غير حج الاسلام . واحتمل الصحة حملاً للندر على الوجه المصحح وهو ما اذا فسدت الاستطاعة (وفيه) ان الحمل على لصحة ما هو فيه اذا شك لامع فرض العلم بانتفاء القصد والابهام (فالحق) ان يقال بناءً على صحة الندر واعتقاده لوقبده بقاء الاستطاعة فلا كلام في الصحة . ولا فالأظهر لبطالان لان الجامع بين المشروع وغير المشروع غير مشروع - نعم - اذا رلت الاستطاعة يمكن البناء على الصحة - من جهة ان رؤاها يكشف عن صحة لندر حال وقوعه وعدم كونه ندر للحج في عام الاستطاعة غير حج الاسلام فندير .

ون ندر غير حج الاسلام ولم يكن مستطاعاً - فيجب الاتيان بالمدور بشرط التمكن العقلى ولا يعتبر في وجوبه الاستطاعة الشرعية فانها شرط في حجه الاسلام خاصة خلافاً للمحكمي عن الدروس فنشترط ايضاً . ولكن صاحب الحواهر احتمل اراده غير الظاهر من كلامه - و ان اراد ما هو ظاهره فلا وجه له لاحتصاص الأدلة بحج الاسلام - واعتبار القدرة في معنى الندر ليس مدلول دليل لفظي كي يحمل على اراده القدرة لشرعية .

وح ن لم يصير مستطاعاً فلا كلام - وان صار مستطاعاً بعد الندر وقبل الاتيان بالمدور - فان كان ندره مطلقاً - او مفيداً بسبب متاخرة عن عام الاستطاعة لا اشكل في اعتقاده ندره لعدم المراجعة بين المدور وحج الاسلام بل عليه ان يدعى بحج الاسلام في عام الاستطاعة . ويأتى بالمدور في العام اللاحق .

وان كان ندره مفيداً بسبب معينة وحصل فيها الاستطاعة - فيه وجوه واقول
 ١- ما عن لمحقق النائيني ره وهو بطلان الندر ولرؤاى الاتيان بحج الاسلام ولا شيء عليه
 ٢- ما عن صاحب الحواهر ره واحتماره سيد العروة وهو انه يجب عليه الحج

المندور فان بقيت الاستطاعة الى العام التالي وحج لاسلام والا فلا ٣- الحبير بينهما - وان قدم المندور ونفيت الاستطاعة الى العام القابل وجب عليه الحج فهو الافلا وان قدم حج الاسلام سقط وجوب المندور ولا كفاره عليه

واستدل للاول بانه يعترف في متعلق النذر الرجحان حين العمل ومع عدمه لا يعقد النذر - واد استطاع بصير غير حج الاسلام مرحوا حين العمل فيحصل نذره بمعنى انه يكشف عدم انعقاده من الاول (اقول) ان هذا لوجه يتم فيما اذا كان للمندور حجا لا يصح لو نسي به في عدم الاستطاعة - والا - فلا يتم فان لمندور راحح في نفسه وان كان حج لاسلام ارحح منه - وقد مر سقح المسمى في المسألة الثانية عشر من الفصل السابق - وعرفت اختصاص دليل عدم الصحة بالحج عن الميت .

واستدل للثاني بان المعسر في عقد لنذر لرجحان حين النذر والمعرض في المقام وجوده لانه نذر في حال عدم الاستطاعة فيعقد صحيحا ويجب لحج وداخر مستطعا لا يعقل ان يصير حج الاسلام ايضا واحال عدم القدرة فهو وان استطاع من جهة المال الا انه لا يصير مستطعا من جميع الجهات - فان من يكون مكلفا بواجب آخر لا يقدر معه على لحج يكون ذلك مانعا عن الاستطاعة في حقه (وفيه) ان المعسر في نذر رجحان المندور حين العمل لاحين النذر .

واستدل للثالث - بان كلام الدليل في نفسه يشمل المورد فبقي لتراحم بينهما . والحق ان يقال ان كان المندور حجا لا يصح لو انى به في عدم الاستطاعة (وقد مر ضابطه) بطل النذر ولزم الاتيان بحج الاسلام - وان كان حجا يصح لو انى به فيه - جرى فيه ما ذكرناه في المسألة التاسعة من الفصل السابق - مفصلا فر حج

لو نذر مطلقا بعد الاستطاعة

المورد الثالث - ما لو نذر الحج واطلق من غير تنفيذ بحجة الاسلام ولا غيرها وكان مستطعا واستطاع بعد ذلك - وفيه اقوال - ١- انهما يتداخلان فيكفي حج واحد

عنهما - سب ذلك الى الشيخ وسيد لمدارك وصاحب الدخيرة - ٢- انه يجب التعمد
سب ذلك الى الخلاف والسرير والناصرات والعبية والفاصلين والشهيدين وغيرهم
بل الى المشهور وعن الناصريات الاجماع عليه - ٣- انه يكفي فيه الحج المنزى عن
حجة الاسلام دون العكس - سب ذلك الى الهابقوا الاقتصاد والتهذيب وغيره .

ولعل الاظهر هو الاول للاند البدر اوجب ثبوت الوجوب لطبيعة الحج - والاستطاعة
ايضا اوجب ذلك لطبيعة الحج تواردها وحوان - ولازم ذلك هو حدوث الوجوب
بعد تحقق اول السبب وتأكيده بعد تحقق السبب الثاني - فانه لا يلزم من ذلك لتصرف
في شيء من الطهورات - وان قيل - لازمه التصرف في ظهور الحكم في كونه تاسيسا
حيث انه - بان ذلك لا يستلزم كون شيء من القصبتين في غير مقام انشاء الطيب وحصل
الحكم - فان يقول ان الحكم المحمول في كل من القصبتين ان حدث في محل فارغ
عن مثله يكون تاسيسا وان حدث في محل مشغول بمثله فهو تأكيد - وهذا بخلاف
الالتزام بالتعمد - فانه يلزم منه تقييد اطلاق المادة في كل من القصبتين بفرد غير الفرد
الذي اريد من المادة الواقعة في حيز الخطاب الاخر .

ولو نزلنا عن ما ذكرناه وسلمما كون ما احترياه خلاف الظاهر و دار الامر بين
الالتزام بهذا الخلاف - او الالتزام بتقييد اطلاق المادة الذي لازمه التعمد - فسيقال بتعيين
الثاني - واستدل له بوجهين -

احدهما ما اوردته المحقق الحراساني ره - وحاصله - ان ظهور الجملة في عدم
تعمد الفرد و وحدة المتعلق انما يكون بالاطلاق وهو يتوقف على عدم اليقين - وظهور
المحتملة في كون ما تضمنته سببا او كاشفا عن السبب المقنضي لتعمد الفرد يصلح بيانا
لما هو المراد من الاطلاق ومنه لا يتعد ذلك الاطلاق فلا يلزم على هذا تصرف في ظهور
اصلا (وفيه) اولا انه لو تم ذلك كان لازمه تقييد الاطلاق لاعدم انعقاده فيلزم خلاف
الظهور - وثانيا - ان ظهور الجملة في سبب ما تضمنته او كاشفيتها عن السبب لا يفي
ما لزمنا به من الالتزام بالتأكد - وعلى فرض التام في حيث ان ظهور الحكم في كونه

تأسيساً لوسلم فاسما هو بالاطلاق - فيمع التعرض بين الامتلاقيين فيساقطان معا ولا وجه لتقديم احدهما على الآخر .

فيهما ما هذه المحقق ان تسمى به وهو تصحح بيان مريض - ١ - ان كل وحدة من الحملتين طاهره في كون ما نصمته من لست مستقلا في ترتب الوجوب عليه سقاه الاخر وقاربه ام لا - ٢ - ان تعنى لطلب شيء لا يقتضي كون لمعلق صرف الوجود و اول لوجودات - بل - ان ذلك انما يكون من جهة حكم العقل بالاكفاء بوجود و حدهم تعنى طلب واحد بطبيعته هذا فرض ظهور المجلس في بعد الطلب بكون ذلك في حكم العقل بالاكفاء بوجود واحد لارتفاع موضوعه وهو لطلب الواحد (قول) يرد على الامر الثاني ان الطبيعة لمتعلقه لطلب لا بد من تلاحظ على نهج لوحدة والتعدد لعدم تعقل تعلق لحكم بالمهم - وعليه - فالاكفاء بالواحد انما يكون بالاطلاق - ولتمام الكلام في ذلك محل آخر وقد شئنا للكلام فيه في حاشيتنا على الكفاية (فالمنحصر) مذكوره ان مقتضى القاعدة هو الداحل لان المعنى المصطلح بل بمعنى لئله على الوجوب المؤكد

واستدل بالقول الثالث بصحيح (١) رفاعه بن موسى - قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى الى بيت الله الحرام فمشى هل يحرمه عن حجة الاسلام قال عليه السلام نعم قلت و ن حج عن غيره ولم يكن له مال وقد نذر ان يحج فمشى الى غيره ذلك عنه من مشبه قال عليه السلام نعم وبصحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى الى بيت الله فمشى هل يحرمه عن حجة الاسلام قال عليه السلام نعم - ودلائلهم على احرار الحج المنذور عن حجة الاسلام واصحه .

و ورد عنه (تاره) بما في لعروة - من ان طاهرهما كفاية لحج لندرى عن حجة الاسلام مع عدم الاستطاعة وهو غير معمول به (واخرى) بما عن كشف اللثام وغيره بأنه يحتمل ان يكون المراد بهما ما لو نذر ليمشي لا الحج ثم اراد الحج فمثل عن اسه

هل يحريه هذا الحج الذي بي به عقيب هذا المشى فاحاط ^{بشيء} بالكيفية (و ثلثة)
 مدعى التذكرة والمختلف - وهو انهما يحملان على ما قد قصد بالدر حجة الاسلام
 (ورائعه) بما عن المنتهى باحتمال ان يكون الدر سماعلق بكعبه لحج لانفسه فيكون
 التذرة انما تعلق بالمشى وهو طاعة هنا .

ولكن يرد (على الاول) به لاقر به عليه وبم يظهر وجه سطوره من صاهرهما
 السؤال عن احرائه عن حج الاسلام في ذلك الحرو وهو ان يكون مع الاستطاعة ويرد
 (على الثاني) انه لا معنى لسؤال عن بدر المشى حاصه دلاوجه لرتب السؤال على
 ذلك ولا يحتمل احراء محرد المشى عن حجه الاسلام حتى يشك عنه فان قيل ان قوله
 فمشى يحمل على اراده الحج ماشيا - فما فلم لا يحمل فونه بدر فيمشى لى بيت الله
 الحرام - على ذلك (ولا يحمله) الظاهر ان المراد من سؤال ان من بدر لحج ماشيا
 فاني به هكذا هل يكفى ذلك عن حجه الاسلام م لا - فحو به ^{بشيء} على المطلوب
 ويبدل على ذلك صريح السؤال لثاني في الحر لا ويرد (على الثالث) ان صاهرهما
 كون المدور هو الحج مطلقا وانى به - فيكون السؤال عن احرائه عن حجة الاسلام
 ويرد (على الرابع) ان قوله ان يمشى بعدما حملاه على ان يحج ماشيا يكون طاهرا
 في بدر لحج لا لكيفية (فالمنحصر) تمامه دلالتها على الاحراء - ولكنهما لا يدلان
 على عدم احراء لعكس وقد عرفنا ان الله عدد فيه ايضا تقتضى العكس فهذاان الصاحبان
 يؤيدان ما احترناه من القاعدة فتدبر .

اذا كان عليه حج الاسلام والحج الندرى

مسألة - ٨ - اذا كان عليه حجة الاسلام والحج الندرى ولم يمكنه لاثين بهما
 لعدم لتمكّن الا من احدهما - فيه وجوه ١ - تقديم الاسبق سب ٢ - تقديم حجة
 الاسلام ٣ - التخيير .

وجه الاول - ان من مرححات باب الراحم سبق الوجود سبق سبه (وفيه)

به عد الأصحاب من الأمر حجاب في ذلك الباب سبق زمان أحد الواحس وذكر في وجهه
به حين ما يصير وجوبه فعيا لأمر احم له دأ تى به يسقط الآخر لعدم التمكن. ولم يدكروا
سبق لسبب من المرححات وعلى فرض ذكره لأدليل لهم عليه

ووجه لثاني همه حجة الاسلام - وأورد عليها - به عر طاهرة لأن تشخيص
الأهمية إنما هو سطر الشارع لأنظر بالقصور عقولنا عن دراك الملاكات - بل يمكن أن
يقال بأهمية الحج الدرى منها لثرت الكفار على تركه - وحيث يحتمل أهمية كل
منهما - فلا يظهر هو الحجير -

ونكن الروايات المتضمنة لنوع عبادات على ترك حج الاسلام - من انه يموت
تركه يهودي أو نصرانيا - أو يموت وهو كافر ومات به لو لم يكن موحدة لعدم بالأهمية
فلاقل من كونه مشتأ لأحتمالها - ولا يحسن أهمية الحج الدرى ونسوت الكفارة
اعم من ذلك - وهو يوجب ايض تعبه - فلا يظهر تعيين حج الاسلام

و د مات وعليه حجتان ولم تف التركة إلا لأحدهما - فمن لقو عد واسهاية
و المسوط والسرائر والجامع والشرائع و لأصح تقديم حجة الاسلام (وفي)
الجواهر والعروة التحير - لأن في الأولى حمل تقديم متقدم سبه - وفي الثانية
احتمل تقديم حجة الاسلام .

و استدلال (نان) وجوب حج الاسلام ثابت بأصل الشرع (و بانه) كان
تحب المبادرة فيه فيجب الابتداء بأحراه قضاء (و بان) لمدور يحرج من الثلث
فهو كالوصية - وحج الاسلام يحرج من لأصل - فهو كالدين - والدين مقدم على الوصية
(وبأهمية) حج الاسلام .

ولكن الجميع كما ترى - فانه يرد على (الأول) أن كون أحد المرححين مما
وجب بأصل الشرع لم يدل دليل على أن الحج الدرى أيضا قد يجب المبادرة له وهو ما لو تصيق
(الثاني) مضافا إلى أن الحج الدرى أيضا قد يجب المبادرة له وهو ما لو تصيق
وقته - أن الواحسين المرححين إذا كان أحدهما موسرا والآخر مصيبا - يقدم المصيب

واما - اد صار مصقفا فلاوجه لتقدم المصطفى على ما كان موسعا قبل و يرد على (الثالث) مصافا لى ن الحج السدور ايضا يحرج من لاصل - ن الدين مقدم على الوصية للدليل - واما ما هو مثل الدين فتقدمه على ما هو مثل الوصية - فلم يدل عليه دليل واما لوجه (الرابع) فهو غير بعد - فيقدم حج لاسلام (واما) تقديم ما تقدم منه فقد عرفت آنفا انه سلاوجه (فالحاصل) به يقدم حج لاسلام .

اذانذران يحج او يحج

مسألة ٩ - اد يذران يحج او يحج . انعد وحب عليه احدهما على وجه التحجير - وهو واضح فانه يدر مشروع يشمله العمومات - واذانر كهماحتى مات يحج القضاء عنه محيرا .

اما وجوب القضاء سواء على وجوب قضاء الحج السدور على القاعدة او انص فواضح - من طرفي التحجير مما يجب قضائه فان لحج واجب قضائه على الفرض والاحاح دل النص على وجوب قضائه مصدا الى كونه على وفق القاعدة كما مر (واما) سواء على عدم الدليل على وجوب قضاء الحج السدور وانه الالتزام به في صورة ندره معينا لتسامم الاصحاب عنه .. فتدبرل كما مر بعض الاعظم بانه لا يجب القضاء في الفرض لتعلق النذر بالفعل المباشر و هو معتبر في جميع الواجبات كما ان الخصوصية الوقتية معسره في جميعها - ولذلك اشكل على المشهور لمقتضى بوجوب القضاء في المقام (ولكن) يرد عليه ن حسن (١) مسمع او صحيحه لمقتضى عن الصدوق عليه السلام كانت لى جارية حلى فمدرت لله تعالى ان هى ولست علما ان احجه او احج عنه - فقال ان رجلا يدر الله عزوجل فى ابن له ان هو اذرك ان يحجه او يحج عنه فمات الاب وادرك العلام بعد فاتي رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله عن ذلك فامر رسول

اللہ تعالیٰ - ان صحیح سے ممتزک اورد - بدل علی و حوت القضاء عایة الامر انہ لما کان متعلق لندر فی الحور - حجاج شحص - او الحج عہ - امر بالتصديق بان صحیح عہ کی بطق علیہ کلا طرفی التحیر فدر -

و او کان جس لندر متمک منہم ثم طر^۱ علیہ المعر عن احدہما تعین - فابہ فی کل واحب بحیری اذ امسح احدہما در بن بعض الآخر - ولومات بعد دلک هل علیہ قضاء ما تعین حبرا وہ المائب - او بحب القضاء عہ محبرا - بطرا ای ن لتعین ح عقی و لندار فی القضاء عی لعیس والتحیر لشرعی و جہد اقواما لشی - و لو کان حل لندر غیر متمک لامن احدہما مع ولم یتمک من الآخر ای ن مات - فهل یعد لندرہ اذ لا - و علی فرض لا یعتقد - هل یحص القضاء بالشی کان متمک منہ ام بحب القضاء محبرا - و الکلام فی موردین -

اما الاول (فمن) اندروسو فی الحور عدم بعد لندر (وعن) المسالك و لربص انعقادہ و و فہم سد العرود - (واسئل) للاول بن لندر بما لرم عی ہسہ کل واحد من عی لبحر عی الدل و هو غیر مقدور لعدم القدرة علی احد لعدلیں - و البدن الآخر و ن کان مقبور لندار لکنہ لم یرمہ مخصوصہ - فماتعلق لندرہ لا یكون مقدورا و ما کان مقدورا لم یعلقہ لندر ولا یعتقد -

و اورد علیہ بذر دت (الاول) ما عن الشہد لشی رہ وسید لربص و هو ان اشتراط انقدرہ علی جمیع افراد لمحررہا فی و حوت حدہ مموع - کما یوسر الصدقہ بدرہم فان سقیقہ مرکبی و هو محرر فی التصدیق بای درہم اتفق من ماله و لو فرض دہمہ الا درہما و حد او حب التصدیق بہ (و ہذا) الا یزاد و ان کان لا بدفعہ ما و دہ صاحب الحور ہر دہمہ فرق بن المثال و لمقام و ن فی امثال یكون عدم التمكن طارئا - والمرص فی لمقام مالو کان عدم التمكن من الاول (فان) لظہر ان نظر العلمین لی مالو کان دہاب لندارہم و لوب التصدیق فحبین ما یكون مکفا بالتصدق لا یتمکي الامن لتصدق بدرہم - مع - نہ یمكن فرض عدم التمكن من الاول بغيرہ من الامثلة

كما لو يذر الصدق بدرهم كلي وكان بعض دراهمه مقصودا (لايه) يمكن ان يدع بان في المثال يكون متعلق الدر الكلي المقابل للصدق على كل فرد لا الافراد - ومن المعلوم ان الكلي بانه غير الافراد يكون القدرة على فرد قدره على الكلي وهذا بخلاف ما لو سدر لفردين على نحو التحجير (و الاولى) تطير لمقام يعنى الكيف اشرعى ابتداء باحد الفعلين على نحو لدل مع عدم التمكن الامر احدهما فانه لا يصح ذلك .

الثاني ماعن سد العروة ره وهو ان مقصود البادر ثمان احد الامر من دون اشتراط كونه على وجه التحجير فليس الدر مقيدا بكونه واحدا تحجير حتى يشترط في انعقاده التمكن منهما (وفيه) ان ذلك خارج عن العرص فان محل الكلام ما لو كان متعلق الدر هو احد لدليل على نحو التحجير

الثالث - ماعن بعض الاعاطم - بان عدم التمكن يوجب عدم انعقاد الدر - وعدم تمكن من المسدور لا يحصل بالنسبة الى المسدور التحجيرى لا بعدم التمكن من الدليل مع عدم التمكن من احدهما لادليل على معناه من انعقاد الدر (وفيه) ان تمكن من المسدور شرط اجماع وهو مما يقصبه دليل وجوب الوفاء - فانه يجب لوفاء بالدر اى يكون انعقاد الدر وجوب الوفاء به متلازمان - ووجوب الوفاء مشروطا بقدرة و تمكن فكث انعقاد الدر - فكما ان الوجوب لا يتحقق بان احدهما على نحو التحجير فكث لدر لا يكون معتقدا .

والحق يقال ان المتعلق للوجوب في الواجب التحجيرى (ان كان) عوان احدهما الجامع بينهما القابل للانطباق على كل واحد منهما - لا بد من السوء على لانعقاد في لمقام لما مر من ان القدرة على الفرد قدره على الجامع (واما ان كان) لمتعلق كل من الفردين على نحو التحجير فلا بد من السوء على عدم الانعقاد لما مر وحيث ان الاظهر هو لثاني فما هذه الشهيد ره من عدم الانعقاد هو الاظهر .

واما المورد الثاني فعلى القول بعدم انعقاد لدر لا كلام - و م على لقول

بالاعتقاد - فالظاهر انه يجب لقضاء محير لان فرض نفي الدار بها هو فرض ان
لثابت في الذمة احدهما سحوا لتحير - ويجب القضاء كك (وما) في لغوه من انه
يمكن نفي بالاحصاء بالذي كان منك منه بدوى ن لندر لم ينفذ بالنسبة الي
ما لم يتمكن منه (عزم) واسر لا يفس التبعيض في الاعتقاد فان اعتقد في متعنه لا
في بعضه ولا فكك - ولا ظهر انه على فرض الاعتقاد يجب لقضاء على الولي محيرا.

نذر الحج ماشيا

مسألة ١٠٠ - لو نذر المشي في سفره الى الحج الواحد او ايسر من حيث كان
لمندور خصوصه المشي - لا لحج ماشيا - اعتقد - ويجب لو دعه به بلاحلاف فيه
في الحمله وبه اختلاف وما د كان الركوب افضل وكف كان يرفع الكلام ولا ينفذ
بقضيه لقاعده - ثم في معنى الموضوع لخاصة م الاول - فيتنى على بيان مسألة
(وهي) انه هل المشي الى الحج افضل و الركوب ام هناك بعض (وحيث) لقول فيها
ن في المقام طئع من الموضوع (الاولى) ما يدل على قصده المشي كصحيح (١)
عند الله بن سنان عن امامه الصادق (ع) ما عدا الله شيء شد من المشي ولا افضل و
صحيح (٢) لخللي عنه (ع) عن فضل المشي - فقال الحسن بن علي (ع) فاسم ربه
ثلاث مرات حتى يغلا ويغلا ونون وود سارا ودير وحيث عشرين حجة مشيا على
قدميه وخبر (٣) محمد بن سماعيل بن رضاء الرسي عنه (ع) ما عدا الله شيء افضل
من المشي - وخبر (٤) الرسي بن محمد المسمى عن ابي الربيع عنه (ع) - ما عدا الله شيء مثل
انصبت و المشي لي سهو عن (٥) محمد بن علي بن الحسين روى انه ما قرب العبد الى الله
عرو ح شي - احب له من المشي الى بيته لحر م على القدمين وان الحجة لو احدة تعدل
سبعين حجة ومن مشي عن حملة كسب الله له ثواب ما بين مشهور كونه - و لحاج اذا انقطع

شسع معه كتب الله له ثواب ما بين مشيه حافيا الى منعل و حذر (١) ابى اسامة عن الصادق (ع) حرج الحسن بن علي (ع) الى مكة سه ماشيا فورمت قدماه فقال له بعض مواليه لو ركب يسكن هذا الورم قال عليه السلام كلا الحديث و حذر (٢) ابى الاسود عن ابي بصير عليه السلام قال بن عباس ما يدب على شيء صنعت يدمي على نلح حج ماشيا لاني سمعت رسول الله ﷺ يقول من حج بيت الله ماشيا كتب الله له سبعة الاف حسنة من حسات الحرم قبل يارسول الله ما حسنت الحرم فان حسنه لف الف حسنة و قال فصل المشاء في الحج كفضل القمر لسه الندر عني سائر المجوم و يحوها غيرها من المصوص الكثرية .

الطائفة الثامنة ما يدل على افضليه الركوب كحذر (٣) بمقرب بن يزيد عن ابى عمير عن ربيعة و ابن بكير جميعا عن الصادق عليه السلام به سال عن الحج ماشيا فصل اورا كما فقال عليه السلام بل راكبا فان رسول الله ﷺ حج راكبا و حذر (٤) سيف الثمار عن الصادق عليه السلام في حديث فقلت اى شيء احب اليك يمشى او يركب فقال عليه السلام تركبون احب الى فان ذلك اقوى على الدعاء والعبادة و حذر (٥) عبد الله بن بكير قال قلت لابي عبد الله اما تريد الحروح الى مكة مشاء فقال لانمشوا و اركبو فقلنا اصلحت الله انه بلغنا ان الحسن بن عبي حج عشرين حجة ماشيا فقال - ان الحسن بن عبي كان يمشى و تساق معه محامله و رحاله و حذر (٦) ربيعة في حديث قال سان ابا عبد الله عليه السلام رجل الركوب فصل م المشى فقال الركوب افضل من المشى لان رسول الله ﷺ ركب و حذر (٧) ابى بصير عنه (ع) انه سئل ان المشى افضل او الركوب فقال اذا كان الرجل موسرا فمشى ليكون افضل له منه فالركوب افضل محمد بن (٨) عبي بن الحسين قال الحج راكبا افضل منه ماشيا لان رسول الله ﷺ حج راكبا - قال و كان الحسين بن علي عليه السلام يمشى و تساق معه المحامل و الرحال الى غير ذلك من

٢-١ - الوسائل باب ٢٢ من ابواب وجوب الحج حديث ٨-٩

٢ ٤ ٥-٦-٧-٨ - الوسائل الباب ٢٢ من ابواب وجوب الحج و شرائطه

النصوص الكثيرة .

وللأصحاب في الجمع بين الصائتين مذهب (أحدنا) ما هو المشهور بينهم و هو ان لمشي أفضل ولم يضعه عن الدعاء و لا فالركوب أفضل ويشهد لهذا الجمع صحيح سيف المتقدم (ثانها) ان لمشي فصل لمن سبق معه المحمل والرحل سبب الى الشيع في كتابي الاحبار (ثالثها) ان الركوب أفضل لمن كان الحامل له على لمشي توفير لمال مع استعانة عنه دون ما اذا كان الحامل له على لمشي كسر النفس ومشقة العدة بسبب لشهد انشائي الى بعض الافاضل - وسبحوده سيد استدارك نظرا الى الشرح جامع لمساوي لغوب كلها كما ورد في الخبر فيكون دفعه ولي من لمادة بالمشي - وشهد لهذا الجمع حرابي بصير المتقدم (رابعها) ما حذرته الشهيد في محكي الدروس وحمله لشرح في محكي كذا في الاحبار و هو ان الركوب فصل لمن يضعف بالمشي عن التقدم للعدة (وشهد) له خبر هشام عن الصادق عليه السلام المتقدم بعد حكمه عليه السلام بأفضلية لمشي فقتل ابا افضل ركب لي مكة فمحل وقيم بها الى ان يقدم الماشي او نمشي فقال الركوب افضل .

ولكن يرد على الأخير انه يدل على افضلية التقدم للعدة من لمشي الى الحح ومحل الكلام مقايضة لمشي و ركوب - ويرد على ما قبله - ان من يرى فضيلة المشي اما يرى لمشي بقصد اقربه ويدعي الامر كله لا المشي بداعي توفير لمال - ويرد على الثاني به يدل بنصوص على ان الاتباع في سبل الحح ارجح من لمشي. وهذا غير فضيلة الركوب فالمتعين هو الاول .

ثم ان الارم ذلك لجمع مرحوحه المشي في صورة كون الركوب اقوى على الدعاء والعدة نظرا الى كونه موحد لغوات العوان لراحح الذي يكون بالركوب وهو بصر مرحوحا بالعرض هذا صار مرحوحا كان يدره غير صحيح ذلا مرق بين المرحوح بالذات والمرحوح بالعرض في عدم انعقاد الدر المتعقب به و يتوابع على ذلك ان مقتضى انعقاده انعقاد الدر ووجوب لوفاء به اذا كان

المشي ارجح (وفي) مورد ارجح الركوب لا يكون الدر صحيحا - لا لارجحية الركوب بل لمرجوحة المشي ح في بعه (ف) في المروءة - من ان القصبة الركوب لا يوجب رول الرجحان عن المشي في حديثه غير تام - فان لمشي بصير غير مرجوح لامن حجه كونه صدالركوب ارجح كى يتم ما افاده بل لكونه موجبا لغو العوار لرجح الذي يكون بالركوب صدير

واما النصوص الخاصة - فعداسدل لاعتقاد بدر لمشي الى لرح مطفا جملة من النصوص الخاصة - كصحيح (١) روعاه فلب لاني عد لله يُفْلِلُ رجل بدران يمشى الى بيت الله الحرام قال يُفْلِلُ فليمشى - فلب فاه بعث قال يُفْلِلُ وواتعركب وصحيح (٢) من ابى عمر عن رفاعه و حفص عن الامم الصادق يُفْلِلُ عن رجل بدران يمشى الى بيت الله الحرام حافا قال فليمشى فاذا نعت فليركب - و هو و ورد في بدر لمشي حيا لانه اذا لم يكن بدر المشي صحيحا لم يكن بدر المشي حافيا مع هذا كفه هو واضح وحر (٣) محمد بن مسلم عن رجل حمل عليه مشيا الى بيت الله فم يستطع ول يُفْلِلُ يرحح راكبا (ونك) الطاهر من النصوص اراده لرح ماشيا من لسؤل والمخوف و هي مسألة اخرى سأتى لا خصوصية المشي الى الواجب والمسح - الذي هو محل الكلام - فان المشي الى بيت الله كناية عن لرح كث - (و بالحملة) الجمود على طواهر الالفاظ يقتضى ان المستول عنه خصوص لمشي الى مكة لالرح - وهذا ليس مورد لسؤل قطع بل لظاهره ما ذكرناه - وشهد به حونه في خبر محمد - برح راكبا - ولم يجب فليركب (ومع) الاعماص عماد كراه انهام طيفة و مقتضى اطلاقها اعتقاد الدر مطلقا حتى مع فصله لركوب ولاوجه للرجوع الى ما يقتضيه لقاعدة بعد ورود نص الخاص - اللهم الا ان يقال ان السه يس مادل على اعتبار الرجحان في متعلق الدر وانه لا يبعد اذا لم يكن رجحا و من اطلاق هذه النصوص عموم من وجه - ولاوجه

١ - الوسائل الباب ٣٣ - من ابواب رجح الحج وشرائطه حديث ١

٢ - ٣ - لوسائل الباب ٨ من كتاب الدر حديث ٣ - ١

لنقدمها عليه .

هذا كله د كان متعلق بدر خصوصية لمشي - و ما اذا كان لبدر الحج ماشيا - فلا خلاف في اعتقاده في لحمه ووجوب الوفاء به في الجواهر بل لعل لاجتماع نفسه عليه - وشهد بمصدا الى عمومات صحة بدر ويعودها - لانه عده راحته - جملة من لصوص المتقدمة كصحيح رفاعه و حجر محمد و صحيح ابن عمير - المذكورة آنفا - وقد استشهد بها صاحب الجواهر وغيره من الاساطين لهذه المسألة - وهذا يؤيد ما ذكرناه من عدم دلالتها على حكم لمسألة السابقة وكيف كان فلا خلاف في اصل الحكم.

اما الكلام فيما د لم يكن المشي ارجح - فالمشهور بعتقاده - وعن ايمن قواعد المصنف - وطهر كشف اللثام - عدم اعتد بدره وعن الانصاح بعتقاد اصل بدر ولا يبرم لمشي (والأظهر الأول) د لبدر الحج ماشيا ولارب في راحته و انفصالية غيره لانوجب عدم اعتقاده فان لمعترف به الرحاب لا الارحبة - ولا يعتبر كون لبدر راحته بجميع قوده واوصفه (ولنعلم) ما افاده الشاهد الثاني ره في محكي المسالك - قل ان الحج في بعض عبادته وهي تبادي بالمشي و الركوب و غيرها من انواع الاكوان لموجه لاسفاله الى لمشاعر المحصورة فبدره على حدى الكنفيات بدر عبادته في لحمه وان كان غيرها راحته منها - اذ لا يشترط في اعتد بدر شيء كونه اعلى مرتبة من جميع فرائده و نظيره بدر الصلاة في الزمان والمكان الحائسين لمرتبة او لمشمس على المرتبة لناقصة عن غيرها انتهى (اصف) لى ذلك طلاق الصوص المتقدمه - و ما صحيح لحداء فسياني الكلام فيه .

و مما ذكرناه ظهور حكم مالو بدر الحج راكبا - فانه اذا بدر ان يركب في الحج بحيث كان الدر ودا على التمدد - اعسر كونه راحتا - و مع كونه راحتا يعتقد بغيره و ن كان المشي فص - و مع عدمه لا يعتقد - و قد مر نقيح القول في لمشي و ما ان كان الدر وارد على المقيد بالركوب فيعتقد

هي جميع الصور ولا يعسر في السرد كون المتعلق راحيا بجميع قبوده و حدوده قدر .

لو يدر الحج حافيا

فروع ١- لو يدر الحج حافيا - فإذ يدر الحج المقيد بالمشي حافيا - وأخرى يدر المشي المقيد بالحد - وثالثه - يدر الحفا في المشي - والكلام يقع أولا فيما تقتضيه القواعد - ثم فيما ينصبه لنصوص لحاصة كصحيح الحداء و خبر سماعة و حفص

أما الأول - (هي) الصورة الأولى بعقد يدر مطلق و بحسب الوفاء به لأن المندور حج مطلق وإن كان غيره راحيا - بل وإن كان فيه مرحوحا - وإن اعتبر راحيا المتعلق به كعامة (وهي) الصورة لكنه بعقد في مورد راحيا المشي مطلقا - وإن كان المشي متعلا بفصل من المشي حافيا لعامة (وهي) الصورة الثالثة - بعقد يدر لأن الحفا في المشي إلى الحج راحيا بعينه - هي خبر محمد بن عيسى بن الحسين لمقدم - إن الحاج إذا انقطع شيع بعلمه كتب الله له ثواب ما بين مشيه حافيا إلى مشي

وأما الثاني - هي لتمام روايتين - أحدهما صحيحة (١) في عبادة لحداء قال سالت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يدر أن يمشي إلى مكة حافيا - فقال له رسول الله ﷺ حرج فطر إلى مرأته تمشي بين الأبل فقال من هذه فقالوا تحت عفة بن عامر يدرت أن تمشي إلى مكة حافية فقال رسول الله ﷺ يا عفة انطلق إلى أحبك فمرها فلتر كتب - فإن الله عسى عن مشيها وحدها - طاهر لصحة عدم مشروعية يدر الحج ماشيا حافيا - فإن المراد من عسى الله سبحانه عدم المشروعية و لا فالله عسى عن العالمين - وموردها ما ذكره لا للمشى - ولا الحفا فيه كما يظهر مما ذكرناه في

النصوص المتقدمة في لرفع السابق واحاب لأصحابه بها بوجوه (الاول) ما في
لمنتهى - قال - ان ذلك حكاية حال فلا عموم وانما تناول صورة واحدة فعمل
المبني عليه السلام علم من حال المرنه لعجز عن المشي فامرهم بالركوب سهي - ونحوه
ما عن المعتز - وقد تعهما سد العروة (و فيه - ولا) ان ما في دليلها من التعليل يدفع
ما قيد - فانه ظاهر في ان المحذور عدم مطويه مشيها وحفاها (وثاب) ان
الامم عليها السلام في مقام بيان احوال عمائله لروى كتمى بيان هذه لوقوعه - ولو
كان كما قدو من كونها قصبة في وقوعه لما صح ذلك كما لا يخفى (الثاني) - حميتها
على صورة انتصر او ايجاهه كشمها او ماشه ذلك (و فيه) مضاهي لى انه حمل
لأشاهد له - يبنى عه ما في ديبها من لتعين (الثالث) بها حمل بقوية ما فيها من لتعين
بعدم مطلوبة مشيها وحفاها على راده المشي حافيا - كما عن الدروس وسيد المداير
لا بد من الحج ماشيا حافيا (لكنه) ايضا لا يلائم مع كون نذره حوافيا عما سئل له لرجل
عن النضر عليه السلام الا ان يقال ان السؤال ايضا يكون عن نذر المشي حافيا - (و عه)
فيما رصده البحر الآخر وهو خبر سمعته وحقق (١) فالأصل ما عده الله عليه السلام عن رجل
نذر ان يمشي الى بيت الله حافيا - فان عليه السلام فيمض فاذ تعبد فسر كسروا نذر حجاج مع
لحجر - بل الصحيح عرص الاصحاب عنه ولم يعملوا به .

لو نذر الحج ماشيا او حافيا مع كونه حرجيا عليه

٢ - لو نذر الحج ماشيا او حافيا على نحو نذر الخصوصية مع عدم تمكنه
لأذنه لم يعقد - لانتفاء الشرط ولو نذر مع نصره به - (ون) فلما بحرمة الاصرار
بالعس لاشكال في عدم انعقاد النذر المشي - و لحفاون كان معونه لا يوجب راجحا
لكنه معونه الذوى و هو كونه مضرا بصير مرحو حافيا فلا يعقد النذر (و ان) لم يقل
بحرمته فحكمه حكم مالهو كان حرجيا .

ومحضر لقول فيه - انه تارة لا نعم حين البدر يكون المشي الى الحج او لاحتافيه في وقته حرجيا - لا كلام في التحلل بدره بل في انكشاف عده اعتقاده من الاول لامس جهة نقيده بدره بكونه عبر حرجي وبه ربما لا يكون ملتفتا الى ذلك كى يقصده - بل لاصلاق ادلة يعنى العسر والحرع الحاكم على جميع الادلة لادلية - ولازم ذلك عدم وجوب الوفاء به - وعدم مشروعيته لخصوص لاول مهمما لم يرفى بعض المسائل السابقة في الفصل السابق من حديث يعنى لصدر و دليل يعنى العسر والحرع اما يفتان كل حكم اعم من انكسفى و الوصعى - و بعده لا كاشف عن وجود الملاك وان ما قيد - من بهم يرفعان العقاب - او اللزوم - او الحكم مع بقاء الملاك - لانكسفى لمساعدته على شىء من ذلك (نعم) لو اتى بالحج ماشيا او حافيا ح يكون ذلك عدة مطلوبة للشارع - لا دليل يعنى لغيره لا يصح لرفع الحكم الاستحبابى - لوروده مورد الامتنان .

واما اذا اعم من لاول كونه حرجيا عليه - فالظاهر وجوب الوفاء به و دليل يعنى العسر والحرع لوروده مورد الامتنان لانكسفى ما كان في رفعه خلاف ذلك وعليه - فمن علم بان المنذور حرجي ومع ذلك يقدم على ذلك ويجعله في دمه - او عساه صررى واقدم عليه مع عدم كونه الاصرارا بالنفس حرما او كان الصرر مباحا - لانكسفى بدره ذلك مشمول الادلة يعنى العسر والحرع او الصرر يشمل العمومات و لمطابقات الداه على الصحة والنهود - اذا فرض الاستحباب الحج ماشيا او حافيا بحاله فان يتعلق بالحج في نفسه و دليل وجوب الوفاء بالندرايض غير مشمول لتلك الادلة فيجب الوفاء به (و يؤيد) ذلك ما دل من الادلة على وجوب الوفاء ببدر الحج ماشيا او حافيا وبه حرجي بحسب الغالب - و كذا ما دل على وجوب الوفاء ببدر الصدقة و ما شاكل فانه صررى - فيعلم من ذلك عدم مشمولية المورد على الادلة يعنى العسر والحرع والصرر - فتدبر .

تعيين مد المشى ومنتهاه

٣- في نفس مد المشى ومنتهاه - خلاف بين الاصحاب - في الكلام في
موردين لأول - في المد - وفيه قول (مه) ما عن الشيخ في المسوط - و
المصنف به في لتحرير و المحقق في الشريع - وغيرهم في عرف - به بلد الدر
(و مه) ما عن لشهده في الدروس وما ان صاحب الحقائق به وهو بلد الدار
(و مه) به لأقرب من السدين الى الميقات (و مه) به البلد الذي يقصد به
الى الحج - ذهب اليه كاشف الغمام (و مه) به حسن الشروع في فعال
الحج - اختاره شهيد الثاني - و سند المدارك - و صاحب الجوهر به و
غيرهم .

قول لا يسمى الكلام في به ان كان لدار قصد محلا معينا و تعلق الدر به
كك - كان هو لمتعين لان المشى راجع من اى محل شرع به فتبع في تعيينه - تعيين
الدر (ودعوى) ان المشى راجع . هو من مكة تصحيح ربه المتقدم لد على ان
الحسن برعى كان مد المشى (تدفع) بانه و ان كان تضمن يحدث افضليه
الركوب الامن مكة - الا انه يعارضه عدة من النصوص ايداه على ان مشيه الى الحج
كان من المدينة راجع (وكك) ان كان هناك انصراف و لا - فانقول الآخر
لا يخلو من قوة لما افاده جمع من الاساطين بان المشى حال من الحج و هو سم
للمسك المخصوصه فلا يجب المشى الاحالة لحج والاشد لافعاله (لهنم) الا ان
يقال ان ذلك يتم فيما لو كان الدر - لله على ان احج ماشب - و اما بوبدر و اخرى
الصعبة بما تضمنته النصوص وهو هكذا - لله على المشى الى الله والى مكه وما شاكل
به لادنى به لبرهان المرور (بل) يمكن معه فى الاول ايضا كما عن الشيخ
في المسوط بان يراد من الحج القصد لا لافعال فيجب المشى من حسن الشروع في
قصد البيت .

وعلى ذلك ولاظهر هو لقول الرابع . فان المتبادر الى الذهن من صدر الحج ماشيا - ما هو المتبادر اليه من تطاثره - كدور باره الحسين عليه السلام ماشيا - وهو المشي من حين الشروع في السير والى ذلك يرجع ما عن كشف اللثام من النعل له - تطابق لعرف والبعة ويؤيده النصوص المتضمنة لتقديم في لمعبر لآنيه (ولو تم) مذكوره ولا يقتضى اتصاله بالرائه عدم الوجوب الامن اول افعال الحج

المورد الثاني في مناه (فمن) لدروس والشرع ان ينتهه مع عدم التعيين طواف النساء وعن المالك انه المشهور بين الاصحاب (ودع) صحاب المسالك ولم يركوا الجواهر وغيرهم من الاساطين - انه رمى الحمر (ورسا) يحمل ان يكون المنتها - الاغاضة من عرفات .

ويشهد لثاني جملة من النصوص كصحيح (١) جميل عن ابي عبد الله عليه السلام دا حججت ماشيا ورميت بحمرة فقد انقطع المشي وصحيح (٢) اسماعيل بن محمد عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال ابو عبد الله عليه السلام في لدى عليه المشي في الحج رمى بالحمره راز لب رك وصحيح (٣) لعل في سال ما عبد الله عن العاشي متى ينقص مشيه - قال عليه السلام اذا رمى الحمره واراد الرجوع فليرجع ركا فقد انقص مشيه وان مشى فلا بأس وبحوها عرها (ثم ان) الطاهر ان مورد لنصوص هو ما ذكره لم يعين النادر المنتهى في صدره واما صدر الحج ماشيا وطلق من حيث المنتهى - وعليه بالنصوص على وفق القاعدة فان آخر افعال الحج رمى الجمار ولو كان قصده لمشي بعد ذلك وجب (ولعله) لذلك اتى المشهور على ما نسب اليهم بان ينتهى المشي طواف النساء فانه و لم يكن من اجر الحج ولكن عدم كونه من احرائه لا ينافي مذكوره بعد كونه من نواحي الحج - وعلى اى تقدير تكفى النصوص المتقدمه في ردهم .

وبما ذكرناه ظهر مدرك القول الاول وصحة

و استدلل للثالث بخبر (٤) يونس بن يعقوب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام متى

يقطع مشى الماشى قال لا اد افاص من عرفات (وفيه) به لم يعرف القائل به ولا يصح
لمعرضة النصوص المتقدمة. ولا يمكن الجمع بتفسدها دافص ورمى كما هو واضح
والمنع من طرحه او حمله على بعض المحامس .

لا يجوز لمن بدر المشى ان يركب البحر

٤٠. اذ اندر المشى الى الحبح - لانهور له بركت البحر - بلا خلاف لضافاته
للندر - و لواصله لغرض المانع من سائر الطرق - فقد يقال بان الندر يعقد
ولا يخل ويحب المشى الا بما لا يمكن لاندر المشى يصرف الى ما يصح المشى فيه
فيكون موضع العبور مشى - لعاذه (ولكن) ذلك مما لو عزم بذلك من الاول
و ما يحاهل به بل المعتقد تمكنه من المشى في جميع الطريق فلا يتم فيه
ذلك - فانه يصرف الى المشى في الجمع والفرص انه غير متمكن من ذلك فيسقط
بدره (نعم) اد كانت لفظة لتي يمسح المشى فيها قصيرة جدا بحيث لا يافي صدق المشى
في طريق الحبح لاسقط بدره بل بركت البحر (و اما) حر السكوبي لاني
فعدم وروده في مقام بيان مورد انعقاد الندر لا اطلاق له من هذه الجهة و سيأتي
الكلام فيه .

و بهذا يظهر حكم ما لو كان الطريق محصرا فيه من الاول فانه ان علم به ومع
ذلك بادر المشى انعقد بدره و يحصر المشى الواحد في المقدار الممكن
ولامانع من الركوب الذي يحتاج اليه - وان كان جاهلا به - فان كان المقدار الذي
يحتاج فيه الى الركوب قصيرا بعد لم يكن مصرا بصدق انه حج ماشيا انعقد ايضا
و لا يصير الركوب في ذلك المقدار - و الا فالظاهر عدم انعقاد بدره لعدم التمكن من
متعلقه - والاستدلال بقاعده الميسور لوجوب الدقي - في غير محله لعدم تماميتها في
اجراء الواجب .

ثم ان المسبوب الى المشهور انه في ما يحور الركوب ويكون الندر غير

مسجل بحسب ان يقوم في المركب (و في) التذكير و المنتهى و عن التحرير و القواعد المحكم باستحباب القيام فيه (و ذهب) جماعة الى عدم وجوبه وعدم استحبابه . و استدلل للاول - بقاعدة الميسور - بتقريب ان المشي مركب من القيام بالحركة - فاذا تعذر احدهما لم يسقط الآخر (و فيه) مضافا الى عدم تمامية قاعدة الميسور في حراء المركب - انه لا يكون القيام بمسور المشي عرفا بل مفهوم المشي لم يؤخذ فيه القيام و اما اجتماعهما على (وربما) يسدل له بحر (١) السكوي الذي رواه المشايخ الثلاثة عن حمزة عليه السلام عن ابيه عن ابيه عليهم السلام ان عيا عليه السلام سئل عن رجل يدران يمشي الى البيت فعرف في المعبر قال عليه السلام فليقم في المعبر قائما حتى يحوره (والايراد) عليه بصعب السد في غير محله - لان السكوي والوقوف في الموجودين في السد من المعتمدين عليهم عند الاصحاب و قد ثبت لقرئ لموجبة للوقوف بوثائقهما في بعض ما حث هذا الشرح (و صعب) منه دعوى الاعراض فانه مع فناء الاصحاب بوجوب القيام كيف يدعى لاعراض ولا ظهر هو وجوب القيام (ثم ان) المحر من جهة وروده في مقام بيان الوضعة مع الركوب في المعبر لا دلالة له على حوار الركوب فيه وعدمه - و عليه - فمن جهة عدم معلومية مورد الجوار لا يشاء يقتصر على المتيقن و هو ما تقدم من الموارد التي تقتضي القاعدة جوازه فيها .

و بما ذكرناه ظهر صعب ما عن المصنف ره من حمل الامر فيه على الاستحباب ادلاوجه له الا احد امرين - اما صعب سده و الحكم بالاستحباب لقاعدة التسامح في ادلة السن - او ان يدر المشي بصرف الى ما يصح المشي فيه فيكون موضع العبور مستثنى بالعادة فلا يتعلق بالدر به مطلقا - كما في المنتهى - و قد عرفت ما بينهما .

لور نذر المشى فى الحج فحجج راكبا

٥- اداندر المشى فعالف سدرة حجج راكبا - فبه صور (الاولى) ان ينذر الحج ماشيا فى سمة معيه (الثانية) ان ينذر الحج ماشيا مطلقا من غير تقييد سنة معيه وحالفوا نى به راكبا (ثالثة) ان ينذر المشى فى حج مع من مدور ينذر آخر او حدة الاسلام مثلا - او ماشابه ذلك .

امامى الصورة الاولى فالكلام - نارة فى صحة ما اتى به من الحجج راكبا . واخرى فى اجرائه عن الحج المدور - و ثالثة - فى وجوب اقتضاء و الكفارة .
 ما صحة ما اتى به فمقتضى القاعدة تلك فانه وان حالف المدور الا ان الماتى به عمادة فى نفسه وفع على وفق امره فبكون صحيحا (وعن) سيد المدارك وغيره بطلانه و استدلل للطلال بوجوه .

الاول ان الامر بالحج المدور وهو الحج ماشيا يقتضى النهى عن صده وهو الحجج راكبا والنهى عن الصادة يقتضى الفساد (وفيه) اولا - ان الامر بالشىء لا يقتضى النهى عن صده كما حقق فى الاصول - و ثانيا - ان التصاد اما هو بين الركوب والمشى وشىء مهما لا يكون داخل فى الحج و من اجرائه - فلو كان هناك اقتضاء فانما هو اقتضاء الامر بالمشى لسهى عن الركوب لا عن الحج - الا ان ياتى ببعض افعال الحجج راكبا كالطواف و السعى - فانه ح يتحد المامور به و المبهى عنه فيفسد على فرص تسليم المسمى - واما الركوب فى الطريق فلا يوجب فسادا بعده من الاعمال .
 الثامى - ما ذكره - بعض الاعاظم من المعاصرين - وهو انه بناء على ان السير من الميقات الى مكة من اجراء الحج تشكل صحته من جهة ان السير راكبا تفويت لموضوع النذر فيكون حراما من باب ان علة الحرام حرام ولو عقلا على سحو يكون معدا فيمتنع ان يكون مقربا وحرمة السبب السعد المعفوت للواجب لا ترتبط بعزيمة الضد (وفيه) ان ما ذكر احد الوجوه التى استدلل به للاقتضاء و هو يجرى فى جميع

موارد التصد مثلاً الصلاة و الارالة بحرى فيها عن حد السرحان وبقال ن لصلاة
معوثة للارالة لواجه فتكون حراماً من باب ن عنه الحرم حرام - و لحصل
ان العلة التمه و لسبب لتوليدى للحرم حرم لا بفعل المعده و فى المقام
على فرض ترك الحج راك يمكن ان يحج ماشا و يمكن - لا يحج صلا - و تمام
لكلام فى محله .

الثالث - مدلل على به لا تطوع فى وقت لعريضه - و الحج راكاتطوع
والواجب عليه الحج ماشا - فهو ممنوع عنه (وفيه) اولاً انه يحصى لدليل الصلاة
ولا مورد له فى غيرها الا بالقبس - وثانياً - انه لا مانع من لطوع فى وقت لعريضه حتى
فى الصلاة كما حقق فى محله وثالثاً - به وان وجب الحج ماشا الا ان يصحى به بضا
ربما يكون واجبا باجارة وشبهها .

الرابع مانع مبد للمدرك وهو ان الحكم بوجوب الاعاده يستداه كونه
الحج لمائى به وندأ (و فيه) انه لم يدل دليل على وجوب لاعده ولو كان هناك
اجماع قائماً تكون الاعادة من جهة قضاء ما تركه من الواجب بالدر والاستفاده عدم
صحته لمطابقته لما مر به بامر آخر غير الامر بالدرى

لحج من ان الحج لدرى الذى هو المقصود لم يقع وما يحكم بوقوعه لم يقصد
(وفيه) اولاً انه لو تم لاحتص به د لم يقصد الحج لآخر بل قصد الحج لدرى و
محل الكلام اعم من ذلك وثانياً - ان الدر لا يكون موجعا للحج ولا موجباً لبديء المشى له
وانما يوجب وجوب المقيد - وعليه - فمن تى به وان قصد الحج المدور يكون آتياً
بالحج بالامور به بالامر لتطوعى مثلاً مع جميع عبوده وحدوده مضاهى الى الله تعالى
ولا يعثر فى الامثال وسقوط الامر اريد من ذلك والامان به بموايا لوفاء بالدر لا يكون
احد الموانع عن التقرب الادا علم بعدم كونه كك فسطح عليه غير ن التشريع
المحرم (وبذلك) يظهر ما فى كلام بعض الاعظم - فان ن سادر حين ما يبنى بالحج
للمدور يبنى به بموايا الوفاء بالدر والوفاء من لعاوين لتقيده لامن قبل لدعى

ومع استوائه لا قصد ليعاين وح لا يكون عبده لانتفاء قصد الامر وقدر تفصيل ذلك في مسأله من وجب عليه حجة الاسلام و اتى بعيرها - فراجع - ولم تحصل ان الاظهر صحته .

واما حرانته عن الحج المستور - ولا يظهر عدمه لان المشي داخل في تحقق الحج للمستور فصح لاحلاله لا يتحقق اوفاء بالنذر لعدم تحقق معلقه - وما نسب لسي المصنف رده و لمحقق وعمرهما من لاجراء والتاخر من محل كلامهم بدر المشي خاصة لالحج ماشيا فراجع كما نهم

واما بجهة كالتد فوجوب التكليف عنه لا ينكر فيه لحديث النذر - و موقوف انقصه فقدم الكلام فيه مفصلا و عرفت انه لا دليل عليه سوى الاحكام و تدلهم الاصحاب عليه

واما في الصورة الثانية وهي مالوندر الحج ماشيا غير مقيد بسنة معينة - فلو حج راكبا صحح حجه و اجزا عما سبق به فهو به - عبر عنوان نذر - بلا كلام ولا كدوره عيه لعدم المحاذقة - نعم - يجب عليه الاذن به ماشيا في العام اللاحق وفيما بعده من السنوات بعنوان لاداء لا انقضاء وهذا و صح .

واما في الصورة الثالثة - وهي مالوندر المشي في الحج لبعض - كما لو نذر للحج مطلقا - ثم بدر نذر آخر مانين المستور ماشيا فصح راكم فالكلام في صحة مانتي به - هو الكلام فيها في التصور الاول فولا ودليلا - ولاظهر صحته (و اما) حرانته عن حجه للمستور و يظهر ذلك فان النذر الثاني لا يوجب فدية المشي للمستور بالنذر الاول - و عنه فيكون مجزيا عنه كما صرح به المصنف رده في علق كنه (و اما) لكثرة فظاهر ثبوها لمحالته للنذر الثاني - و عدم وجوب انقضاء واصح لاستمره عليه

ثم انه لوركب بعض و مشي بعضا فحكمه حكم ركوب لكن - لان المقصود من بدر قطع المسافة بالمشي قطعها كذا في عام واحد وعيه - فما عن الشيخ و جمع

من الاصحاب من انه يقضى ويمشى موضع الركوب - غير تام (كما ان) الاستدلال لذلك بما عساه المختلف من ان الواجب عليه قطع المسافة ماشيا وقد حصل بالتلفيق فيخرج عن المهددة - في غير محله وقد احاط هو قد ابعث عن ذلك بالمع من حصوله مع التلفيق والظاهر انما ذكرناه واصبح لاحاجة الى اطالة الكلام فيه .

لونذر المشى في الحج ثم عجز

٤٠. لو بدر ان يحج ماشيا او اعقد نذره لتمكينه ثم عجز عن المشى سقط وجوب المشى بلا كلام لعدم التمكّن هي وجوب الحج راكبا اقول (احدها) وجوبه راكبا مع سياق بدية - نسب الى الشيخ وجماعة من الفقهاء وعن الخلاف دعوى لاجتماع عليه (ثانيها) وجوبه راكبا بل لاروم سياق بدية و هو المنسوب الى المعبد و ابن الجبير بن سعيون والشيخ في نذر الخلاف وعن كشف النام انه يحتمل كلام لشيخين والقاضي ونذر الهابة والمقعدة و المهدب (ثالثها) سقوط وجوب الحج اذا كان الحج مقيدا بسنة معينة او كان مطلقا مع اليأس من التمكّن بعد ذلك - وتوقع المكنة مع الاطلاق وعدم اليأس سبب الى الحى و المصنف في الارشاد والمحقق الثاني في حاشية الشرايع و هو الظاهر من المنتهى (رابعها) وجوب الركوب مع تعيين السنة او اليأس في صورة الاطلاق - وتوقع المكنة مع عدم اليأس فيها و هو المنسوب الى المصنف في المختلف - والشاهد الثاني في المسالك (خامسها) وجوب الركوب مع سياق بدية اذا كان بعد الدحول في الاحرام - و اذا كان قبله فالسقوط مع التعيين وتوقع المكنة مع الاطلاق و هو الذي احتاره سيد المدارك هذه هي اقول المسألة .

واما المدرك - فلا بد من التكلم في موردتين - الاولى - فيما تقتضيه القاعدة - الثاني في مقتضى النصوص الخاصة .

اما الاول - فان كان المنذور مقيدا بسنة معينة - سقط وجوب الحج مع العجز عن المشى لعدم التمكّن من المشى الذي هو قيد للمنذور (والتمسك) بقاعده الميسور

في وجوب الباقي (قدم) غير مرة انه غير تام لعدم تمامه القاعدة في اجراء الواجب (وما) عن الشهيدين من ان يدر الحج ماشيا يرجع الى بدرين بدر لحج وبدر المشي هذا تعدل الثاني بقى الاول (برد عليه) انه غير طاهر فان البدر واحد ورد على لمقيد بالمشي - وارجاعه الى بدرين خلاف قصد البدر

وكان لمدور عمر مقدسه معية فان ارتفع العذر وتمكن وجب الاتيان به اذ لم يروى ان وقت المدور موسع وهو متمكن من العمل به ومجرد العجز في بعض الوقت مع التمكن منه بعده لا يوجب سقوطه - من غير فرق بين اليأس من المكة او الرخاء لها - وهذا هو لقول الثالث مع اختلاف يسير

واما المورد الثاني - هي المقام طوائف من النصوص - الاولى - ما يبدل عسى وجوب الحج راكبا مع سبق يده كصحيح (١) الحسى قلت لآسى عبدالله عليه السلام رجل نذر ان يمشى الى بيت الله و عجز عن المشي قال عليه السلام فركب وليسق بدة و ان ذلك يجرى عنه اذا عرف الله تعالى منه لجهد وصحيح (٢) دريخ المحاربي سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشيا فعجز عن ذلك فلم يطفه قال عليه السلام فليركب و ليسق الهندي وحمر (٣) - ان السى عليه السلام راي رحلاها وى بين ابيه و سى رحلين قال - ما هذا - قالوا نذر ان يحج ماشيا قال ان الله تعالى عسى عن تعذيب نفسه مروه فليركب وليهد - وهذه النصوص طاهره في وجوب الحج راكبا مع سبق بدة من غير فرق بين كون البدر مقيداسة معية او مطلقا مع عدم توقع المكة - اذ مع توقعها والعلم بالمكة بعد ذلك فالظاهر عدم شمول النصوص له - و ان موضوعها العجز عن الاتيان بالمدور فلا بد و ان يكون في المطلق عاجزا في تمام العمر - فح ان عسى بذلك حج راكبا و سابق بدة و ان عدم بالمكة توقعها - و ان شك في ذلك يستصحب العجز و شمله النصوص وفي الصورتين اذا تمكن اتى بالمدور فانه يكشف به عدم شمول النصوص له من الاول .

الطائفة الثانية ما يدل على وجوب الحج راكبا من دون تعرض لسباق بدسة
 كصحيح (١) رفاعه بن موسى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل يمشى إلى
 بيت الله قال فليمشى قلت فبه تعب قال فإذا تعب ركب وصحيح (٢) محمد بن مسلم
 سأل أحدهما عليه السلام عن رجل جعل عليه مشيا إلى بيت الله تعالى فم يستطع قال عليه السلام
 يحج راكبا ويحجهما - أحضر (٣) سعد بن حمزة - ومحمد بن مسلم - وحريز - ومرسل (٤)
 الصدوق وبعضها في هذا المشي حاف (و لجمع) من الطائفتين يقتضي أن يلتزم
 بوجوب السبق فإن السكوب عن بيان العدد لا يرد عن المطلق لدى بعد إطلاقه
 بالمقيد .

الطائفة لثالثه ما يكون صريحا في عدم وجوب سباق بدسة كحضر (٥) عيسى
 بن مصعب قال قلت له يعنى لأبي عبد الله عليه السلام اشكى أن لي فجعل الله عني وهو
 برأ أن أخرج إلى مكة ماشا وخرجت أمشي حتى انتهيت إلى العقد فم استطع
 أن أخطو فيه فركبت ثلث ليله حتى إذا أصبحت مشيت حتى سمعت فهد على شيء
 قال - فقال لي ادع فهو أحب لي قلت له أي شيء هو إلى لأم أم لس لي سلازم
 قال من حمل الله على نفسه شيئا فبلغ فيه مجهوده فلا شيء عليه و كان الله اعذر لعمده
 (و يراد) صاحب المدارك عليه بأن الراوى له وأهمل هو موسى (في غير محله) فإن
 الراوى عنه الربطى لدى هو من أصحاب الأحماع - مصابف لي اعتماد لشيوخ
 وحمزة عليه - مع - أن من أبى عمير يروى عن جميل في معه الأقارب روية فيها
 قال جميل قدر وو أصحابا - وهو عسة بن مصعب و سوده بن كلب - لحديث
 وهذه كلها نكهي في كون لحر موثقا - ولذا عده في الجواهر من قسم الموثق
 (و لجمع) به وبين النصوص المتقدمة يقتضي حملها على الاستصحاب - من جهة حمل
 الظاهر على النص - ويؤيد ذلك الطائفة الثانية .

ثم ب مقضى طلاق النصوص عدم الفرق في وجوب الركوب بين ان يكون العجر قبل شروع في الدعاء وبعدة - و من عرف انصا بين قبل لدخول في الاحرام وبعدة (و اختصاص) بعض النصوص بعدة لاجرام لا يوجب تقييد اطلاق غيره لكونهما موافقين

و بما ذكرناه ظهر مدارك ساير الأقوال ومبرر عليها .

ثم ان المستند من صحيح روى . و خبر حفص وسماعه المتقدمين - ان الحرج والعب يكفى في وجوب الركوب وان لم يصل الى حد العجر

ثم انه ربما ورد على الاستدلال بالنصوص لوجوب الركوب - بان الامر فيه نوردده مورد توهم لخطر لا يستفاد منه ارادة من يحوز فلا دليل على وجوب الركوب - و يثبت النحاة بعضهم للاستدلال على الوجوب - بانه - بالاجماع - و جرى - بقاعده الاحتياط - وثالثة - بقاعدة لمسور و لكن كما مر

ولكن يرد على الاشكال به في تعرض بحسن الشئ بقاء عدم وجوب الحج اصلا - و وجوبه راكبا - و لا يحصل شئ آخر - فلا صارف عن ظهور الامر في لوجوب - وبعدة اخرى احتمال السمع عن الركوب بما هو في طرف القدرة على المشى لامي صورة لعجره فدير (مع) ان قوته في صحيح الحديث بعد الامر بالركوب - فان ثبت بحره - كالصريح في اشتغال الذمة بالحج بعد العجر ايضا - و بان الحج راكبا يجرى عنه و يسقطه - ومع هذا التعليل لامعنى لاحتمال ورود الامر مورد توهم الخطر (فحصل) انه لامانع عن البقاء على وجوب الحج راكبا .

ثم انه لا فرق فيما ذكرناه من مقضى القاعدة - و مما يستفاد من النصوص الخاصة - بان يكون العجر عن المشى لضعف في الاستعداد او لمرض او لوجود مانع في الارض من ماء وبحره - او لمانع آخر من عذو او حرجا (و انما صارف) لنصوص لى خصوص ما ذكرنا العجر عن قصور في التعامل فيحصل بالاولين لو سلم (فهو) بدوى يزول بادنى تأمل -

المطلب الثاني في النيابة

قد تقدم في بعض المسائل المتقدمه ان النيابة عن الحي او الميت خلاف الاصل - وان اطلاق الصيغة - بل توجه الامر به ايضا يقتضي ان المباشرة فسقوط الواجب بعمل الغير يتوقف على ورود دليل تعدى - وقد ورد في عدة موارد - منها - الحج المدبوع عن الميت و الحي - و الحج الواجب عن الميت - وعن الحي في بعض الصور - وقد تقدم تفصيله .

(و) بما لكلام في المقام فيما يعتبر في النائب و لمبوب عنه و حقيقة النيابة وشرائطها (اما المالك فشرطه) امور الاول (الاسلام) بلحلاف في اعتباره وفي الجواهر اجماعا على عدمه - واستدلوا به بعدم تعنى قصد القرينة منه - وقد تقدم ما فيه (والحق) ان يستدل به - مصافا الى ما تقدم من عدم صحة حج الكافر - لتسالم الاصحاب عليه ولتوقف بعض الاعمال على دحو له الحرم وهو مسوع منه - ولتوقف بعض اعماله - كالطواف على طهارة البدن و هو جسد بحر (١) مصدوف عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تحج عن الرجل الضرورة - فقال ان كانت قد حجت وكانت مسمة فبهيبة - الحديث وحره الآخر (٢) عنه (ع) قال مثله ان تحج المرأة عن الرجل فقال عليه السلام نعم اذا كانت مسلمة فبهيبة (وبها) بدلان على اشتراط الاسلام في النائب - ولا يصرفه شرط كونها قد حجت مع انه غير شرط لانه قرينة على ان المراد المرأة المستقيمة .

نيابة المخالف

وهل يشترط في النائب الايمان فلا يصح نيابة المخالفين - كما ذهب اليه جماعة منهم صاحبا لحدائق والخواهر - ام لا يعتبر فتصح بيانهم كما هو ظاهر الاكثر حيث لم يتعرضوا لهذا الشرط وجهان .

قد استدل للاول بما ذكره جماعه - وهو ان عمه عبر صحيح فى نفسه لفقده شرط لصحة وهو لولاة فاذا كان باطلا لا يصح ان يوت وهو واضح (واورد) عليهم بان بطلان عماده المخالف اما استدلت من الاحبار والظاهر منها العادات الراجعة الى نفسه فلا تشمل ما نحن فيه (وجه) انه قد تقدم ذكر النصوص المستدل بها على شرطية الولاية لصحة الاعمال و عرفت ان طائفة من تلك النصوص المنصصة لان العمل بلا ولاية كلا عم - تدل على الشرطية ومقتضى اطلاقها ان كل عمل يعمله المخالف كك كان عن نفسه او بعنوان النيابة عن الغير (ويؤيد) هذا الوجه ما ذكره جمع آخرون وهو ان المخالف ان اتى به على وفق مذهبه فهو باطل لفقده بعض ما يشترطه شرطا او شرطاً - وان اتى به على وفق مذهبا فلا يمتشى منه قصد القرينة (وجه) كونه مؤيداً لادلتى به يمكن ان يعرض المخالف غير معتقد بطلان مذهبا - او يحتمل ان يكون الحج المأمورية هو موافق مذهب الحق - فبأنى ما يوافق المذهب احتمال الامر -

و ما ذكره بعضهم من انه يشترط فى الحكم باحراء العمل ان يكون عن اجتهاد صحيح او تقيدوا احتياط كك و من الواضح عدم كون عمل المخالف كك (فرد عنه) به يمكن ان يأنى المخالف بما يوافق مذهب الحق ويكرهوا مخالفتى من يجب تقليده .

و اما خبر (١) عمار الذى رواه ابن طاوس باساده عن عمار بن موسى من كتاب اصله لمروى عن الصادق عليه السلام فى الرجل يكون عليه صلاة او صوم هل يجوز له ان يقضيه غير عارف قال عليه السلام لا يقضه الا مسلم عارف الذى استدل به بعض واستقر به بعض الا عظم من المعاصرين (بتقريب) ان المسلم العارف على ما هو المصطلح فى لسان الاحبار هو المؤمن - وهو وان ورد فى الصلاة و الصوم الا انه يتعدى عنهما الى غيرهما من العبادات (فرد) عليه ان التعدى مع عدم احراز المساط لا وجه له - فالعمدة ما ذكرناه .

وقد يستدل على حوار بيانه - بالنصوص - أنه لا بد من أن المحارف لو استصر
 لا يحب عنه غيره عماله فانه يستكشف منها صحة عمله فصيح بيانه (ولكن) يرد
 عنه أولا - أن ذلك روايات نظر ما دل على أن الإسلام يحب ما قبله تفصل من الله
 تعالى على المحارف - ولا يدل على صحة وثباته - بل هو سلم لأننا على صحة ما
 تدل على الصحة بشرط موافاة لأبواب لا مطلق (فحقن) ما ذكرناه من الأقوى عدم
 حوار بيانه للمحارف

أثمة البلوغ والعقل

(و) ثلثي ما عسر في الثائب كمال (العقل) على المشهور في الجواهر
 حديثا في صفة - ولا يصح بانه انصبي - ولا لمحمون - فان كلام في مورد من - الاول
 في بيانه انصبي - شبي - في بيانه المحمون

أما لأول - فقد استدل على اصح عن بيانه انصبي وعدم الاحتراء بحجة - يوحوه
 (حدها) عدم صحة عدد ما ذكرها بمرنية - واحيب عنه بان عباداته تشرية فتصح
 بيانه (ولكن) الحق بانه هذا لوجه وتظهر ببيان مور - ١ - ان حديث شريح القم عن
 انصبي لا يخص برفع الأرام - ولا العقوبة - ولا التكليف الأرمية بل يعم جميع
 التكليف من غير فرق بين خطب الوجوب و الحرمة و التدبؤ لكرهه - بل لا بعد
 الحق خطاب لأدخلة بها و ان عدم مؤ حده انصبي لا يردع انقلم عنه كالمحمون لا
 لأنه مخاطب بالخطب لأباحي كما افاده صاحب الجواهر - وقد مر تشيخ ذلك
 في مسألة استحباب الحج للانصبي للممر فراجع

٢- وفي بعض الموارد امر الشرع الولي بامر انصبي بالفعل كالصلاة - و
 عليه - ان يقاتل الأمر بالامر بشيء ليس امر أمرك شيء يكون عمل انصبي بمرنية
 محضا - وهو لدى يظهر من المحقق وغيره - و قد بان الأمر بالامر بالشيء امره كما
 هو الحق - فلا بعد ان يقال ان العرض من الأمر التمرين لاستبعدة المصلحة لموجة للأمر

المتوجه الى التلحين كما يظهر من لاكثر واحاد: صاحب نحو هر (ق) والسختار
 صحة عمله لكن على وجه التمرين لأعني كهيته امر بمكثف باب فيه مثلاً لأخصص
 ذلك بالمكثفين - لى ان وان نعم لما مر الولي بأمره بإعادة وكان يظهر من هذا
 الأمر ارده للتمرين كان هو ايضا مأموراً بما أمره الولي من تمرين وان سيجي
 عليه الثواب من هذه الجهة انتهى .

٣- ان الدواب انى مر الاولياء بأمر نصى بها - اودن دليل على مطلوبيتها
 فيه تكون صحيحه وبوعلى وجه التمرين - و ما عرفنا الذى يوجب دس عنه فلا وجه
 للقول بصحته و مطلوبته فيه - و منه الحج عن لعر - حيث به يبدن دليل على
 مطلوبيته فيه - ولا مرابونى بالأمره - فسقى على اتصاله عدم مشروعته والمطلوبه .
 ٤- ن فى بيانه فى إعادة لأبى اثبت بأمر مداع الأمر المتوجه انى
 لمبوب عنه لان ذلك غير معقول فالأمر للموجه لى شخص لا يعمل ان يكون محرراً
 لأخر - بل فيها لى اثبت بالعمل بمداع الأمر للموجه انى نفسه و لذلك يوقف
 على ورود أمره فقد دلل النصوص لمستقصه على بوجه مر مستحبى لى جمع
 الناس فى البيانه عن تمت وأجى فى حمله من المورد منها الحج - وهو امر عدى
 نظير الأمر المتوجه لى لمبوب عنه وهو متعلق بالفعل المعنوي بموا ان السادة عن
 العبر - وقد اشعنا الكلام فى ذلك فى الجزء الأول من كتابنا منها حج نعمه حاشية
 لمكاسب - فى بحث الأجرة على الواحات .

اذاتم هذه الأمور يظهر ان بيانه نصى فى الحج لا يكون مشروع لعدم الدليل
 عليه فيه فى موارد خاصة تكون عداوته صحيحة ولكن بمرتبته وليس الحج منها
 وبما ذكرناه يظهر - ن ما افادوه من شرعه عداوته لانتم (كما) انه طهر به
 انه لو قلنا بشرعتها - لا يكون ذلك كافياً فى اثبات صحة بيانه الاعلى انقول بتوجه
 جميع المحطبات سيما عبر الأوامر اليه و ان حدث رفع القم لاشعلها (كما) به
 قد ظهر ن ما وده بعض الأعظم من المعاصرين من انه لو سى على كون عداوته

تربية بى معنى من المعيين فرض لا مانع من صحة بيانه عن غيره في الحج وغيره من العبادات المشروعة في حق المبوب عنه لان النائب يتعد بامر المبوب عنه لا بامره انتهى - عبرتكم - لان النائب يتعد بامر نفسه لا بامر المبوب عنه (مع) انه لو سلم تعدده بامر المبوب عنه لاريد في توقف ذلك على دليل دال عليه وحيث انه غير موحود في الصبي لان لحطابات العامة تحنص بواسطة حديث الرفع بالدلعين - فلا تصح بيانه (فالتحصل) علم صحة بيانه - هذا في المميز .

و اما غيره فعلم صحتها منه من الضروريات لان الحج عادة فلا تصح بدون القصد (بعم) مقتضى اطلاق خبر (١) طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام ان اولاد المسمى موسومون عبدالله شافع مشمع فاذا بلغوا النى عشرة سنة كنت لهم الحسات فاذا بلغوا الحلم كنت عليهم السبتات - انه يكتب لهم الحسات مطلقا منها الحج عن الغير فيدل على استحبته ومطلوبته (ولكن) الحر صبي لكون طلحة صحابيا مجهولا ولم يقل احد بمضمونه .

ثانيها ما في العروة - قال لاصالة عدم دمة المبوب عنه بعد دعوى انصراف الادلة خصوصا مع اشتغال جملة من الاحبار على لفظ الرحل انتهى (وفيه) ان ما افاده في وجه عدم شمول الادلة له من الانصراف - مردود - ادلاوجه له سوى اس الدهن الحاصل من الفتاوى - فليس انصرافا صالحا لتقييد الاطلاق واشتغال بعض النصوص على لفظ لرجل لا يصلح لذلك لصدقه على المميز المرافق كصدقه على البالغ في اوائل بوجه - مع - ان في غير ماتصمه كفاية - اصعب اليه ان المراد به الجنس كما لا يخفى - نعم - ما افاده على تقدير تسليم الانصراف من الاصل متين فان النياية كما عرفت خلاف الاصل فلا بد من الاقتصار فيها على المتين .

ثالثها ما عن بعض - وهو ان الاحبار المتضمنة للنياية ليست في مقام بيان الشرائط فلا اطلاق لها من هذه الجهة كي يتعمك به لدفع احتمال اعتبار اللوع ويشك في

تناول دليل النيابة له فيبقى ح على مقتضى اصل عدم الحوار وعدم اراع دمة المصوب عنه (وفيه) ان جملة من المصوب وان تم هذه الدعوى فيها الاية لانتهم في جميعها لاحظ المصوب الوارده في حج الرجل عن المروثة والعكس والمصوب المتقدمة في محدث الاستابة وغيرهما - وفي الحوار وهو كما ترى لمع الشك - و الشاهد على ثبوت الاطلاق لها عدم توقف احد في التمسك بطلاقها في كل مورد شك في صحة نيابة كالفقيه والضرورة والاعمى ومن يكون الحج عليه حرجيا وماشاكن فان ذلك آية ان الاصحاب فهموا من المصوب الاطلاق - والصحيح في مع الشمول ما ذكرناه من حديث رفع القلم .

رابعها ما عن سيد المدارك رد وهو عنم الوثوق بعدم الرادع له من جهة عدم تكليفه - وايده بعض من نعه - بحمله بعد بالمسائل والاحكام فلا يوثق باتباعه بالحج على الوجه الصحيح (وفيه) ان محل الكلام لحكم في مقام الثبوت - و انه لو اتى لصبي بالحج صحيح هل يكون ذلك مجربا ام لا - لافي مقام الطريق الى احراز الصحة - فتدبر (فتحصل) ان الاظهر عدم صحة نيابته - وان الصحيح هو الوجه الاول. ثم ان المحكى عن صاحب المدارك الفطع بصحة نيابة الصبي في الحج المدبوت باذن الولي وذكر في وجه هذه الفتوى - ان الحج المدبوت يصح عن نفسه بناء على شرعية عبادته بخلاف الحج الواجب (وفيه) ان الحج المدبوت يصح عن نفسه للدليل - و لادليل في النيابة عن الغير ومقتضى الاصل عدم مشروعيتها كما تقدم .

نيابة المجنون

واما المورد الثاني - فحة القول فيه ان المجنون - قد يكون والادوار - وقد يكون مطبقا - وعلى التقديرين قد يتمشى منه القصد وقد لا يتمشى منه ذلك (وان) لم يتمشى منه القصد يكون بطلان نيابته من الواضحات والقضايا التي قياساتها معها وان يتمشى منه القصد هي وقت افاقة ذي الادوار - لاما مع من نيابته اذ اوقت افاقة بجميع الاعمال - واما في وقت الجنون - او عرض كون المجنون مطبقا - فيشهد لعدم حواز

بيانه حديثا رفع الفلم عن المحذور ساءاً على شموله لجميع الخطابات كما حذرناه وبينه - وهو يكون حاكماً على إطلاق أدلة البينة (وقد استدل) لذلك في كثير من كمات الفقهاء بانتهاء القصد منه - ولعل مرادهم به القصد لمعتد به عند لفلاء - والا فالمحذور ربما نادى به القصد (و ما لعله) في ظاهر عدم الخلاف في حوار بينه ومقتضى إطلاق أدلة البينة حوزة - وكونه محذور عنه في تصرفاته لمالية لا يصلح مانعاً كما لا يخفى -

عدم اعتبار العدالة

الثالث - العدالة - وفي المسند وقد عرّفها المأخرون في الحج لوجب كما في المدارك والحدود والمفتيح - أو في الحج مطلقاً كما في بعض شروح المفتيح وهو ظاهر لمفيد في باب محصر لمساائل والحوادث من كتاب الأركان انتهى وقد استدلوا له من أنان بالحج الصحيح بما يعلم باخاره وانفسق لاتعويل على اخباره لأبنة لثب - وحيث بهم رأوا حصه هذ الوجه من المدعى - فذلك اكفى بعضهم بكونه ممن نطق بصدقه ويحصل الوثوق من اخباره أو غيره بصحة عمله واستحبه جماعة آخرون -

والحق ان يقال ان في المقام محثين (أحدهم) ان بيانه العاسق في نفسه صحيحة ومجرية ام لا - كما لو فرض ان الولي كان نفسه فسقاً و ادى بالحج هل تجزئه بيه وبين ربه ام يحب عليه ان يسبب شخصاً آخر (ثانيهما) انه هل يعسر في مقام الاحتراء به للولي مثلاً اذا ائني به غيره - ان يكون الحاج عدلاً - ام يكفي الوثوق بصحة عمله - او يكفي الوثوق بصدور العمل منه و لو لم يوثق بصحته - او يكفي اخباره بالانتيان به و ان لم يحصل الوثوق منه - او يكفي لاستدنه في فراع دمة المنوب عنه -

اما الاول فمقتضى إطلاق أدلة البينة عدم اعتبار العدالة و صحة بيانه العاسق

وما ذكر من لوجه انه يكون مربوطا - بالمسحح الثاني لاربط له بهد المسحح كما هو واضح

واما الثاني - فقد استدل لاعصار الوثوق بصحة عمه و عدم الاعتناء باخبره بانين لعمل صحيحا بانه وسوي يحب ليس عن خبره ولا يكون حجة - وبعض الاعظم من المعاصرين ذهب الى عدم قبول احوار النائب و ان كان عادلا - من جهة عدم حجية حر الوحد في الموضوعات قال والمبران هو حصول الوثوق بانين النائب بالحج الصحيح عن المبوب عنه - وقد تردد الشهد في محكي الدروس قال وفي قول احواره بذلك تردد طهره حصول لظهر حال المسلم ومن عموم قوله تعالى فتبينوا (اقول) به لو احرر تين لحج عن المبوب عنه و شئت في صحته وفسده تكون اصاله لصحة في من المسلم - كافي للنساء على الاتيين به صحيح - ولا يحتاج الى الاحبار او لوثوق به - فضلا عن كون المحر عادلا ومتعدد - وان لم يحرر ذلك ولا حصل الوثوق به فان كان النائب ثقة وان لم يكن عادلا - و خبره - او خبر ثقة آخر بذلك - يكتفى به بقاء على ما حققه في محله من حجة خبر الثقة الواحد في الموضوعات الامحرج بالدليل - وان كان النائب غير ثقة ولم يحرر ثقة آخر بذلك واخبر النائب بالابيان به لانه حجة قوله واخبره فان السيرة قائمة على قول خبر المستتاب على عمل في داء عمله بطبر احوار دي ليدعم في يده وعمله فيعتبر احواره به - فلا يعتبر العدالة في هذا المقام بصا

هذا كله مضافا الى انه يمكن ان يقال بان الحج شئت للمبوب عنه و يفرع دمه عنه بعد الاستدانة من غير حجة الى احوار صدور الفعل عن الاجير والنائب بل وان احرر عدمه - لشهادة حملة من النصوص بذلك كمرسل (١) بن ابي عمير الذي هو في حكم الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل احد من رجل مالا و لم يحج عنه و مات ولم يحلف شيئا - فقال عليه السلام ان كان حج الاجير احدث حجة و دفعت الى صاحب

المال و ادلم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج و مرس (١) العقبة قبل
 لابي عبدالله (ع) لرحل نأخذ الحج من لرحل ويموت فلا يترك شيئا فقال اخرأت عن
 الميت وان كان له عبدالله حجة ائنتب لصاحبه - وحدث ن نصوى يسب ذلك لى
 الصادق عليه السلام جر ما فتكشفت ان الوسائط كانوا ثقت عنه و لكن لاسعد اتجاده مع
 الحر الاول كما لا يبعي و صحح (٢) ابن ابي عمير عن اسر ابي حمزة و الحسين
 عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اعطاه رجل ما لا يجمع عنه فحج عن يمينه فقل هي عن
 صاحب المال و مكانة (٣) ابي على احمد بن محمد بن مطهر لى ابي محمد عليه السلام
 ابي دفعت الى ستة امس مائة دينار و خمسين دينار اليحجوا بها فرجعوا و لم يشخص
 بعضهم و اتانى بعض و ذكر انه قد بقى بعض الدماير و بقى بقيتها و ايه يرد على ما بقى و ابي
 قدرمت مطالبة من لم يأتى بما دفعت اليه فكسب يفتق لا تعرض لمن لم يأتى و لا
 تأخذ من اناك شيئا مما ياتيك و الآخر فقد وقع على الله عروحن و موثق (٤)
 اسحاق الصحيح عن احمد المعاصه على نصحيح ما يصح عنه عن الصادق عليه السلام في
 لرحل يجمع عن آخر فاجترح في حجه شيئا يلزمه فيه الحج من قابل او كفارة قال
 هي للاول تامة و عنى هذا ما اجترح و موثقه (٥) الآخر في حديث - قال قلت فان
 ابنى بشيء بعد عليه حجه حتى يصير عليه لحج من قابل ايحزى عن الاول
 قال عليه السلام نعم - قلت لان الاخير صامن للحج قال عليه السلام نعم (و هذه) النصوص تدل
 على ثبوت الحج للمسوف عنه بعد الامتناع مطلقا بلا حاجة الى كون الاجير موقوف
 القول ولا حتى يشترط عدالته (فالتحصيل) انه لا اشكال في صحة استنباط العاسق
 و انه لا يعتبر احرار صدور الحج منه ولا احاراه به - و انه لو احمر يقل قوله - سيما

١ - الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب النيابة حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٢٢ من ابواب النيابة حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب النيابة حديث ٤

٤ - ٥ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب النيابة حديث ١٠٢

إذا كان ثقة .

اعتبار الفقاهة

الرابع سيكون فيها حال الحج أي عارفاً بما يلزم عنه من أفعال الحج جهداً أو تقليداً - وإن كان نارشداً معلماً حال كل عمل - وعن لمداركه ومن الشرائط أيضاً قدرة الأخير على العمل وفقهه في الحج واكتفى الشهيد في لدروس بحججه مع مرشد عدل وهو جيد حيث يوثق بحصول ذلك انتهى (ويشهد به) حصر مصادف المتقدمين في شرطيه اسلام اثبت (ثم ان) لظاهر ان اعتبارها اماماً من جهة علم القدرة على اتقان الحج بدونه - وعليه - بمقتضى العمود على ظاهر النص وإن كان اعتبار عدم المستيب بعمده لثابت - لان الاظهر ما عنه بناء لعناء من الاكتفاء بعدم العلم بعدم والمعاملة معه ح معاملته كونه عالماً بالهدى لشرط رجوع الى فعل لائب وكفى في احرار صحبه اصاله الصحة في عمل المسلم

ثم ان للارم هو معرفه بحيث عليه الاتقان به حال لعمل تفصيلاً ولو لم يعلم الجميع مفصيلاً قبل الاعمال فهو كان معه كتب يرجع اليه عند كل فعل كان كافياً وكذا ان كان ذلك بتعليم مرشد بحججه معه - كما هو المدلول في هذه الاعصار (واما) ما عن الشهيد ره احتمال - وهو كفاية العلم لاحتمالي بذلك (فان) اراد كفاية ذلك قبل الاعمال - فلا يعتبر العلم لا لتفصيلي منه ولا الاحتمالي (و ان) اراد كفايته حين لعمل فلامعنى لكفاية العلم الاحتمالي لا ان يريد كفاية الاحتياط ولا يعتبر العلم بالحكم تفصيلاً عن احتياط او تفيد - وعليه - فليس هو محملاً - بل هو مقطوع به .

عدم اشتغال ذمة النائب بحج واجب

(و) الخامس (ان لا يكون علمه حج واجب) كما هو المشهور - وفي المسند ومنها حلول ذمته من حج واجب عليه في عام النيابة بالأصالة او بالاستيعار او

بالأفساد أو بغير ذلك فلو وجب عليه حج في ذلك لعام لم يحرم ان يسوف عن غيره ولا جماع انتهى
ويحواه في التذكرة من غير دعوى لاجماع عليه (ولكن) قد تقدم في الفصل الثاني في
المسألة الثانية عشر لكلام في ذلك مفصلاً - وقد مر ان سببه من سفر عليه حجة
الاسلام عن الميت - لانتحور لنص واما غير ذلك المبرر من موارد استقرار الحج
فالأظهر حوره - فراجع ما ذكرناه - كما انه يب هناك على فرض صحة الحج نصح
الاحارة عليه .. ولعلكك بينهما كما في لغوة في غير محله

لانتعير المماثلة

في اشراط المماثلة بين النائب والمسوف عنه في لدكورة والايوة . خلاف
بين الفقهاء كما ان في استنباط الضرورة كث . صريح المت حيث قال (ولو لم يكن)
اي لم يكن عليه حج واجب (حار) يحار لحج عن الغير (وان كان ضرورة او امرلة)
هو عدم اعتبار المماثلة وحوار استنباط الضرورة مطلقاً - وتحقيق القول بالبحث في
موردتين (الاول) في اعتبار المماثلة وعدمه - المشهور بين الاصحاب كما في الحقائق
و الجواهر عدم اعتبارها - فتصح نيابة المرأة عن الرجل كالعكس وعن الاستنصار المسع
من نيابة المرأة الضرورة عن لرجل وعن لهاتهو لتهديب والمهدب والمسوط - المسع
عن نيابته مطلقاً - اي كان لمسوف عنه رجلاً او امرؤ .

وبشهاد المشهور حملة من النصوص - كصحيح (١) معوية بن عمار فت لا ي
عند الله ^{عليه السلام} الرجل يحج عن المرأة - والمرثة تحج عن الرجل - قال ^{عليه السلام} لا بأس
وصحيح (٢) روى عنه ^{عليه السلام} تحج المرأة عن احتها وعن احيها - وقال - تحج
المرثة عن ايها وصحيح (٣) صعون عن حكيم بن حكيم عنه ^{عليه السلام} يحج الرجل عن
المرثة والمرثة عن الرجل والمرثة عن المرأة ويحونها غيرها من النصوص الكثيرة
(ولامعارض) لهذه النصوص بالنسبة الى حج الرجل عن المرأة (نعم) ورد في حج

المريثه عن الرجل مظهره للمع - وهو - موثق (١) عبيد بن رزارة عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل الضرورة يوصي ن يحج عنه هل يجري عنه امرأه قال إيلا لا كيف جرى امرأه وشهدته شهادتان - قال اما نسعى ن تحج لمريثه عن المريثه والرجل عن الرجل - وقال لا بأس ان يحج لرجل عن المريثه (و لكن) لراوية مضافا الى عدم ظهوره في بعضها في المع - من جهة دليلها - لاتصلح لمعارضه النصوص المقدمة لصريحه في الحوار - فنحمل على الاولوية

ثم انه من الاولى المماثلة مطلقا او يحتض ذلك بما اذا كان لمبوب عنه رجلا و ن كان امرأه لاتكون للمماثلة الاولى بل بيايه لرجل اولى - مقتضى الموثق هو الاول - و لكن في خبر بشير (٢) السان قلت لابي عبد الله إيلا ان والدتي توفيت ولم تحج قال إيلا يحج عنها رجل و مرأة قلت انهما احب اليك قال رجل احب الى (وهو) متعارضان بعدم الاول للاولفقه فحملتني على ما اذا كان الرجل حيرا من المرأة بادية - كما في نحواهر (واما لقولان) الاخران فيباني الكلام فيهما في المورد الثاني

امتنابة الضرورة

المورد الثاني - في امساة الضرورة - والمشهور حوارها مطلقا - و درائه قولان - المتقدم في المورد الاول .

ويشهد للمشهور حملة من النصوص - وقد تقدم بعضها في المورد الاول - اذاعة عن ذلك لاطلاق وصحيح (٣) محمد بن مسلم عن احمد إيلا لا بأس ان يحج الضرورة عن الضرورة .

و استدلل للقول بالمع عن بيايه لمريثه لضرورة مطلقا (٤) بحر سليمان بن

١ - ٤ - او - ثل الباب ٩ - من ابواب النيابة حديث ٣ - ٢

٢ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب النيابة حديث ٨

٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب النيابة حديث ١

جعفر قال سألت الرضا عليه السلام عن امرأة صرورة حبست عن امرأة صرورة فقال عليه السلام لا يسعى (وفيه) اولاهه صعب السد لان في طريقه على بن احمد بن اشيم وهو مجهول وثاني لا يسعى لانكون طاهرا في الحرمة وعدم الجوار

واستدل بقول المصنف عن بابه المروثة الصرورة عن الرجل يحصر (١) ربه الشحم عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول: يحجج الرجل لصروره عن الرجل الصرورة ولا تحجج المروثة الصرورة عن الرجل الصرورة ويحصرى مصدق المتقدم في المروثة تحجج عن الرجل الصرورة - في احدهما - نكاح قد حجت وكانت مسلمة فقهه قرب مرأه افقه من لرجل ويحويه الآخر وفيه رب امرأه حرم من الرجل - وموثق عبيد المتقدم بعد تنقيده اطلاقه بحرى مصدق (ولكن) يرد على الاول - انه صعب السد لان الراوى عن ربه هو معص - وهذه القرينة يكون هو المفصل بن صالح ابو حملة الاسدي النحاس - قال ابن العصائري نه صعب كذاب يصح الحديث - وقد روى عنه انه قال باوصفت رسالة معاوية الى محمد بن ابي بكر - وكذا غيره من مهرة الف (مع) نه مختص بما اذا كان المصوب عنه صروره ولا يشمل ما لو كان غير صروره (واما) حرا مصدق فهما بصا صعيدين - لتصنيف ابن العصائري انه من دون ن وثلاثة احد - مع - ن في طريق احدهما الحسين لثؤلوى - وهما ايضا لاشملان لنية عن الرجل غير الصرورة (وبذلك) يظهر ما في استدلال الموثق مصدقا الى ما تقدم - من تعين حمله على الاولوية لروايات اخر (ولم تحصل) ان الاظهر هو ما عن المشهور من حوار تلك مطلقا.

ثم ن صاحب الجواهر ره استظهر من المصوص كراهة استحجار الصرورة ولو كان رجلا - وفي لعروه - ائني كراهة استئانة المرأة الصرورة خصوصا مع كون المصوب عنه رجلا - ولم يستند ما ائني نه صاحب الجواهر ره .

واستدل الاول - بان المستفاد من المصوص ان الصرورة موحبة لمرحوجية في نفسها ولو كان رجلا وبمكانة (٢) بكر بن صالح الى ابي جعفر عليه السلام ان ابي معي

١- الوسائل - الباب ٩- من ابواب النية حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٦ من ابواب النية حديث ٣

وقد امرته ان يحج عن امي ابجرى عنها حجة الاسلام. فكتب رحمته لا وكان ابنه ضروره وكانت مه ضروره ويحجر (١) ابراهيم بن عفة قال كنت اليه اسئله عن رجل ضروره لم يحج قط حج عن ضروره لم يحج قط ابجرى كل واحد منهما تلك الحجة عن حجه الاسلام اولاً بين ذلك باسبدي ان شاء الله فكتب رحمته لا ابجرى ذلك ولكن بر دعوى الاول - مضافاً الى عدم بيان وجه الاستظهار ان مصحح معاوية المتقدم في مسألة ملومات المسطيع في عام استطاعته - عن الصادق عليه السلام عليه ان يحج من ماله ضروره لامل له - وكذا غيره من النصوص الامرة باستحجار الضرورة لدى لامل له المحمولة عندهم عن الاستحباب تاتى عن ذلك (واما المكانة) فهي صعبة السد معارضة بالتقدم (وما) حر ابراهيم - فمضاف الى ضعف سنده واصماره انه مضاف الاخرى عن كليهما معاً لاعتس المبوب عنه (مع) انه لو تم دلالة وسنده يكون معرضاً عنه عند الاصحاب و معارضا بما هو اقوى منه - فاداً لاوجه لكراهة (واما) ما في العمود فالظاهر ان مدركه النصوص السابقة التي عرفت انها صعبة وهي كما لا تصحح لان تكون مدرك بلائته بعدم الحوار لا تصحح ان تجعل مدركا للافتاء بالكراهة - وقاعدة السامح محتصة بالنس ولا تشمل الكراهة .

شرائط المنوب عنه

وقد ذكر للمبوب عنه شرائط - الاول - موته او عمره - وقد موجهه - هذا في لواحق واما في المستحب فلا يعمر ذلك كما تطبق عليه النص والفتوى. الثاني الاسلام ولا تصح السادة عن لكافر اجماعاً - كما في المستند وغيره وعن المدرك لأريب منه واستدل له بوجوده .

الاول - الآية (٢) لكريمة ما كان للنبي والدين آموا ان يستعروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى (وهو) اولاً بها محتصة بالمشركين ولا تشمل غيرهم من الكفار

١- الوسائل الباب ٦ من ابواب السادة حديث ٣

٢- سورة لقوة . لايه ١١٢

وثانياً - ان البياضة عنه في الحج غير الاستعداد - و لمساط غير محذور
 ثانياً الاله الشريعة (١) وان ليس للانسان الاماسعي (وفيه) انه تخصص لآية
 بالروايات الدالة على جوار السببه في الحج .
 الثالث - صراف الأدلة الدالة على حور البياضة الى البياضة عن المسلم (وفيه)
 انه لو سلم الانصراف فهو بدوى ناشئ من اسس لدين بالتدوى .
 الرابع - لهنى عن لمواودة لمن خاد الله و رسوله افاده صاحب الجواهر
 (وفيه) اولاً القصص بالاحسان اليه واحد ، شىء اله اد لاشت في حوارهما (وثانياً) ان
 المواودة طاهره في المواودة انقله فانها كالحب و لعص طاهرة في ثلث - و لاشمل
 المعاملة العملية والقونه

الخامس ما افاده صاحب الجواهر من انه لا يسع الكافر بذلك - و قرنه
 اولاً - بان الثواب لدى هو دخول الجنة لارم لصحة العمل ولو من حيث الوعد بذلك
 و لكافر لا يبل الثواب (ثم) قرنه احتسالا بوجه آخر و هو ان الكافر لا يحصف عنه
 العذاب لعدم قابليته لذلك . ولعله المستفاد من قوله تعالى في سورة النقرة (لا يحصف
 عنهم العذاب) ويذهي ان صحة عمل النائب مسلطه لمراف دمة المبوب عنه المستنزم
 لارتفاع العذاب لدى كن صرتا على تركه للحج (و يرد) عني ما افاده اولاً - ان
 الثواب اما هو تفصل من الله تعالى على العباد - والافهو غير لارم لصحة العمل بن كم
 من عمل لا يرتب عليه الثواب لانه بوجوب ارتفاع العقاب خاصه - و وعد الثواب
 على ما لوحح النائب للمبوب عنه لو كان - فخصص ما افيد وهذا لا يلزم منه عدم لصحة
 (و يرد) على ما افاده ثانياً ان الكافر في الاحره لا يحصف عنه العذاب ولكن ذلك
 لا ينافي ارتفاع سبب العقاب الخاص في عالم لروح - وبعدرة اخرى - ان الكافر
 يعاقب عقابا لكفره - و هذ لا يحصف عنه لوماب كافر - و يعاقب عقابا لترك كل
 واجب وفع كل حرام كعبيره و هذا كما يتوقف على حدوث منه فلو لم يشر بالحر

لا يعاقب عقاب لشارب كث بتوقع على بقاء سبه فاذا ارتفع سبب العقاب على مخالفة وجوب لحج يرتفع ذلك العقاب اى لا يعاقب فى لاحره عقاب تارك الحج وهذا لا ينافى عدم تخفيف العذاب عنه .

السادس ما افاده صاحب الحواهر ايضا وهو انه يسحق العقاب فى لاحرة لا لآخر والثواب (وفيه) ما عرفت .

السبع - ما عن كشف اللثام - وهو ان فعل النائب تبع لفعل المبوب عنه فى لصحة لقبامه مقدمه فكما لا يصح منه لا يصح من نائبه (وفيه) اولا النقص - بلباية عن لحنص فى الطواف والصلاة وبها حائرة فى بعض الموارد مع بهما لا يصحان عن المبوب عنها (وثانيا) بالحل وهو ان الملازمة مسموعة - ديمكن ان يكون المبوب عنه قد اذ بعض ما عتبر فى الصحة - والنائب يكون واحدا له فاذا لادلى عليه ولكن انظار تسالم لاصحاب عليه - ومخالفتهم مشكلة جدا .

النيابة عن المخالف

لثلاث الاسباب - عمره جماعه - وفى الحديث - المقول عن الشيخين و اتبعهما به لا يجوز النيابة عن غير المؤمن انتهى وفى الشرايع - بل لاعتن المسلم المخالف - لان يكون اب النائب انتهى - وفى الحواهر - فالتحقيق ح اعتناء لايمان فى النائب والمبوب عنه انتهى (و عن) لجامع والمعتبر والمنهى والمختلف و الدروس - وغيرها - انه يجوز النيابة عن غير المصحب مطلقا (والكلام) فى مورد الاول فى النيابة عن غير لاصب - الثانى فى لاصب - الثالث - فى النيابة عنه اذا كان اب النائب .

اما الاول فقد استدل لعدم جوار السادة مطلقا - بقوله تعالى (١) - وان ليس للسان الا مسعى - وبالحار الكثيرة المتصمة لعدم انتفاع المخالف بشيء من

الاعمال - وانه كافر في الآخره فيحرق فيه نحو ماسمعه في الكافر - وقد ظهر ضعف ذلك كله مما قدمناه في النياية عن الكافر .

وربما يستدل لعدم جواز نيابة عنه - بان النص الصحيح دل على علم جوار النياية عن الناصب - وهو صحيح (١) وهب اوحسه سال الصدوق عليه السلام ايحج الرجل عن ناصب فقال عليه السلام لا قل قل - وان كان بي قال ان كان ناصب نعم - ورواه الصدوق بسنده عن وهب بن عذرة مثله لانه قال ان كان اناك فحج عنه وحج (٢) على بن مهزيار قال كنت ليه الرجل يحج عن ناصب هل عليه ان يدا حج عن الناصب وهل يقع ذلك الناصب م لا فقال عليه السلام لا يحج عن الناصب ولا يحج به وقد دل طائفة من النصوص على ان عبر الانبي عشرية من فرق المسلمين من ران لانه عن مراتهم هم النواصب كعمر (٣) محمد بن عيسى كنت ابيه اي ايهادي عليه السلام اسأله عن ناصب هل احتاج في امتحانه الى اكثر من تهديته الحب والطاعون و عقدا امامتهم فرجع لجواب من كان على هذا فهو ناصب - ؛ نحوه غيره - و تنجحه صم هذه الطائفة اي لاولي عدم جواز النياية عن المحالف مطلقا .

وفيه نصوص لسبع معارضة لطائفة اخرى من النصوص تدل على جوار نيابة عن الناصب - كموثق (٤) اسحق بن عمار عن ابي براهيم عليه السلام قال سأله عن الرجل يحج فيجعل حجته وعمرته وبعض طوقه لبعض اهله وهو عنه عائب ببلد آخر قال قلت فيقص ذلك من حره قل لا هي له ؛ لصاحبه وله سوى ذلك بما وصل به قلت وهو ميت هل يدخل ذلك عنه قال نعم حتى يكون مسحوط عليه فمعه له او يكون مصيفا عليه فيوسع عنه قلب فنعيم هو في مكانه ان عمل ذلك لحقه قال نعم - قلت ان كان ناصبا يبعه ذلك قال نعم يحفف عنه وحج (٥) على بن ابي حمزة قال سأله عن الرجل يحج ويعتمر

١ - انما هذا من باب ٢ من ابواب النياية في الحج حديث ٢٠

٢ - الروايات ٢ من ابواب ما يجب فيه الحسن حديث ١٢

٣ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب النياية حديث ٥

٤ - الوسائل الباب ١٢ من ابواب قضاء الصلاة حديث ٨

ويصلي و يصوم ويتصدق عن والديه ودوى قرابته قال عليه السلام لا بأس به يوجز فيما يصنع وله جر آخر يصلته قرابته قست ان كان لا يرى ما ارى و هو ناصب قال عليه السلام يحذف عنه بعض ما هو فيه (و لجمع) بين لطافتين يقتضى حمل الاولى على الكراهة (وبه) يظهر بحال في مورد الثاني .

واما الثالث فالحكم الثالث بالنصب كان هو المصح او الكراهة لا يثبت لو كان الناصب ب لائب - لمصحح معاوية المتقدم .
وهل يلحق به الحدام لا وجه في قرنها لعدم ظهور الالب فيما لا يشمله

اعتبار الملوع والعقل

الراجع مما قيل باعتباره في المصوب عنه الملوع فلا تحوز البيانة عن الصبي وان كان مميرا والوجه في ذلك ما تقدم من ان مقتضى حديث رفع القلم ارتفاع كل تكليف وان كان غير الرامي عن لصي وانه انما يكون مأمورا بامور امر الولي بامره به من باب ان الامر بالامر شيء امر بذلك الشيء - وليس الحجج منها - فلا يكون الصبي ثابتا في دمه الحج حتى يوب عنه فيه (ولكن) الصبي وان لم يكن مأمورا بحج الاسلام فلا يجوز البيانة عنه فيه - لانه مأمور بالحج بالامر الاستحبابي كما مر - فلا يمنع من البيانة عنه في ذلك (ومما ذكره) ظهور ايدفاع ما قيل من ان عبادات الصبي تربية لا شرعية فلا معنى للبيانة عنه (فالمستحصل) فلا تحوز البيانة عنه في حجة الاسلام وتحوز في الحج التطوعي .

واما لعقل فالظاهر عتده بمعنى المجنون في تمام عمره لا يجوز البيانة عنه نعم - من كان عاقلا وتوجه اليه خطاب الحج ثم طرأ عليه الجنون - تجوز البيانة عنه بل تحب الاستجداء عنه اذا اسقر عليه حال افاقته ثم مات مجنونا (اما لاول) فلما عرفت من ان مقتضى حديث الرفح رفع جميع الخطابات منها الخطابات بالحج - ومع عدم ثبوت التكليف على المصوب عنه لامعنى للبيانة عنه (ودعوى) ان المنفى هو

العقاب او الالزام والاحكام اللزومية لاكل حطب (مدفعة) بممر مرار من عدم
تعامية شيء من ذلك (واما الثاني) فلان المفروض توجه الحطاب اليه حال ادائه و
الحصول كالموت لا يوجب رفع ذلك التكليف و فرع النية - فان مفاد حديث
الرفع رفع قلم لتكليف حال الحصول لما قبله - وهذا واضح وقد اتفق عليه الفقهاء
على ما سبب اليهم .

حقيقة النيابة وشروطها

المورد الثالث في حقيقة النيابة و شروطها - اما حقيقتها - فقد اشكل على
جمع من الاساطين تصورات الناس في العادة - و مشأ الاشكال مران - احدهما - انه
بعد فرض كون الفعل مطبوعا من المموب عنه و الامر متوجها له - كيف يتصور
ان يكون ذلك الامر - محررا لذات - اصف اليه انه ربما لا يكون امر موجها الى
المموب عنه ايضا كما اذا كان ما قبله محررا لذات نحو العمل - لبيهما - ان
التقرب المعوي كالتقرب الحسي لا يعمل النيابة دلا يعقل تقرب النائب و حصول
التقرب للمموب عنه ومع عدم حصول التقرب للمموب عنه لا ينفذ عرض الامر فلا ترفع
دئمة عن العمل القريب المكلف به .

ولهذا نقل عن الانتصار و لغة و لمختلف مع صحة لسانه - و المراد من
قولنا يقضى ولى الميت عنه انه يقضى عن نفسه ونسبه الى الميت باعتبار انه السب في
وجوب القضاء .

والترجم بعض ما في باب النيابة من هذه الثواب

والترجم المحقق لحراساني رحمه الله ما نسب اليه بعدم لزوم قصد التقرب على

النائب و ان رضى لمموب عنه بمسب اليه كاف في مقربة العمل له

و لكن سيأتي بيان حقيقة المسب و يعرف ان سقوط التكليف عن المموب

عنه اما هو لحصول العرض من اتيان النائب بذلك العمل بيانه عنه الذي سيعرف

انه مأمور به بالامر الاستحبابى - و قصد النائب انتمو اما يكون لاجل الامر
لمتوجه لى النائب عنه - و حصول القرب لمعنى الملازم لفرع لمة عن
الانكليب اما يكون لاجل فراع دمة لمبوب عنه عنها و بالمعنى لآخر لا يتغلقه
و عطء الثواب اما هو بحسار الله تعالى - فقد و عذ على اعطائه بالمبوب
عنه لوانى النائب بالعمل بياه عنه و للقوم فى تصوير لبيته فى لعباده مسلك
احده - ما يظهر من الشيخ لا عظم الانصارى ره فى كتب لفصاء - و هو
ن لى نائب فعلى - احدهم فعل حادى قيسى وهو حمل معه بدلا عن لمبوب عنه
فى لا تين بكاليفه وتربله مرله - وهذه هى حقيقة البياه و الامر المتعونه امر غير
عدى - ثيهما - ماهو فعل حادى وهو الحج - و لفصاة - و ما شاكل و الامر
المتعلق به امر عدى - ولكن من العمل عاة مترنة عنه (و يرد عليه) ن التربين مع
لا يحظر سال نائب و لمبوب عنه - مع - به تربين دعائى لاحقيقى فلا بد و ن
يكوب مه درا من بيده حمل الانار و لافلا نكاد تترتب عليه الاثر - الا ترى - به لو
يرل ريد نفسه مرله عمرو - لا تترتب عنه و حوب لا يعاق على روحته و غيره من الانار
والاحكام الثابتة لعمرو .

ثيهما ما يظهر من ما اعاده فى المكاسب فى محث احد الآخره على الواحيات
و فى لفر ند فى محث اصاله لصحة - وحاصله ان العبادة البياية كالحج اذا
تحقق فى الخارج كان لها اعتباران - و باعتبار هى فعل لمبوب عنه - و لذا اذا
كانت هى الصلاة برعى فيها المقصر و لا بد و باعتبار هى فعل لى نائب و لذا يجب
عليه مراعاة لاجراء و الشرائط - وهى بالاعتبار الثانى لا يجب القرب فيها و بالاعتبار
الاول عبادة - فلا مدع من وقوعها قربا محصا عن لمبوب عنه (و بالجملة) العبادة
البياية مع لشخص اعتبارا وهى باحد الاعتبارين قربية و بالاعتبار الآخر غير قربية
(و به) ان كون فعل لى نائب فعل لمبوب عنه اعتبارا لا يتصور - و ن كون الفعل
متسا الى شخص اما هو باعتبار صدوره عنه - و عليه - و ن كان المراد ان الشارع

الأفلس يعتبر صدور الفعل عن لموب عنه - فما الدليل على هذا الاعتبار أولا - و
ثانيا - ان هذا الاعتبار اما يكون بعد اثنين لعمل عن الغير فقل ان يوى
الفعل عن الغير يستل عن محرك له و انه هل الامر المتوجه الى الموب عنه
يكون محركا و هو عبر معول - او غيره - (و بالجملة) بهذا لمعدار لا يتم و لعله
سيأتي توجيهه .

ثالثا ما افاده المحقق ليردى به في درره ما حصله - ان مباشرة الفعل
نارة تكون دجيلة في حصول العرص المرتب على الفعل فلا يسقط الامر بفعل الغير
وان لم يكن العمل عبادي - - و اخرى - لانكون دجيلة فيه فلا مانع من سيرورة الامر
المتعلق به محر كالغير لأيجاد ذلك الفعل مر عاه لصدفه و استحلاصه من لمحدورات
المرتبة على ذلك الامر من العباب والعد عن ساحة لمولى (والظاهر) ان الى هذا
نظر المحقق الديني - حيث قال ان الامر الاحدى (في محث لاحرة على لعادات)
تعنى باثيان العباد بدهاعى الامر المتوجه الى لموب عنه (و فيه) انه دا كان العرص
مرتبا على فعل كل واحد منهما بما هو لم كون الامر متوجها اليهما - عاية لامر
بما ان العرص واحد و يحصل بفعل كل منهما يكون الوحوب كعائيا - فيخرج
عما هو محل الكلام - - و ان كان مترناعى فعل لموب عنه خاصة عاية الامر عم
من المبشرى والتسبى - وما بالذات وما بالعرص - فمثله لا يصح الا لتوجه الامر
الى لموب عنه المحرك نحو الفعل اعم من المباشرة والتسب - ولكن هذا الامر
لا يعقل ان يكون محركا لذت نحو لفعل اذ التكليف غير المتوجه اليه كسب يحركه
(نعم) اذا كان العرص يحصل بفعله و كان الواجب توصيا لم سقوط التكليف
بفعله لحصول العرص للامثال (و بالجملة) الامر المتوجه اليه لا يعقل ان يكون
محركا نحو عمل غيره الصادر عنه بادرته واحتاره .

رابعها - ما افاده بعض المحققين - وهو ان البينة من الاعتبارات العقلانية لها
اثر عند العقلاء فاذا امصاعا الشارع الافلس لم ترتب تلك الآثار عليها هذا كان

المبوب عنه من العادات كان مقصدي امضاء بيده بوجه التكليف المتوجه الى
المبوب عنه لي نائب امضا (و عنه) به ان اريد بذلك توجه ذلك التكليف اليه
فهو غير معقول اذ الفرد لم شخص كيف يمكن توسعته - و ان اريد انسابه اليه
بالعرض - فيرد عليه - ان اذاعت العرضي لا يحدى في لاسعات التحقيق و ان اريد
توجه تكليف آخر الى النائب فهو يحتاج الى دليل وهذا مستلزم اخر لو صرح صحتها
مما يباه اغضضا عن ذكرها .

و لصحيح في المقام ان يقال - به في مورد اذاعة يكون العمل ثانيا في دمة
المبوب عنه مانع الامر للموجه به وبدونه - وهذا تكليف آخر متوجه الى النائب
اما وجوب او استحباب - نائب نائب بذلك لعمل النائب في دمة لمبوب عنه بطريق
الامر باداء الدين عنه - وبمحرك النائب هو الامر لعادى الموجه له معقد بالفعل
للمعوم بعنوان لنباه عن الغير لا الامر الموجه الى المبوب عنه - وعنى هذا - ولانائب
بما يأتى بالعاده بدعى الامر الموجه الى نفسه لا بالامر العدى الموجه الى لمبوب
عنه (وسقوط) لتكليف عن لمبوب عنه ساهو لحصول العرض من بان النائب
بذلك العمل بذاته عنه الذى عرف انه مأموره بالامر لاسجدي (و قصد) النائب
التقرب بما يكون لاحل الامر المتوجه الى النائب عنه - وقد مر ب حصول لقرب المعنى
بالمعنى الملازم لمرع لدمه عن التكليف بما يكون لاحل فراع دمه لمبوب عنه عنه
وبالمعنى الآخر لاتعقنه (و عطاء) اثوب بما هو باختيار الله تعالى فقد وعد على اعطائه
بالمبوب عنه بواتى النائب بالعمل به عنه .

شرائط النيابة

وما شرطها - فيعبر فيها قصد لنباه - فانه لا يصدق وقوع الحجج عن الغير
الذى هو المأموره بالذات - و عبارة اخرى - ان المأمور به فردا واحدا من الحجج
عن نفسه ولاخر لحجج عن غيره ولعل الاول لا يتقوم بالقصد به عن تيان الاعمال

مقربا الى الله تعالى واما الذي ومتباره عن الاول مما هو بذلك فلا بد من بقصد والا لا يتحقق .

كما انه يعتبر فيها تعيين المصوب عنه . فان لفعل الصالح للوقوع عن المتعدد لا يتعين لاحدهم الا بال قصد والارم الترجيح بلامرجح - بل البينة وايضا الحجج عن غير حقيقتها تقوم بتعيين لمصوب عنه

و لا يصر ذكر اسمه - اتفاقا كما في الجواهر (وعن) طاهر الصدوق لروم تسميته عبد الدبح .

و اما المصوص فهي على طوائف - الاولى - ما تضمن الامر به كحبر (١) مثنى بن عبد السلام عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يحج عن الانسان يذكره في جميع لمواضع كلها - قال ان شاء فعل و ان شاء لم يفعل الله يعلم انه قد حج عنه و لكفه يذكره عند الاضحية اذا ذبحها (الثانية) ما تضمن الامر به بعد الاحرام كصحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يحج عن حبه او عن يبه او عن رجل من الناس هل يسعى له ان يتكلم بشيء - قال عليه السلام نعم بقول عدم ما يحرم اللهم ما اصابني في سفرى هذا من تعب او يلاء او شعث فاجر فلا ياقبه و جري في قصاتي عنه - ونحوه صحيح (٣) معاوية او حسنة (الثالثة) ما تضمن الامر به في جميع المواضع و المواقف كصحيح (٤) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت له ما يجب على الذي يحج عن الرجل قال عليه السلام يسميه في المواضع و لمواقف (الرابعة) ما تضمن عدم لروحه في شيء من المواقف كصحيح (٥) البرقي انه قال سال رجل ابا الحسن الاول (ع) عن الرجل يحج عن الرجل يسميه باسمه قال لا الله تعالى لا يخفى عليه حافية .

والجمع بين المصوص يقتضى البناء على الاستحباب والرجحان وتاكده في الموقعين (وذلك) لانه لو لم تكن الطائفة الثالثة كان الجمع بين الاولتين والاحيرة

تقيدها بهما والحكم بوجوبه في الموقف مع قطع الطر عما يشير به (كما) انه لو
 كما فائس باقلاب لسه كان مقتضى الجمع العرفي ذلك فانه بعيد طلاق الاحيرة
 بالاولتين فتصير احص من الثالثة وتفيد هي بها وكانت النتيجة هو اوجوب في الموقفين
 (ولكن) يب في محله بطلان لقول باقلاب لسه وانه تلاحظ البصيص كما هي
 (كما انه) لو كان للاولتين مفهوم كاسادالين به على عدم الوجوب في غير الموطبين كانت
 النتيجة ايضا ذلك فانه كان يفيدح اطلاق الاحيرة بمطوق لاولتين و اطلاق لثالثة
 بمفهومهما . ولكن ليس لهما مفهوم (وعليه) فتبين الجمع بما ذكر بان يحمل ظاهر
 لثالثة من الوجوب على الاستصحاب بقرينة لاحيرة .. والاولان وان كان لامر مع
 ابدنهما على ما هما عنه من ظهور في الوجوب الا انه بقرينة لاتفاق على عدم الوجوب
 ولما في لتعليق في الرابعه الا في عن التحصيل بان الله لا يحق عليه حافية .. بتعين
 حملهما على الاستصحاب . فيكون السجدة ما ذكرناه فتدبر .

التروع عن الميت في الحج

في الكلام في حمله من احكام هذا الباب وليذكرها في طي مسائل (لاولى)
 انه لا يكون الخطأ بالسنة عن الميت محض بالولى (و) لامشروط بدونه بل
 (لو تروع) اسان بالحج (عن الميت) بعد موته (نزل دمه) ولا يعلم فيه خلافا . كما
 في التذكرة - بل الاجماع يسميه عليه - كما في الحوار - بالاجماع المحقق و
 المحكى مستقيضا .. كما في المستند من غير فرق في الميت بين ان يكون عنده ما يحج
 به عنه ام لا - وبين ايضا انه بعد موته - وبين قرب المشرع للميت وعدمه - وبين وجود
 الماذون من الميت او وليه وعلمه .

كل ذلك لاعتلاق معاقب الاحكامات .. والبصيص - لاحظ - صحيح (١)
 معاوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل مات ولم يكن له مال ولم يحج

حجته الاسلام وحج عنه بعض احواته هل يجزئ ذلك عنه او هل هي ناقصة - قال عليه السلام بل هي حجة تامة ومعلوم ان المراد به انه لم يكن له مال حين الموت وما استقر عنه لحج من قبل كما انه عليه صاحب الوسائل ره وخبر (١) اس عميره عن الصدوق عليه السلام ان رجلا أتى نبي عليه السلام فقال ان ابني مات ولم يحج فقال له رسول الله (ص) حج عنه فان ذلك يجزئ عنه - ويهوها غيرها وقد ادعى صاحب المستند استدلاله .

وفي احواله - وثبوت مشروعيه النيابة عنه مع تعدد الادعاء وان يحج مع شغل الدعة به كالدس لدى الاشكال في حوار - رعه مع الهى فصلا عن عدم الادعاء وصر عدم اشراط حصولها منه حال حياته وعدم تعيق العرض بها بعدد منه بهى (وهذه) لوجوه وان كانت لا تخلو عن المناقشة - وثبوت مشروعيه نيابة مع تعدد الادعاء عنه اذا لم يأت في حال الحياة للميراث - او لكلام - وكون الحج مع شغل الدعة به كالدس لا يوجب حوار الترفع عنه في الاعمال - واصالة عدم اشراط حصولها منه حال الحياة محكومه لاصاله عدم مشروعيته سواء على كون النيابة على خلاف الاصل كما هو الحق - الا انه لا بأس بذكرها تأييداً لمطلب .

واما لترغ عن الميت في الحج لسدوب فحواره بصلاح الكلام - وفي المستند بالاحصاء - اى لمحصل ولسقول - ويشهد به حصة من النصوص وقد عقد صاحب الوسائل في باب النيابة بالاشتغال بالطوع والحج والميرة عن المؤمن خصوصاً لا قارب احياء وامواتا - وعن المعصومين عليهم السلام احياء وامواتا - وذكر فيه حد عشر حديثاً ثم قل ويقدم ما يدل على ذلك في . . . ويدنى ما يدل عليه - مهاجر (٢) حارم بن حبيب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان ابني هلك وهو رجل اعجمي وقد اردت ان احج عنه و تصدق فقال عليه السلام نعم فانه يصل اليه و مهاجر (٣) عمرو بن النضر - في حديث - قل ابني لابي عبد الله عليه السلام و يا اسمع ان ابني هذا ضرورة وقد ماتت امه فاحسان يجعل حجته

١ - الوسائل باب ٣٦ من ابواب وجوب الحج وشرطه حديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل باب ٢٥ من ابواب النيابة حديث ٢١٠

لها فيحور ذلك له فقال بوعد الله ^ع يكسب ذلك له ولها ويكسب له حر البر ومها
موتق سحاق لاني - ويحور غيرها

التبرع عن الحي في الحج

واما الحي - فيحور تبرع عنه بالنطوخ بلا خلاف وفي المستند بالاجماعين
(وفي) المسبب لا يحور الحج و لعدم عن حي الا بدنه سواء كان الحج قرب او بطلا
ينتهي (و الاول) اظهر لجملة من التصوص لبي قل لها موارد كموتق (١) اسحاق
من عمارة عن ابي برهم ^ع عن الرجل يحج فيجعل حجه وعمره او بعض طوره
لعض اقله وهو عنه غائب سيد آخر قل فقلت فيفقد ذلك من آخره قال ^ع لا هي له
و لصاحبه وله سوى ذلك بما وصل - قلت وهو ميت هل يدخل ذلك عليه قل نعم
حتى يكون مسجودا عليه فعمر له او يكون مصيفا عليه فيوسع عليه - فقلت فيعم
هو في مكانه من عمل ذلك لحقه فان نعم الحدث و حر (٢) ابي بصير عن ابي
عبد الله ^ع في حديث من حج فحمل حجه عن ذي قر به صله بها كانت حجه كامله و
كان لذي حج عنه مثل آخره - والله عز وجل وسع ذلك ويحورهما غيرهما (و لم يصنف)
وهو في المنتهى عمل ما حذر به بقوله - لا بها عباد بدحيها البائب فلم يحر عن الحي
المكسب الادبه كابر كاه انتهى - وهذا الاستدلال في مقاس التصوص - جهاد في
مقابل نقص - وفي الحوار - ولعله حمل التصوص على هذا الثواب - لا على
وجه السادة انتهى - لكنه وصح الصنف في الروايات متضمنه لحمل الحج له و
الاتين بالحج عنه - وهذه لتعابير كالصريحه في نفسه .

ثم ان مقتضى اتصالات عدم الفرق بين كونه قدرا او عاجزا - كما لا فرق بين
من كان عنه حج واجب مستقرا كان او لا وغيره - تمكن من ادائه فحرم ولم يفرط
من يحج بنفسه و حيا و يستب عنه في النطوخ - لاصلاق الاحبار - و اذ جار التبرع

حار للمنتوب عنه ان يستاجر له وهو واضح .

و اما التسرع عن الحي في الواجب فيما اذا كان له عذر مسوع للامتانة وكفايته
عنه فيه قولان (ذهب) جماعة منهم المصنف عنه في محكي لقواعد .. وكاشف لثام
و في الحقائق والجواهر والمسند - الى عدم الحوار (وعن) جماعة آخريين لجوار
و الكفاية .

وقد استدلل بـلاول في الجواهر - (باصالة) عدم فراع دمه بذلك السالبة
عن معارضة مادن على مشروعيتها عنه نادية ضرورة اعميه ذلك من حور التسرع
(و بانه) يجب لاستدبه عليه نص وفتوى - و لادلل على سقوطه بذلك بعد حرمة
لقياس على الميت وعدم ثوب كونه في هذه الحال كالدين لدى يقضى عن صاحبه
مع بهيه - ثم قال فيه بعد ذكر لدليلين ولاحوط ح ان لم يكن الاقوى الاقتصار في
النيابة ح على الادن .

واستدل في المسند له (بالاحبار) المتصمة للامر بالتحجير من ماله قال فلعل
هذا العمل واجب عليه مقدم الحج بعينه وكفاية فعل الغير موقعه على لدليل وهو
في المقدم مفقود (اقول) ان بصوص الاستدبه - بعد ملاحظة ما يبياه في حقيقة النيابة
تكون ظاهرة في ان اذن فعل النائب لا فعل المبوب عنه - و عليه - فلا دخل
للتسبب في افرع الذمة واذا الواجب - واما يجب الاستدبة تحصيل الدليل - فع
حصوله بنفسه لاوجه لبقاء الوجوب فتدبر .

نيابة واحد عن المتعدد

الثانية لايجوز ان يسوب عن اثنين بحج واحد في الحج الواجب اجمعا
كما في المسند - وهذا مضافا لي وصوره مطابق للاصل - فان الخارج عن تحت
اصالة عدم فراع للغة نيابة واحد عن واحد وبقي الباقي (واما) صحيح (١) البرنطلي

عن أبي الحسن عليه السلام عن رجل أخذ حجة من رجل فقطع عنه الطريق - فاعطاه رجل حجة أخرى يحوز له ذلك فقال عليه السلام جازله ذلك محسوب للاول والاخير - وما كان يسعه غير الذي فعل اذا وجد من يعطيه لحجه - الدال بالاطلاق وعدم الاستفصال عنى جواز بيانه واحد عن ثبوت حتى في الحج الواجب (ومضاه) لى معارضة صحيح (١) محمد بن اسماعيل قال امرت رجلا ان يسأل نا لحسن (ع) عن رجل يأخذ من رجل حجة فلا تكفيهما له ن يأخذ من رجل آخر فيسبع بهما ويجري عنهما جميعا ويركعهما جميعا ن لم يكفه احدهما - فذكرانه قال احب الى ان يكون حلاصة لواحد وان كانت لا تكفيه فلا يأخذ - لم يفت احد مما تضمنه من الاطلاق فيعين حجه على الحجتين عنى وجه الاستحب أو ان احدى الحجتين لأعلى وجه الاحارة - او على غير ذلك من المعاد من التى ذكرها الفقهاء راجع الحدائق (بعم) اذا كان حج واحد حيا عنى المتعدد - كما اذا نذر كل منهما ان يشترك مع الآخر فى تحصيل الحج - لاسمع من لبيبة فيه ووجهه ظاهر .

واما فى الحج المندوب فاطهر حوار البيبة عن المتعدد - كما هو لمشهور (وعن) المسالك وفى الحدائق - تخصيص جوار الامتدة فى المستحب عنى وجه التشريك بما اذا ارد ابقاع الفعل عنهما معا ليشتركا فى ثوابه - اما لو اراد من البيبة فعل لحج عن كل واحد منهما فهو كالحج لواحد .

والاول اظهر لحجة من المصوص كحجر (٢) - هشام بن الحكم ناسدين احدهما صحيح او حسن عن الصادق عليه السلام فى لرجل يشرك اياه وجاه او قرنته فى حجه - فقال ادن يكسب لك حجامثل حجههم وترداد اجرا بما وصلت وصحيح (٣) محمد بن اسماعيل قال سألت ابا الحسن عليه السلام كم اشرك فى حجتى قل كم شئت

١ - الوسائل باب ١٩ - من ادوات النيابة حديث ١ -

٢ - الوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب النيابة حديث ٣

٣ - الوسائل باب ٢٨ من ابواب النيابة حديث ٢

وصحيح (١) معاونة بن عمار عن الصادق عليه السلام قال قلت له اشرك ابوى في حصى قال نعم - قلت شرك اجوتى في حصى قال نعم - ان الله تعالى حاصر لك حصى ولهم حصى ولك اخر لصلبك الماهم وحمر (٢) محمد بن الحسن عن سى بحسن عليه السلام قال قال ابو عبد الله عليه السلام لو اشركت لفاى حدث لك لكن واحد حجة من غير ان تفتن حجتك شيئا وحمر (٣) على بن سى حمزة عن ابي الحسن موسى (ع) عن ابي الحسن بشرى في حجته لاربعة واحمسه من موسى فقال ان كانو ضروره جميعا ففهم اخر ولا يحرى عنهم لندى حج عنهم من حجه الاسلام والحجه للندى حج - وبحوف فى الدلالة على حور لسانه عن السعدوكدا فى استشاء حجه الاسلام - غيرها - وطهرها لبيان ولا محدود فيه فحملها على هذا اثوب لوجه له .

وام لسانه السعد عن واحد - فى الحج المسدوب لاسكال فهاول احلاف - ويشهد به حملة من انصوص كحمر (٢) محمد بن عيسى القطسى قال بعث لى ابو الحسن الرضا عليه السلام روم نيب وعسما وحجه لى وحجه لاجى موسى بن عبيد وحجة لبوس بن عبد الرحمن وامر به ان يحج عنه فكان بمائة دينار ثلاثا فمضى الحديث وحمر (٥) محمد بن محمد بن مطهر بن كست لى سى محمد عليه السلام سى دعب لى سنة افس مائة دينار وخمسين دينار سخو بها - لى ان قال فكيف عليه السلام لا تعرض لمن لم تفت ولا واحد ممن انك شامباك ولاخر فهدوى على الله عز وجل وبحوف غيرها - وفى لخواهر فمدا حصى عن عيسى بن يعقوب فى عام واحد ثلاثمائة مليا ومائتان وخمسون وخمسمائة وخمسون .

وما الحج الواجب من كان فى دمه الميت و لحن الممروع عن العبشرة حجتان مختلفتان بلوع كحجة الاسلام - وحجه لندر - او متحدتان من حيث الندر كحجتي لندر جر يده مائس فى سنة واحدة .

١. ٢. ٣. البورئى الباب ٢٨ - من ابواب لبيان فى الحج لحدث ٢ ٤ ٥

٤. الوسائل الباب ٣٣ - من ابواب لبيان فى الحج لحدث ١

٥. الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب النية فى الحج لحدث ٢

وكذا بجور إذا كان أحدهما واحداً والآخر مستحباً (بل) يجوز أن يموت شخصان عنه في حج و جبت واحد كحجة الإسلام في عام واحد - وإن كان أحدهما اسقى شروفاً فإن دمه المبوب عنه لا تشرع بالشروع وعليه فيجوز ما دامت أدمته مشغولة لكن أحد البياه عنه و بعدد أخرى ن اكتشف بالبياه متوجده إلى جميع الناس ما دامت لمدة مشغولة - نعم - إذا كان أحدهما اسقى حتماً ولا يحصل في حجه لظلال بطل فمن لا حق لعدم بناء المورد واما إذا كان يحتمل بطلانه فلا بأس بالبناء رجاءاً واحداً

لومات النائب قبل تمام الحج

الثالث - دام النائب قبل الانس بالمسك - فإراده يكون ذلك قبل لأحرم - وحرى - يكون بعد الإحرام ودخول لأحرم - وثالثه - يكون بعد لأحرام وقبل الدخول في لأحرم

وقبل لدخول في البحث في هذه الأمور صعب يسمى السبب على أمر (لاوب) ما متقدم مما من مكاتب القول بكفاية الاستيجار في فراع دمة المبوب عنه - إنما هو فيما إذا قصر الأخير في الاتان به - وماذا لم يقصر ولكن الوقت لم يكن صريحاً له ولمه قبل تمام لأحرم - ولظاهر خروجهم عن بحث تلك الأحكام - ولعل الأعصار انص مساعد الفرق سبهما (الثاني) ن لنصوص لوأراده في المقام التي استدلت بها في هذه المسألة وأرادة في الاستيجار و لا تشمل البياه التبرعة - كما أن مورد كلام لا صاحب نصاً ذلك - وسواء الحكم لمخالفة للقاعدة ليها بتوقف على إحرار المساط والأفلا

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه لأخلاف سهم في عدم الأجراء في الصورة الأولى - وفي المسند لم يخرج جماعاً للأصل والأحماص انتهى - وفي لجوهر قطعا من جماع قسمه ولكن موثق اسحق الأبي يدل على الأجراء لومات في الطريق مطلق - وعلل أحماص لأصحاب نصح لتنفيذه واما بنصوص كفاية الاستيجار في فراع دمة المبوب عنه فقد عرفت عدم شمولها للمعام واقفاً على العلم .

وأما الصورة الثانية وهي لو مات النائب بعد دخول الحرم و الإحرام - فهي
 الجواهر - في شرح قول المحقق فقد احرث عنه - بإحلاف أجدد فيه بل الإجماع
 نفسه عليه - انتهى (و هي) لذكر أجره ما فعله عن نفسه وعن المبوب عنه وسقط
 الحج عن المبوب عنه عند علمائنا انتهى (و هي) المستند بإحلاف يوحد بل بإحلاف
 على الظاهر المصرح به في الشقيح والمعانيخ و شرحه و لحد ث - بالوفاء كما في
 الدخيرة - بل بالإجماع كما عن المالكي والمسيبي و جماعة بل بالإجماع لمحقق انتهى .
 وقد استدلل له بوجوه - أحدها - إجماع استدلل به جماعة منهم العاضل
 لبرقي (وفيه) ما تقدم مما مر را من أن الإجماع الذي يصح الاستدلال به في الحكم
 هو إجماع المتعدي وهو الذي يكون كاشفا عن رأي المصوم ^{إشغال} - وأما مع معلومية
 مدرك المجتهد فلا يعتمد على الإجماع .

ثاني - ما استدلل به سيد المدرك وفي الجواهر - وهو صحيحا صريحا
 - والمعنى - روى (١) صريحا عن أبي جعفر ^{عليه السلام} في رجل خرج حاجا حجة الاسلام
 فمات في الطريق فقال من مات في الحرم فقد حرأب عنه حجة الاسلام و من مات دون
 الحرم فبعض عنه وليه حجة الاسلام قال (٢) يريد المعنى سالت أبا جعفر ^{عليه السلام} عن رجل خرج
 حاجا ومعه جمل له وراد وبعقه فمات في الطريق قال ^{عليه السلام} كان ضروره ثم مات في الحرم
 فقد حرأب عنه حجة الاسلام وإن كان ماب وهو ضروره قبل أن يحرم حمل له وراده
 وبعقه ومات معه في حجة الاسلام الحديث (وقرب) الاستدلال بهما في الجواهر بقوله
 إن كان موردهم الحج عن نفسه إلا أن الظاهر ولو لم يؤونه فهم الأصحاب كون ذلك
 كيفية خاصة في الحج نفسه سواء كان عن نفسه أو عن الغير وسواء كان بالندر وغيره
 انتهى (ولكن) يرد عليه أن الساء على كون الحكم السارد في مورد خاص حكما
 للطبيعة بالغاء لمخصوصه يحتاج إلى دليل - و مجرد إفاء الأصحاب لإبصاح مشا
 لذلك (و ذكر) سيد المدارك في تقريب الاستدلال بهما - أنه إذ ثبت ذلك في حق
 الحاج عن نفسه ثبت في نائبه لأن فعله كفعل المبوب عنه - ونعمه صاحب الجواهر

وه في هذا التفسير ابصار (وفيه) ولا معروف في حقيقة المسألة - من عمل النائب يوجب سقوط دمة المبوب عنه لأن عمله كعمله - وثالثا - أنه لو سمى ذلك أن طهر المحررين اختصاصا لحكمه إذا وجد حج و أتى به نفسه و شمول للحكم لما هو مرسل مرثته يتوقف على دليل خاص - أو عموم للدلالة الشرية - وهذا مفقود (و ما) دعوى تنقيح المصنف - فعهدة ثابها على مدعيها (كما ان) دعوى أن الاستسجار نسع دمة لمبوب عنه بضم دمه النائب إليها و لا فائدة فيها لا يعبر فهو مشمول للحريين - كلام شعري - لا يبنى الأحكام الشرعية عليه .

الثالث ما استدلل به جماعة وهو أن طائفة من المصنفين من عنه كموقوف (١)

استحق من عمار التصحيح عن من أجمع بعصاة على تصحيح ما أصبح عنه - عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل سبى فوضى بحجة فيعطى رجل دراهم بحج بها عنه فيموت قبل أن يحج ثم عطى الدرهم غيره - فقال عليه السلام إن مات في الطريق أو يمكة قبل أن يقضى مسكه فانه يحرى عن لأول - قلت فإن سلب شيء يفسد عليه حجه حتى يصير عنه الحج من قبل يحرى عن لأول قال نعم - قلت لأن الأخير صامس للحج قال عليه السلام نعم ومرسل (٢) لحسين بن عثمان عنه عليه السلام في رجل أعطى رجلا ما يحجه فحدث بالرجل حدث - فقال عليه السلام إن كان حرج و صابه في بعض الطريق فقد أحرث عن الأول والأقلا و مرسل (٣) لحسين بن يحيى عن ذكره عنه عليه السلام في رجل عطى رجلا ما لا يحج عنه فحدث قال عليه السلام قد مات في مرله قبل أن يحرج فلا يحرى وإن مات في الطريق فقد أحرأه

و ورد على الاستدلال بها ما أراد من (الأول) أن مقتضى إطلاقها هو الآخر . وإن مات النائب قبل الإحرام - و لأصحاب غير منتمين بذلك ولم يقتوا به وأحبب عنه بجوابين (أحدهما) أنه يقيد إطلاقها بالإجماع (وفيه) مصافا إلى أنه تخصيص بعد كماله عليه صاحب الدخيرة (وما) في المسند في الأبرار على الدخيرة من أنه عدله عن حال بلد السؤال الذي هو المدينة فإن محل الإحرام فيها قريب منها معدود من حدودها انتهى (عرب) فإن

السائل هو اسحاق وهو كان يسكن بعد ادوا الظاهر من السؤال اما لاطلاق او عن من في
 بلده (اب لاجماع) فدمر عدم كونه تعدد نابل اما افي انقضاء بذلك من جهة لجمع
 بين المصوص والاستعادة منها - فكما لا يعتمد عليه في الحكم لا يعتمد عنه في التقيد
 ولتحصيص (ثانيهما) ما في العروة - وهو انه بعد خلافها لم يرسل (١) لمقنعة قال
 الصادق عليه السلام من حرج حرجا فمات في الطريق فانه ان كان ماب في الحرم فقد سقط
 عنه الحجة - فان ماب قبل دخول الحرم لم يسقط عنه التحريم ولتقص عنه ولية الشامل
 للجاح عن غيره (ولابد) عليه انه مرسل صحيح لا يعتمد عليه واسباب الاصحاب ابيه
 غير ثابت (فانه) بدفعه مقدم ما غير مره - من ان المرسل ان كان من قبل بسمه المرسل
 المحتر الى المصنوع حرما كان حجة لانه يوشى للواء طه ادمع عدم وثاقته يكون
 النقل هكذا كذبوا المرسل غير لوجه هو سلم بسبب الى المصنوع ككث - و يعتمد
 به بسبب ذلك في انصارق عليه السلام فهو حجة (كما به) لا يرد عليه ن دسه - فان ماب
 قبل دخول الحرم - ولتقص عنه ولية صدر في لاجتماع اصل - اذا لخير
 لاقتضاء عنه فانه - كات المباشرة معسره و عسرت في ضمن اعتمد بطلب في الفرص
 لذهاب الموضوع و لا فهو دء عنه لاقتضاء (فانه) انصافه مع باب انصافه في لسان
 الاحبار يرد به - الفعل - لا عم من انصاف لمصططح (ونكر) يرد عليه - ان المرسل
 كذب يكون حصص من المصوص المقدمة من هذه لوجه يكون اعم من جهة اخرى
 وهي شموله للاصبي وان ثبت - و حصصها - ثابت - ومورد الاجتماع - موت
 اثبت قبل لاجراء فان المصوص المقدمة تدل على الاجراء وهذا المرسل يدل على
 عدمه - وعنه - فان سباعي ن العامس من وجه نصا بدخلان في احذر الترخيع
 والنحيير - لارب في تقديم المرسل على تلك المصوص كما ميبتي

لا يرد الثاني - انه يعارضها موثق (٢) عمار الباطني عن الصادق عليه السلام في
 رجل حج عن حر ومات في الطريق قال عليه السلام قد وقع حره على الله ونكر توصي

١ - المسائل الباب ٢٤ - من ابواب دخول الحرم وشروط حديث ٣

٢ - ابواب المسائل الباب ٥ - من ابواب السجدة في الحج حديث ٥

قد قدر على رجل بركب في رحله وأكل زاد من

والأصحاب في الجمع بينهما وسه ذلك (مها) ما فاده بعض الأصاظم من
المعاصر وهو أن موثق اسحاق الذي هو لعدة من ذلك المصنوع نص في الإحرام
من بعد دخول الحرم لأنه هو قدر لم يفر من الإحرام ذو كان الموت في أول
الطريق ساء للإحرام فكان جوب بعد دخول الحرم ساء قطع - ولكن بالنسبة
ما قبل الدخول في الحرم ظهر - وأما موثق عمار فهو نص في عدم الإحرام بالنسبة
إلى ما قبل الدخول في الحرم ولو بقرنه الإجماع لأنه هو - يستق من عدم الإحرام
مرفوع المدعى ظاهر كل منهما نص في الإحرام والنسخة هو المصنف من موت قبل
الدخول في الحرم وبعبارة الحكم بالإحرام في الثاني وعدمه في الأول كما هو معروف
بين الأصحاب (وفي) به لم يرد أنه ولا ربه بالنسبة لقرنه تقدم النص على الظاهر
من إجماعهم به نكونه جمع عرفا - وصحة كون جمع عرف جمع متعاصرين
في ما ذكره لظن في كلام واحد وبأنه هل يعرف حدهما قرنه على الآخر ولم يرو
تفاوت بينهما كان ذلك الجمع عرفا ولا فلا - وفي لعمري - إذ جمعنا خبرين يرو
انعرف تفاوت بينهما ولا يكون حدهما قرنه على الآخر فهذا الجمع ليس عرفيا
(ومها) ب موثق عمار نص في لم يفر منه وصدر في أو جوب وموثق سحاق صريح
في عدم الوجوب فيحمل موثق عمار على الاستصحاب وهذا لا بأس به إذ هو جمع
بين قوله في موثق اسحاق بأنه جازى عن الأول - من قوله في موثق عمار ولكن
يوصى - أهل يعرف لا يرون إسهاف سهما - و يرون لأول قرنه على حمل الأمر
بالإيضاح على الاستصحاب .

ولكن لحو في المقدم أن يقال أن في المقدم هو ثبوت من استصوص - الأولى
مادل على الآخر لو مات في الطريق مطلقا - وهي موثق سحاق وإسرايان
- الثانية مادل على عدم الآخر مطلقا وبوله نكن غير هاتين لظن نكاحا ملين
لثانية على الاستصحاب (ولكن) في مقام صائفة ثالثة - وهي - مرسله لمعيد المعقولة
المعصلة بين الموت قبل الدخول في الحرم - والموت بعده والحكم بعدم الآخر

في الاول - وبه في الثاني - وبسببها مع كل من الطائفتين وان كانت عموم من وجه كعدم الالائها تقدم عليهما - سواء على المختار من الرجوع في تعارض لعين من وجه الى نصوص الرحج - وان الشهرة القسوية التي هي اول المرححات مع المرسه - والمرححات الاخرى اما هي في طول ذلك على المختار من الترتيب بينها و عيبه فيقيد بدلتها الطائفة الاولى - و بصورها الطائفة الثانية فيكون لمنحصل به ان مات بعد الدخول في الحرم سقط الحج عنه واحراً عن المبوب عنه وان مات قبله لم يحرم

وانما لصورة الثالثة وهي ما لو مات بعد لاحرام وقبل لدخول في لحرم - فعليه قولان - لاجراء - بسبب الى الشرح في المسوط والخلاف و بحسب في السرائر وفي المستند بل عن الخلاف اصحابنا لا يحتجون في ذلك - و عدمه - احتاراه صاحب الجواهر وسبب الى المشهور (وهو الاظهر) سواء على ما عرفت من حجية مرسن المقنعة وبه نقداً لطلاق ما ذكر عن لآخر لو مات في الطريق مطلقاً - ومثلاً لاختلاف في هذه الصورة على فرض عدم حجية المرسل هو لاختلاف في الدليل على لآخر في الصورة السابقة فان كان المدرك هو الاجماع لزم الساء على عدمه في هذه الصورة بعدمه - وان كان هو النصوص الواردة في الحاج عن نفسه - لزم لسا على عدم الاحراء ايضا لما عرفت في تلك المسألة - وان كان المدرك هو موثق اسحاق مع نقيض اطلاقه بالاجماع لزم لسا على الاحراء لعدم الاجماع فيه فالموثق هو المحكم .

اذامات الاحير قبل تمام الحج

اربعة - اذا استؤجر شخص للحج - فمات في اثناء الحج (فتاره) يكون اجيراً في افرار ذمة المبوب عنه (و اخرى) يكون اجيراً في الاتيان بطبيعة الحج (وثالثة) يكون اجيراً في الاتيان بالاعمال المعصوصة خاصة (و رابعة) يكون اجيراً في لاعمال مع المقدمات ومهطى الطريق (و خامسة) يكون اجيراً في الحج من دون ان نصح بحج المشى - او دخوله .

مما في الصورة الأولى - فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم يستحق تمام الأجرة كما هو المشهور من الأصحاب - وعن المسالك بسببه إلى اتفاق الأصحاب والوجه فيه واضح فإن المستأجر عليه تحقق (ودعوى) بطلان الإحرام المريرة لأن فراع الدمة أمر قهري وليس من قبيل المسبب لتوليد فعل الأجير في شارع الأفسس بحكم دفع فراع تعصلا لومات وإن لم يأت بالمسالك - فلا يصح لاستيثاره عليه فلا محالة تكون الأجرة على الأعمال التي هي تحت قدرة المكلف واختياره (ولعله) لذلك قال الشهيد الثاني في محكي المسالك - و نحو الأصحاب على استحقاقه جميع الأجرة بهذا الحكم ثبت على خلاف الأصل (مدفوعة) بأن لشارع الأفسس حكم فراع الدمة لومات بعد الدخول في الحرم فهو وإن كان قهريا إلا أن سببه اختيارى نظير ما لو أتى بجميع الأعمال منه ح قهري - وعليه والموت وإن كان خارجا عن تحت القدرة إلا أن لا يدين بالمسالك فله دخل محب الاختيار والفراع دلالة إليها بعد حمل لشارع من قبيل المسبب التوليدي فإن اتحد تمام الموضوع ح نا اختيار للمكلف وبمفعله وله أن يأتي بالمسالك فيحكم بفراع الدمة وإن لا يأتي به فلا يحكم به - وعليه - فلا مدع من حمله متعلق لأجرة ميسر حر على فراع الدمة فلو فراع دمة الموت عنه استحق تمام الأجرة .

وإن مات قبل ذلك لا يستحق شيئا - لعدم تحقق شيء من العمل المستأجر عليه (وم) بسبب إلى الأصحاب من أنه يستعاد من الأجرة ما قبل المتخلفاها وعائدا - بما هو في غير هذه الصورة .

و أما في الصورة الثانية - فلو مات بعد الدخول في الحرم والإحرام استحق تمام الأجرة لأنه أتى بالتحج - وإن مات قبله - يأتي فيه ما سيأتي في - الصورة الثالثة .

و أما في الصورة الثالثة - فإن مات بعد الإحرام ودخول الحرم فالمسبب إلى الأصحاب أنه يستحق تمام الأجرة سواء عن المعسر أو المشهور بينهم - وفي الحدائق وعن المسالك والخلاف دعوى الإجماع عليه والشهيد الثاني قدّم مع اعترافه بأنه خلاف

القاعدة اتمرت به بالاجماع واستحقاق في محكي المشرع - قد ان ثبت جماع اوصاف
ولا توجهت استعادة ما باراء الباقي انتهى .

وما افاده لعمام من ان مقتضى قاعدة الاحرة لاستحقاق من الاحرة ناسبه
لى ما اتى به من لاعام من لخاص بعض ما استؤجر عليه لاتمامه فتورع لاجرة
عنى الجميع ويستحق من لاحرة عنى نسة الان افاق لاصحاب على استحقاق تمام
لاجرة مع عدم نص فى لتمام بوجوب لاطمئنان بالحكم

وما افاده بعض الاعاصم - من به لاسكل فى دعوى لافاق والاجماع عنى
الحكم فى لاجرة اما فى خصوص - د كات للاحرة على نكاح لعل فغير طاهره ولا
مجدد للاعتماد عنبه (بدفعه) ب المرء العالب لاجرة لى الذى هو موضوع حكم
الاصحاب هو لاجرة عنى لعل لافراق الدمه - وهو من قبل الداعى .

ودعات قبل لشروع فى لاعمال لاستحقاق شئ لفرص لاجرة عنى لعل (وما
افاده) صاحب الجواهر - من ان مقتضى اصابه احرام عمل المسلم لى لم يقصد
الشروع به بل وقع مقدمه للوفاء بالعمل للاحرام عنه فم يفسر بذلك - استحقاق
الاجرة عليه عنى لحو بعض العمل للاحرام عليه لى لاسقلال له كعص لصلاة
(يرد عليه) ان عمل نكاح محرم اذ انه يسقط احرامه ومن آخره نسة للاعمال خاصة وحرر
طى الطريق من معنى لاجرة بعد اسقط احرامه ولا يستحق له شئ (كما) ب ما افيد
من ان من اسباب الضمان لاسياف بالامر فمن عمل بامر غيره فقد استوفى ذلك بغير
عمله فيكون مضمونا عنه - وفى لتمام وان لم نامر لم يثبت بطلان الطريق فبالا به
مأمور به بالامر بغير (يرد عليه) اولا لنقص ما نواتى تمام لاعام فان لارم ذلك
ان يستحق تمام الاجرة للعمل ويسحق لجره لى لى بطريق لكونه بامره ولاحرا
عن مورد الاحرة (وثاب) بلحل وهو ان الامر بغير سيما المسمى على لمجابهة
لا يكون من اسباب ضمان (وبه يظهر) به لامورد لقاعدة العرور المستمدة من قوله
المغرور يرجع الى من غره .

وان مات بعد الشروع فى الاعمال وقبل ان يدحل لحرر - فمن المداك و

غيرها - وعن الدفع والقوة في نظر المسألة - المورد عن ماني به من لأعمال
بعد الإحرام وأنه يستحق بسببه ما فعله لى الجملة - وعن بعضهم بسببه ذلك إلى
تصريح الأصحاب (ودهم) بحجب الخواهررة إلى به وى لم يستحق من المسمى
بالسببه لانه يستحق حره لمثل لما نى به - وختار جماعة من الأصحاب عدم
استحقاقه شيئا

بعد استئذان للاول - بان الاحارة وقعت على محصول لعمل فكل حره ممن
احره لعمل حره من مورد الاحارة وبارئته مقدار من الاحارة بمسماة فستحقه بظن
تعمص الصفة في باب تسع (واورد عنه) بان بعض مورد لاحارة بما يستحق الاجير
ما يقبضه من الاحارة المسماة ان كان به بمراده ماله وفيه - والاولا يستحق شيئا -
كما هو شأن في تعمص الصفة في باب تسع فانه يستحق ما يقابله من المال او كان
له بمراده فسه لا مطلقا - مثلا لو استؤجر على الصلاة فنى بر كعتهم بطيب صلاته
لا يستحق براء ما ابنى به من الركة شيئا - والمعم هكدا وببعض اعمال الحج ففى
الدخول فى الحرم لاثرائه بالقبه فلا يورع عنه لآخره

اقول بعدم الاثر (ساكن) بمعنى عدم ترتب العرص من لاحارة وهو سقوط ما
فى الدمه على بعض محج فهو مسلم لكنه وحدد لائمح من استحقاق لاحارة بالسببه
فان الممران فى لصحة واستحقاق العوص فى باب المدملات ليس هو الاعراض و
الدواعى - الا ترى ان من شرى ثوبا بالسببه فمات بعد الاشتهاء يستحق الدرع بعم
الشم وان لم يرتب على الشراء العرص والداعى إلى المعصية (واساكن) المراد عدم
ترتب ترعيه صلا ولا حبه لامي به له ولا فقه فاكل الساب بارائه اكل للمال بالباطل
فيرد عليه به يرتب عليه ثرو هو ترتب الثواب على ذلك العمل وذلك بوح مالىته بلا
كلام - وبظن المعمام لو استؤجر على الصلاة فأتى بر كعتهم فانه يستحق الاحارة
بمقدار لركعة - ويهد يختار المقام عن تعمص الصفة فى باب البيع - نعم اذا وقعت
لاحارة على المجموع بقيد كونه مفرعا للدمه - لا يستحق من الاحارة ما يقابله ما
اتى به وهو واضح -

ثم لو اقتصا عما ذكره فما اكد صاحب الحواهر رهنس فانه لم يت
بالعمل مجازا بل انى به يمر لمسيب - فلا يذهب عمله هدر و في استحقاق اجرة
المثل لا بغير اداليه والقسمه كما هو واضح (بعم) اذا كانت الآخرة وقعة على مجموع
العمل بقدر كونه موجبا لفراغ الدمه يكون بعض العمل مما اقدم العامل على الاثبات
به مجازا على تقدير عدم صم لقيه له - ولعله بما ذكره يمكن الجمع بين كلمات
النافين والمثبتين والله تعالى اعلم .

واما الصورة الرابعة و هي ما لو كانت لآحارة على الأعمال مع طى الطريق
(فان كان) طى الطريق ماحودا حرا بمرور الآحارة - فحكم المشى الى الحج ح
حكم الأعمال بعد الاحرام و قبل لدخول في الحرم و يحرى به ما ذكرناه في تلك
الأعمال سابق لعمل بالمثل (وان كان) ماحود شرط - ان تكون لآحارة على العمل
المفيد بالذهب - فقد يستشكل في احده فندا - بطرا الى ان يذهب ضرورى و مما
لا دمه فلا اطلاق له كى يحسن تفسيده (ولكن) يدفع ذلك انه لو تم فانما هو فيما لو
احد لذهب المطلق فندا - لا لذهب الحاص وهو ما كان سبة السبة فلا مانع من احده
قيدا (وكيف كان) في الشرائع - ولو مات قبل ذلك لم يحرو عليه ان يعيد من الآخرة
ما قاس المتخلف من الطريق داهيا وعائد اسهى - وفي الحديث عنه استحقاق الآخرة
بالسبة الى نصريح الاصحاب (واحترار) صاحب الحواهره استحقاق اجرة المثل له .

واستدل بالاول في الحديثان مضمضى قواعد الآحارة و ان كان عدم الاستحقاق
الا انه يشهد به - موثق (١) عمار السامطى عن لصادق عليه السلام في رجل حج عن آخرو
مات في الطريق قال وقد وقع جره على الله ولكن بوصى فان قدر على رجل يركب
في رحله و يأكل راده فعن - تقرب انه يدل على ان مضمضى من مؤونة الطريق كان
مستحقا للميت فم يامر باسعاده منه فيستكشف من ذلك استحقاقه له (اقول) لا باس
به لانه لا يدل على عدم مسعاده منه من جهة كونه بعض الآخرة المسماة اولكوبه
جره لمش . بل يمكن ان يقال بالثبتي - و لآخرة المسماة ربما تراءى على مفسد

ماصرفه . وعليه . فيطبق لحبر على القاعدة فإن عمل المسلم محترم لا يذهب هدر والمفروض أنه لو حط المشي فدأى الأجرة فلم يلاحظ مجانا كي يقال أنه تقدم عليه مجانا فتدبر (فإن قل) أن مقصدي عدم الاستفصال استحقات ماصرفه حتى إذا كانت الأجرة على الأعمال خاصة (قل) ظاهر الحر كون الأجرة متعلقة بالحج للبدن لا حط قوله جمع عن آخرومات في الطريق (فإن افاده) صاحب لجو مرده هو لصحيح وما لصوره . والحاشية وهي ما لو وقع الأجرة على الحج من دون أن يصرح بحروح لمشي لى بيت الله ودحو له فأنسبه الى ما لومات بعد الأحرار ودحول لحرم أو قل دخول لحرم و بعد الأحرار فالحكم هو ما فى الصورتين السفتين على هذه الصورة .

وأما بالنسبة لى خصوص المشي (فمن) الهابة والكافى والمفعة والمهدى والغنية به بحق نسبة ما فعل من الذهاب الى لمجموع منه ومن اعمل الحج (وفى) الشرايع وعن لقواعد والأرشاد وغيره فسنه لى ما ذكر مع انعود ايضاً (وعن) الايصاح و لمسوط والسرائر والمختلف و لمذكرة و لروضة و المذكر والمذخيرة وغيره عدم استحقاق شىء من الأجرة (وفى) الحواهر و عن كشف للكم استحقاق اجرة المثل .

و سئل للاول (ن) طلاق الأجرة على لحج نفسى دخول الذهب . بل ولايب على نحو لجرئية . ولد يرى بالوجدان من دحو له قرب الطريق وبده فى القيمة وانه لا يبدل بأداء الحج المبقاتى ما يبدل بأداء الحج للبدن وانه لا يبدل بأداء الحج من ابلاد القريبة لى مكة ما يبدل بأداء الحج من البلاد البعيدة . كما انه لا يبدل لمن لا يريد العود من مكة ما يبدل لمن يريد العود . و هذا كله كاشف عن دخل الذهاب بل والاياب فى متعلق الأجرة (وفيه) انه ربما يكون بعض القبول والأوصاف دحو لا فى زيادة قيمة المقدمو مع ذلك لا يؤخذ جراً لمورد المعاماة . و لعل مقدمة الحج كك . فلا صارف عن ظهور الحج فى لأعمال لمخصوصة (لا يقال) أن حج لبيت معناه قصده و التوجه

ليه فيدح طى الطريق فيه بماله من المعهوم (فانه يدل) ان مقصود لظرف من جعل الحج مورداً للأجرة هو لحج بماله من الحقة الشرعية وهي لأعمال الحقة و سنه لثاني - بان مقدمات الأعمال المساحرة عنها لا تكون داخلة في الأجرة الأخرى ن من يستاجر مائة لسانه داره يريد حروجه و محبته الى موضع لعمل و ليس ذلك مما استؤجر له فقط لا عرف ولا عده و كذا في عبادات ومن استؤجر للصلاة لا يكون تحصيله المدة و لو صي داخلاً في مورد الأجرة فكذلك الحج (و بان) طى الطريق الى المقادير نسبة لأمانة له نعم هو يجب بمثل المال نداء لحج اواقع بعده اريد مما يدل براء الحج المسمى فلا نورع عليه الأجرة (وبانه) من قبل لأوصاف فكذلك لا تكون هي جزءاً للمنع كذا (و بان) الأمان كالتدهاب بوجوب ازدياد القيمة ومع ذلك لو لم يرجع الدائن عن مكة وازد المقدم به لا يكون مظهر العرف ذمته مشغولة بشيء فكذلك التدهاب .

ولكن برد (على الأول) به فرق بين المشي الى الحج و بين سائر مقدمات الأعمال - فان المشي نفسه عادة يترتب على كل قدم منه ثواب فهو يكون ملحوظاً في الأجرة قطعاً (و بذلك) يظهر ما في الوجه الثاني - فان له ما به قطع و يرد (على الثالث) ن وصف لمبيع لدخله في ريادة لمالية اما لا تكون دخلة في المبيع لعدم امكانه - والمشي الى بيت الله ليس كذلك - ويرد (على الرابع) بين التدهاب و لا بد من الفرق بين الحاجة التي اشترى اليها (فتخصص) مما ذكره ان الاطهر انه يورع على ما نرى به من طى الطريق نسبة ما فعل من التدهاب الى المجموع منه و من افعال الحج - فمادته قدمه اصحاباً طهروا ووافقه بصا حرم عمار المتقدم .

واما استحقاق اجرة المثل فوجهه انما هو ان لم يكن التدهاب جزءاً للأجرة لانه ملحوظه بمثل المال براء ما تعقده من الحج اريد مما يدل براء الحج خاصة - فهو فعل حمل له حرة دون المساحرة ولمصحة فيستحق اجرة مثله كمن استاجر رجلاً لسانه فقل الا انه ثم مات قبل الشروع فيه فانه يستحق اجرة مثل النقل قطعاً كذا عن كشف اللثام (وفي) الجوهر استدلاله بصالة

احترام عمل المسلم لدى لم يقصد التسرع به بل و فح مقدسه لوفاء بالعمل لمستاجر عليه فلم يتيسر له ما يعجز (قول) لو سمي عدم الاستحقاق للاحارة لسمي عدم كونه دخيلا في متعلق الاحارة حراً - لأمس عن الماء على ما افاده لمحققان كما يظهر مما ذكرناه في الصورة السابعة .

يجب تعيين نوع الحج في الاحارة

الخدمة يجب تعيين نوع الحج في الاحارة من تمتع او افراد او قران بالاحلاف وفي الحواهر ظاهرة الاتفاق عليه - اقول مضافا الى ذلك انه مطلق على القواعد - فانه مع اختلاف الانواع في الكيفية والاحكام لولم يسمي رم العذر - مع انه يعتبر في صحة الاحارة معلومية يعوض كما هو محرز في محله

ولكن هذا بظاهره يدعي ما ذكره في مسأله حوار لعدول الى التمتع من انه اذا علم ان قصدا المسافر للحجر حار لعدول - ولزم ذلك صحة لاحاره التحيرية - بل في الحوار بعد نقل جملة من الكتب - الى عبر ذلك من كلامهم المتفقة على حوار العدول مع فرض التحجير انتهى .

وقد افاد الفصل لمر في في المسند في مقام رفع الساقى - ان الاحارة تارة تقع على مافع لشخص في ارمان المعين وان كان مراد المشاجر متبعا بفتح خاص منه واخرى على العمل - (د) وقعت على الطريق الاول يتحمل التحجير في مشاجر الشخص في سنة معينة مطلقا لان يحج بما يامره او بما يشاء الاحبر وللمتقل الى مستاجر مفعلة الشخص وله ان يحجره في كيفية يجاد المنفعة - ومن هذا القبيل احارة شخص لمعونة السفر او الخدمة مع ان نواعهما غير محصوره (و د) وقعت على الطريق الثاني بان يستأجره للحج خاصة اى يتنقل اليه هذه المنفعة خاصة ولا شك في اشتراط التعيين لاختلاف العمل والكيفية و زمان كل منهما فلا يتحمل التحجير للزوم تعيين المتنقل اليه من المافع .

و فيه - بسفحة عبارته عن لحشة القائمة بالعن الموحودة بوجودها على نحو وجود المفعول بوجود لعامل فمفعلة لخدم لست ما هو فمعه - من حشة كون لخدم خادما منفعته وهذه إنما تصير فعله بالعمل - فهي لإحارة بكون المورد هو لعمل لا لمفعلة . وسأبه على العرض مختلف وله أنواع متعددة لا يمكن الاتيان بها جميعا فلا يكون منفعته لها - فلا بد من تعين في اعين الأقسام والجهالة والعرض - و تمام الكلام في كتاب لإحارة (و م) في ما به الخدمة فاسا يصح الأحارة مع عدم خلاف نوعها من حيث لعالمه فيوقع الأحارة على المعنى بل لاحظ الخصوصيات - أو لكلي في المعين و مع اختلاف نوعها في المالية فلا يصح الأحارة على الخدمة من دون تعين (بعد) في حصة من الموارد بكون من باب العمل فامر لمساخر وللمصلحة يستحق الأحارة وهذا ليس من باب الإحارة (و بالمحملة) مع فرض اختلاف نوع الحجج من حيث المالية كما هو المفروض لا يصح الأحارة لأعني المعين . ومع عدم خلافها من حيث المالية صح انصح لإحارة على الكسبي لمعين لكنه خلاف العرض فلا ماض في المقام الاعن ما مره في لخواهر (قال) هم لو فلما بعد تعين لفرد لمقدس آخر معرده مع رصا لمستأجر نحو الوفاء بمير لخدم امكن الأجراء ح لذلك لالانه مقتضى الإحارة انهى .

و كيف كان فنره بكون على المبوب عنه نوع خاص من الحجج و تقع الإحارة عليه . و اخرى - يكون محيرا بين النوعين أو الأنوع كما في استحق المستحق و لسدور المطلق أو كان د مرئس متساويين في مكنه و خارجها - ولكن يستأجر على نوع خاص منه .

عدول النائب من الحجج المستأجر عليه إلى غيره

وهي الصورة الأولى لاختلاف في عدم حوار العدول - وهي الصورة الثانية اقوال (احدها) ماعن لشبح والقدسي والاسكافي وغيرهم - وهو حوار لعدول إلى الافضل مطلقا (أي به) ماعن طاهر لافيع والخدمع والتخصيص وهو عدم حوار مطلقا (ثالثها)

ما عن المعتبر - وهو عدم جواز العدول لا اذا كان لحج مندوب - وبسبب في نحو هو
 ذلك الى المسهي ولكن سيمر عيبت ما في اتمته (رابعه) في المسهي - قد بعد حكمه بعدم
 جواز العدول في الواجب - وان كان عبر واجب عليه وعلم من قصد المستأجر لا يبدل - لا افضل
 وان لم يصح - لفقدانه محور له العدول الى افضل له لانه كالمطوق به سبي وبسبب ذلك
 في نحو حر لي انتحرر بضا - وبسبب ذلك كاشف لثام اني المعظم (خامسه) ما عن
 لغو عبوه وجواز العدول الى الافضل مع تنوع العرض به ولا فلا (سادسها) ما في شرع
 قال محور اذا كان بحج مندوب او قصد المستأجر لانتدب - لا افضل لامع بعلو العرض
 بالقران والاقرار .

ونفتح انقول في لعدم - مقتضى لئكم في مو. دس لا ونما تقتضيه القواعد
 الثاني في مقتضى النصوص الخاصة .

اما الاول فلا اشكال في انه لا يجوز العدول في الصورة الاولى كان معدول له
 افضل ام لم يكن - فانه خلاف قوله انقود و لصحة ولو عدل في غيره فلا كلام في
 عدم فروع دمة المبوب عنه لان بناءه لا عبره بوضع الوجوب و في غ' الدقة عن نوع بيان
 غيره خلاف الاصل - وعيه - فان اني بغيره به هو واجب على المبوب عنه وثبت في
 دمه - فتح بطلان عدم كونه كك - وان اني به عنه لا يهد لغو - وقع عنه - واد على
 جميع لتفاد لا يسحق الاخره لا لفساده لعدم الاسباب المستأجر عليه ولا اخره لئش لعدم
 كونه بامر به - هذا مع عدم رصاده (و بامره) فان كان الرصد مقبولا - فلا يصح تصحيحه
 بالانترام بكونه حرة ثالثة بالمعدته - ومضافا الى بطلانه لاد قصد الحج البدني
 مجرد الرصد لا يكفي في المعدته - و قرانه بالامر بضا لا بدني لان امر الامر وحده
 ليس بعد لاحارة - نعم - لعمل بامر الغير ولمصلحة نفسه بحيث تثبت حرة لئش
 عليه - وهو لمسمى في اصطلاحهم بالعمل بالضممان (كما به) لا يصح دعوى الوفاء
 بغير الحسن لعدم كونه وفاء فانه لا يسقط ما في دمة المبوب عنه ولا يكون ذلك وفاء

عمافي دمة المائب كانت دلاخاره (و بذلك) طهر انه لو كان التعيين بعنوان الشرط ام
يمكن تصحيحه بعنوان اسقاط حق الشرط - فانه - يصح مع بطلان الدسي به بما في
الدمه - وبما ذكرناه يظهر حكم الرضا اللاحق -

واما في الصورة كثية فتدرة لا يرصى المساحر - العدول - و جرى يكون راصب
(ف) لم يكن راصب لم يحر العدول لكونه خلاف قواعد الاحره - فهو يكون مجريا
ام لا - اظهرهما ذلك - لا يطبق الدسي به على ما اشعلت دمه المبوب عنه (وقد استدل)
لعدم لاحراء بان المعدول اليه يقع بطلا (ا) لان الامر بان المعدول عنه البصود
لما اتى به بقصى الهى عنه وهو يوجب العماد (او) لان المعدول له غير مقدور
شرعا لوجوب صرف قدرته في المعدول عنه - وغير المعدور اشترعى كغير المعدور
العقنى فلا يصح منه (او) لانه لا يكون مالكا له لانه بعد صيرورته احير الاسان
بالمعدول عنه لا يكون مالكا لما اتى به لان الاسان لا يملك عماله المتصادة بل هو مالك
لو حد منها وقد ملكه المستاجر (ولكن) الامر - لشيء لا يقتضى اسهى عن صده - و كون
غير المقدور الشرعى من جهة يعنى صرف قدرته في صده حرما او باطلا لم يدل عليه
دليل - ولا يمتنع في الصحة كونه مالكا للعمل - بل الاسان لحر لا يكون مالكا بالملكية
الاعتبارية لاعماله لان الملكية لا بد لها من مسو هو مفقود

وهو يستحق الاحرة ام لا - الظاهر عدم لاستحقاق اعدده استحقاق له - فعدم
لا تبين بالعمل المساحر عليه - و اما - عدم استحقاق احره لمنزل - فلانه لم يأت
بالعمل بامر واذنه وهو واضح .

وان كان المساحر رصا قل العمل - فعدم انه ان كان تعيين بعنوان
لشرطية يكون رصاه من باب اسقاط حق الشرط فيسحق الاحره المسماه لانه اتى
بالعمل المستاجر عليه وحق الشرط قد سقط وكونه مرثا ندمه و صح (و لكن) يرد
عنه ان المراد بالشرط ان كان ما يشأ مستقلا في ضمن لعقد - لزم منه بطلان الاحاره
في المقام و نهاج واقعه على المردد بين انواع مختلفة و ان كان المراد به الوصف

لمعلق بموضوع العقد الموحى تحفة الحجار - واطاهر علم تماميته فان ضابط العقد الذى يوجب تحلفه الحجار و اميارد عن العقد لدى تحفة موحى للطلان .. كون الاول خارجا عن لذت نظر العرف و لثاني د خلا فيه - فلو نوع الحول على انه حمار - فاكشف كونه فرسا يظل السبع لأن الحمار به واندرسه داخل في لذات وتبدل حدهما موحى لتبدل السبع وبعبارة - ولو نوع العقد على انه كاتب فاكشف عدم كونه كاتبا كان ذلك موحى للحمار - من غير فرق في المورد من حده قد في الاشياء وشرط - ان يقول بعد هذا العقد انكاتب - او بعد العقد بشرط ان يكون كاتب .. وتتمام الكلام في ذلك في محله (وعليه) ففي لمقام ما ان كون الحج تمتد و قرار او افر د من المحصولات لا حلة في لذات دون لحدرة عنها - فلا يكون العدول عن احدهما الى الآخر موحى لتحقيق مورد المعاملة مع تحذف الشرط بلح يكون من قبيل تبدل ما عومل عليه .

والكن يمكن ان يقال انه ان اتى بغير ما مؤخر عنه رضى المستأجر و رضى يمكن الحكم بـ استحقة لاحد من احدا الطرفين اما ان يكون من قبل الوفاء بغير بحس تحت يقع مصاحبه من نظرس من يبنى عوض ما ستحقه عليه نوع آخر من الحج وعية فيستحق الاخرة المسماة - وترأدهم بها واما ان يكون الاثنان بالحج الثاني من قبل لعل بالصمان فيستحق اخره المثل ويحب رد الاخرة المسماة بـ احدهما - مد كنه في لرضا لمقدم واما لرضا المأجر فهو لا عبر بحكم صلاو وجوده كقدمه واما للصوم لخاصة - فهي رو بان (احدهما) رواية (١) بي صر لتي رواها المشايخ الثلاثة وعلى ما في لوسائن هي في عنى مرتب الصحة عن احدهما عيها السلام في رجل اعطى رجلا درهم يحج بها عنه حجة مفردة فيجوز له ان يتمتع بالعمرة الى الحج - قال يُنَال - نعم - اما خالف الى الفصل - وفي رواية الصدوق - اما حاله الى الفصل والحج (نستهم) رواية (٢) على الذى استظهر صاحب لمدا رة كونه

ان رُتِبَ في رحل اعطى رجلا دراهم بحج بهاغه حجة معدة - قال **الطحاوي** ليس له ان يتمتع بالعمرة الى الحج لايحالف صاحب الدراهم

وفي الجمع بينهما قبل وخوفه ١- ماعز المحقق رد وهو حمل حر بن بصير عبي ما اذا كان على لسوب عنه حج بدني ٢- ماعز الشيخ عبي ما في نوسائل وهو حمل حر على على من اعطى غيره حجة من قاطني مكة و لحرم ٣- م في اعروه و هو حمل حر بن بصير على صورة العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه محبباً بين النوعين (وهذه) كنه لا شاهد لها (بل) الجميع بينهما يقتضي حمل حراني بصير على صورة كون المستأجر محبباً بين الأنواع اعم من ان يكون ندماً او وجوباً وذلك لاختصاصه بقرينة ما في دليله من التعليق بما اذا كان محبباً - وكان التمتع افضل ومعاد التمايل ان التمتع حيث يكون افضل من غيره يكون العدول احساناً للمستأجر و ان لم يرص به - ولا حله يحتص الحر بهذا المورد - و به نقد طلاق حر على (وعليه) فمقتضى اطلاق حراني بصير - حوار العدول بنى لافضل في كل مورد كان المبوب عنه محبباً - رضى به المستأجر لم يرص به (و لا يبعد) ان يقال ان معاد التماس ان المبوب عنه حيث يكون محبباً بين النوعين و التمتع افضل فهذا قرينة على رصه بذلك فتكون التمتع حوار العدول مع رصاه - ولا اقل من الاحمال ويرجع الى ما يقتضيه القواعد .

اذا عدل المائب عما عين له من الطريق

السادسة لا يشترط في الحج تعين الطريق - لعدم تعلق بالمرص بالطريق نوع ولكن نوعين تعين - وهذا مما لا كلام فيه اما الكلام في انه (هل) يجوز العدول عنه الى غيره مع التعيين مطلقاً - كما عن الشيخين والقاضي و لحنس والجامع والارشاد و جماعة آخريين (ا) يجوز الامع العلم بعقو عرص بذلك المعين كما في اشرايع بل نسب في الجوهر الى المشهور (ام) لا يجوز الامع لعم باتقاء العرص في ذلك

الطريق كما في المستند وعن غيره - اقول -

لا إشكال في ان مقتضى قواعد باب لاحاره لروم لاثان بخصوص ما وقعت الاحاره عليه (لا) اد كالدكر طريق خاص من باب التعارف - نعموم مدلل على وجوب لوفء بالعقود والشروط - من غير فرق في صورة التبعين في عقد لاحاره بين تعلق عرض بذلك لمعين وعدمه - فان التبعين في عقد الاحاره موجب تعيين ذلك وما لا يجب اذا كان الموضوع الطريق الكلى وانما ذكر طريقا معيب من باب امثال

(ونكر) في المعام روايه صادرة هي منشأ لهذا الاختلاف - وهي صحيحة (١) حريز بن عبد الله قال سألت ابن عبد الله عليه السلام عن رجل عطى رجلا حقة يبيع بها عنه من الكوفة - فبيع عنه من البصرة - فقال يبيع لاسر اذا قصى جميع المساكات فقدم حقه .

و لقائلون بحوار لعدول مطلقا تسكوا باطلاقها .

وقد حملوها عنهم على محمل ١٠ - ماعن الدخيرة - وهو ان قوله من الكوفة متعلق باعطى - لا صحيح (وفيه) ان قريته المقاسه بين - من الكوفة - ومن البصرة - مقتضية لتعلقه بالبيع (وفيه) بظهر ما في الوجه ٢ - وهو ماعن لمدارك من انه متعلق بقوله رجلا - ويكون صفة له ٣ - ماعن المستقى وفي العروة وهو حملها على صورة عدم تعلق لفرض بخصوص لطريق فسطح معارف مع لقول الثالث (وفيه) انه تقييد للاطلاق من غير قربة عليه ٤ - ماعن المستقى بضا - وهو حملها على ما ذكر المدفوع بعنوان الرق لانعوان الاجارة (وفيه) ولا) به خلاف الظاهر - ولا قل خلاف الاصطلاح وعدم الاستفصال (وثالثا) ان الدليل ان كان مشروطا ليجب من لكوفة مع عدم الحجج فيها يكون لمدول له صمما للمدول ٥ - ماعن السد الحراثرى ره وهو كون الشرط خارجا عن العقد والشرط لانتدائي لا يجب الوفاء به (وفيه) انه خلاف ظاهر قوله اعطى حقه ببيع به عنه من الكوفة ٦ - ماعن لدخيرة وفي العروة وبقي عنه البعد

في المستند وهو ان تبادل على صحة الحج من حيث هو و احرائه عن المبوب عنه و لا نظر لها لى حوار ذلك للاخير (نوصح ذلك) ان السؤال يحتمل ان يكون عن احد امور اب حوار لعدول تكلفه وعدم ترتيب الاثم عليه - او حرائه عن المبوب عنه - او حواره وصفا واستحقاق الاخره (وقوله) الخلا في الخوب تقديم حجه - بعض الثاني بمعنى كونه ظهرا في صحة الحج و احرائه - ولا اقل من الاحمال - وحدث ان صحة الحج وسقوط معنى دمة لمبوب عنه موافقة للقواعد كما عرفت مذكرا به في نظير لمسألة فلا بسفاد من لروية شىء اريد من ما يفتضيه قواعد باب الاحاره

ولكن هذا يبنى على ان يكون قوله ادا قضى - تقديم حجه مبرعا على قوله - لادس - وهو خلاف الظاهر بل الظاهر كون الخوب مقصدا لحكمس - احدهما معنى الدس عن الحج بوجه ظاهر في حوار ذلك للاخير - دسهما - احرائه عن المبوب عنه - لمؤدى ذلك بقوله ادا قضى - تقديم حجه (ودعوى) ان الصحيح محمول على العالب من عدم العرض في طريق معين (تدفع) بانه بملاحظة ان الحج من الكوفة اكثر ثوبا من الحج من البصرة لاحالة يكون العالب على لعرص به (محصل) ان الاظهر حوار مطلقا و حرائه عن المبوب عنه

و اما الاحره - فان كان تعبير الطريق من باب المثال - لاشكال و لا كلام في استحقاقه تمام الاحره للمسماة وهو واضح (وان كان) بعينه على وجه الشرطية لفقهية بمعنى الاكثر من في الاثر بان اوقع العقد على الحج بالاحره و شرط في صممه ان يكون الحج من طريق المعين - بشت الحار للمسافر لتخلف الشرط فان امضاه استحق الاحير الاحره المسماة و ان فسحه استحق احرة المثل لان الحج و فح بطلب المستاجر و مره فيكون من باب العمل بالصمان (و ان كان) بعينه على وجه الجبرئية - بان كان متعلق الاجارة من كمال الحج والطريق الخاص بالظاهر هو استحقاقه من الاحرة المسماة بالنسبة - الاذا فصح المسافر الاجارة للسعص فيستحق احرة المثل (وان كان) بعينه على وجه القيدية الارتباطية بان يوقع الاجارة على الحج المقيد بكونه

من طريق خاص - لم يستحق ثبت - اما عدم استحقاق الاخره لمسألة لعدم لانيان
بالعمل المستحق عليه - ولا يعضه فان لم يقد يقد خاص عمره لم يقد به - وبعبارة
حرى ليس مورد الاجارة والاحراء - واما عدم استحقاق احرة المثل - فلم يقد كون
الحج من غير ذلك لطريق بامره فلا يكون مشمولاً للعمل بالخصم - فان ما مره غير ما
وقع (وما في الجواهر) لكن الاصح خلافه ضرورة كونه بعض العمل المستحق عليه
وليس هو صفة آخر وليس الاستحقاق على حاطة تمام لثوب فحظ بعضه مثلاً باولى
منه بذلك انتهى (برد عليه) ان في المثل بما يلزم يستحق بعض الاخره لمسألة
دا كانت الاجارة وقعة على حاطة بحيث يكون حاطة بعضه جزءاً من مورد الاجارة
ولا فلو كان مورد الاجارة مقدماً بتمام العمل لم يستحق شيئاً وفي المقام ان كان
على الطريق محدوداً جزءاً للمورد استحقاق الاخره بالنسبة وان كان قد لا يستحق لانتهاء
لمقدماً بانتهاء قيده - وما استدله لخصم من اصاله احرام عمل بمسلم - فانه يكون
مورده ما لو كان العمل بامر المسافر وادبه - والافقد اسقط احترام عمله - فلا يظهر
عدم استحقاق شيء في هذه الصورة - ولكن لفرص المعروف الشائع هو لصورة
الثالثة - فيستحق مما هو العالب من الاخره المساء بالنسبة

تعدد الاجارة للحج في سنة واحدة

السابعة دا آخره للحج عن شخص مآشره في سنة معينة ثم آخر عن شخص
آخر في تلك السنة مآشره بضا . بطلت الثانية على ما هو المعروف بينهم - بل في
الجواهر والمشتد هذذلك من القطعيات .
وقد استدله بوجوه الاول ما في الذكره والمسي . بان فعله صار مستحقاً
للاول فلا يجوز صرفه الى غيره (وفيه) ان هذا يصلح وجه عدم الحوار تكليفاً فانه
يكون عاصباً بتركه الحج عن الاول - و لكن لا يصلح وجهاً للتطلان فان الاجارة
الاولى على الفرص لم تقع على وجه تكون منفعته الخاصة للمستاجر بل وقعت على

لعمل وهو الحج عنه واما الحج عن غيره فليس متعفا لحقه
 الثاني ما في الجواهر وهو انه لا يقدر على السلم وفي العروة غير عن ذلك لعدم
 القدره على العمل والمراد واحد (وبه) ان المراد من عدم القدره ان كان عدم القدره
 عقلا فهو يدهى لطلان - وان كان عدم القدره شرعا فلا دليل على عسره في معنى
 الاجارة - بل الدليل دل على عسار القدره والاسطه في حجة الاسلام لافي لحج
 عن الغير - ولا في اجار نفسه عليه .

الثالث لمصوص الداله على عدم حوارج من نسب الحج في دمه المتقدمة في
 المسألة ثمانية عشر من الفصل السابق وهي تشمل المصداق الاول من صم تنقيح لمصا
 (وبه) انه قد تقدم في تلك المسألة ان ليس محتصر من في دمه حجة الاسلام ولا يتعدى عنه
 لعدم العلم بالمصا .

الرابع ان الامر بالشئ يقتضى الهى عن صده والحج عن الاول حيث يكون
 مأمورا به - فيكون الثاني مهيأ به وفاسدا (وبه) ان الامر بالشئ لا يقتضى الهى عن
 صده كما مر مرارا .

الخامس ان الامر بالحج عن الاول وان لم نقص الهى عن الحج عن الثاني
 الا انه يقتضى عدم الامر به فانه يستتبع الامر بالصدى وحيث انه عادة فلا يصح بدون
 الامر - وحديث كفاية الملاك و لمحوبة في صحته فدمر به مع سقوط الامر
 لا كاشف عنهما (وبه) انه يلزم بالترتب كما هو الشأن في سائر موارد لمراجمين .

السادس انه كما لا يمكن ان تملك الانسان منافع المتصادة في آن واحد كك
 لا يملك الغير نك لمنافع كك - وعليه فادار احج عن الاول مملوكا له بالاجارة
 الاولى - فالاجارة الثانية ان صاحب لرم من صحتها ضرورة الحج عن الثاني مملوكا
 له وهو غير ممكن وان لم يصر مملوكا له فسدت الكسبة لملازمة صحتها لذلك - بل
 حقيقتها ذلك (ونظير المقام) ما لو آجر داره سنة واحدة لسكنى ربه - فانه لا يصح ان
 يوحرها نك لسنة ثانيا لعرو (والعرو) بينهما من جهة ان في المقام الانسان لا يملك

عمل نفسه قبل الأجرة وعلى المثال لابد و ان يكون قبل لأجار مالك للمفعة فدا ملكه. يريد لا يكون مالك للمفعة كي يملكها لعمرو (غير فارق) فانه في الأجرة لابد من التمسك فكذلك في المثال يقال لا يكون مالكا للمفعة فانا كي يملكها - كك في المقدم يقول ليس له تمسك عمله لثاني (وهذا) هو الفارق بين هذه المسألة وما تقدم من ان من في دمه الحق البذري لسه معة يصبح ان يؤخر نفسه للحج عن العبر وفي تلك السنة فيه بالدر لا يصير الحج مملوكا لغير - فلا مانع عن تمسيكه بالأجرة فتدبر فانه دقيق .

هذا مع شروط المباشرة في الحجين ولو آخر نفسه من شخصين للحجتين في سنة واحدة مع عدم اشراط المباشرة فيهما او في احدهما صحتا معا قال الاخير يمكن من العمل بكتلة الأجرتين ولا مانع من كون المسأجرين مالكين للحجتين في دمه كك فلا وجه للمنع و طلاقات ادله لعمود والصحة شامة لهما .

وفي نحو هر بل قد بعد يكون الحكم كك مع عدم اعتبار المباشرة فانه وان تمكن من الاتان بهما باستئابة لكن يعتبر في الأجرة تمكن الاجير من العمل بنفسه فلا يجوز اجارة لأعصى على من له نفع ان هي ارادة لاستئابه في العرض لايجوز الأجرة لثمة للحج في تلك السنة وان كان المراد بها بالاولى وبها مانع لاستئابة ولكن قد ذكرنا في كتب الأجرة احتمال الصحة انتهى (وفيه) ان المعتبر في الأجرة تمكن الاتان من العمل - و مانع ان يتمكن منه بالمباشرة خاصة فلم يبدل عليه دليل فالأظهر هي الصحة فيهم - هذا كله في الأجرة لسنة معينة .

حكم الأجرتين مع اطلاقهما او اطلاق احدهما

وهناك صور أخرى - احداها - مالو كانت الأجرتان مطلقين ولم يكن انصراف لى لتعجيل (في) التذكيرة والمستند العروة وغيرها صحتهما معا (وفي) الشرايع وعن الشيخ بطلان اجارة الثانية (مقتضى) اطلاق اولة الأجره هو الاول - واستدل

لثاني (بان) مقتضى اطلاق الاجارات كلها التعجيل - لأمس جهه دلالة الامر على الفور - بل من جهة ن وعده السلطة على الاموال و الحقوق تقتضي وجوب المبادرة الى الاداء و لتأخير مخالف لها - وعليه - فكون الثانية مراخمة للاجاره الاولى فتسقط (و فيه) ن التعجيل الذي يقتضيه الاطلاق ليس بمعنى انحصار المملوك في الحج في السنة الاولى كي لا يقدر الآخر على تملكه للثاني و لا معنى لتوقيت كي تكون الثانية واقعة على الحج في عيرونه بل هو حكم تكملي مستقل وعليه فلا تكون الثانية مراخمة الاولى ولو كان هناك مراخمة فاما هي مراخمتها لقاعده السلطة وهي لا يوجب البطالان (مع) انه لو تم ذلك فاما هو فيم لو كانت الاجاره الثانية وقعة على الحج في السنة الاولى - واما اذا كانت مطلقة - فانهضاء المحل في الثانية مدمع بسبب استحقاق الاول .

ثانيها مالوكات لاولى مطلقة - والثانية مقبده بالسنة الاولى - ومن ذهب في الصورة الاولى الى بطلان التمسك بترمييه في هذه الصورة ومن لقائلين بالصحة في تلك الصورة - لم يصف رده في التذكرة وهو بانه على البطالان في العرض (و استدلل) له بما ذكر وجه البطالان فيه فكانه قد لم يسلط الحواب لدى ذكره لاجارى في العرض واقتصر على الثاني ولا مورد له في المقام كما لا يخفى - و بعد صحتهما معايق التراحم بين الوحيين الكلبيين فيحرى فيهما ما يحرى في سائر المتراحمين .

ثالثها - مالوكات لاولى مطلقة - والثانية مقبدة بالسنة اللاحقة - لاشكال في صحتها (و القول) سلطان الثانية من جهة اعتنا اتصال زمان الاجاره بالعقد لعدم لقدرة على التسييم في غير المتصل (يدفع) بان للارم هو اسليم في زمان الاستحقاق لاقله

و بعثها مالوكات الاولى مقبده بالسنة الاولى والثانية مطلقة فقد يقال بالبطالان اي بطلان الثانية نظرا الى ان الاطلاق يقتضي التعجيل فتراحم لاحارة الثانية الاولى (ولكن) قد عرفت في الصورة الاولى فساد هذا الوجه و انه لا يقتضي البطالان غاية

لا امر ان يكون المستخر لثاني الاحار لو كان جاهلا بالاحارة الاولى ووجهه وصح
وما ذكره طهر حكم لخدمة - وهي ما لو كانت الثانية مطلقة - والاولى مقيدة
بالسنة المتاخمة واهما تصحان جميعا .

ولو اقترنت الاحار تان أو اشتبهت الساقطة عنهما

ثم ان الاحار تين اليقين لا يصحان معا - كالواقعتين على الحج مباشرة في سنة
واحدة. لو اقترنا كذا اذا آخر نفسه من شخص واحد وكتبه من آخر في سنة واحدة
وكان وقوع الاحار تين في وقت واحد - بظناهما - ادلا يمكن الباء على صحتهما لما
تقدم - والحكم بصلحه حدهما المعنى بوجع بالامر حج - واحد هـ لا يسهل لانتكون
موصوعة للصحة - وبعبارة اخرى ان عنوان احدهما ليس موصوعا للصحة - و
وقعها متعين فلا ماص عن الباء على بطلانها مع (و الحكم) بالتحجير في بطائر
المقام كسألة العقد على احسن في زمان واحد - او تزويج امرأتين و له ثلاث وما
شاكن - لو ورد النص الخاص في تلك الموارد لا يوجب لحكم به في المقام كما لا يجهى
ولو ائتمت السابقة من الاحار تين فاصالة لصحة في كل منهما - بباء
على جريانها في مورد العلم الاحتمالي بالخلاف - وعدم تمامية ما قبل من ان مدركها
باء العقلاء وسائهم عليها في مورد العلم الاحتمالي عبر ثبات - و بباء على جريانها
مع العلم بصورة العمل و لشك في الصحة من جهة الامور الخارجية الاتفاقية - تعارض
اصالة الصحة في الآخر وتساقطان (واما اصالة) عدم حصول كل منهما عند تحقق
لاخرى - او عدم ملوكه للحج له لى حين تحقق هذه - فهي وان كانت جارية في
نفسها و لا تكون مشة لان بها ثبت شرط الصحة او يرفع المانع عنها - الا انه بباء
على ما هو الحق من جريان الاصل في مجهول التاريخ ومعلومه - بتدريس الاصل الجارى
في كل منهما مع الاصل الجارى في الاخرى في جميع الصور عم من ان تكونا مجهولتي
التاريخ او يكون تاريخ احدهما معلوما وتاريخ الاخرى مجهولا .

واما عني لقول بعدم حرمانه في معلوم التاريخ وان كان وقت حداثتهما مجهولا - و
وقت لاحرى معلوما تحرى الاصل في المجهول لا ونست به صحة المعلوم وقتها (فهل) يعارضه
اصل الصحة لتحري في المعلوم فيكون ذلك الاصل معارضا مع اصلين طوليين في الآخر
ام لا - الظاهر هو الثاني - لان الاصل في اطراف العلم الاجمالي لا يجريان ان لم يكن
لاحدهما مرجح - وفي المقام يكون الترحيح مع الاصل المبرور فان اصل الصحة
لا تحرى عني كل تقدير لاسلانه بالمعارض فتحري ذلك ونساق للكلام في محله

ثم انه يمكن ان يقال في مورد الذي نتعارض فيه الاصول - انه يرجع الى القرعة
لاما لكل امر مشكل سواء عني ما حققناه في رسالتنا في القرعة من ان احرائها لا توقف
على احرار عمل المشهور بل كل مورد شكل الامر ولم يمكن المحلص ولم يكن طريق
ولا اصل محرر للوضعة ولم يمكن الاحباط تحري قرعة وفي المقام حيث يكون كث
فتحري - وفي رعاية شرط حرائها يرجع الى تلك الرسالة .

ولو آخر نفسه من شخص للتحج في سه معينة - ثم علم انه آجره فصولي من
شخص آخر سابق عني - عقد نفسه - فهل له ان يجير ذلك العقد وتطل اجارة نفسه سواء
على كاشفة الاجارة فان الاجارة تكشف عن صحة الاجارة من الاول وكثبية واقعة
بعد الاجارة الاولى الصحيحة فتكون باطلة ام لا وجهان (اطهرهما) الثاني لانه ولو قلنا
بالكشف الحقيقي في الاجارة ولكن لا ريب في ان الاجارة الصادرة ممن له السلطان
تكون كاشفة لا لاجاره من كل احد والقرص انه باجارة نفسه سلب سلطانه فليس له
الاجارة - فاجاره نفسه معدومة لما هو المصحح للاجارة - فليس له تلك .

نصحيح الاجارة الثانية باجارة المستأجر الاول

ثم انه في المورد الذي حكمنا به بطلان الاجارة الثانية - وهو ما لو آخر نفسه
من شخص للتحج في سه معينة - ثم آخر نفسه من شخص آخر للتحج في تلك لسه
هل يمكن تصحيح الثانية باجارة المستأجر الاول ام لا - ونحة للكلام في المقام - انه

تاره تكون الاجارة و فحين على منعه لاحاصة وهي الحج في تلك السنة - و جرى
تكونان واقعتن على العمل الشحصى المحارحى - و هو الحج عنه ففى تلك السنة
وثالثه - تكون الاولى - من قبل الاول - والثانية من قبل لثى - و رابعه - يعكس
فى الصورة الاولى والثالثة - للمساجر الاول ببحر الاحاره الثابته لوقوعها
على موهومته وملكه - فلابد من تصحيحها باحارة اسالك ولو حارها يكون لعقد
تاماً - و المستاجر الاول يستحق لاحاره للمساة فى الثانية لعرض كون العمل
لمستاجر عليه له فله عوضه - و الاجير لا يستحق منها شيئاً لعدم كون العمل ملكاً له ولكنه
يستحق لاحرة بمسماه فى الاولى وهو واضح .

واما فى لصوره الثانية والربعه فقد يقال بانه لامورد للاحارة من المستاجر
الاول لامتلك موقع الثانية عنه فليس له لاحاره (و ورد عليه) - به لانصر فى لاحاره
صدورها من لملك بل يكفى فى صحة العقد كونه لولا الاحاره مباحا لحق عبر انعقد
فاذا حار ذو الحق لم يكن مباح من يعود للعقد ولذا صبح بيع المبيع المرهونه باحارة
المرتهن و لم يكن ملك لموصوع الحق (وقه) ان الاحاره سا تصحيح العقد دا
صدرت ممن له الملك و لحق فى مورد العقد - وفى لعدم بس كك فان المستاجر
الاول ليس ملك لمورد الاحاره الثانية ولا يكون حق له منعق به مما لا يصح لعقد
من جهة قصور فى نفس مورد الاحاره فانه لا يصلح بصير ملكا لمساجر الثاني لما
تقدم - وعليه - فليس له لاحارة - فتدبره دق (نعم) للمساجر الاول ر و م فى
دما الاجير او اسقاط ماملكه عليه من لعمل اذ كان عنوان المشرى فى الاجاره الاولى
قيدا - واسقاط حق الشرط اذ كان شرطاً - وبذلك تصح الاجارة الثانية لعدم مباح
من يعودها وعلى هذا فبحث لادبع من ر ر ذلك باحاره لاحاره لثية (فدعوى) ان
للمستاجر الاول اجاره الثانية مطلقاً (فى محبة) ثم ان الاحارة ان كانت اسقاطاً لفى
لعمل اسحق الاجير كلنا الاخرين و عليه العمل بالاحارة لثية و ان كانت سقاطاً
لحق الشرط استحق الاخرين ولكن عليه كلا العامين - الواقع عليه الاحارة الكنية بالمشاوبة

وواقع عيه لاحره لاولى بالاستيابة والتسيب فتدير .

لو صد الاحير او احصر

اثامة لو صد لاحير و حصر - اى مع من يحج ما عرض - و بعدو وما
مانله - كان حكمه كالبحر عن نفسه فيما عليه من الاعمال - و مجموع ما عرض لى
هو لمصدود بعث بهديه مع صحابه و بواعدهم يوما مدحه فسلط في ذلك يوم من
كل شيء الامن لىء حتى يحج من قال - كان حجه و جبا - او طاف عه لىء
ان كان لىءا . و المجموع بالعدو الذى هو المحصور يدح هديه ح و يحل له كل شيء
حتى لىء - و سبب بقية احكامها فى محلها (و بالاحتمال) بلك لاحكام تشب بالاحير
بعدم لانه و غيرها من الأدلة - و يقع ما وقع عن لمساحر لانه قصده بهمه و عليه (و ان
كانت) الاحارة مقيدة بشك السه على وجه التقيد انفسح لاحاره لعدم العمل
بمساحر عيه الكاشف عن عدم صحة بمسكه و تمسكه الاحره (و ان كانت) مقيدة بها
على وجه الاشراط للمساحر حار الحلف (و ان كانت) مقطوعة بلى الحج فى دمه
لى لىءل - فان تعدد بعض افراد المستأخر عيه لا وحب الانساح ولا لىءار (و ما)
عن الشهيد من ثبوت الحبار لأوجه له .

و فى صورة الانساح او الفسخ يستحق الاحير من لاحره لمساها بلىءه لىءا
فى من الاعمال - وقد تقدم تفصيل القول فى ذلك فى امسأله ثالثة

و لو كان الصد و الاحصار قبل تمام الحج لآخرى عن لمبوب عه و ان كان
ذلك بعد لاحرام و دخول الحرم - اذجره الناقص على خلاف لاصل لىءاج لىء
دليل مفقود - و انما الترمابه فى موت المائب كما امر لىءصوص لىءصه - و لىءعدى
عن موردها الى لمقام مع عدم احرار المايط لىءاس لىءقول به (فما) عن لىءشح و لىءشعر
به عبارة الشرايع من الاحراء - عمر تام - و لىءلها لىءب لىءقولان به فر حج لىءجواهر
فى ترجيه ما افاده

وفي صورة التقييد لو ضمن الموهجر الحق في المسفل - فهل يجب إحاطة كما عن
ظاهر المسئلة و سبغة و لمهذب بل ربما قيل به ظاهر المسوط والسرائر وغيرهما
م لا يجب كما في المذكور والمنهني والشرابع والمستند والخواهر وغيرهما
و جهاب (هو هما) لأول ذلك فمروص ان انعقد واقع على المقعد ولا يسأل غيره فلا
وجه لبروم قبول غيره - وفي لخواهر وجه قول من قال بوجوب إحاطة بقوله - و
بداخله عمرو حد على ارده مرمى لمستأجر بضمان الأجير بمعنى مستحاضه ثانيا
بلمتخلف من لاخره ولو معاطا فيه ح لا اشكال فيه انتهى - وهو حسن .

لو أفسد الأجير حجه

للساعة - لو أفسد الأجير حجه - يجب ان يسحب من قبل - و تمام ما بيده - و
كده رده - كالحاج عن نفسه بالاحلاف - وفي الخواهر - بل يمكن تحصيل الاجماع
عنه - و يشهد به - حجه من النصوص مبرر عند بعضها - بما اكلام في موارد
١- هل لأول مسقطه منه بموجب عليه ام لا وعلى الثاني هل الحج لثاني مرة للدمه ام لا
٢- هل يسقط لاحاره لا ٣- هل يسحق الآخره على ما يبي به و ان ترك لا يبان به
ثانيا من فاس لا ٤- هل يجب الأمان لثاني بالعنوان الذي انى به الاول - م هو
واجب تعبدى .

ام في المورد لأول - فالقول بالمسقطية وعدمه سديد - على القول بان الاول
هو الواجب والثاني عموية - وان الواجب هو لثاني - و تمام الأول عقوبة - ادعى لأول
يكون ما يبي به مرة أدمه بموجب عهدونه على الثاني وفيه قولان مشهوران (حدهما)
صحة لأول و كون الثاني عقوبة (ثانيهما) لعكس - وصاحب الخواهر في لمقدم يختار
الثاني - وفي مبحث كدرا ب الاحرام في لحج عن نفسه بعمار لأول

وقد استدلل لثاني في لخواهر باطلاق اسم الفاسد على لأول في النص والفتوى
وقال احتمل ان هذا لاطلاق محار لأدعى اليه بل هو صواب لجميع ما ورد في بيان

لمطالب من لصوص من انه ودونه الحق اولاً ^١ والحق له وبحو ذلك مما يصعب ارتكاب لمجر فيه من مقصده ن الحق لاسطه شيء وانما نوجب فعل هذه لمطالبات لاثم و لاعدة عقوبة وهو كما ترى انتهى وسيمر عليك ما في هذا الاستدلال من الاشكالك .

وسند للاول بطائعتين من لصوص لاولي . ماورد في الحاج مطابقا - وهي حسه (١) رواية بل صححته المروية عن لكافي قال سببه من محرر عني مرأته قال ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} <

ففي أحدهما - قد سأل عن الرجل يوصى بحجة فيعطى رجل درهم يحج بها عنه
فيصوب قبل أن يحج ثم أعطى الدراهم غيره - فقال في كتاب في الطريق وسكة قبل أن
يقضى مساسكه به بحرى عن الأول - قلب من يتلى شيء بعد عليه حجة حتى يصير
عليه الحج من قبل بحرى عن الأول قال لا نعم - قلب لأن الأخير صام للحج
قال نعم - والآخر - سأل الصادق عليه السلام عن رجل حج عن رجل فحرج في حجة شيئا
يلزمه فيه الحج من قس أو كره رده قال لا نعم هي للأول دابة - وعلى هذا ما خترج - و
انضمير في قوله (بحرى) في البحر الأول : اجمع لى الحج لدى وقع فيه المفسد
والمراد من الأول الشخص الأول (وورد عليهما) في الجواهر في هذه المسألة دليلا
أن كما ظهر في باب الفرض الأول إلا أنه يجب حملها على رادده عطاء الله للمصوب
عنه حجة دابة بمصلاحه وإن قصر الدنس في فسادها وحولت بالأعدة سهى (ولكن)
ما فاداه في ذلك لمحت حوب عن ذلك إذ حمل المفسد على نقص الموجب لعقوبة
أسهل من حمل الحرى على ما بعد (فمحصل) أن الظاهر كون الأول هو لفرضه لذى
عقوبة - وعليه فهو الموجب لفرضه لدمه - وقد صرح بذلك في الحرى المفسد .

وما عني بقول الآخر - فهل لذى موجب فراع دابة المصوب عنه أم لا ربما
يقول كما عني بسقوط وحلاف والسرائر والقواعد فقطع و عن المعتز احتمالا
بأنه لا يولد لمستأجر من ساجر مرد أخرى في صورة العيس - وللأخير أن يحج
ثالثا في صورة الإطلاق .

و استدلال له بوجهين (أحدهما) أن لذى إنما يجب للافساد عقوبة كان الأول
صحيحا أم لا بمعنى أنه عقوبة ما حياه من ارتكاب المفسد ولذا لا يختص بالحج لو احتج
بالحج ثالثا إذا تداخل خلاف الأصل (وقبه) ولا النقص بما إذا افسد المستطع حجه
فانه يحج من فاجر ويكفي به عن خطايا الاستطاعه والافساد - وثانيا بالحل وهو أن
التداخل مفهوم من دليل الحس فانه يجب على النائب أن يأتي بالحج في انقضاء
عن المصوب عنه وبذلك العنوان فذلك الحج بنفسه تعيق به حكم آخر (وبعد) يظهر

الدفاع متبين من أنه من عدم اختصاصه بالحج أو واجب بسكشاف كونه بكملة متعقبا
بحج آخر (والحملة) على لقول بعدم صحة الأول بكون الثاني هو لمعونه بذلك
العنوان (ثانيهما) ما ذكره في الحوهر قال ودعوى أن الحج باسده له نقب لنفسه
لأنه غير مستأجر عليه - لى ن قال فيكون القضاء عن نفسه انتهى (وفيه) أو لا يمنع
الافتقار لنفسه - وثالث - ن لما في هذا من أن الأول بالمعنى ن لى أتى به لئلا
يصار إليه بعد الفسخ والافتقار .

وما لمورد الثاني - وهو أنه هل تنفس الأجرة أم لا - وقد اختلف كلمات
انقوم فيه وفي الحوهر أن لمحصل من الأقوال ثمانية (الأول) بفسح الأجرة مطلقا
إذا كان الثاني فرصة وهو ظاهر المس (لثاني) بفسحها مع انعكس دون الاعتلاق و
وجوب حجة ثالثة بأنه كما هو خبره لفاضل في التواعد و لمحكى عن إشعق وأن
درس (الثالث) عدم الاعتصام مطلقا ولا يجب حجة ثالثة وهو خبر د' شهيد (الرابع) ن
كان لثاني عقوبة له بفسح مطلقا ولا عنه حجة ثالثة ون كان فرصة عسج في المعية
دون المظنفة وعنه حجة ثالثة وهو على ما قبل خبره المذكور و حد وجهى المعسر و
لمنتهى (الخامس) كك وليس عنه حجة ثالثة مصدقا وهو محتمل المعسر والمتمنى
(السادس) بفسحها مطلقا كانت و معه كان الثاني عقوبة أولا لا بصراف الإطلاق
إلى العام الأول وفساد الحج لأول و ن كان فرصة (السابع) عدم بفسحها مطلقا
كثقل وباحتمله الجامع والمعسر والمتمنى والمحرر (الثامن) بمحضر وهو محتمل
محكى المحلف وهو الأصح وليس في تحرير من فاده بعد ما عرفت انتهى

اقول - بناء على ما عرفت من أن الأول فرصة لا تفسح الأجرة مطلقا بل لا تباين
بالعمل لمستأجر عليه غاية الأمر يجب عليه الأمان به ثاب انص (واما) على القول بأن
تمام الأول عقوبة و لثاني فرص ون كان لحج المستأجر عليه مقيدا سلك السة
انفسحت لعدم لا تباين بل لفرص بطلان ما أتى به (ودعوى) أن الحج في القابل عصوص
شرعى عما وقع عليه لعقد - فالأجرة بالنسبة لى الأول وان افسح الأجرها بالنسبة إلى

لثانى باقية كما فى العروة (نندفع) أنه ليس فىصوص الب مايدل على ان الثانى
عوض شرعى يعنى عن فعل المساجر عنه يهد العدوان بحيث يضر لثانى
معنى لأجاره كما لا يخفى (وان كان) غير مقدّمها لم يفسح لأجاره فان فساد العروة لا يقتضى
مساح الأجرة الواقعة على المطلق وانما يوجب لتعجيل فى لأجاره لمطابقة لاه
لأبوحب نعم المساجر عنه - وقدماره بحرى بلحج من قبل عن لحج ثاب .

واما المورد اثنى (فان) كان لفرص هو الثانى لا يستحق الأجرة - لا أول - عنه لأم
اذا كان مطابقة بسحقه لثانى (و) كان لفرص هو الاول استحقها - مع الألبان
به من قبل لاسوته وان صدر الأجر ان الحج الثانى مربوط بالاول وشارك لنفس
الواقع وهو معلوم - معنى لأجاره هو لحج الكامل غير انقص - فو لم يأت بالممكن
لا يستحق الأجر (مهم) لا - بعد - فو نه - فى موثق صحيح اثنى - هى لاول
ثامة وعلى هذا ما اخرج - تدعى ثمة الاول بالنسبة لى المبوب عنه و ن لحج
اثنى فى ثمة ذلك وليس بداركا لبعض - و عليه فستحق تمام الأجرة وان لم يأت
بالثانى عصا (بل) قوله فى موثق الاول اخرى عن الاول قال يلا نعم فلب لان
الأجر صامم للحج بل نعم بدل على ذلك

و المورد اربع واضاهر لزوم الاسان به بالعنوان الذى اثنى به لا أول فانه
الظاهر من دليل الامر بعداد الحج ان المستند بها كسائر موارد التى الامر لشارح
باعدة لمؤثره هو الاس اثنى بالعبور - لدى بى به لا أول - لا أقول ن لاعدده صدره
هى ذلك كى به ن نس هذا لفظ فى المصوص بل أقول قوله عليهم الحج من قبل
ظاهر فى ذلك - وهذا سئل الراوى بعد ذلك انى المحتس بها - دلو لم يكن اثنى
بالعبور لاول - لما كان مورد لهد السؤال - مع - بالتعجيل فى الموثق بان لأجر
صامم للحج يشعر بذلك كما لا يخفى .

الاجير يملك الاجرة بالعقد

العاشره - يملك الاجير الاجرة بالعقد - لانه ذلك مخصص صحة الاحارة الممنوعة لها - وقد ثبت النصوص الخاصة في الجمع على ذلك - لاحظ - موثق بساطي - وحرر مسمع - ورويه عبدالله - الآية في آخر هذه المسألة - كما لا شك في وجوب تسليمها بعد الانتهاء لعمله لوجوب رد المال الى صاحبه ، وكذا لا كلام في وجوب تسليمها قبل اكمال العمل لو شرط ذلك .

اما الكلام في به هل يجب تسليمها قبل العمل لو طامها لاجير مع عدم اشتراط ذلك في ضمن العقد و لم يكن قرينه على المعجل - ام لا - المنسوب الى المشهور هو عدم وجوب رد حوز المظنة (و استدلاله بعض الاعاظم من المعاصرين باقتضائه طبع المخصوصه فمادم لم يحصل المعوض لى لم يستحق له الحق في تحجير المعوض فمحور لكل منهما ان يسمع من اسلم في طرف مناع الآخر عنه (وفيه) اولاً ان المعوضه هي المادله من المالك ولا يطلها لتسليم وتسليم المحارحين - وثالث - ان محل الكلام ليس مناع لآخر عن العمل بل سائه على العمل في طريقه المقرر له وساطات لآخره قبل ذلك .

قول تسليم عمل انما هو بالانسان به وعمله - فكما ان في البيع يقوب بانه يجب تسليم المعوض و المعوض معا (ولا يصح) الى ما قبل من كلامنا من باع والمشتري منك حد المعوضين و لابد من تسليم ماله ليه و وجوب التسليم عنه ليس مشروطا بتحقيقه من الآخر فلا يسقط لتكليف براء مال الغير عن احدهما بمعضه الآخر و ان ظلم احدهما لا يسوع ظلم لآخر (و الوجه فيه) ان معنى البيع على التفاضل و كون المعامله ندائيه هناك شرط صمى ارتكازي بكون العقد مبت عليه و هو ان تمام كل منهما بتسليم العين مقارنا لتسليم صاحبه و ان تمام على صاحبه ان لا يسلمه مع الامتناع - و عيه فلكل منهما الامتناع من التسليم لو امتنع الآخر ولا يجب تسليم

ما بداه قبل تسليم صاحبه ما تحت يده (كك) بقول في المقدم فان هذا لشرط لصحة الارتكاز الذي هو بحكم الذكر لساء العقد عليه كما يكون في تسع - كك يكون في الاحره - هذا مع قطع النظر عما يصاحبه لعد و انى به جماعه منهم العاقل لرقى من انه مجرد الاحره بصر دمه المبوب عنه و رعه و تشمل دمه لاجير به و لا يجب تسليم الاحره وان لم يعمل كما هو واضح - و نسأله مختارنا الى تأمل ازيد .

وقد يقال به ما لفرق بين استئجار لعد لعم - و بين استئجار احره . حيث ان لاصحاب ستر موب يجوز مطالبة الاحره قبل اسد العقد بالعمل . ولا يرمون به في الحر - مع ان المدرك عام لهما (و الخواب عنه) انه لا فرق بينهما اصلا - وما قيل من ان تسليم مفعله لعد بما هو تسليم نفسه - وهذا بخلاف لحر فانه لا يقع تحت اليد - كلام شعري لاصل له اذ امر دمن لوفوخ تحب ليد بيس ضرورته منكا بيس وقع تحب يده فان العقد انص لانصير كك - بل حرا تسلط لخر حى واما لا تمناع به وهو فلهما عى حدسو - (و بما لفرق) بين موارد الاحاره - فانه قد تقع الاحاره على المفعله الخاصة وهذا اما يكون بتسليم من يكون المفعله قائمه به لو حوده او حوده من غير فرق بين لعد والحر - وقد يقع عى لعد وهذا لا يكون تسليمه الا لعمل - و تمام الكلام فى كتاب الاحره

وعلى مدكره من ان المستأجر الامتناع من تسليم الاحره قبل العمل - لو كان المستأجر وكيلا و وصى وسلمه نفسه - هل يكون صامعا على تقدير عدم العمل من لموحر او فاده كما عن جمع من الاصطلاح لا (قد استدلل) للاول فى لخواهر بكونه بمریط (و اورد عليه) بان الاحره صارب ملكا للاجير بالاحارة - و خرجت عن ملك الميث و لموكل - ورد المال لى صاحبه كيف يكون بمریط - (ولكن) يمكن ان يقال انه حيث يكون لهما لى لमित و الموكل حق الامتناع عن التسليم قبل العمل فلا يجوز ذلك بدون ديهما - فهو سلم الاحره لوكيل او الوصى و الحال عده

ولم تأب الاجير بالعمل و مسح لاجاره وعاد المال الى الموكل أو الممسك يكون
 الوصى أو ان يكون معدياً وصفاً (بمعنى) في خصوص الحج ما كان المتعارف تسليم
 لاجره أو يصعب قبل ان يمشى بصحق لاجير المظالمه في صورته لاصلاق - ويجوز
 للموكل و الوصى دفعها من غير ضمان للدار المسماة من المعارف - و بذلك يرى
 في المصنف ان تسم لاجره قبل الحج كان معروفاً عنه لأخط حمر (١) مسمع
 فبت لأبي عبد الله عليه السلام أعطت الرجل درهمه بحجها شيء ففصل منها شيء فلم يردده
 عنى فقال له لو له ثمنه صنف على نفسه في ثمنه لاحتج به الى السنة و حر (٢) محمد بن
 عبد الله نعمى عن الرضا عليه السلام عن الرجل يعطى لحيته حج بها و يوسع على نفسه
 فيفصل منها اردوها عليه قال لا الهى له و وثق (٣) سنانى عن الصادق عليه السلام
 عن الرجل يأخذ الدرهم للحج بها عن رجل هل يجوز ان يهدى بها في غير الحج
 قال لا يجوز و ضمن لحيته الدرهم له يصح به ما اريد و عليه حجه

استيجار الاجير غيره على الحج

لحادية عشر اذا استؤجر للحج عن غير ماله مع الاجرة على الحج مباشرة
 و اخرى تقع على تحصيل الحج في الخارج عم من المشرقة المستحب - و ثلثه
 تكون مطلقة و لا يصرح فيها بشيء من الاطلاق و التمسك - و في الاجيرة - قد ينسب
 الحج الى الفاعل - كما لو كان حركت على ان يحج بمصعب لمعقود و لا ينسب اليه
 ولا يدكر فاعله - كما لو كان آخرتك على ان يحج بمصعب المجهول

لا كلام في وجوب مباشرة في الصورة الاولى و عدم حو راسيانه غيره (كما)
 لا كلام في حوار الاستانة في الصورة الثانية .

اما في الصورة الثالثة و لظاهر عدم حوار الاستانة و يظهر منه ان الفعل الى
 الفاعل كون السنة عنى نحو القيام به لاسحق السب في حصوله - فقله ان يحج اى

توحد لمح مباشرة .

واما في الصورة الرابعة فانظر حوارها لأن المستاجر عليه هو المح من دون
نظر الى فاعل معين وسنة الى لاجر يبت سنة قدم بل سنة يحصل - هذا ما يقتضيه القو عد
(ولكن) في مقدم رواية وهي رواية (١) عثمان بن عيسى قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام
ما تقول في الرجل يعطى الحقة ويذهبها الى غيره قال عليه السلام لا بأس (وما افاده) بعض
المعاصرين من الحدة في سدها غير صحيح وان سدها صحيح ور حالها ثقاب (ولكن)
في دلالتها على خلاف مقتضى القواعد - وفي الاستدلال به في الاستبحار
بوجه بل مدلولها اعطاء ما يباح به لاجل المح وحمل ابو كليل ايضا من هو لظهور
فيش انه اذا اعطى رجل وجه حقة بغيره حل يجب على غيره من شره نفسه او يجوز
له الدفع الى الغير انتهى (واما) ما في العروة من حملها على صورة لغة الرضا من
المستاجر (غيره) مضى الى ما لا شاهد له - ولحمل - في مجرد العلم بالرضا
لا يكفي - لان يرجع الى لادن الاثنى في الاستدلال - فعد آخر - فالعمدة المذكورة
والادلة رواية غير معمول بها .

الاستيجار للمح مع ضيق الوقت عنه

الثانية عشر لا يجوز استبحار من ضاق وقته عن تمام المح تمتع وكان وطبقته
العدول الى الافراد عن من عنه حج للمنع او لافراد في العرض المذكور بدو اضطر
وعنى فرضي انقول يجوز لعدو الله من الاول او عدم بلصق ولم يحتص ذلك بمن
شرع في المح ثم تبين فانه المبوب عنه مع فرض امكان غير هذا التائب له لا يكون
مضطرا محلا يكون ذلك مشروعا لسائق كي يصح استبحاره له
ولو استاحره مع سعة الوقت فوى المنع ثم اتفق ضيق الوقت فهل يجوز

العدول ويجري عن المبوب عنه أم لا وجهان - وفي المسند لم يشر على مصرح من الفقهاء بحكمه - و عمد عليه فدد ترك التخص عن ذلك (ولكن) لمناحرين عنه حتى عني قولن (حدهما) حوار العدول ذهب ليه لتحقيق التبيين (تأنيها) عدم جواره - حثاره جمع من الفقهاء (و استدلال) الاول بطلاق حدرا العدول (واجب عنه) نابصر فها إلى الحاج عن نفسه وحديثه يكون عني خلاف لأصل فلا دليل عليه (وفيه) ان دعوى الانصراف لامشأ لها وعلى فرضه فهو بدون لأعنى به ولمحكم هو طلاق احبار لعدول

وعني فرض حوار لعدول هل يكون محررا عن المبوب عنه أم لا - ذهب حمدة منهم الفصل الرابع وسند لغروه إلى الثاني (و استدلاله) في المسند من عمومات عدول المسع لى لأقر دمع العذر لأبيد ارد مر حواره أو لرومه عنه وعدم ترتب انم اوشى آخر عليه من مده الحشه وهو مسند ولادن رلت على برائه عدم برم عليه من جهة لاحره واستحقاقه لمان الاحره نهى (و فيه) انه عني تقدير تسليم شمول احبار العدول به يكون تلك طاهره في كون الأقران بد لا شرعا عما عنه فمع ثبات استدلاله لا محاله فقط لمدل عنه عن الدمه والآخره لأمر شمول لاحار له (و ترتب) علمه استحقاقه الاحرة المسعاد - (و بذلك) يدفع ما استدلال به عني عنه لآخره عنه من الاندال لاضطرارية بما يحرى عني تقدير الاضطراب - ولاضطراب بالنسبة لى لمبوب عنه يتوقف عني بحصار لائب بالشخص لمعنى دفع امكان عده لاضطرار (فان) دد الوجه يصلح وجهها لعدو حوار استبحاره لمن بعدم بذلك من ول لأمر ولا يصلح الاستدلال له في فرض لمأله بعد عمومه النص

فصل في الوصية بالحج

الفصل الرابع في الوصية بالحج - والكلام فيه في طي مسائل

الاولى د وجب الحج على المكلف ولم يأب به لى بقرت احله يجب عليه

ان يوصى به وفق صريح غير واحد وطاهر آخر من في جميع العبادات بدنية واستدل
له بوجوه .

الاول عموم معاودة الأجماع لدفعه عن وجوب الوضوء لكل حق وجب (وفيه)
كون تلك الأجماعات بعدد عمرائهم

ثاني ما عرّف جميع اسمه صديقه دفعه بقصر العقاب عن نفسه (وفيه) انه ان
ريد العقاب على ترك ما سيرة حال الحياء - فمع انه قد يعوق الوجب بعدد يسقط
العقاب والعقاب على ترك ما سيرة حال الحياء - فمع انه قد يعوق الوجب بعدد يسقط
ول الكلام - وان اريد العقاب على عدمه انما لئلا يكون متوجها الى الميت .

الثالث ما افاده الشيخ الأعظم رد في كتاب الوضوء - وحاصله - انه بناء على
مشروعية السنة في العادة السنية كالحج على ما هو المعروف لا محالة يكون حج
النائب حجا لمصوب عنه - وعنه - فحظت بالحج و لم تشمل الأيضاء به لأن
يتى النائب به لا انه مستفاد مما ثبت من ان الأمر بالمسبب المتوقف على أمور غير
اختاره يرجع الى رده اتحاد ما في سبب المكف من المقدمات وان لم يكن ذلك
مردا من اللفظ صاف لا سبب لموحدة باقي الأمور الخارجة عن احبار المكلف

فقد حصص الأمثال و لا يسقط الأمر - ولا يضاء بفعل الحج به عنه يسقط معه الأمر
بالحج على كل من يبرئ من حصول من النائب فلم يحصل - وفي كلامه هذه مواقع
للنظر (احدها) ما افاده من ان فعل النائب فعل المصوب عنه تبرلا - وفيه قد
عرفت في فصل الياءة عند بيان حكمها ان هذا لا يتم بل النائب بالأمور بديان العمل
يعنون السنة مستقلا فحج (ثانيها) ما افاده من ان المصوب عنه أمور بفعل
النائب - وفيه رد عليه انه لا يعقل توجه الأمر بفعل الغير الذي لا يكون مسببا توليدا
لفعله و يكون اختاره فاصلا انه وفيه من الأمر بغير المقدور - على انه لا دليل عليه
و ثبوته في ديمته غير الأمر به - والأمر يسقطه بالموت من دون الأيضاء (ثالثها)
ما افاده من ان الأيضاء بفعل الحج بانه عنه يسقط معه الأمر به على كل تقدير - فانه

يرد عليه انه مع سقوطه عنه لامورد للبياة .

و لحق في المقام ان يقال - انه كما يستقل بفعل وجوب اطاعة المولى و لزوم تعريض الدمة عن الواجب ككسقل بفعل لزوم لتسبب الى فراع الدمة بالمقدار الممكن و ليس هو الا الانصاء و ملازمه بين حكم لفعل و حكم لشرع فيما يمكن توجه الامر للمولى كما في المقام يستكشف احكام الشرعي و هو وجوب الانصاء .

الحج الموصى به يخرج من الاصل او التثالث

الثانية - فذكر في فصل لحج لندرى ان لحج الواجب اعم من الحج الاسلامى و الندرى على القول بوجوب قصاته و عرهما بل جمع الواجب لندية تحرج من الاصل - راجع لمسانة لراية من ذلك الفصل .

ثم انه لا كلام ولا خلاف في ان الحج الموصى به ان علم به يدى يحرج من الثالث - ويشهد به طائفة منصوص (لاولى) - ما ورد في مطلق الوصية وبديل على به لا يجوز لوصيه باكثر من ثالث حرج عنه لوصية بالحج لو احب بقرب المتقدم - وهى كثره قد عقد لها ما في لوسائن في كتاب الوصية - منها صحيح (١) احمد بن محمد بن كس احمد بن سحاق بن سى لحسن بن بديره بن مقاتل توفيت وركب صبيعه شهاب في مواضع و وصت لسيدنا عليه السلام في اشقيصها بما يبيع اكثر من الثالث لى قال فكسب بحطه ليس بحج لى في تركها الا لثالث و نحوه غيره لطائفة (ثابته) ما ورد في خصوص لانصاء بالحج كصحيح (٢) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل مات و وصى ان يحج عنه قال - عليه السلام ان كان ضرورة فمن جميع المال و ان كان تطوعا فمن ثلثه و نحوه غيره .

١- لوسائن - باب ١١ من كتاب الوصايا حديث ١

٢- لوسائن - باب ٤١ من ابواب كتاب الوصايا حديث ٣

حكم ما إذا لم يعلم أحد الأمرين

وان لم يعلم ما موصى به واجب وندب - فهل يخرج من الأصل أو الثلث أم بفصل بين مورد قول (ففى) المذكور وإن لم يعلم خرج من الثلث أحرد المثل أو ما عساه انتهى (وعن) سيد الرضا به يخرج من الأصل (وفى) العروة فصل بين ما لو كانت الحالة انما فيه هو الوجوب كما إذا علم وجوب الحج عليه سابق ولم يعلم به أتى به أم لا - فخرج من الأصل ومن ما لو لم يعلم به فخرج من الثلث

وقد سئل للخروج من الأصل (إن) مقضى عمومات وجوب لعمل بالموصية خروجها من الأصل خرج عنها صورة العمم بكونه ندبا (أو بالرصوى) فإن أوصى بماله كله فهو اعم بما فيه ويرى أوصى بما وصيه على ما وصى به - وبعض حار آخر الذى يكون بهذا المقصود قال فى محكى الرضا وضمن عبارته المعال كالرصوى لما شتم مع قدرى العلماء بان يكون المراد به يجب على الوصى صرف لمال الموصى به بجمعه على ما وصى به من حيث وجوب لعمل بالموصية وحرمة تبديدها بغير الكتاب وأسمه وما حار بغيرها إذا علم بان فيها جور ولو بالموصية برودة عن الثلث - وهو مستبعد لاحتمال غير كاف فلعل الزيادة منه وقعت بالموصية بها من دون حذف كان واجب منه فى ما به أحد الأسباب لموجبه له والموصى اعم وهذا غير حوار الوصية برودة نرى ولا مقضى منه لا ثلث كما عليه العلماء انتهى (وبإضافة) لصحة فى فعل لموصى به مع ثلث فى ان الموصى به واجب فبصح الوصية فى أكثر من ثلث أو مذوق فلا يصح بحمل تصرفه على الصفحة فبسى على ان وصيته فى الواجب .

ولكن برده على الأول بعمومات وجوب العمل بالموصية حصصت بمادل على علم بقود الوصية باردم ثلث بان كان لموصى به ندبا - وعلمه - فالتمسك بها عبد الثلث فى كونه ندبا أو وجوب تمسك بالعام فى شبهة لمصادقة وهو لا يجوز (ويرد) على الثانى

ان تلك لموصوف صدره في موداعه وان كان قد بدى من الثلث وبدر صهار وانما كثيرة
 التي هي اشهر واصح سند وكثر عدد واوضح دلائله وتبين طرح هذه لموصوف بذلك ولا
 وجه لحملها على ما افاده هذه (وردد) على الثالث انه ان ارد احراء اصالة الصحة في الوصية
 كما هو ظاهر الدليل فيرد عليه ان صالة لصحة الصانع تحرى عند دور الامر بين الصحة وبين
 والفساد - واما - لودار الامر بين الصحة الفعلية . والصحة التأهيلية - كما لو شئت في
 صحة بيع لراهن من جهة الشك في دنا مرتبه او احارته فلا تحرى وبه لا شئت الا ان
 او لاجارة باجراء اصالة الصحة في العقد - وفي مقدم بدور الامر بين الصحة الفعلية
 والصحة التأهيلية فانه لو كان الموصى به واحدا فهي صحيحة بالفعل - وان كان مدونا
 فهي صحيحة بالصحة التأهيلية - لتوقفها على حدره لورثة . فلا تحرى اصالة الصحة
 فتأمل - (فان) ذلك قاس بمسئله . فانه وب افاده الشبح لاعظم ولكن قد اشعب
 اكلامه في رسالة القواعد لثلاث في صحت اصالة الصحة وانما حدره عند
 الدوران بين الفعلية والتأهيلية (مع) انه لو تم ذلك احتضى بما اد راد اجرة ما
 وصى به عن الثلث بالنسبة الى الزادة كما هو واضح - وان ارد احراء اصالة الصحة
 في فعل لموصى وانه بي ساكن واحدا عليه . فيرد عليه باحراء اصالة الصحة بتوقف
 على احراز صدور العمل في العارح ومع الشك في تحقق اصل لعمل الموصوف
 بالصحة لا تحرى - فان دللهم بتكفل التمسك بالموصف لا التمسك بالموصوف واثباته
 ولا تعدد الموصوف الامع احراز لموصوف .

واستدل سيد العروة لما ذهب اليه - بجريان الاستصحاب اي استصحاب بقاء
 وحوجه فيما عزم وجوب للحج عليه سابقا - وبذلك بذلك في موضوع مدلل على
 لحروج من الاصل وهذا بخلاف ما لو لم يعلم به فان مقتضى الاصل عدم كونه واجبا
 ومحرج من الثلث (اقول) ما ذكره بسم في الشق الثاني ولا يتم في الاول . لان استصحاب

بقاء الوجوب لا يكون مشتتا لذبح الميت الذي هو موضوع لنوحه المخطاب الى الوارث
وتعام الكلام في محله (فالظاهر) انه يحرج من الثلث للاصل اى اصاله عدم الوجوب

اذالم يعين الموصى اجرة اقتصر على الاقل

الثلاثة اذا اوصى بالحج - فتارة لأبعين الاجرة - و اخرى بعينها - و عني
التقديرين تارة يعين اجيرا معينا و اخرى لا يعينه.

من اوصى به ولم يعين الاجرة ولا الاجير - هي الشرايع و غيرها انصرف ذلك
الى اجرة المثل (ومقتضى) اطلاق عبارة التذكير ذلك اى لزوم الاقتصار على اجرة
المثل (ولكن) في المنتهى وعن القواعد وغيرها انه يلزم الاقتصار على اقل ما يوجد
من يحج عنه

و استدلووا للاول بالانصراف الى اجرة المثل والانصراف عن لاكثر - وافاد
سيد المدارك بقوله اما بصرف الاجرة مع عدم التعيين الى اجرة لمثل فواضح لان
الواجب العمل بالوصية مع الاحتياط للوارث فيكون ما حث به العادة كالمطوق به
(اقول) هذا الوجه يتم اذا كان الوصية بالاحراج من الثلث فان له انصرف سائما (واما)
اذالم تكن كل بل كانت ما حرجه من الاصل او كانت مطلقة و قسا بانه يحرج من
الاصل فهذا الوجه غايه ما يدل عليه انه كالنصريح بالاستيجار باجرة المثل - فاما يمكن
الاستيجار بالاقل يجب الاقتصار عليه - فان به يجمع بين مادل على لزوم العمل
بالوصية ومادل على انه لايجوز الحيف على الورثة (وبالجملة) العمل بالوصية لازم
الا انه لا بد من ابراعى حق الورثة ولا يبرأهم - ولا يكون ذلك الا بالاستيجار بالاقل
ان امكن (بل يمكن) منع ذلك وان كانت الوصية بالاحراج من الثلث فان اطلاق
الوصية يقتضى الادن بما فيه مصلحة الموصى و معلوم ان مصلحته تقتضى لاستيجار
بالاقل ان امكن (وعلى) ما اخترناه يجب الفحص عنه اذ مع احتمال وجوده لا يكون
جواز الاستيجار باجرة المثل معلوما - نعم - يكون وجوب الفحص مغيانا يلزم

منه لخرج ويعطى الواجب (ثم انه) لا فرق فيما ذكره بين أن يكون للحج لموصى
به هو الحج أو حب ولدي

وإن أوصى به وعين أخير ولم يعين لآخره - فإن وصى الآخر بما يوصى به
الأقل حرة فلا كلام - وإن لم يرص به (فهي) المسهي فإن عني الوصي أن يحج عنه
أو قل ما وجد من الحج عنه انتهى والظاهر من المذكور أن الواجب لا يسبحر بدرجة
من الأقل حرة بوجد من الحج بها - وفي المسألة يجب حرة لموصى له وما
يرصى من الحج به وإن كان رايداً عن الآخر - لأن لزمه بخرج من الثالث انتهى .
فول الكلام في أن لآخره التي يقصر عنها في الخروج من الأصل - هي هي
آخره المثل - أو أقل ما وجد من الكلام فيها في الصورة السابقة - وإن الرايد عنها
فإن كان أقل من الثالث بخرج منه ويجب حرة الموصى له - وإن كان ريد منه ولا
يجب أحاسه وبطل الوصية - هذا إذا كان الحج واحداً وإن كان مبدون فمخرج آخره
لحج بماله من ثلث وإن استع والافتظ الوصية

وإن أوصى به وعين الآخر ولم يعين لآخره - فإن كان الحج بدساً فالحكم واضح
وإن كان وحداً - فإن كانت لآخره المعينه مساوية لأقل ما وجد من الحج به صرهما
لورث أبي من شيء ممن يقوم بالحج وإن كانت ريد منه كان مساوية من الأصل و
لزم من اثنت

وإن أوصى به وعين الآخر والآخره معاً - وكان الحج واحداً - فهي المسهي
وإن عسها مد فذ أحجوا عني فلاناً بمائة أعطى فلان آخره لمثل من أصل لمال
و لرايد من ثلث فإن وصى الموصى له فلا بحث والاسوحر غيره بالمعين أن صوي
آخره لمثل أو كان أقل وإن راد دلوحه أن الزيادة للوارث لأنه أوصى به لشخص
معين بشرط الحج ولم يفعل الموصى له فيكون للوارث ولا شيء للموصى له لأنه إنما
وصى به بشرط قدمه بالحج انتهى (أقول) حكمه باخراج آخره المثل من الأصل -
بما في ما اختاره - واختاره هو في الصورة السابقة من أن آخره الحج التي نخرج من الأصل

هي أقل ما يوجد من يحج عنه .

و حق القول في المعام ن المقدار المشار إليه بحرج من الأصل و الرايد من
الثث ان اتسع - و الامع احاره الوراث و بدونهما تطل الوصية فان
الوصية تعلقت بشخص معين (وما) في الحدائق من الاشكال في بطلان الوصية بانه قد
اوصى بامر من الاجير والأجرة والحج واحب لاند من احراجه وتعذر الاحرار لامتناعه
لايوجب بطلان تعيين الأجرة لان يعلم ان لعين است وقع من حيث خصوصية
ذلك الاجير الموصى له وهو ما غير معوم انتهى (نرد) عليه ان الوصية بطر غير هامما
يثوقف تحققه على الانشاء والأبرر و المعروف ان المشأ هو الوصية لشخص معين
فمع امتناعه تطل الوصية و محدد تعلق عرص الموصى بشئ لايجدى الا ان يعلم
ارادة هذا الغرض من اللفظ ولو محاراً بالقربة و معوم ان ما نحن فيه ليس كذلك و
قاعدة لميسور مع ارتباط احدهما بالأخر في الانشاء لا محرى لها - واد بطلت الوصية
فحيث ان الحج واحب لاند من احراجه - فيستأجر غيره بأقل ما يوجد

واما ان كان الحج بدساقان كانت الأجرة الموصى بها بمقدار الثلث والأقل
تعيين استبحر ذلك الأجر - وان رادت عنه - اولم نرض الوصى بثلث الأجرة -
بطلت الوصية وترجع الأجرة لى الورثة (ودعوى) انه لو علم تعلق عرص الموصى بالحج
مطلقاً وحب احراجه لان الموصى به على هذا التقدير في قوة شيئين فلا تطل احدهما
بغوات الأخر (تتم) اد كان لمشأ لانباء متعدد اولم يحتمل الارتباطة والأفمجرد
التعدد الضمنى لايجدى كما مر .

إذا لم يعين عدد الحج

الرابعة - اذا اوصى بالحج وعين المرة او التكرار بعد معين تعيين بلا خلاف
ولا كلام - وان لم يعين - فتارة لا يعلم انه اراد المرة او التكرار - واخرى يعلم انه اراد
التكرار - ولكن لا يعلم العدد

اما في الصورة الاولى (هي) المنتهى والشراب والجواهر وعن القواعد والمدارك وغيرها فنصر على المرة (وعن بعض) انه ان اخرج من الاصل وجب الاقتصار على الواحد الا مع ادن الورثة - وان اخرج من الثلث حذر الواحد كما جار المتعدد في سنة وحدة (و عن) لشيوخ وجماعه وهي الحديث في الاستدلال به بوجوب التكرار مادام الثلث باقيا .

و استدلال الاول - بان مقتضى الاطلاق لو كان هناك طلاق كون المراد صرف وجود لطبعة المطلق على اول لوجودات - هو وان صدق على المستند كما يصدق على لو حد . الا انه من جهة مراحمته لحق الورثة يجب الاقتصار على اقل ما يتحقق به الوصية - وان لم يكن لكلامه اطلاق مقتضى اتصاله بعدم عدم الوصية بريد من واحد فيقتصر على المرة (اقول) ما ذكر من مقتضى الاطلاق و الاصل متين (واما) ما افد من به لمراحمته حق الورثة يجب الاقتصار على الاقل - فاعاينتم اذا اخرج من الاصل وان اخرج من الثلث فلا يتم فانه احق به من غيره (و عليه) فالقول الثاني هو لصحيح بحسب القاعدة .

و استدلال لثالث بان يغبى المراتبة من تعبد الوصية لا يحصل الا بذلك كما في الحديث و بحملة من الاحبار كحبر (١) محمد بن الحسين بن يونس حله سألت ابا جعفر عليه السلام عن رجل اوصى ان يحج عنه مهما - فقال (ع) يحج عنه بقى من ثلثه شيئا و حبر (٢) محمد بن الحسن قال لابي جعفر عليه السلام جعلت فداك قد اضطررت الى مسألتك فقال ماتت بنت سعد بن سعد اوصى حجوا عنى مهما ولم يسم شيئا ولا يدرى كيف ذلك فقال عليه السلام يحج عنه مادام له مال و حبر (٣) محمد بن الحسن الاشعري قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فداك اني سألت اصحابنا عما اريد ان اسألك عنه فلم احدعهم جوابا وقد اضطرت الى مسألتك و ان سعد بن سعد اوصى الى ووصى

في وصيته حجوا عني منهما ولم يصر كيف اصنع قال يَقُولُ يَدِيكَ حَواصِي فِي كِتَابِكَ
فَكَتَبْتُ اِلَى بِحَجِّ عَنِّ مَا دَامَ لَهُ مَالٌ يَحْمِلُهُ (والاحبران) وان كانا في نَادِي النَظَرِ مُطْبِقِينَ
مِنْ حَيْثُ التَّلْتِ - او التمام - الاَنيهما يَقيِدُ ان بالتلث - اما للاجماع - او للبحر الاول -
الذي هو كالمقيّد بالنسبة ليهما - واما لان المراد بالمال فهما هو التلث بقربة (له)
فان التلث له لا يريد .

(ولكن) يرد عني الوجه الاول - انه لا نفس بالشعر يارد من مره كي
يجري قعدة الاشتغال (واما للصوم) فقد اورد على الاستدلال بها وجوه (احدها)
انها موهومة بغير صر لمشهور عنها وفي المستند (الوجه له) مع عدم ظهور راد لها من
المتقدم من سوى شاذ وقد انقضى بمضمونها في التهذيب انتهى واما يصم اليه ان اعراض
المتأخرين لا يوجب لوهم - ارمع هذا الايراد (ناسها) ما عن كشف لشم وفي العروة
وهو انه يمكن ان يكون المراد من لاحد انه يجب الحج مادام يمكن الاستمرار به بقاء
شيء من التلث بعد العمل بوصدا اخر - و بعبارة اخرى انه يحج عنه ان بقي شيء
من ثلثه بعد وصية مقدمه عليه - فلا يلزم التكرار منها اصلا (وفيه) مصدق لي انه
حسن لاشهد له بشهد بخلافه - قوله منهما لم يصر - فان ما قيد لا يلزم فيه وبضا انه
ليس شيئا بغير الاصحاح عن حواصيه بل هو من الواضحات (ثالثها) ما عن سيد المدرك
وهو حميتها على صورة اربعة لتكرار وتبعه سد لعروة (وفيها) انه خلاف الانطلاق و
عدم الاستفصال (رابعها) ما في الجواهر - وهو انه من المحتمل ان يكون مورد لاحاد
مالا ووصى باحراج التلث او لا ولم يذكر لا لحج - و كان تردد لسائل من جهة انه
هل يحج عنه مره ويصرف الباقي في سائر وجوه التمر و يصرف لثلث تنصه في
الحج مرارا - ثم قل بل يدعى ظهور لاقتصار في لوصية بالحج عنه في راده الوصية
بالتلث و به يصرف في ذلك وان لم يوص بالتلث بغير اللفظ العربي - الى ان قال
وبل مراد الشرح و من تبعه ذلك لا الحمل على التكرار تعدا و ان كان ظاهر لفظ
خلافه ضروره استبعاد مثل ذلك من مثله انتهى (اقول) دعوى الظهور العربي غير

طاهرة - بل فرض السؤل في النصوص فرض الابهام وعدم الظهور - ومجرد الاحتمال لا يصر بالاستدلال بعد الاطلاق واستبعاد مثل ذلك من مثل الشح واساعه في غير محله بعد كونه مقضى النصوص (و الانصاف) ان انكار دلالتها على ذلك مكابره والمتمين بحسب النصوص هو القول الثالث - وما ذكرناه طهر حكم ما لو علم ارادة التكرار ولم يعلم العدد .

اذا عين مقدار الايكفى المحج

الخامسة لو اوصى رجل ان يحج عنه سبع وعين لكن سه مقدرا معيبو تفق عدم كفايه ذلك المقدر لكل سنة جميع نصيب سنتي في سنة و كذا لو قصر اصاب اليه من نصيب لثلاثة كما هو لمشهور شهرة عظيمة - وفي الجواهر بالاخلاف احده فيه بل في المدارك هذا الحكم مقطوع به في كلام الاصحاب - وفي لحد ثقب من غير خلاف يعرف واستدل له بوجوه .

١- ما في المنهى وهو . ان لمال لموصى به قد حرج بالوصية عن ملك الورثة ووجب صرفه فيه عنه لموصى بقدر الامكان ولا يمكن صرفه لان هذا الوجه متعين (وفيه) ان الواجب صرف لموصى به فيما عيه الموصى ن يمكن وفي العرص لا يمكن لانه عن قدرا معيا لكل سنة لا يهي به - فلا يمكن الصرف فيما عين وصرفه فما هو اقرب اليه يحتاج الى دليل فليكن المقام من قيل ما اذا اوصى بمال في جهة معينة لا يمكن صرفه فيها . وسيتى الكلام فيه وانه تصرف في وجوه الر

٢- ما في المسند نقله . وهو ان لمال حرج عن الارث ووجب امر ن الحج وكونه بقدر مخصوص فاذا تعدد الدين لم يسقط الاول - ثم قال و مرجعه الى قاعدة المبسور لا يسقط بالمعسور وهي عندى صعبة جدا انتهى (وفيه) ان الوصية لو كانت بامرين مستقيين غير مرتبطين تم ما في ذلك ولكن العرص ترتبطيهما و به يحج بقدر مخصوص .

٣- ما في لمروءة - قال لأن الظاهر من حال الموصي إرادته صرف ذلك لمقدار في الحرج وكونه يتعين مقدار كل سنة تحجيل كفايته (وبه) ما تقدم منا من أن في باب الوصية كتبوا الإشارات لاعتبار بالمرداب ولاعراض وإنما المراد هو المثلث - والعرض أنه لا يمكن العمل به

٤- قاعدة لمسور - وهي أن رجعت إلى أحد الوجوه السابقة فقد ظهر حالها والافان رد اجرائها في مراد الموصي - فيرد عنه أن لقاعدة غير نامة في نفسها وعلى فرض تماميتها فهي في المطلوب الشرعية - دون غيرها - وإن بدا غير ناهي في حجب العمل بالوصية - فهو لا يصح لأن وجوب العمل بها موقوف على صدقها حتى انقضاء مع ثبوتها لاساءة الفيد لا صدق لمسور - (وبالحكمة) قاعدة المسور على فرض تماميتها لا تصلح لاثبات وجوب ما لم يوص به الميت .

٥- المصنوع لخاصه لو اراد في الميت كحجر (١) برهم من مهر - قال كتب له علي بن محمد لخصمي - بن عمي اوصي ان يحج عنه بعدة - سرديرا في كل سنة وليس يكفي ما يمرى في ذلك فكيف يتجرب جعل حجتين في حجه فان الله تعالى عالم بذلك وحيد (٢) الآخر قال كتب اليه - ان مولاك علي بن مهر بن وصي ان يحج عنه من صفة ضرره في ذلك في كل سنة حجه بن عشرين دينار و به قد انقطع طريق البصرة فصاعف لثوب علي الناس فليس يكونوا بعشرين دينار وكنت اوصي عدة من مواليك في حجه فكيف يتجرب جعل ثلاث حجج حجتين ب شاء الله - و معلوم ان ما فيها من الكبحس من باب المثال سيما بحاطة علي بن لاول (واورد) سيد المذرك علي لاستدلال بهما بصعب السد و انطاهر ان نظاره ابي رويهم في لكافي عن محمد بن يحيى عن حدثه عن ابراهيم (وبكر) لبحرين طريقين آخرين - أحدهما - ان الشرح رواهما عن محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم - وطريقه انه صحيح - ثانيهما - ان الصدوق رواهما عن برهم بن مهر بن

وطريقه ايضا صحيح - واما ابراهيم فهو من الثقات (مع) انه لو سلم صعهما فلا شبهة في اخذ صعهما بعمل الاصحاب - حيث اهتم عملوا بهما ولم يستندوا الى الوجوه الآخر كما يشهد به تميرهم في فتاويهم بما هو مطبق على مصبون الحرير ولا اشكال في الحكم .

ولو فصل من الجميع ان حصر السنين في عدد عشرة و نحوها فصلة لا نفى بالحج فمن كشف اللكم عادت ميراثا - او صرفت في غيره من المبرات - و في الجواهر بعد ذكر الوجهين - قد يقال بوجوب دفعها اجرة في بعض السنين و ان زادت عن اجرة لمثل مع فرض الوصية فلا فصلة ح - نعم لو امكن فرضها حري فيها الوجهين بل بتبني الثاني منها مع فرض الوصية بها و انه ذكر ذلك مصرفا لها فانفق نعلمه كما انه يتعين الاول الا ان فرض اخرجها عن الوارث بالوصية المزبورة التي قد فرض نعلمها انتهى (اقول) مورد البحث الفرض الاخير اي كون الوصية واحدة الظاهرة في اشاء مطلوب واحد لا المتعدد و عليه فطر صاحب الجواهر الى عبودها ميراثا و لكن الاظهر لزوم صرفها في وجوه البر - لما سأل من المصوص السدالة على ان ما عين للحج ن لم يكف له يصرف في وجوه البر - و موردها وان كان غير المقام و لكن الظاهر وحدة المأط (و لعمل) القول الاخير مبني على ان الازدياد على اجرة بعض السنين من وجوه البر - و مع ذلك فهو اقرب الى الوصية و لادس به

ولو كان الموصى به الحج من البلد و دار الامر بين جعل اجرة سنين مثلا لسة و بين الاستئجار بذلك المقدار من الميقات لكل سنة - فيه قولان - ذهب كاشف اللكم الى الثاني ولم يستعده سيد العروة - و احتار صاحب الجواهر الاول - وقد يقال ان مقصدي صحيح الربطى الاتي المنصص ان ادا اوصى بمال لا يكفي للحج من البلد انه يحج من حيث امكن - و كذا حرر على بن مزند الذي سيمر عليه المنصص انه يحج به من الميقات و نحوهما غيرهما - هو تقديم الحج الميقاتي

كما ان ذلك مقتضى قواعد باب التراحم حيث انه لاشك في اهمية الحج الميقاتي من الطريق (ولكن) يرد عليه ان مورد الخبرين وماشاكلهما هو ما اذا دار الامر بين ترك الحج رأسا و الحج من الميقات و هو غير المقام .. و اما ما ذكره من انه مقتضى القواعد - فهو متبين اذا ثبت تعين الالتزام باحد الوجهين و دار الامر بينهما لامتثل المقام مما لا يكون الحكم مسلما (والحق) ان يقال ان مقتضى اطلاق الخبرين اي خبرى ابراهيم - الوارد احدهما في الحج البدنى - هو انقول الاول - فان اطلاقهما شامل لما لو تمكن من الاستئانة من الميقات كشموله لما دائم يمكن.

اذا عين للحج اجرة لا تكفى

السادسة - اذا عين للحج اجرة لا يرعب فيها احدو كان الحج مستحبا - ههه
اقوال (الاول) ما عن ابن ادريس والشيخ في المسائل الحائريات وصاحب المدارك وفي المستند وهو عوده ميراثا الثاني ما عن المشهور وهو انه تصرف في وجوه البر (الثالث) ما عن المحقق الكركي و الشهيد الثاني في المسالك وهو انه ان كانت كك من الاول فترجع ميراث وان كان الرابع موجودا ثم طرأ العذر فتصرف في وجوه البر (و الكلام) نارة فيما تقتضيه القواعد - و اخرى فيما تقتضيه البصوص الخاصة اما الاول - فقد استدلل لما هو المشهور بوجوه ١- ما في المنتهى وهو انه بالوصية خرجت عن ملك الورثة ولا يمكن صرفها في الطاعة التي عيها الموصي فتصرف لى غيرها من الطاعات (وفيه) انه مع بطلان الوصية لعدم امكان العمل بها لانحرع الاجرة الممينة عن ملك الورثة (مع) ان الوصية انما تعينت بصرفها في الحج ولا يمكن صرفها في وجوه الطاعات الاخر يحتاج الى دليل مفقود - ٢- قاعدة المبسور تدعوى ان الفصل اذا تعلل ببقى الجسس مع تعلل الحج تصرف في جسس الطاعة (وفيه) ولا ان القاعدة غير تامة في بعضها (وثانيا) انه اد تعدل الفصل لا يكون لجسس مبسور المتعلل بنظر العرف - الا ترى - ان اطعام الحيوان لا يعد مبسور اطعام الانسان

فعلى فرض تمامية القاعدة تكون محتصة بالمركات الخارجية دون التحلية - ٣ - ن
عرض للموصى نعتق تصرفها في الطاعة - ويكون ذلك الطاعة هو الحج فانه تعدد
الثاني نعم بها في الاول (وفيه) اولا لعل العرض متعلق بالمقيد ولا يكون هناك تعدد
العرض وثانيا قد مر به في باب الوصية لاجرة بالاعراض ما لم تنشأ والعرض في المقام
اشياء وصية واحدة معقبة بالحج (وما ذكرناه) يظهر وجه القول الاول اذ مع بطلان الوصية
لامحالة يكون المال للورثة .

وامتدل للثالث بانه اذا طرأ العذر تكون الوصية صحيحة ابتداءً فيحرج المال
عن ملك لورثه ولا يعود اليهم لاندليل ولم يثبت عايبه الامر انه قد عذر صرفه في
لوجه المعين فيكون كمجهول المالك فيصرف في وجهه الر
واورد عليه في المستند بان الموصى به انه هو يحد ث لو طلب الوصية منه ابتداءً
اول العرض لصار كما كان ملكا للموصى وهذا حق له ينتقل الى الوارث ويلزمه فقال
لموصى به انه (ثم) اورد على نفسه بانه ما دلل على ثبوت هذا الحق للموصى (واجاب)
عنه بان الموصى به كان ملكا له فالاصل بقائه عنده الاقذر علم حروجه منه ولم يعلم
لاهدا القدر بعنى علم انه حرج عن ملكه مداومت الوصية باقية واما الرايد عنه فلا
(ثم) ورد على نفسه بانه بالوصية حرج عن ملكه فيستصحب ذلك (واجاب) عنه بانه
بالوصية صرف وجب الصرف في الوصية ولزمه الحرج عن ملكه فاذا انتهى المعلوم
لا يمكن استصحاب اللزم .

وهي كلامه قد مر في لسطر الاول ان ما فاده من ثبوت حق للموصى ينتقل
ذلك بالارث (يرد عليه) ان هذا ليس حقا - بل في فرض حياه الموصى لعل لم يحرج
عن ملكه بالوصية وحروجه عنه يتوقف على الموت فيوطلب الوصية يكون الملك
عنى ما هو عليه والانتقال عنه يحتاج الى دليل - فهو ليس حقا من الحقوق (مع) انه
لو كان حقا له كونه حق في مقابل الحكم - وحقا قبل الانتقال كى يورث - مع
يدل على شيء منهما دلل - وبنوع اثباتهما - لا يصح التمسك بمعوم ادله لارث

للتك في الموضوع (لثني) ما افاده من انه عزم انه خرج عن ملكه ما مات الوصيه بحج العمل بها واما الرايد عنه فلا - فانه (يرد عليه) انه على فرض صحة الوصية و لو آتت موتاً ثيرها في الانتقال يكون لمنقل عنه المنيكة - له ثمة لا الموتة (لثالث) ما افاده بانه بالوصيه صار واجب الصرف و لزمه الخروج عن ملكه فانه (يرد عليه) بالوصيه الباعدة اثرين - احدهما خروج المال عن ملكه - لثني وجوب العمل بها ومع انشاء احدهما لوجه الانتفاء الآخر

واما الاحذر الخاصة - فهي طائفتان - الاولى - ماورد في خصوص المقام - اثبتة ماورد في نظائره اما لاولي فهي حجر (١) عني بن مراد (فرقد) صاحب السمرى قال اوصى الى رجل تركته درهمين ن احج بها عنه فظرت في ذلك رد هي شيء يسير لا يفيكفي للحج فسألت ابا حنيفة و فقهاء هل الكوفة فقالوا تصدق بها عنه - الى ان قد - فلفت جعفر بن محمد عليهما السلام في لحجر فعب له رجل مات و اوصى الى تركته ن احج بها عنه فظرت في ذلك فلم يكف للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا تصدق بها فقال عليه السلام مصعت قلب تصدقت بها فقال صميت الا ان لا يكون يسع ما تحج به من مكة و ان كان لا يسع ما تحج به من مكة فليس عليك صمان وان كان يبلغ ما يحج به من مكة فاستصام - ودلالتة على انه تصدق به اذ لم يكف للحج واصحه (و من الثانية) فمها حجر (٢) محمد بن الربان السدي روه المشايخ الثلاثة - قال كتب الى بن الحسن (عني على بن محمد) اسأله عن اسأل اوصى بوصية فلم يحفظ الوصى الا ما با واحدا منها كيف يصنع - فالتقى فوقع عليه السلام الابواب ابقة جعلها في الر (ومها) ماورد في من اوصى بالدرهم لثمنه - المتضمن انها تصرف في وجوه الر لعناء الكعبة عنها - ومنها غير ذلك - فان استعاد من المجموع انه اذا تعدل العمل بالوصيه بصرف المال في سائر وجوه لمرات - فالاصح بحسب

١ - نو سائل باب ٣٧ - من نو سائل احكام الوصية حديث ٢

٢ - ابر سائل - باب ٦١ - من نو سائل احكام الوصية حديث ١

الروايات ما هو المشهور بين الأصحاب .

إذاصالحه داره على أن يحج عنه

السابعة إذاصالحه داره مثلا وشرط عليه أن يحج عنه بعد موته فهل يلحقه حكم الوصية فإن كان الحج ندبيا بحسب مقدار أجره المثل لهذا العمل فإن كانت رائدة عن الثلث توقف على إصغاء الورثة كما عن المحقق القمي ره - أم لا يسحقه حكمها فيخرج من الأصل ولا يتقلد ذلك إلى الورثة كما عن سيد العروة وجماعة واستدل المحقق القمي لمذهب إليه بأن المصوب عنه بهذا الشرط يملك عليه الحج وهو عمل له أجره ومال به فليحقه حكم الوصية .

و يرد عليه أولا ما في العروة قال بوجه أنه لم يملك عليه الحج مطلقا في دمه ثم اوصى أن يجعله عنه بل إنما ملك بالشرط. الحج عنه وهذا ليس بالانتمكة الورثة فليس تملكوا وصية وإسما هو تملك على نحو خاص لا يتقلد إلى الورثة انتهى (ومرده) قد لا يس ان الحج لا يكون مالا حتى يرد عليه كما في بعض الكلمات بأنه كيف لا يكون مالا وقد جعل عوضا عن مال - مع أن الانتقال إلى الميت لا يتوقف على المال بل على المثل مثل حصة الحصة فإنها ملك ليس بمال وتقلد إلى الورثة (بل) مراده والله العالم أن الحج في لغرض وإن كان مالا وملكه إلا أن ملكيته إنما تكون بنفس هذا الشرط لأن الشرط ورد عليها - و عبارة أخرى أنه تارة يكون شيء ملكا لاحد ثم هو يتصرف فيه بالإصغاء وهذا هو الإصغاء الذي يكون نافذا في الثلث ومادون ولا يبعد في الأكثر منه - وأخرى يكون التصرف الإصغائي هو الموجب لصيرورة ذلك الشيء ملكا فالملكية مترتبة عليه ومناخره عنه رتبة وهذا حارح عن موضوع الأدلة (ثم إنه) يكون ملكا خاصا لا يتقلد إلى الورثة - فإن موضوع دليل الإرث هو المال الذي لا تنعني له في التصرف للميت وإنما يكون التصرف فيه مرددا بينه وبين الوارث كالأمان و الحقوق التي لا تنعني لها في التصرف للميت وأما ما يكون معيب في ذلك كالحج المشروط

بوقوعه عنه فلا يشمل دولة الارث لقصور ما تركه الميت عن الشمول لذلك (وهذا) الذي ذكرناه في وجه عدم انتقاله الى الورثة منقول عن المحقق النائي ره .
وثانياً - ان دليل الشرط لا يعيد ملك المشروط له بل مفاد مجرد الحكم التكليفي وذلك لان دليله النصوص (١) المتضمنة لقولهم عليهم السلام - المسلمون عند شروطهم ومما ذلك ليس عدم انعكاز الشرط عن المسلم حتى يدعى كونه ارشاداً الى اللزوم او لصحة بل مصحوبه عدم انعكاز المسلم عن شرطه وهذا ليس صفة في الشرط بل هو صفة في المسلم ولا محالة يكون طاهراً في كونه امراً بالوفاء بالشرط تكليفاً فهو حكم تكليفي صرف وعليه فقد استوفى الميت ذلك بنفسه فلا شيء وحتى يرثه الورثة (لا يقال) انه لا ريب في ثبوت خيار تحلف الشرط لو حاله المشروط عليه و الورثة يرثون ذلك (فانه يقال) الخيار وان كان بورث الا ان الكلام في صورة عدم تحلف الشرط وعدم ثبوت الخيار .

ثم ان سيد العروة قال وكذا الحال اذا ملكه داره بمائة تومان مثلاً بشرط ان يصرفها في الحج عنه او عن غيره . او ملكه اياها بشرط ان يبيعها ويصرف ثمنها في الحج او نحوه انتهى (قول) ان الموع الثاني من قبيل الموع المتقدم اما الاول والظاهر تمامية ما افاده المحقق القمي رحمه فان المشروط ح هو صرف مائتي درهم من مائة تومان في الحج وهذا تصرف في ماله وملكه (فالمنحصر) انه في موع المصلحة و الموع الثاني مما اضاف ، لسببه الحق معه قده ولا يتم ما افاده المحقق القمي ره . ولكن في الموع الاول الحق مع المحقق قده فتدبر .

من كان عنده وديعة ومات صاحبها ولم يحج

الثامنة - اذا كان عند شخص وديعة ومات صاحبها وكان عليه حجة الاسلام له ان يحج بها عنه وان رادت عن اجرة الحج ردها الورثة - كما هو المشهور بين الاصحاب

وفي الحد ثقبسته لى الأصحاب - وفي المسند بلا خلاف فيه في الجملة
و استدلل له في المذكورة والمضى بأنه مال خارج عن الورثة ويجب صرفه
في الحج فليصرف فيه (ويرد عنه) أنه لا اشكال ولا كلام في ان ولاية الصرف للورثة في
اداء ديون الميت حجباً كمال او غيره قلنا لا يقال الاعيان و لاموال بجمعها الى الورثة
حتى في مقدار الدين عنه الامر لا يكون منكاً مطلقاً او قلنا ان مقدور الدين بقى على
ملك الميت - او في حكم منكه - فانه على جميع التدابير لهم ولاية الصرف كما
حقق في محله - و عليه فلا يسم هذا الوجه - فان لورثته ان يحجوا عنه بانفسهم او
اعطائه من اموالهم الاخر (و لحي) استدلل له بصحيح (١) برند المعنى - الذي رواه
الصدوق باساده عن سويد القلاع يوب من الحر عن برند عن الصادق عليه السلام قال
سألته عن رجل استودعني مالا فماتك وليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام قال عليه السلام
حج عنه و فصل فاعطهم (والحر) صحيح لسند - لان اساد الصدوق الى سويد
صحيح وسويد وابوب ثقتان وكذا برند وهو من الاكابر - مصافح - الى ان الكلبى -
والشيخ ايضا روي بطريقين صحيحين فلا اشكال في سنده ودلالته صاهرة - والاصحاب
اعتمدوا عليه - ولا يسمى لتوقف في الحكم في الجملة .

اما الكلام في موارد ١٠ - هل يختص الحكم بما ادا علم المستودع ان الورثة
لا يؤدونه كما صرح به جماعة منهم المصنف رده في المذكورة والمحقق في الشرايع - او
يعم ما ادا من ذلك كما عن النباهة والمسبوط والمهدب والسرائر - ام يكون الحكم
عاما حتى لو علم منهم يؤدونه - وحوه (بشهاد) للاخير اطلاق الحر - نعم - لو علم
اوطن طنا معترا شرعا ان الورثة قد اداوه يجب عليه رده اليهم ولكن الكلام قبل
الاداء ومقتضى الاطلاق عدم اعتباره هذا القيد .

واستدل لاعبار هذا القيد في الجملة - بوحوه (منها) ما يظهر من جماعة
وهو ان هذا الحكم مخالف للقاعدة فيحب الاقتصار فيه على الميقن - وقد تقدم وجه

مخالفته للقعدة - ولأرم هذا الوجه انه لو شك في سعة لقيده وصفه يؤخذ بالاول
وعليه فالظن بالأداء بحكم العلم به (ولكن) يرد عليه ان منكر هذا الحكم هو الصحيح
المتقدم وباطلاقه يرفع اليد عن لقاعده فان اطلاق المعيد مقدم على طلاق لطلق
(ومنها) انكار اطلاق بحر فال في الجواهر ضرورة انه خطاب المشافهة
والمفس من بعده اني غير المشافهة - ذلك فلا بد من الافتصار على المتيقن وهو مالو علم
ان الورثة لا يؤدونه (و فيه) ان مقصدي ترك الاستفصال ثبوت الحكم حتى مع العلم
بانهم يؤدونه في تعدية كم هي لمعروضة ادلايحتمل خصائص المعطى بهذا الحكم
ينبت لحكم لغيره كمناسبه (ومنها) لاجماع عقيدة الحر - والسهم من معقده مالو لم
يعلم ولم يظن بعدم لاد (و فيه) ان الاجماع غير ثابت - وعلى فرضه ليس تصديا
(ومنها) انه يمكن استداده ذلك من قوله لا يبرأ - وليس لولده شيء - بدعوى انه مع عدم
المال لو دعه يحصل العلم او اظن بانهم بصرفه في حوائجهم ولا يؤدونه (و فيه)
اولا انه يمكن ان يصرفه في حوائجهم ويحج عنه متحكما - وثانيا ان المصمم المتقدمه
لم يستقل اليه لمال كنفه فظن ويعلم بانه بصرفه في حوائجه ولا يحج والحق ان الحكم
عام لمالو علم بانهم يؤدونه .

٢- هل يعتبر في ذلك الاستدانة من احكام شرعية - ام مع امكانه كم في التذكرة
والجواهر وعن الروضة او مطلقا - كما عن المدارك - ام لا يعتبر ذلك كما صرح به جماعة من
المعول وحوه (ود استدلال) لا اعتبار الاستدانة في لحمله بما في محكي المدارك بان لغير اما
نص من امر الصادق لا يبرأ ليريد في الحج عمن له الوديع فهو دن وزيادة - وفي الجواهر
احتمال الامر منه ليريد الادن به وه فلا طلاق فيه ح يدل على خلافه - ضرورة انه
خطاب المشافهة وملتقى من تعديته الى غير المشافهة ذلك (و فيه) ان الظاهر من
السؤال هو السؤال عن الحكم الشرعي - و لجواب ايضا ظاهر في ذلك ان كان اذنه
معتبرا في الحكم كان عليه لا يبرأ ان يبين من عدم بياحه في مقام اليقين يستكشف به غير
معتبر فالظاهر هو القول بالخير .

٣- طاهر الخبر من جهة ظهور الامر في الوجوب وجوب الحج عنه و عدم جوار اعطاء المال للورثة - ولكن في جملة من الكلمات التعبير بالجوار سوفى المستند فى توجيه ذلك قال - اما بارادة معناه الاعم الجامع للوجوب كما قيل او باعتبار ما ذكرنا من كونه مشروطا بعدم العلم باداء الوارث من جهة اخرى فلمستودع اعلام الوارث وادائهم من جهة اخرى وله الاحد من الوديعة فيكون الاحد جائرا و ان كان احد مردى المحير انتهى (وقد يقال) انه يمكن ان يكون التعبير بالجوار من جهة عدم ظهور الامر في الوجوب لوروده مورد توهم الخطر وهذا غير بعيد ولكن الجوار بهذا المعنى لا يسوع حوار اعطاء المال للورثة حتى مع العلم بعدم صرفه فى الحج لعدم كونه لهم فيكون ذلك تعريطا وتعديلا لايجوز لذلك .

٤- قد يقال ان طاهر الاصحاب التسالم على عدم اختصاص الحكم بما اذا لم يكن للورثة شىء - مع ان النص مختص بذلك المورد (ولكن) يمكن ان يقال ان التقييد بذلك اما هو فى السؤال لا فى الجواب و طاهره ان عدم ثبوت شىء للورثة كان مشأا للشك فى وجوب الحج من جهة استلزامه لحرمان الورثة من الميراث لاحتمال ان له دخلا فى الوجوب وهو طاهر .

٥- قال فى المستند قالوا مقتضى النص حج الودعى بنفسه ولكن الاصحاب جور واه الاستيجار بل ربما جعلوه اولى خصوصاً اذا كان اسبب و امتند بعضهم فى ذلك الى تنفيح الماط و هو جيد مع ان ارادة الحج بنفسه من اللفظ فى هذا المقام محل تأمل وعلى ما ذكرناه من الاصل يكون جوار الاستيجار اظهر - و فى التذكرة والشرابع اقتصر على الاستيجار - و عن الفواعد يحج او يستاجر - فيعلم من ذلك ان جوار الاستيجار لم يكن محل تأمل - و لعل السر فيه اما تنفيح الماط - او ان قوله حج و ما فصل - بقرينة و ما فصل ظاهر فى الاستيجارا و الاهم فتدبر .

٦- هل الحكم مختص بالوديعة كما عن جماعة و نسب الى

الدروس - او يتعدى نبي سير الحقوق الماليه من لعصب والدين وغيرهما - كما احتاره آخرون وجهن (لا اشكال) في ان النص محض بالوديعه - و دعوى فهم المثال من الخبر - مع ذكر الوديعه في السؤال عن حكم موضوع خبر حتى معنى كما ترى (و ما) عن المالك والمدارك من دعوى يفتح لمط وسعها سيد العروة و ان كانت غير بعده و لكن المط المعسر هو انطعى منه وهو غير حاصل فالخبر لا يصح مشتأ للحكم في غير الوديعه (واما القدح) فقد يقال كما في المستدوعبره بان مقتضى القعدة ثبوت الحكم في غيرها

وحتى انقول في المقام ينسب على بيان امور (الاول) به قد تقدم في البحث التاسع من المسألة الحادية عشره - من الفصل الثاني - به مع ثبوت الدين و منه الصحيح والوصية لا يسفل المال الى الورثة الا مقدار ما رد على الدين والوصية واما ما به وبهما فلا يسفل الهم (ويرت) على ذلك ان الاستدلال لعدم الحوارب بصرف الغير في المال بالحق به بصرف في مال الغير لا يحوز لاناديه بالضرورة غير تام (الثاني) انه قد صرح جماعة بان اولوية الواج في الامور لرجعة ابي الممت من لكعب والتدين والصلاة عليه واداء دينه وما شاكن انما يكون على سبيل الاستحسان لا لوجوب مال اليه في محكي لدخيره تبعاً للمحقق الأديبي - ونحن وان لم نسلم ذلك في شئون تجهير الميت من غسله وتكفيله وما شاكن الا ان لوجه الذي ذكرناه لكون الاولوية على سبيل لوجوب لا يحوز في الحج عنه بماله - وحاصله - ان مشرده شئون تجهير الميت من الحقوق فيشمها الآية لشرعة (١) و او لوا الارحام بعضهم ولي بعض - مصافاً الى المصوص الحاصه الواردة فيها و هذان لوجهان لا يحريان في المقدم (فمعنه) الاستدلال لعدم حوار الحج عنه بدون ادن الورثة - بان المال و ان كان للميت لكن ولاية لتصرف فيه للوارث فلا يحوز بدون ادبه غير تام (الثالث) ان المصوص السادة على وجوب القضاء عن الميت من صلب ماله على كثرته لم يحاطب في و حده منها شعص معن

سالك (ودعوى) عدم كون شيء منها في مقام السداد من هذه الجهة . كما ترى - اصف
 لى ذلك انه اذا معين صرف مال في مصرف خاص وشك في اعتبار اذن شخص معين
 مقتضى الاصل عدم اعتبار اذنه .

ولم يحصل من هذه الامور به محور صرف مال لمب في لحج عنه ولا يجب
 دفعه الى الورثة بل ربما لا يحوز اذا لم يطمئن بان الورثة يؤدون لحج (وهل) يعتبر
 الاسناد من الحاكم الشرعى م لا وجهان اظهرهما لعدم فان (ولانة) لحكم وبروم
 اندع بطرد في غير باب لامور لحسنه وهم الامور التي علم من الشارع ارادة
 اية عنها في الحارج ولا اطلاق لدليلها لدل على حوار تصدى كن حذلها واحتمل
 دحانه نظر شخص خاص فيها وفي غير باب لامور لنى برجع فيها في اعرف لى
 الرئيس - وفي عرب القصة والفتوى (عبر ناسه) كما حققناه في كتابنا معراج لفقاهة
 في الجزء الثالث منه

ثم به قد ظهر مما ذكرناه حكم فرع آخر وهو لحاق غير حجة الاسلام من اقسام
 الحج او حب وغير الحج من سائر ما يجب عليه مثل الحسن والركاة والمطالم و
 الكمارات والدين بها وعدمه - وقد ظهر مما ذكرناه ما في ادلة الطرفين ولقد اشترنا لى
 جملة منها مع ما يرد عليها .

بقى في المقدم شيء وهو ان بعض الاعاظم من المعاصرين - استدلل لشوث
 ولانة اداء لدس للوارث بروايتين - احدهما صحيحة (١) عبادس مهيب وموثقته عن
 ابي عبد الله عليه السلام في رجل فرط في احراج ركائه في حذبه فلم يحصرته الوفاة حسب
 جميع ما فرط فيه مما لزمه من لركاة ثم اوصى به ان يحرج ذلك فدفع الى من تحب
 به - قال عليه السلام حائر ذلك من جميع المال اما هو بمسرة دين لو كان عليه ليس
 بلورثة شيء حتى يؤدوا ما اوصى به من لركاة - ثابتهما رواية (٢) يحيى الاررق عن

١ - لومئذ - باب ٢١ - من ابواب المسحس للركاة حديث ١

٢ - ومثله - باب ٢٣ - من ابواب الدين والقرص حديث ١

ابى الحسن عليه السلام عن رجل قتل وعنه دين وام يترك مالا فاحدا هذه الدية من فاته عليهم ان يقضوا دينه قال عليه السلام نعم - قلت وهو لم يترك شيئا قال عليه السلام اما احذوا الدية فليس عليهم ان يقضوا دية (ولكن) يرد على الاولى بها واردة في مقام بيان عدم حوز لتصرف في المال مدام لم يحرج الدين وليس في مقام بيان من يجب عليه جراحه - وحيث ان المعروض فيها الابضاء فلامحالة كان المحاط به للورثة والانس الوصى - ولذا قال عليه السلام حتى يؤدوا - و ان شئت قلت انه لا ريب في انه لو ادى دينه عبر الوارث نزع سقط الدين ويكون المال حصصا للورثة - وعنه بقوله حتى يؤدوا لا يكون لا على تعين اذائهم وانما هو لبيان ان عدم حوز لتصرف هو اداء الدين وحيث انه بحسب لعالم يكون ما لم يمت تحب يد الورثة - و بناء على عدم لدخالة في وفاة دين الميت ول عليه السلام حتى يؤدوا (و يرد) على ثانياه ان المعروض فيها سؤالا وجوابا احد الورثة ان يديه وحدث انها المحرج للدين لعدم الدال به غيرها فلا محالة يكون الحطاب بالاداء موحها اليهم لالخصوصية فهم والله العالم

حكم حج من اعطاه رجل مالا لاستيجار الحج

التاسعة اذا اعطاه رجل مالا لاستيجار الحج - هل يجوز له ان يحج بنفسه - م لا - ام هناك تفصيل وجوه - قول - هذه لمسألة معسوبة في كلمات لفقه بحسب عنوان آخر - وهو انه اذا دفع احد الى غيره مالا بصرفه في قبل يكون المدفوع اليه منهم ولم يكن هناك قرينة حالية على حوز اذناه او عدمه فهل له ان يأخذ منه م لا - ولهم فيه اقوال (الاول) ما عن وكالة لمبسوط وركاة السرائر ومكاسب النافع وكشف لرموز المحتجب والتذكرة وجامع المقاصد وهو نحرى الاحد مطلقا (الثاني) ما عن الهدية ومكاسب السرائر والشرابع والتحرير والارشاد والمالك والكفانة وهو حوز الاخذ من دون رناده على غيره وعن الدروس يسته الى لاكثر وعن لحدائق الى المشهور (الثالث) ما عن المهذب السارح وهو التفصيل بين ما لو كان بصيغته صفة

فيهم و ما أدى معه و لحرر و بين ما اذا كان مصيغه اذيعه و لمع (الرابع) م عن بعض لعصلاء و هو انه ان قال بغيره ، مثلا حرروا فل عطاه لعقراء فان عدم فقره لم يجر و لآخر

حيح سابع مظهر اللعظ في معارضة لدفع و المدعوع اليه - و ساء (١) ورد في لمرته توكل رجلا ان بروحه و بروحها من نفسه ان عني عدم الحوار و ساء (٢) ورد في من و كله شخص في سب شيء و ساء من نفسه ان عني السبع (و رحمه) من لتوص اذاله على نه لا نور ن يأخذ مما اعطى لان فقره في مسكين كم صحيح (٣) ان الحجاج عن الامم لصادق عني عن رجل عطاه رجل مالا نفسه في محاورع اوقى م كس و هو محتاج لأحد من نفسه و لا يعمه قال عني لأأخذ من شيئا حتى اذن به صاحبه

و لكن رد على الاول ن ظاهر تعلبي كل حكم عني موضوع ثوته لجميع الافراد فلو عني رضاء بصره في مانه عني المجتهد كان مقصده حوار تصرف كل محله بظاهر مجتهد ولا سب مع حرار عدم خصوصه و رد في بطر فاذ كان المدعوع انه يرى نفسه مجتهدا حرره التصرف - وهذا لظهور اقوى من لشار ليه - مع - ان لمع عن لظهور لندكور محالا و ساء - (و برد) على الثاني ان صدر لخص صريح في لتوكل في ن بروحه م شخص معين - فهو غير مربوط بالمقام (و برد) عني الثالث انه لس مقتضا سب كعبه التوكيل و بعه كان محو لا يشمن نفسه (و برد) عني الرابع - انه عارض تلك التصوص حمه اخرى من لاجار لاحظ صحيح (٤) سعيد بن يسار قسب لأبي عبد الله عني الرجل يعطى لركاه ففسمها في اصحابه ايجد منها شئت قال عني نعم - و حسن (٥) لحي بن عثمان عن ابي ابراهيم عني في رجل

١- الوسائل - باب ٤٠ من ابواب احكام الزكاة - حديث ١

٢- الوسائل - باب ٤٠ من ابواب احكام الزكاة - حديث ٢ - من كتاب اسجارة

٣ - الوسائل - باب ٨٤ من ابواب احكام الزكاة - حديث ٣ - من كتاب اسجارة

٤-٥- الوسائل - باب ٤٠ من ابواب احكام الزكاة - حديث ١-٢

عطي ما يعرفه فيمن يحل له أنه في خدمته شتاءه و صيفه وال أيضا ياحد
 به نفسه مثل ما يعطى غيره ويحومها غيره، (و يجمع) من المصوص انما هو يحل
 حر السبع من جهة نفسه فيه بالكرة على ارضه اشخاص معينين - او يحسن المصوص
 لمجوده على المال الذي يكون من الحقوق لشرعة على ما هو مورد و حر السبع
 على ما يكون له - وعن الاول طهر - فانه يحصل الاذن على السبع و قاعدة
 تقتضي الحواز .

وفي المقام رواه يمكن استدرة لحوارها - وهي رواية (١) عنه من عسى
 عن ابي الحسن الرضا : عن الرجل يعطى الحقة فيدفعها الى غيره قال
 لادس - تقرب ما يقدم من به من المحصل من الظاهر ورواها في احوال و فضل
 به د اعطاه رجل ما لا يحج حل يجب مباشرة نفسه او يحذر لدفع ابي الحسن
 وعليه - فهي سزاو حو يا كاتر حقه في حو مباشرة نفسه - و محصل - ن
 الاظهر هو الحوار .

المصل الخامس في الحج المندوب

وهو مسائل - الاولى - بسحب ائافد شرائط الاستدانة و بعضها راجحها
 ممكن - بالاحلاف فيه - وكذا من ابي يوطيعة من الحج الواجب و يشهد به بصوص
 كثره - وقد ذكر في ابوسائل - يجب بواب - وذكر في كل باب روايات كثيرة
 (مها) باب استحباب الحج بالعمرة عا في كل عام و دماهم ولو بالاستئافه وقد قل
 في ذلك باب سعة حديث (ومها) باب استحباب تكرار الحج والعمرة بقدر القدرة
 وذكر فيه ربعة وثلاثون حديث (ومها) باب استحباب التطوع بالحج ولو بالاستدانة
 وذكر فيه عشرة احاديث (ومها) باب ثلاثة في استحباب حيار الحج المندوب
 على الصدقة - و على العن وعلى جهاد مع غير الاماء وذكر فيها سعة و عشرون

حديثاً ومنها غير ذلك من الابواب .

و يستحب تکرار رد فی کل سه - و يشهد به مصافا لى الاطلاقات الحاتة عليه
والى ماورد فی حج المعصومين عليهم السلام حبر (۱) عد و قال ابو عبد الله عليه السلام ما
سمعت من الحج فی کل سه قلت جعلت فداك العيان قل فقال اد مت ومن لبياتك اطعم
عناك الحل و لرب و حج بهم کل سه و حبر (۲) عيسى بن ابى منصور قل قال لى
جعفر بن محمد يدعى ان استطعت ان تاكل الحبر و الملح و تحج فی کل سه و فعل
و نحوهما اثار مستنبطه اخر (و بكرة) تركه خمس سنين متواليه لبحر (۳) در سج عن
لصادق عليه السلام من مضى له خمس سنين فم يهد الى ربه و هو موسر له لمحروم و حبر (۴)
عبد الله بن سنان عن حماد عن لافر عليه السلام ان لله ناديا ينادى اى عبد احسن لله ايه
و وسع عليه فى رقه فم بعد له فى كل خمسة عوام مره لطلب بوافله ان ذلك لمحروم
و نحوهما غيرهما .

و قد نصبت حمله من النصوص لذكر فوائد لمراتب لتكرار (۵)
صعود بن مهران الحمال عن لصادق عليه السلام من حج ثلاث حجج لم يصبه فقر ابدا و
فى حبر (۱) منصور بن حازم عن لصادق عليه السلام من حج اربع حجج لم تصبه صمطة
القر - و فى حبر (۷) بن بكر الحصرمى عنه عليه السلام من حج خمس حجج لم يعبه الله
يد و فى مرسل (۸) لصادق - من حج خمس حجج لم يعبه الله ابدا و من حج عشر حجج لم
يحاسبه الله ابدا - و من حج عشرين حجة لم يرحمهم ولم يسمع شهيقها ولا زفيرها
و من حج اربعين حجة قيل له اشفع من احسن و يفتح له باب من ابواب الجنة يدخل
هو و من يشفع له - و من حج خمس حجج بنى له مدينة فى حه عدن فيها الف قصر
فى كل قصر الف حوراء من لبحور لعن و الف روعة و يجعل من رقاء محمد صلى الله عليه و آله

۲۱- الوسائل باب ۴۶ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۳-۶

۳-۴- الوسائل باب ۴۹ من ابواب وجوب الحج و شرائطه حديث ۱-۲

۵-۶-۸- الوسائل - باب ۴۵ من ابواب وجوب الحج و شرائطه

في الجنة - ومن حج أكثر من خمسين حجة كان كمن حج خمسين حجة مع محمد والأوصياء وكان ممن برزده الله تعالى في كل جمعة وهو ممن يدخل جنه عبد النبي حنيفة الله عروجن مده ولم ترها عين الحديث .

الثاني يستحب بنة العود إلى الحج عند الخروج من مكة وشهد به خبر (١) عبد الله بن سنان عن الصادق من رجع من مكة وهو سوى الحج من قبل ردد في عمره ويحويه غيره بل (مكره) بنة عدم لعود الحرج (٢) لحسن الأحمد عن أبي عبد الله عليه السلام من حرج من مكة وهو لا يريد لعود إليها فقد قرب أجله ودبي غداً وهو يحود غيره

الثالث يستحب لسرع بالحج عن الأقارب جاء أو مو بالصحة (٣) استحق بن عمار عن أبي اسيرهم عليه السلام عن لرحل بن حج فحج حجه وعمره ونقص طوله لبعض هؤلاء هو عنه غائب بعد آخر قال فقلت فبعض ذلك من حره قال عليه السلام لا هي له ولا حجه وله سوى ذلك ما وصله قلب وهو مستهل به دخل ذلك عليه قال عليه السلام نعم حتى يكون مسجوداً عليه فيعرف له أو يكون مصفاً منه فيوسع عنه الحديث (٤) خبر عن الباقر (ع) قال رسول الله صلى الله عليه وآله من وصل في حجه أو عمره كتب الله له خمس وعشرين وحج (٥) موسى بن يقاسم لمحيى قال لأبي جعفر الثاني (ع) ربما حججت عن ابنك وربما حججت عن أبي وربما حججت عن لرحل من جوانبي وربما حججت عن نفسي فكيف أصعب فقال (٦) يمنع وكذا عن ابنه وموسى (٦) بحج الحلبي المتقدم وغيره

النية في الطواف

الرابعة - يستحب إتيانه عن الغير في الطواف في العمله بالأحلاف - ومصلحة الكلام في طي مروع .

١-٢- الوسائل باب ٥٢ من باب ١ وجوب الحج مرة واحدة حديث ١-٢

٣-٤- ٥- الوسائل باب ٢٥ من أبواب النية في الحج حديث ٥-٦-١

١- طواف بعنه متحب من قبل من غير ان يكون في صحن الحج بلا اشكال - ويشهد به نصوص كثيرة - وقد عقدتها صاحب الوسائل ابواب تقتضى ذلك (مها) باب استحباب التطوع بالطواف ويكراره واحضاره على العتق المندوب وذكر فيه احاديث كثيرة - ومنها صحيح (١) مدونه بن عمار عن الصادق عليه السلام ان الله جعل حول الكعبة عشرين ومائة رحمة منها سون لتدفعين وحر (٢) ابن بن تعلق عنه عليه السلام في حديث قال يا ابن من بدي مما ثواب من طاف بهذا البيت اسبوعا - فقلت لا والله ما تدري - قال يكف له سنة آلاف حسنة و بمحا عنه سنة آلاف سيئة و يرفع به سنة آلاف درجه - ويحويها غيرها

٢- محور لبائة عن النبي خلاف فيه من لاصحاب (ويشهد به) نصوص كثيرة واردة في الموارد المنعقدة كحر (٣) بن نصر عن الصادق عليه السلام من وصل الله ود قرابه به طواف عنه كان له اجره كاملا ولندي طواف عنه مثل حره وبفضل هو بمسنة ياه بطواف آخر - وحر (٤) يحيى لاررق قال قلت لابي الحسن عليه السلام لرحل يحج عن الرحل يصلح له ان يطوف عن قرابه فقال عليه السلام دافصى ماسك الحج فصنع ماشاء وحر (٥) موسى بن لقاسم عن ابي جعفر الثاني في حديث قلت طعت يوما عن رسول الله فقال ثلث مرات صلى الله على رسول الله - ثم اليوم الثاني عن امير المؤمنين عليه السلام ثم طعت اليوم الثالث عن الحسن عليه السلام والرابع عن الحسن عليه السلام و الخامس عن علي بن الحسن عليه السلام و اليوم السادس - عن ابي جعفر محمد بن عيسى الباقر عليه السلام و اليوم السابع عن جعفر بن محمد عليه السلام و اليوم الثامن عن بنت موسى (ع) و اليوم التاسع عن بك عيسى (ع) و اليوم العاشر عن باسدي وهو لاء الدين ادين الله ولايتهم

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب الطواف حديث ١-٣

٣ - الوسائل - باب ١٨ - من ابواب البائة في الحج حديث ٢

٤ - الوسائل - الباب ٢٩ من ابواب البائة في الحج حديث ١

٥ - الوسائل - باب ٢٦ من ابواب البائة في الحج حديث ١

فقال ادا والله تدين الله لدين الذي لا يموت من ايمان غيره فقلت ربما طعت عن امث فاطمة
عبيها السلام وربما لم اطف فقال ايح استكثر من هذا فيه فصل ما ايت عمله بشاء الله -
ويجوز غير هـ .

٣- وكذا يجوز لبابه فيه عن الحي اذا كان عائنا عن مكة - بلا خلاف - للمصوص
الكثيرة كحبر (١) ابن ابي بحر عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير عن ابي
عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير عن ابي
قلت كم مقدار العدة قال عشرة عمار و صحيح (٢) معوية بن عمار عنه ايح في
حديث قال قلت له فاطم عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير
٤- وكذا يجوز عن الحي الحاضر بمكة او كان معدودا في الطواف بنفسه باحد

الاعداد المذكورة في المصوص بلا خلاف ولا اشكال وبشهادة مصوص كصحيح (٣)
عمر بن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير
صحيح (٤) معاوية بن عمار عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير
يرمي عنهما و صحيح (٥) حسب حتمى عنه ايح امر رسول الله عليه السلام ان يطاف
عن المبطون وانكسر و صحيح (٦) معوية بن عمار عن ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار
المبطون يرمي عنه و يصلى عنه (وهذه) المصوص كما ترى متعصية للمريض
لمقبوب - ولمعنى عنه - و لكبير - والمبطون - و لكبير - والاصحاب رضوان الله
عليهم - قد تعرضوا لهم بالخصوص - وانعدي عنهم الذي كل معذور يتوقف
على احرار لمط (وفي) خصوص الحائض كلام وقد تعرض بعض الاصحاب ايضا
لها - وتنبج القول فيها سباني انشاء له في بحث الطواف ونظر .

و لو كان حاضرا غير معذور فلا تصح لبابه عنه تعاقف كما عن كشف اللثام
ويشهد به عمله من المصوص - كحبر من ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن قار عن ابن ابي عمير (٧) اسماعيل بن

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

١- ٢- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠-

عبد الحاق قال كنت الى حب ابي عبد الله عليه السلام وعنده انه عبد الله وانه الذي يليه فقال له رجل اصدقك الله يطوف الرجل عن الرجل وهو مقيم بمكة ليس به عنة فقال عليه السلام لالو كان ذلك يحوز لاهرت ابي فلا ينفذ عني

واما سائر افعال الحج حتى مثل السعي بين الصفا والمروة انى يظهر من جملة من البصيرة استحبابه لنفسه - فمشر وعنتها مستفاد من الاصل عدمها

لخدمته يستحب لمن ليس له راد وراحلة ان يستقرض و يحج اذا كان واثقا .
وفاء لخير (١) موسى بن بكر الواسطي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يستقرض ويحج فقال ان كان حلف طهره مال فان حدث به ما حدث ادى عنه فلا بأس و نحوه غيره - بل لظاهر من حياءه من الاحراز استحباب ذلك مطلقا كخير (٢) يعقوب بن شعيب عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل يحج بدين وقد حج حجة الاسلام قال عليه السلام من د الله سيقضي عنه ان شاء الله تعالى وخبر (٣) محمد بن سبي عمر عن حصة (حفيه) وال حاشي سديرو الصرمي - فقال ان انا عبد الله عليه السلام يفر عيك السلام ونفوس مالت لا يحج استقرض وحج - ولا وجه لتفسيدها بما تقدم لعدم حمل المظن على المعد في المستحبات فتأمل ولعدم المفهوم له لعدم ثبوت كون (اد) شرطه فذكر

السادة يستحب كثرة الاتفاق في الحج ويشهد به - خبر (٤) بن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ما من نفع احب الى الله عز وجل من نفعه قصد وبعض الاسراف الا في الحج والعمرة فرحم الله مؤمنا اكتسب طيبا وافق من قصد او قدم فضلا .

السبعة يستحب لمن لا مال له حج به ان يأتي به ولو سحره نفسه لاحظ خبر (٥) عبد الله بن سنان قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام ادخل عليه رجل فاعطاه ثلاثين

١- ٢- ٣- الوسائل الباب ٥٠ من ابواب الحج وشروطه حديث ٧- ٨- ٢

٤- الوسائل الباب ٥٥ من ابواب وجوب الحج وشروطه حديث ١

٥- الوسائل - باب ١- من ابواب التابة في الحج - حديث ١

ديار يحج بها عن سماع ولم يترك من العمرة الى الحج الا اشترط عليه حتى اشترط عليه ان يسمى في ودي محرم ثم قال « هذا اذا ابت فقلت قد كان لاسماعيل حجه بما اتفق من ماله - وكاتب لك سبع بما تمنعت من بذلك وبحوه عمره .

الباب الثاني في انواعه

(وهي ثلاثة تمتع وقران و افراد بلا خلاف بين العلماء كما في التذكرة وبلا خلاف احده بين علماء الاسلام بل الاجماع يسميه عنه كما في الجواهر - وهو موضع وفق كما عن المدارك والمصووص الشاهد بذلك كثرة - بل في الجواهر دعوى تو ترها كصحيح (١) معدونه من عمال قال سمعت « عبد الله رضي الله عنه يقول الحج ثلاثة اصناف حج مفرد - وقرن - وتمتع « ثم روى في الحج وبها مر رسول الله صلى الله عليه وسلم والفصل فيها ولا يامر لئس لانها وصحيح (٢) زراره عن الامام اسقى عليه السلام الحج على ثلاثة وحوه رجل مفرد الحج وساق الهدي - رجل مفرد الحج ولم يسق الهدي ورجل تمتع بالعمرة الى الحج وبحوه عمره (ثم ان) الذي يظهر من الروايات انه في صدر الاسلام لم يكن حج التمتع مشروعاً وبما شرع في حجة الوداع لاحظ لمصوص لكثيره (٣) المصنف « رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بالحج في عام حجة الوداع وحرم واحرم الناس كلهم بالحج لاسوون عمرة ولا يدرسون ما المتعة حتى اذا قدموا مكة وعند فراغه (ص) من سعيه حاته حبرين و مره ان يامر لئس ان يحلوا الاساقى هدي منع (ص) ففعله رجل من لعموم وهو عمر لبحر حن حجاجا ورؤسا تقطر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انت لئس يؤمن بهذا بد - فساله رجل ان هذا لعامنا هذا ولما يستعمل قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو للاند الى يوم لقمة ثم شكك صاعده بعضها الى بعض وقال دخلت العمرة في الحج الى يوم القيمة .

١- ٢- الوسائل الباب ١ من باب قسم الحج حديث ٢١

٣- الوسائل - الباب ٢- من ابواب اقسام الحج

ثم انه قال سيد المدارك وجه السبب ما في الاورد فلا يفصله عن العمرة وعدم ارتباطه به و اما الفرق فلا قران الاحرام بسبق لهدى - و اما التمتع فهو لغة التلذذ والانتعاش واما سمي هذا النوع بذلك لما يتخلل بين حجه و عمرته من التخلل المفتصي لبحور الاسعاع والسدد بما قال قد حرمه لاحرام قطعه مع الارتباط بينهما و كونهما كالشيء لو حد فكون التمتع الواقع بهما كانه حاصل في ثناء الحج انتهى .

ثم ان لعمري في حج اسمع مرتبطة بالحج كما شرابه السد ونطقته بصوص فلا يجوز الاتيان بهما مفردا . وهذا خلاف حربه لعمري . رتاطها به وهما وكونهما واحده مستقلة (و لفرق) بهما كما اورد السد انه اذا سبق لهدى في حجه سمي فراد و الاسمي افرادا (ولذا) قال في المسبي ان لعمري ان يقدم على الحج كانتمه - وان احرب فانه يضم انه سبق فهو فرد والا فرد (و لجمهور) قنوا التمتع ان يقدم بعمرة و لمفردان يؤخرها في الاخر . والله ربنا يجمع بينهما

ولا يجوز الجمع بين السكن عند الامامة وحالهم اسبى عمل - وعن الشيخ في اختلاف بعض احرامه بالحج وسأني لكلام في ذلك

حج التمتع وسما

ثم ان حج التمتع قد يكون ابتداء اكتم بحره واولا لعمرة ثم بعد قصد ما سكتها يحرم بالحج وهذا لا كلام في مشروعه وسببني به فرض الثاني لا يجوز غيره له مع الاختيار واما يجوز المدول عنه في بعض المورده .

ولم يحالفنا لجمهور في مشروعه ذلك و لد ترى الفقهاء والمحصلين منهم حملوا بهي عمر عن متعه الحج على فرض كون مورد بهي ذلك - لا لاقسم لثاني مه - عني وجه الاستحباب لاعلى الحظر - قال لسد لم يصح في الانتصار - فان الفقهاء و لمحصلين من مخالفنا حملوا بهي عمر من هذه المتعه على وجه الاستحباب لاعلى

الحظر انتهى وقال النووي في شرح صحيح مسلم جلد ٨ ص ١٦٩ - قلت والمختار أن عمرو عثمان وعمرهما قد نهوا عن إسمعه لئلا هي الاعتناء في شهر الحج ثم الحج من عامه ومرادهم بهي ولو به لترغيب في الأمر ذلكونه، فحصل وقد انعقد الإجماع بعد هذا على حوار الأمر ودمنع والقراء من غير كراهة وإنما أحسنوا في إلفصل منها انتهى ونحو ذلك كلمات غيرها .

وقد يكون المدلول من حج الأفراد من دخل مكة محرماً بحج الأمر، فالأفضل به أن يعدل بأجره إلى سعة السمع ويتم حج السمع وسمعه جميعاً، فعنه لعدمه (فإن) لمحقق في المعنى - ورغم فقهاء الجمهور أن يقلل الحج لمجرد لئلا التمتع مسوح لما تفتق عليه الرواة من أن السبي من صحبه حتى دخلوا مكة محرمين بالحج فقام - من لم يسق الهدى فالحج ولجعه عذر - فطافوا وسماوا وحلوا وسئل عن بقعه فقام إلى سقت الهدى ولا يسقى لئلا الهدى أن يدخل حتى يسقى الهدى محبه وروى ذلك وبعده جماعة منهم حارر وعائشة وسمه بنت أبي بكر - و قد حرج مع رسول الله ﷺ فلما قدم مكة قال رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى فليحل فحسبوا كان مع رسول هدى فحسبوا سبي وحرج فطلب إلى حاسب الزبير فقال قومي على فقلت أحتش أن أثبت عشت انتهى

ثم إن المحورين لمدول أحلفوا - (فسمهم) من حوره حتى في فرض العين - ومبهم من حوره في سبب والعرض عبر لسمعن (قل) في لروضة ذهية وقبل لا يختص حوار لمدول الأمر المدوب بل يحوز المدول عن الحج الواجب أيضاً سواء كان متعباً ومجيراً به وبين غيره كاللادر مطعاً ودى لمرلس المساوين لعموم الأحبار لداله على الجوار كما أمر به النبي ﷺ من لم يسق من لصحابة من غير تقييد يكون لمدول عنه مدوباً أو غير مدوب وهو قوي - لكن فيه سؤال الفرق بين حوار لمدول عن المعين حنار وعدم جوره ابتداءً بل ربما كان لابتداء أولى للأمر بانصاف الحج والعمرة لله و من ثم حصه بعض لأصحاب بما

إذا لم يتعين عليه الأفراد و قسيبه كالمندوب والواحب المحير جمع بني مادل على
الحوار مطلقا - ومادل على احصاء كل قوم سوع وهو اولى - ان لم يقل بحوار
المدول عن الافراد الى المتع ابتداءً انتهى

اقول لا اشكال في مشروعته هذا القسم من لمتعه (و يشهد به) مصافا الى
الحبر المتفق على نفيه المشار اليه لتقدم في اول لمحة المتخصص الامر
السي والشيخ اصحبه بدلت حمله من النصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن امام
الصادق عليه السلام عن رجل لى بالبحر مفردا فهدم مكة وحذف باليب وصلّى ركعتين عند
مقام ابراهيم عليه السلام و سعى من لصما والمروء فان ربه فليحس وليجمعها متعة الا ان
يكون صافى لهدى وبحود عمره وقد عقد لها في الوسائل ما يودكر فيه روايات كثيرة
(كما) لا اشكال في ان فرض الحاضر هو الافراد و لفران لا يحور له لتسع وسياتى
تفصيل القول فيه - و سمر عليك النصوص الدالة على انه ليس لاهل مكة متعة
ولجمع بين النصوص بعضى الباء على احصاء مشروعية هذا القسم بغير من
وجب عليه الافراد تعيينا .

ثم انه احتلج كلمات اصحاب والجمهور في المتعة لثني حرمها عمر - هي
الانتصار والمتنهي والحوار - وعن النوى في شرح صحيح مسلم - وعبرهم في
غيرها انه لا عمار في اشهر الحج ثم الحج من عامه وهو القسم الاول من حج التمتع
وعن المعسر .. وفي كثر العرفان وعن العارى و لقاصى عناصر انه فسخ الحج السي
العمرة وهو القسم لثاني من حج التمتع (وما) الكلاء في بطلان ذلك وانه ليس لعمر
ذلك فهو كقول الى محل آخر لعدم وضع لكتاب لذلك ومن اراد لوقوف على ما هو
لحق الذى لا ريب فيه - فيراجع كتاب البيان في تفسير القرآن - للمرجع الدينى
الاعلى المحقق الحوئى دام طه

صورة حج التمتع

أما التمتع فتصورته الاحرام بالعمرة الى الحج من الممقات والطواف بالمبيت سعة وصلاة ركعتين في مقام ابراهيم (ع) والسعي بين الصفا والمروة سعة والتقصير والاحرام ثانيا من مكة بالحج والوقوف بعرفات تاسع دى الحجة الى العروب والاقاضة الى المنعرج والوقوف به بعد الفجر ورمى جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق يوم النحر يسمى وطواف الحج وركعاه وسعاه وطواف النساء وركعاه والمساب بمبنى لسد الحادى عشر والثاني عشر ورمى الجمار الثلاث في اليومين ثم ان اقام الثالث عشر رمى (هذه صورة التمتع اجملا و) سيمر عسك تفصل ديت ولعله هك كلام في بعض مواضعها .

التمتع فرض من كان بعيدا عن مكة

ثم ن (هذا) اى سمع (فرض من رأى عن مكة) للاحلاف لا يحريه غيره اختيارا - اجماعا محكبا عن الانصار والحلاف ولعة (وفى) لتذكرة - جمع عندنا كافة على ان فرض من رأى عن مكة التمتع لانه لو لم يجره الامع الصرورة انتهى (وفى) المسهى قد علمنا - جمع فرض الله على المكلفين ممن رأى عن المسجد الحرام وليس من حصره التمتع مع الاحصار لا يحريهم غيره وهو مذهب فقهاء اهل البيت (وفى) لحو مر باجماع علمنا - و بحديث كلمات غيرهم .

واستدل له مصافا لى ذلك ما كتب والسة - اما الكتاب فقوله تعالى (١) فاذا امنتم فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما سيجب من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسعها اذا رجعت ثلث عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام - وتقريب الاستدلال به - ان ذلك اما ان يرجع الى جميع ما

تقدم - او انه يرجع - اني اسمع بطرا الى ما نص عليه هل العربية من ان ذلك للبعيد (نعم) لاية لا تدل على عدمه اخر - غير دلائل صدهم حصر لتمتع بادنى لاحصر وطيفة الباقى به - و قوله (١) تعالى و تموا الحج والعمرة لله (تقرب) ان الامر بالانعام امر بابحادهما تامين للاحرار و اشراط - بطبر قوله تعالى (٢) يا ايها الذين آمنوا احسن عملا اي من اني يعمل حسن و بطبر قولنا اطل حنقه قلحك و ماشاكل - وفي صحيح (٣) من ادية عن ابي ذر رضي الله عنه عن قوله تعالى - وانموا الحج و لعمره - يعنى تمامهما اديهما - وفي صحيح (٤) معاوية عنه رضي الله عنه لعمرة واحدة على الخلق مثل الحج على من استطاع لان الله عرو حنقون وانموا الحج والعمرة لله - و الامر ظاهر في وجوب قتل لانة على وجوب كل منهما - و وجوب كل واحد من الاحراء يستلزم وجوب المدة المركبة منهما - و الاله وان كانت مطلقة - الاله يقيد اطلاقها بدل على ان فرض من مكة غير ذلك (و ما الاله) فصوص كثيرة كصحيح (٥) روضة عن ابي ذر رضي الله عنه في قول الله عرو حنقون - ذلك لمن لم يكن اياه حاصري المسجد الحرام - قال يعنى اهل مكة ليس عنهم متعة كل من كان اهله دون ثمانية واربعين ميلا ذات عرق وعسكان كما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية و كل من كان هذه وراء ذلك فعليهم لعمرة و صحيح (٦) الحلبي عن الصادق عليه السلام قال دعت العمرة في الحج الى يوم اقامة لان الله تعالى يقول - فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي فليس لاحد لان يستمتع لان الله انزل ذلك في كتابه و حوت به السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم و هذا كالاية مطلق يقيد اطلاقه بما سئني - و نحوهما غيرهما .

١ - سورة البقرة - الآية ١٩٦

٢ - الكهف الآية ٣٠

٣ - الوسائل باب ١ - من موضوعات الحج وشرائطه حديث ٢-٥

٤ - الوسائل باب ٦ - من موضوعات الحج حديث ٣-

٥ - الوسائل باب ٣ - من موضوعات الحج حديث ٢

وحج لافراد و القرآن فرض من كان حاضرا اى غير بعد - كما هو المشهور شهرة عظيمة - ولم يحالف احد غير الشيخ فى احد قوله ويحيى بن سعيد (ويشهد) للمشهور الآية الاولى كما عرفت و الصوصى - لاحظ صحيح (١) بعصلاء عن الامام الصادق عليه السلام ليس لاهل مكة ولا لاهل مر (٢) ولا لاهل سرف متعة وذلك لقول الله عز وجل - ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام و حر (٣) سعيد الاعرج قال ابو عبد الله عليه السلام ليس لاهل سرف ولا لاهل مر ولا لاهل مكة متعة يقول الله تعالى ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى لمسجد الحرام و يحوهما غيرهما (و استدل) بذهب له الشيخ و ابن سعيد بصححي عبد الرحمن بن الحجاج الانيسى فى مسألة ان هل مكة اذا حرموا الى بعض الامصار يحوز لهم التمتع (و مودهما) خاص لا يتعدى عنه .

حد البعد الموحب للتمتع

ثم به اختلفت كلماتهم فى حد البعد الموحب للتمتع على قولين (احدهما) ما فى المش و شرائع و الحواهر و عى السرائر و الارشاد و الاقصاد و المسوط و انبىاء و مجمع البيان و فقه لقرآن و روض الحان و الحمل و العقود و لعبة و الكافى و الوسيلة و الجامع و الاصباح و الاشارة و الفوائد - و هو البعد عن مكة (بائثنى عشر ميلا فماد من كل جانب) ثابتهما ما عى بن ابراهيم و الصدوق و الشيخ فى التهذيب و النهاية و المحقق فى المانع و المعتر - و المصنف فى لمختلف و التذكرة و المنتهى و التحرير - و الشهيد و سيد المدارك و صاحب السحيرة و غيرهم

١ - ٣ - لوسائل - الباب ٦ - من ابواب اقسام الحج حدث ١ - ٦

٢ - مر به تشديدا موضع يرمى بمكة من جهة الشام بحوزة - سرف بالمهمة كيف موضع

من مكة على عشرة اميال .

من المتحريين بل عند اكثرهم كما عن الاحيريين و عن شرح لمعانيه انه المشهور
وعن لمعتبر ان لقول الآخر شادنا در و هو البعد عن مكة شماليه واربعين ميلا من
كل جانب .

و لكلام تارة مع قطع النظر عن النصوص الخاصة - و اخرى لطحاها الاول
لقد استدلل لقول الاول بوجه .

احدها ما في مستند الجواهر وغيره و هو ان الالة لشرية و حصة من النصوص
المتقدم بعضها تدل على ان تمتنع فرض كل حد - حرج عهها مادون اثني عشر ميلا
بالاحماع والمنفق من النصوص فيبقى الباقي - وعبرو عن هذا لوجه لاصل و
مرادهم به اصداله العموم .

ثانيها ما عن كشف لشتم وغيره - و هو ان الالة تدل على ان من لم يكن اهله
حاضري المسجد الحرام وطيفته المنع - والحاصر مقدر للمسافر - و لسر ربعة
فراسخ و هي اثني عشر ميلا (ولابد) على هذا لوجه ما افاده جمع من المحققين من
انه يكون مقدر لابة ح ان من كان هه مسافرا عن المسجد فعليه التمتع والافعية ان كان
وهذا كما ترى لا يرتب عليه احد (فانه) يمكن الجواب عنه بان المستدل يدعي ان الحضور
مقدر لسر - ولكن مهما حددنا في الشريعة - والالة تدل على ان لمنوط في احد
الحديث يجب عليه الامراد او القران والحارج عنه يجب عليه التمتع (دقيق) ان
السفر الموجب لتقصير والافطار ثمانية فراسخ لاربعة (قنا) انه حيث يكون من
يذهب ربعة فرسخ ويرجع يقصر لصيرورة المجموع ثمانية فرسخ فاقبل حد البعد
الموجب لصدق السفر اربعة فراسخ (ولكن) يرد على هذا الوجه ولا ميع كون ذلك حد
المسافر شرعا بحيث ان الشارع الاقل من حدد مفهوم السفر بذلك ويكون ذلك حقيقة
شرعية له يحمل عليه هذا اللفظ اذا وقع في لسان الشارع - وثانيا - مع كون الحاصر
مقابل المسافر وانما هو صطلاح طاريع بدول الاية .

ثالثها ان الحاضر المعلق عليه وجوب التمتع امر عرفي واهل العرف لا يساعدون على

ازيد من اثني عشر ميلا (وبه) ان اهل العرف يرون اختصاص حضور الامل لمسجد الحرم
بالمواطني مكة خاصة و اما المواطن لجدارحه ولو عى حمسة اميل مى مكة
فهو غير حاصرى المسجد الحرام فطر العرف لا يكون متعاما قطعا - فالعمدة اذا
هو الوجه الاول .

واما لمصوص الحاصه - فهى على طوائف - لاولى - مايدل على التحديد
بشمالية واربعين ميلا كصحيح (١) ررارة المتقدم فى وجوب التمتع على من باى عن
مكة - كل من كان امله دون ثمانية واربعين ميلادات عرق وعثمان كما يدور حول
مكة فهو ممن دخل فى هذه لاية وكل من كان امله وراء ذلك فعليه لمتعة وصحيحه (٢)
لاحر او موثقه عن الدقر ^{الشيخ} عن قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن ... الحج قال ذلك
هل مكة ليس لهم متعة ولا عليهم عمرة قال قلت فما حد ذلك قال ثمانية واربعين ميلا
من جميع نواحي مكة دون عثمان ودون ذات عرق .

واورد عليهما - ثارة - بان ذات عرق وعثمان على ما صرح به فى تقدموس و لندكرة عى
مرحلتين من مكة و بموجب كون المرحلتين عبارة عن ماذيو مبن كاعن اهل اللغة واليومان
حدرة عن ثمانية واربعين ميلا - تكون الموصعد المذكوران خارجين عن حدود مكة و
ملتحقين بالادق والموجب كون لحج التمتع مع ايهما من نوابع مكة وداحلتان فى مسافة
الشمالية والاربعين كما صرح به فى الصحيح الاول واخرى - بان طاهر الحرم الاول انه ليس
لايهما متعة وصريح الاثني حروجهما عن الحد - فالجحر ان معار صاى هى ذلك - وثالثه - بان
قوله ذات عرق وعثمان - فى الخبر الاول ان جعل تمثيلا لشمالية والاربعين فهو
تفسير بلاحمى ولا ياسب موضوع الشرطية - وان جعل تفسير لما دونها كان محالما
لما ذكره الاصحاب من انها على مرحلتين من مكة مصافا لى ان قوله فيه كما يدور

حول الكعبة لم تنصح رساطه بمافيه - ور بعة - بان طاهر البحر الشبي النشديه
والأربعين دون عسدين وذات عرق مع ان المذكور في كتمانهم ابهما على مرحلتين
وتكون ابهما

قون - ن قوله - في لجر الأول - د عرو عسكان - يكون تعبير لثمانية
و ربعين ميلا - ودعوى - كونه تعبيراً بالاحقي - غريبه - حيث ابهما موضعان كانا
معروفين عند الاصحاب و لعدد بينهما وس مكة كان معب عندهم فكيف يكون تعبيراً
بالاحقي - وقوله - ه - كما يدور حول مكة اي بالمقدار الذي س الموصفين و
مكة الاحظ من حسمع يو حها وعنه يرتفع الاشكالات لثلاثة لاولى - واما لاشكال
الربيع فيمكن دفعه - بان قوله - دون عسكان تعبير للمحد ودون لحد وهو صحيح
هداً لاشكال صلا (وام) بحر (١) اي بصر المصنم انه ليس لاهل عسكان وذات
عرق متعة فهو لاندو - بطرح بمخالفة للاجماع - او يحمل على ان هلهما في ذلك
لرمات كاو مواطن بين مكة والموصفين والله لعلم (اضف) لى ذلك ان شيئاً من
هذه الاشكالات لا يصح لرفع اليد عما يكون الحبران طهرين ه وهو ان حد العدد
ثمانية وربعون ميلا واشتمال الرويه على امور مشككه د لم يقدح في دالتهاعنى
الحكم لا يضر بحججه ولاستناد ليه .

الطائفة ثمانية - مدل على به ثمانية عشر ميلا - وهو صحيح (٢) حرير عن
ابى عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل - دنت لمن لم يكن اهله حاصري المسجد
لحرام - قل يلا من كان مرله على ثمانية عشر ميلا من بين يديه - وثمانية عشر ميلا من
خلفها - وثمانية عشر ميلا من يسارها فلا متعة له مثل مروا شاهه
(ولكن) برد عنه اولاً - ان مر عنى معنى القاموس و غيره موسع من مكة على
مرحله - والمرحطة - عبارة عن مسافة يوم كما صرح به اهل اللغة - واليوم عبارة عن
اربعة وعشرين ميلا - فقوله يلا مثل مرو شاهه لا يلائم مع ثمانية عشر ميلا - وثانيها

ان المحرر ليس و رد لبيان آخر حد حاصري المسجد الحرام وما ليس حكمه فرد من احصاها
وهو ان من يكون عني رأس ثمانية عشر ميلا لامتعة عليه (وان شئت قلب) ان مطوفه لآله في
ما اسعده من الطائفة الاولى ولا مفهوم له فهو بصر صحيح لفصلاء وحر سعة الاتيين
وعلى فرضه بعد اطلاقه بمطوق الطائفة الاولى لامتعة ثلثه - مدول على انه دون
الميقنات كصحيح (١) المحلى عن ابي عبد الله عليه السلام في حاصري المسجد الحرام قال عليه السلام
مدون الموقب الى مكة فهو حاصري المسجد الحرام وليس لهم متعة وصحيح (٢)
حصار عن عنه عليه السلام في حاصري المسجد الحرام عليه السلام مدون الاوقاب الى مكة (واورد
عنها) بان الظاهر ان المراد مدون جميعها دون خصوص الاقرب منها وما دونها - من ان
يكون ثمانية وربعين ميلا و رد بقرينة خلاف الحد ما خلاص الجواب المسكونة بكل
موضع يكون بين الميقنات ومكة يكون حكمه انه ان لامتعة لهم وكل موضع يكون وراء
الميقنات يكون حكمه انه ان لمع و هذا لا يقل به (ولكن) يمكن لحوم عبد الله عليه السلام ان يقبل
مدون كل ميقنات الى مكة فهو حاصريها فان مدون الموقب ثلثه من ملاحظته لا قرب منها
الى مكة واحدة فوق ميقنات واحد مع خلاف الموقب ليس مدون الموقب بل ما
بينها وهذا سما مع ملاحظة الموقب لا خصوصية له وان لم يرتد هذا بعد بموجب
لنستخرج ظاهرا لاسره عنه و حيث ان قرب الموقب من هودات عرق - و يلزم - و قرأ
المدرن - و من كل واحد منها ومكة مرحطان كما صرح بذلك في الاول هل لمتعة
و لمصنف - وفي ثلثي العقوبة في محكي تاريخ البلدان والمصنف في محكي
التذكرة - وفي ثلث غير واحد فيكون هذا هذه المصوص بان اخذوا ثمانية و
اربعون ميلا .

الطائفة الرابعة - مدول على انه لامتعة - على اهل مرو صرف - كصحيح لفصلاء
و حر سعة المتقدمين - و عرفت ان بين مرو ومكة مرحلة وهي اربعة وعشرون ميلا
(ولكن) هذه المصوص لامتعة لها كي تدل به على ثبوت لمتعة على من يحاورهما

وعليه فهي تصحح الرد على القول الآخر ولا تنافي هذا القول (وتحصل) مما ذكرناه ان مقتضى المصوص الحاصه ان الحد الموجب لحج التمتع هو ثمانية واربعون ميلا وبها يقيد اطلاق الآية الشريفة ويحرح عنها

اعتبار الحد من المسجد او مكة

ثم انه هل يعتبر الحد المذكور من مكة او من المسجد فيه قولان (احدهما) ما يظهر من الشرح في المصوط والاقتصاد والحمل حيث قال من كان بين منزله وبين المسجد الحرام ثمانين ميلا من كل جانب من المصنف في التحرير وغيره في غير هذا وهو اعتبار الحد من المسجد (لثاني) ما عن ظاهر الشرح في النهاية قال حد حاصري المسجد الحرام من كان من اهل مكة او يكون فيه ويسكن ثمانية واربعون ميلا من كل جانب و المصنف في محكي القواعد - قال من رأى عن مكة ثمانين ميلا من كل جانب وهي المنتهى وغيرهما - وهو اعتباره من مكة .

وقد استدلل للاول بان صحيح زرارة وحضره المتقدمين لما كان السؤال فيهما عن الآية الشريفة - دلت لمن لم يكن اهل حاصري المسجد الحرام - ويعبر ان المراد من حاصري المسجد فالمسكن من التقدير فيهما ان يكون المبدأ من المسجد (ولكن) يرد عليه - ان في الصحيح يعبر اولا حاصروا المسجد - بآهل مكة - ثم يبين الحد و يعقبه بقوله يدور حول مكة - وكذا في الخبر - فمر اولا بقوله ليس لآهل مكة منعة - ثم بين الحد وعقبه بقوله من جميع نواحي مكة و عليه فالمسكن من التقدير كونه المبدأ هو مكة لا لمسجد الحرام (ويؤيده) ما قيل من ان بين عظامودات عرق و بين مكة ثمانية واربعين ميلا . ولم تحصل انه يعتبر لحد المذكور من مكة .

ثم انه حيث لا يكون ما تضمن هذا الحكم من قبيل القضية الحقيقية بل هو متضمن لقضية خارجية - فالمران هو سور مكة الذي كان موجودا في زمان صدور

الحبر ولا اعتبار بالتوسعة لحاصلة بعده - وفي ذلك لا بد من تحصن الاطمينان
أو شهادة ثقة به بناءً على كديتها في الموضوعات كما هي الأظهر .

ثم من كان على نفس الحد مل وطيفته التمتع أو الأفراد أو الفرق - وحيث
مسيب - على أن التمتع وطيفة من فوق الحد - أو الأفراد أو الفرق وطفتان
من دونه - صريح قوله ^{في} في صدر صحيح ررارة كل من كان أهله دون .. الح هو
الثاني وكذا ظاهر صحيح حماد والحلي - هي أحدهما مادون لأوقات إلى مكة
وفي الآخر مادون لمواقيت لى مكة - بل وحرز رراره - دون عسدر و دت عرق
بناءً على هما على مرحلتين من مكة (ولا يعارض) ذلك كله ما في دبل صحيح رراره
وكل من كان أهله وراء ذلك فعليه التمتع - فانه من جهة وروده بعد الحمله الأولى
الصريحة فيما ذكرناه يكون حارباً عليه فالمراد من اسم الأشرة فيه - هو المقدار
الذى سبق ذكره لدى حمل موضوع للفران والأفراد - لا للثمنية والأربعون - ولا يظهر
أن من على رأس الحد وطيفته التمتع (ولكن) نفس الحد الذى هو حط موهوم
بين داخل الحد و خارجه لا يكون مسكاً لشخص كى يحرى فيه هذا البحث (ليهنم)
لا أن يعرض كون دار في نفس الحد نصف داخل الحد ونصف خارجه - وكانت قائمه
في النصفين على حد سواء فتأمل .

من شك في أن وطيفته التمتع أو غيره

ولو شك في أن مرله في الحد أو خارجه فهل يجب عليه الفحص ومع عدم تمكنه
يراعى الاحتياط أم يجب عليه التمتع أم وطيفته غير ذلك وقد استدلل على أن وطيفته
لتمتع بوجوه -

الأول ما في المروءة - و حاصله أن غير التمتع معلق على عنوان الحاضر و
هو عنوان وجودى مسوق بالعدم مع الشك فيه يستصحب عدمه فيشبه العام الدال
على أن غير الحاضر يتمتع - وليس ذلك من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية

كفى يورد عليه بانه غير حائر كما افاده بعض الاعاظم من المعاصرين بل من قبيل
 احرار الموضوع بالاصل (ولكن) يرد عليه انه ان كان الشخص قبل ذلك مواظبا وراء
 الحد المذكور لمحاصر و انتقل الى مكان شك في ذلك يستصحب عدم كونه حاضرا
 (كما) انه لو كان قبل مقيما في الحد يستصحب كونه حاضرا - و كلاهما خارجان
 عن الفرض بل محل الكلام من لا يكون له حالة سابقة فلا يجرى هذا الاصل
 (فان قيل) ان نظره لشرف الى استصحاب العدم الازلي بتقريبه قبل وجوده و هه
 لم يكن هو ولا حضور في المسجد الحرام وبعد ما وجد شك في تبدل عدم الحضور
 يستصحب ذلك ساءا على حريان الاصل في العدم الازلي (قضا) ان استصحاب العدم
 الازلي وان كان يجرى الا انه فيما لم يكن عدم القيد ماحودا وصفا وقيدا للموضوع والا
 فاستصحاب العدم المحمولى لا يثبت العدم المعنى الذى هو جزء الموضوع ولا
 يحرر الموضوع لانه من لاصول المثبتة ولا يجرى - والمقام من هذا القيل فان عدم
 كونه حاضرا لمصحح الحرام ماحود في الية الشريعة وصفا فلا يجرى هذا الاصل
 (ضعف) لى ذلك ان الحاصر - و غير الحاصر فمرا في النصوص والاول هو
 من كان اهله دون ثمانية و اربعين ميلا - و الثانى من كان اهله وراء ثلث كما في
 صحيح رزاره فكل منهما امر وجودى ولا مجال لاحراء الاصل فتدبر .

الثانى - ان المستند من الادلة ان الاستطاعة مقتضية لوجوب جمع التمتع - و
 كونه حاضرا المسجد الحرام مسمع عنه فمع الشك منى المانع يضى على تحقق
 المفتضى بالفتح (وفيه) انه لو تم مذكر يتوقف على تمامية قاعدة المفتضى والمانع
 وحينئذ ولا نقول بها (مع) انه لعدم العلم بساطات الاحكام لان العلم ان الاستطاعة مقتضية
 لذلك - ولعلها لا تكون مقتضية مع الحضور

الثالث - ان تعليق الحكم على امر وجودى سواء كان تكليفيا او وصفا بالانترام
 العرفى يدل على اطلته باحراز ذلك الامر ودخاله الاحرار في الموضوع فاذا لم يحرر
 الحضور الذى هو امر وجودى يكون موضوع حج الافراد وانقران متعيا واقعا فيجب

عليه التمتع (وفيه) ولا انه لو كان وطعة الحاضر هو الحاضر من التمتع واحوته كان
مورد الهده قاعدة فان تلك القاعدة ما هي في الحكم لترخصي لمعلق على مر
وجودي لافي كل حكم ولا هي مدبهي بطلان - ومن المعروف ان الحاضر لا يجوز
له التمتع (وثانيا) انها لا اصل بها لعدم ثبوت كون تلك قاعدة عقلائية - وبما
اخرى مالم يؤخذ العلم في لسان استدلال رجلا في الموضوع لا يكون الحكم موط
به من غير فرق بين الحكم لكتفي و لوصفي

الرابع ان مقصدي العمومات وحوث التمتع على كل حد حرج عنها الحاضر
فمع الشك فيه شك في المصدق و المرجع في الشك المصدقه هو العموم (وفيه)
ان المحقق في محله عدم حوار المسك بقاء في الشك المصدقة (فتحصل) ان
شيئا مما استدلل به على وحوث التمتع عليه لاسم

وقد استدلل لو حوث للمحص عنه بوجوب (حدهم) به دون المحص يحث
عليه الامتثال الاحمالى بلعلم لاحمالى بوجوب حدهم - و الامتثال الاحمالى لا يجوز مع
لتمكن من الامتثال لتفصيلي لكونه في طوله (وفيه) ما حقق في محله من انه يجوز الامتثال
الاحمالى في عرض الامتثال التفصيلي و مع المسكن منه (ثانها) انه اذا ترك
لمحص لانه من الاحاطة بالجمع من المحبين وحيث انه لا يمكن الجمع بينهما
في عام واحد فلا بد من تباين احدهما في عدم الاستدعاء والآخر في عدم التلاحق ويلزم
تفويت فوريه الواجب ومفرده اخرى لا يمكن لاحاطة بالنسبة لى فورية لو حث
ويجب المحص مقدمه لامتثال ذلك لو حوث (واحد) عن ذلك بعض الاعاطم سانه
يمكن لاحاطة في لعام الواحد وهو لا يحرم من التمتع وينحل مكفوياتي بعمل
العمرة رجاءاً ويقصر ويحدد الاحرام حساباً طائفاً بتفسير الاحتمال ان يكون تكليفه حج
لتمتع الذي يكون احرامه في مكفوياتي بالعمرة بعد الحج رجاءاً - فما اتى به من الحج يكون
تمتعاً على تقدير كونه تكليفه لفتح و فراد أعلى تقدير كونه تكليفه لافرد و من اعمال
العمرة قبل الحج يكون ساءً على كونه تكليفه لافرد فعلاً لعمرة غير مصر بالحج و

التقصير العتيق به على فرض كونه ايراد احرام وعلى فرض كون تكليفه تمتعاً ليس بحرام فيشك في حرمه فيجرب فيه الاصل (اقول) بعد تصحيحه بان الاحرام الذي ياتي به من الميقات يقصد فيه ما هو وطبخته الفعلية اعم من الحج والعمرة (يرد عليه) انه حصل له العلم الاجمالي بانه اما ان يحرم عليه التقصير ان كان حجه ايراداً او يجب عليه لهدى ان كان تمتعاً وهذا العلم الاجمالي يتوجه احداً التكليفين الا لراميس الذي هو كالعالم لاحتمالي شوت تكليف الرامي معين يسمع عن حرمان الاصل في التقصير بمقتضى قاعده وجوب دفع لضرر المحتمل لاند من تركه (فان قيل) انه يدور امر التقصير بين الوجوب والحرمة بهذا العلم الاجمالي يسمع عن تاثير العلم الاحتمالي المربور (قلنا) انه حيث لا يكون هذا العلم معجراً لعدم التمكن من المحاكمة ولا لمواضع القطعيين ولعلم لاحتمالي الذي اشرنا اليه يكون معجراً وعسى ذلك فلا يمكن الاحتياط في عدم واحد .. فيجب العحص مقدمه للامتثال ولو فحص ولم يظهره شيء لاما ص له عن الاحتياط في عامين .

ثم ان ما ذكرناه نعم للاصحاب من ان المنع وطبخته الدئي والافراد والقرن وطبقة الحاضر - اما هو بالنسبة الى الحج الاسلامي - وما الحج لمدوب فيجوز لكن من الدئي والحاضر - كل من الاصنام لثلاثه بالاحلاف فيه من احد - وان كان الفصل اختيار لتمنع وفي الجواهر لاحلاف نصا في افضلية التمتع على فسيبه لمن كان الحج مندوباً بالنسبة اليه لعدم استطاعته او حصول حج لاسلام منه والنصوص مستنبضة فيه او متواترة بل هو من قطعيات مذهب الشيعة بل في بعضها (١) عن الصادق عليه السلام لو حججت لعي عام ما قدمتها لامتعت انتهى (ويشهد به) نصوص كثيرة كصحيح (٢) عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قلت له اني قرنت العم و سقت الهدى فقال - ولم فعلت ذلك التمتع والله افضل لاعدود و صحيح (٣) معاوية بن عمار قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ونحن بالمدينة اني اعسرت في رجب ونا اريد الحج فاسوق الهدى او افرد الحج او اتمتع قال عليه السلام في كل فصل وكن حسن قلت فاي

ذلك فصل فقال ن علياً عليه السلام كان يقول لكل شهر عمرة - تمتع فهو والله فصل
و نحوها غيرها من المصوص لكثيره (ونها) يقيد بما صدره تعين التمتع للعبد
مطلقاً - كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام المتقدم قال دحب بعمره في الحج
الى يوم القيمة لان الله تعالى يقول فمن تمتع بعمره الى الحج فما استيسر من الهدى
فليس لاحد لا يتمتع لان الله يرى ذلك في كتابه وجرت به السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله
ويحمل على العرس .

من له وطنان داخل الحُدود خارجة

مسألة من كان له وطنان احدهما في الحُدود الاخرى خارجة - لزمه فرض احدهما
بلا خلاف احده فيه كما في الجواهر - و يشهد به صحيح (١) زرارة عن الامام
الباقر عليه السلام من قام بمكة سنتين فهو من اهل مكة ولا تمتع له - ففت لا يجرى جعفر عليه السلام
رأيت ن كان به اهل بالعراق و هل بمكة قال عليه السلام فليضرا بهما الغالب فهو من
هه - والظاهر احتصاص الحكم بما د كان كل منهما وطناً - اذ ظهر قوله هل بالعراق
واهل بمكة ذلك لا محذور وجود هل بالعراق و هل بمكة .

ثم ان المستفاد من الخبر حكمان - احدهما - ان دا لم يرلى متى علت عليه
الاقامة في احدهما وحب عنه الاحد بعرضه عم من ان يكون اقام بمكة سنتين اولم
يقم - فلو فرض ان له وطنين ولكن في كل مرة بعم بمكة سنتين وثلاث سنين ويقوم في
الاولى خمس سنين فانه يجب عليه التمتع (ثانيهما) ان من اقام بمكة سنتين كان د امريين
ام كان د منزلاً و حد يجب عليه فرض المكي (و عليه) وربما يتوهم ان السنة بين
الدليين عدم من وجه ولا مرجح لاحدهما على الاخر - هي المجمع و هو المثال
يتعارضان - و ان ما عن المدارك من انه يجب تقييد هذا لحكم بما اد لم يكن
اقامته في مكة سنتين موافقين فيه ح يرمه حكم اهل مكة و ان كانت اقامته في

الثاني أكثر - هي عبر محله (أقول) ن قلنا بان ما دل على ن لمقيم بمكة يستين
لايشمل د المرلين كما هو الظاهر بقرينة قوله فهو من اهل مكة (فكما) ان ما فاده
سيد المذارك في غير محله (كك) ما فاده صاحب الحدائق ولا يتعارض الدليلان والمجمع
المفروض مورد لحصوص ما دل على ن المير ن هو نعمة - اللهم لا ن يقال بعد وفاته
في مكة ستنين نصير مكة وطبقة بمقتضى النص فشمه ما دل على ان وطبقه ذي المرلين
مراعاة العلة - لكن يرد على ن قوله من اهل مكة سريل انه لاهل مكة نلسمه لى ما
دل على ن لامتعة لهم وشهدله دله (و ن قلنا) بانه يشمل د المرلين نصا - فظاهرة
ان الاقامة بمكة ستنين نفسها جهة مستقلة لاسدال العرص ولد لو كان له سريل واحد
خارج الحد واقام في مكة ستنين تبدلوطبقته من التمتع بى حو به - ففى ذي المرلين
اولى بذلك كما عن سيد المذارك وكاشف اللثام - فيجب اسقيد بان يحاور ذو المرلين
مكة ستنين وه لامتعة وه ن كان العاقل مقيما خارج الحد - فعلى التقديرين لاينم
ما فاده صاحب الحدائق وه

وان تسوى لسرلار - فالمشهور بين الاصحاب انه يحبر بين عمل ن بوطبقه بى -

وفى الجوهري بالاحلاف حذو به

واستدل له (تاره) ن ما دل على وجوب التمتع بخص من كان سرله دى -

وما دل على وجوب لمران او الافراد بخص من كان من اهل مكة والمورد خارج
عنهما فيؤحد باطلاق دليل الوجوب المقضى لتحرر بين لافر د ثلاثة (و اخرى)
ن كلا من المواين يشمل المورد - فيتعارض الدليلان ويتطاول فتعين الرجوع
الى لاطلاق (وثالثه) ديه حيث يشمل كلا العو بين المورد واجفروض عدم وجوب
حجب عنه وعدم الاحتياط لعدم موضوعه فلامحالة تحبر سبهما تحبيرا شرعيا - و
لكن يرد (على الاول) اولا ان المورد لا يكون خارجا عن الدليل بل هو داخل بهما
لصدق كلا المواين عليه موثقا - انه مع الاعراض عما دل على وجوب التمتع على كل
احدا المخصص بما دل على عدم وجوبه على اهل مكة - و عما دل على وجوب حد

احويه على امر مكه لا اطلاق بدليل يدل على وجوب طبيعه ،الحج من دون قصد -
 و لاية الكريمة ليست في مقام البيان بل هي وارده في مقام بيان اصل لتشريع وبتلك
 ظهور في الوجه (الثاني) مع انه على فرض صدق التعارض من الدليلين نظر الى لعدم
 بعدم وجوبهما معا اذ لا يجب كثر من مرة كما دل على ذلك الدليل - فهما شعرا صان
 بالعرض فلم لا يرجح ابي حنيفة الترخيع و التحير ويرد (على الثالث) به مع فرض
 دلالة كل من الدليلين على وجوب كل من العامين تعبيا كيف يحتملان على
 ارادة التخيير .

فالحق في المقام ان يقال به بدءا على شمول اطلاق دليل كل من لوطيقتين
 للمورد لصديق المتواس عليه و لعدم وجوب اكثر من حج و حد وهو ما انتفع
 او غيره يقع لتعارض من الدليلين فلا بد من احاد الامر من ام رفع اليد عن اصطلاح
 كل من الدليلين لافرادى فيخرج مورد عن تحت الدليلين او ابقاء اطلاق كل منهما
 الافرادى و تقيد اصطلاحه الاحوالى - اذ كل منهما كما يدل على وجوب ما تضمنه من
 لوطيعة لكن من صدق عليه العمود الماحود به - وهذا الملحاط له اصطلاح فرادى
 كك يدل على وجوبها عليه في جميع الحالات و بهذا الملحاط له اطلاق احوالى
 والتعارض كما يرتفع بتقيد اصطلاح الافرادى لكن منهما فيخرج المجموع عن تحت
 الدليلين كك يرتفع بتقيد اطلاق احوالى لكل منهما - ونقال انه لا يجب للعمل به
 في حال العمل بالآخر - وكك لا يجب للعمل بالآخر عند ترك العمل بالآخر (و ان قضا) بان
 التحير - وحيث ان الضرورات تقدر بقدرها فالمتنع هو الثاني - وعرفت ان لارمه
 التحير سهما اى يجب العمل بكن منهما عند ترك العمل بالآخر (و ان قضا) بان
 الدليلين لا يشتملان لمورد - فحيث يعلم من الخارج وجوب احدهما - فكل منهما طرف
 لتعلم الاحتمالى - فاصالة للرأية عن كل منهما في نفسها تحرى ولكن لتعارض بين
 الاصلين بتعدد الامر بين تقيد اصطلاح الافرادى لدليل لاصل بالنسبة الى كل منهما و
 بين تقيد اصطلاحه الاحوالى و لمعين هو الثاني كما عرفت فتجرى الرأية عن وجوب

كل منهما في طرف الاتين بالأحر وتنتيجة ذلك ايضا التحجير .

ولهذه لكبرى الكفة التى اشرنا اليها سب على ان الاصل فى تعارض الحريين هو التحجير لا التسقط . كما ان لاحتها بسا على ان مقتضى القاعدة هو جريد الاصل فى طراف العم الاحمالى بسحو التحجير

وترتب عليها ثمرات مهمة . فتدل فى اطرافها قانها دقيقة (فتحصل) ان الاظهر هو التحجير .

وبما ذكرناه يظهر ان من له منزل واحد على نفس لحد مقدار منه داخل الحد ومقدار خارجة وبعبارة اخرى كان محل اقامته محلا بصفة خارج لحد وبصفه داخله يكون محجرا فى العمل بالسوطين سواء شمه اندللا م لم يشمله (نعم) فرق بينه وبين ذى المنزل وهو ان فى ذى المنزل اذا كان عالته اقامته فى احدهما لزمه فرصه . وهذا لبحرى فى المقدم لاحتصاص لص به والتعدي عنه الى هذه لمسألة يحتاج الى دليل - والعلم بالباط - وكلامهما مفقود - ولاظهر فيه ايضا التحجير

ثم انه لافرق فيما ذكرناه من الحكم بالتحجير فى صورة تساوى المنزلين - بين ان يكون مستطيع من كل منهما - وبين انه يكون مستطيعا من احدهما - ولا بين ما لو استطاع فى غير لوطنين - او استطاع فى احدهما - فان الاولى يجب عليه التمتع وان استطاع من داخل مكة - والمكى يجب عليه الافراد او القرى وان استطاع من خارجها (و عليه) فمافى الجواهر - هذا كله مع الاستطاعة من كل منهما و امالو استطاع فى احدهما لزمه فرصه كما فى كشف الشام اسهى (غير دم) كان مراده من الاستطاعة فى احدهما - تمكه من المشى الى الحج من احد الوطنين دون الآخر - م كان حصول الاستطاعة فى احدهما اذ المير ان هو الاستطاعة من الحج الذى هو افعال خاصة كان الاستطاعة فى اى مكان - وايضا يجب الحج مع السمكى منه فعلا وان لم يتمكن لو كان فى وطنه (كما) ان مافى العروة ان كان مستطيعا من احدهما - اى من احد المنزلين - لزمه فرص وطن الاستطاعة - فى غير محله - كما يظهر وجهه

مما ذكرناه .

ولواشته الحال ولم يعلم هل هناك اغلب اولا - فمن الشهيد الثاني احتمال تعيين التمتع نظر الى انه الاصل في انواع الحج (وفيه) انه قد ثبت في ان الاقامة في خارج لحدوث تكون اغلب - يمكن ان يدل مع قطع النظر عما ذكره بتعيين استمتع من جهة دوران الامر بين التعيين والتحجير - كما انه اذا شك في ان لائمة داخل الحد علم يمكن ان يقال تعيين الامر دو لقوان معين تلك الجهة وكلاهما حرجان عن الفرص بل الفرص مالمو احتمال اعلبة كن منهما فلا يتم ما دعه - ومن التمتع وحب على تقدير كون حارج الحد علم - كما ان الاخر يحب على تقدير كون لداخل اغلب .

والحق ان يقال به يجري صالة عدم عنة كن مهما عسى لآخر فيحكم بالتحجير معين الوجه الذي ذكره لسحبر في صورة حرار التساوى (ولا تنارضها) اصالة عدم التساوى لعدم كون عنوان التساوى الذي هو امر وجودي دحلا في الموضوع بل الداخل فيه هو علة احدهما - وبصالة عدم التساوى لا يثبت العلة لاحدهما

حكم اهل مكة اذا خرجوا الى بعض الامصار

مسألة - من كان من اهل مكة وخرج الى بعض الامصار ثم رجع اليها وحب حج الاسلام على ميقات احرم منه وجوبا بخلاف فيه ولا شك ان الموقيت موقيت لمن يمر عليها - و يشهد به احبار كثيرة كصحيح (١) صمود بن يحيى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه كتب اليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الموقيت لاهنها ومن اتى عليها من غير هنها وفيها رحصة لمن كاتب به علة فلا تجوز الميقات الا من علة - ونحوه غيره .

امد الكلام في النوع الذي يحرم به (فمن) الشيخ في حمله من كتبه والمحقق في

المعتز وفي المنهى ولندكره وعمرها به بحور به التمتع (وفي) الحواهر بل في المدارك بسنة الى لاكثر بل في غيرها الى لمشهور (وعن) اسامى عقيل وفي الحدائق وعن سيد الرباض وعبرهم به لا يحور به اسمع - و لمحقق الاول قداكتفى بردالقول المشهور وان الخبر لدى سيد به لا يدل عليه - و بمحقق الثاني توقف في الحكم وهو ظاهر المختلف لاكتفائه بقل خويبين

فقد استدلل لم يصب الى لمشهور بصحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبدالله عليه السلام عن رجل من هل مكة يترح سى بعض الامصار ثم يرجع الى مكة فيمر ببعض المواقيت انه ان تمتع قبل من ما رعم ان ذلك ليس له لسوقه و كان الاهلال احب الى وصحيح (٢) عبد الرحمن بن اعين و عبد الرحمن بن الحجاج قال سألنا ابا الحسن (موسى) عليه السلام عن رجل من هل مكة يترح الى بعض الامصار ثم يرجع فمر ببعض المواقيت التي وقت رسول الله صلى الله عليه وآله له اسمع فقدما رعم ان ذلك ليس له ولاهلال بالجمع احب الى - و رأت من سأل اب جعفر عليه السلام وذلك اول ليلة من شهر رمضان فقال له جعلت فداك سى قد يوت ان يصوم بالمدينة قال عليه السلام تصوم بشاء الله تعالى - قال له وازحوا ان يكون خروجي في عت من سوال - فقال عليه السلام تخرج انشاء الله تعالى - فقال له قد يوت ان اخرج عت و عن سى فكيف اصبح فقال عليه السلام تمتع - فقال له ان الله ربما من على مرسدة رسولك والسلام عليك و ربما حججت عت وربما حججت عن ابيك وربما حججت عن بعض اخواني او عن نفسي فكيف اصبح فقال عليه السلام له تمتع فرد عليه القول ثلاث مرات يقول ابي مقيم بمكة واهلى بها فيقول تمتع - فسأله بعد ذلك رجل من اصحابنا فقال ابي اريد ان فرد عمرة هذا لشهر يعنى سوال فقال له انت مرتين بالجمع فقال له الرجل ان اهلى و مرلى بالمدينة ولى بمكة اهل و مرلى وبسبهما اهل و مدرن فقال له انت مرتين بالجمع

فقال له الرجل فدبلي صياعا حول مكة و اريد ان اخرج حلالا فداكان ابن الحج
 حجت (وتقريب) لاستدلال بهما انهما بدلان باطلا فهما شامل للحج لاسلامى ان
 اهل مكة اذا خرجوا الى بعض الامصار بحور لهم المتسع (واورد) على الاستدلال
 بهما (تارة) بان دليل الخبر الثانى و هو السؤال الذى رواه بقوله و رأيت من سال
 اباجعفر مورده الدب بل عن لمتقى صراحته فى ذلك وهو يصحح قريبه لاختصاص
 ذلك بالحج البدنى (و سب) الى بعض الاعاصم من المعاصرين فى تقريب هذا
 الايراد ان استشهد ابى الحسن عليه السلام لحوار حج المتنع به بقوله - و رأيت
 من سال اباجعفر عليه السلام قريبه على اختصاص الصدر ايضا بالحج البدنى (قول) الظاهر ان
 قوله رأيت من سئل اباجعفر عليه السلام قول موسى بن القاسم لثقة لحبيل - الذى هو من
 صحابة الاماميين الرضا والحواد عليهما السلام والمراد ابو جعفر الثانى - لأمس كلام
 الامام ابى الحسن موسى عليه السلام - لان وفه ابى جعفر الناقر عليه السلام كاتب فى سنة مائة
 واربعة عشرة او مائة وست عشرة - او مائة وسبع عشرة - ونبول الامام ابى الحسن
 موسى عليه السلام كان فى سنة مائة وثمانين وعشرين - او مائة وتسع وعشرين - وعينه فكيف
 يمكن ان يروى عنه و يقول رأيت من سال اباجعفر (وعنه) فهو روية حرة - و
 احدى الروايتين عن الامام موسى بن جعفر عليه السلام والاحرى عن الامام ابى جعفر الثانى (ع)
 و راوى الاولى عبدالرحمن بن الحجاج و بن اعين - و راوى الثانية موسى بن القاسم
 فكيف يصلح ان يكون احدهما قربة على الاخرى (بل انظر) ان قوله فساله بعد
 ذلك رجل من اصحابنا - كونه رواية ثالثة راويها موسى بن القاسم والسائل غير السائل
 فى الخبر الثانى - ومورده ايضا الحج البدنى الا انه فى ذى المربل (و حرى) ورد
 على الصحيحين من ما فى دليل الصحيح الثانى وان كان خبر آخر و ما فى صدره و
 الصحيح الآخر مطلقان - الا انه يقيد اطلاقهما به لان فى ايراد الثانى اى ما فى دين
 الصحيح على اثر ما فى صدره بصورة رأيت اشعار بان موسى بن القاسم فهم منهما
 تحاد الموضوع (و فيه) انهما مثبتان ولا يحمل المطلق على المقيد فيهما - و فهم

موسى اتحاد الموضوع لا يصلح فرضه عليه لعدم حجية فهمه ك (وثلثة) يورد عنهما بان نقاء المكي يعرجح الى ان يحرج و يرجح مما يستعد عادة (ووجه) ان مجرد الاستعداد لا يصلح مفيد لاطلاق النص فداً الصحيحان - من شأنه لان الحجج الاسلامي (وتؤيد) الاطلاق ما عني كشف اللثام من ان حملهما على الحجج الديني مخالف لما اتفق عليه النص و لغتوى من استحباب السمع في السدود (وجه) كون ذلك مؤيداً لدليله انه من المعائن حروح هذا المورد عن عموم ما دل على اقصية السمع .

ثم ان السمعين لصحيحين على هذا : من ما دل على انه لاسعة لاهل مكة عموم من وجه - لانهم اعم لشمولهما للسدود بصا - وهو اعم لشموله لمن لم يحرج منه والمجمع بالحج الاسلامي لمن حرج منها (وحيث) ان المحار في معارض العامين من وجه هو لرجوع ابي احمر الرشح و الحجير - و ول المرجعات الشهرة - وهي لم تثبت في لمقام لان ما نسب الى المشهور من حوار لمنع عبرثاب - ثم صعدت الراوى و هما فيها متساويان - ثم موافقة الكتاب - وعليه - فحيث ان ما دل على انه لامتعة لاهل مكة موافق للكتاب فيقدم على الصحيحين و بحصصان بالسدود - فما ذهب اليه بن ابي عقيل فهو (لهم) لا ان يقال ان صاحب الجواهر الثقة لجليل و لقبه لمتنع بسبب حوار لمنع له - الى المشهور و حواره بالشهرة حجة قطعا - بناء على ما هو الحق من حجة حر الواحد في الموضوعات و اداً فالصحيحان لموافقهما للشهرة لني هي اول المرححات يقدمان - مما نسب الى المشهور هو الاظهر (بعم) الاحوط في حجة الاسلام احتياط عبر التمتع لحواره قطع و الشك في جور التمتع و ان كان مقتضى الدليل ذلك - ففي الحج الاسلامي بحار غير التمتع

حكم الافاقى اذا صار مقيماً بمكة

مسألة - الافاقى اذا صار مقيماً بمكة - لا يتقل فرضه الى فرض لمكي مالم يقيم مدة توجب انتقال الفريضة الى غيرها بلاحلاف (و في) الجواهر لاحلاف بصا

و هو في عدم انتقاله عن فرض الثاني بمجرد لمجاورته و لم يكن قد وجب عليه سابقا بل لعله جماعى بصا انتهى (وفي) المصنف إذا أراد أن يحج حجة الإسلام يحرم للتمتع وجوبا جماعيا بصا وفتوى للاستصحاب والاحراز بهي - وبشهادة النصوص الآتية - ولا اشكال ولا كلام ابصا بصا وفتوى في انه يسفل فرضه الى فرض المكي في الجملة

اما لكلام في لحد الذي به يتحقق الانقلاب - وفيه قول و وجوه (الاول) ما عن الشيخ في كتاب الاحبار - والعاصيين و شهيديين وغيرهم - بل عن المسالك وغيرهما به المشهور من الأصحاب - وفي الجواهر من سبه غير واحد الى المشهور بل رسا عري الى علمائنا عند الشرح - وهو مصى سنتين كاملتين على اقدمته في البلد المذكور و الدخول في الثالثة (الثاني) من عن الشهيد في البروس - وهو به مصى سبه كامله و الدخول في الثانية ولكن طاهر كلامه التردد في لمسأله قد - ولو أقام اثنتي بمكة سنتين انقل فرضه اليها في الثالثة كما في لسعود والنهاية ويطهر من كثر الروايات به في الثانية انتهى - وعن كشف اللثام وفي الحوار المبل اليه بن يعقوبه (الثالث) ما عن الشيخ في النهاية والمبسوط والامسا في الحلبي - والمصنف به في انواعه وهو مصى ثلاث سنين والدخول في الرابعة (الرابع) مصى خمسة اشهر وستة اشهر و لم يذكر قائله - نعم عن سيد المدارك ان كان الجمع بين النصوص بالتحجير بعد السنة والستة اشهر ومثلاً لاحتلاف اختلاف النصوص - فانها على طوائف (الاولى) ما يكون طاهرا في القول الاول كصحيح (١) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام من قام بمكة سنتين فهو من هل مكة لاصعة لموصحيح (٢) عمر بن يزيد عن الامام الصادق (ع) المجاور بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج الى مسين ودا حاور سنتين كان قاطنا وليس له ان يتمتع (لثمة) ما يكون طاهرا في القول الثاني كصحيح (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام قال سألت اهل مكة ان يتمتعوا قال عليه السلام لا - قلت فان قاطنين بها قال عليه السلام

د اقامو سه او مستتب صبعوا كما تصع اهل مكة - فاذا اقاموا شهرا فان لهم ان
يتنعمو وحر (١) حماد عنه عليه السلام عن اهل مكة ايصعوا فان عليه السلام ليس لهم متعة قلت
وفاظن به قال اذا قدم سه او مستتب صبع صبع اهل مكة - قلت فان مكث الشهر
قال عليه السلام ينمى ومرسل (٢) حرير عن ابي بكر عليه السلام دخل مكة فجمعه عن غيره
ثم قدم سه فهو مكى ويحوم غير (٣) لثلاثة ما يكون طر افي القول الرابع كصحيح (٤)
حفص بن الحري عن الصادق عليه السلام في المحاور بمكة يعرج لى امله ثم يرجع
الى مكة باى شىء يدخل قال عليه السلام ان كان بمكة اكثر من سه شهر فلا تنمى وان كان
اقل من سه اشهر فله ان ينمى وحر (٤) الحسن بن عثمان عن ذكره عن الامام
الصادق عليه السلام من قام بمكة خمسة اشهر فليس له ان تنمى .

وقيل في مقدم الجمع سه او حوه (احده) ما عن المدارك وهو حمل عبر الاولى على
الحور واولى على المروم فالتمتع به لتحسين العرض من خمسة اشهر الى ستين وبعد
ستين تنمى عرض المكى . وفي المسند للترمذى في الاحبار الاحمر مرده خصوص احبار
خمسة اشهر او سه اشهر - او مع حذر السنة - لا يثبت فيها سوى لحوار الذى
هو معنى التبعير (وفى) ان هذا يتم فى اكثر ثلث النصوص ولا يتم فى جميعها لا حظ
قوله فى صحيح حفص ان كان بمكة ستة اشهر فلا ينمى - فانه ظاهر فى لزوم عرض
المكى - والجمع بينه وبين نصوص السنن ما ذكر جمع لاشاهدته - وكذا قوله فى
خير عبد الله بن من المحاور بمكة يعمى عمل اهل مكة - فانه ظاهر فى تعيين لوطبة
فى ديت (لهم) الا ان يقال ان لهما فى صحيح حفص وارد مورد توهم اللزوم
فقوله فلا ينمى لان يكون طاهر فى اكثر من نعى التبعين وشهد به دله وان كان اقل من
سته اشهر فله ان ينمى - وكذا الامر فى حر ابن سديد وارد مورد توهم السبع - فلا
يستعد منه اريد من الحوار - و ما ظهور بقاء لخصوص فى الحوار فواضح - فان قوله اذا

٢-١- ابوسائل - باب ٩- من يراى اقام الحج حديث ٧- ٩

٢-٢- ابوسائل - باب ٨- من يراى اقام الحج حديث ٣- ٥

اقام سنة او سبسين في صحيح الحطى وحر حماد معلوم اريد به جوار من لمع وليس في مقام بيده لا انقلاب والالم يعقل لتحديد بين ناقص ولزبد - واما حر - حرير والحسين بن عثمان فهم صنفان للارسال (والجمع) بين النصوص يقتضى الساء على لتحير من الفرص من بعد لمقدم سنة اشهر الى الأقامة سنتين وبعد ذلك بتعين فرض المكى لانه عدم عمل لأصحاب بنصوص السنة ولسه شهر وعراضهم عنها يتعين طرحها - ولعمل بنصوص بنصوص السنين - ومع ذلك للاحتياط بالجمع في الادون لجواره على القولين .

ثانيها ما عن كشف الختام وفي لحوه - وهو ان يراد من الأقامة والمجاورة سبسين بالدحول في الثانية - فان بنصوص السنة كحر عدالله ومرس حرير و بنصوص السنة والسبسين كصحيح الحطى وحر حماد - اذا انصبت الى بنصوص سنتين تصلحان قرينة على ردة ذلك منها - سيما مع احتمالهما لى الحج بنصوص زمان يسع ححين وهو سنة كما ان شهر لحسن سنة عشر يوما - ثم قل في الجوهرة على كل حال لجميع بنصوص اقامة والسبسين ولسه او السنين ح على معنى واحد - واما بنصوص سنة اشهر فكان فيها انها تحمل على النقة او على غبار مصى ذلك في حراء حكم لوطن لمن قصد الموطن او على ارضه بان حكم دى الوطن بالسنة الى قيام السنة اشهر و قل ثم قال في لحوه وبذلك يرد قوله هذا القول لمربور (قول) حمل بنصوص السنين على رادة الدحول في الثانية - لا يكون جمعا عرفيا - كيف يمكن قوله ^{الاقام} فاذا جاور سبسين - وقوله من قام بمكة سنتين على الدحول في الثانية وى فرق سبسين وبين قوله في حر حرير - من قام بمكة سنة فهو مكى - فانه لم يحتمل حذار رة الدحول في السنة الاولى - وان شئت قلت - انه لو جمعا هاتين الجنتين في كلام واحد لا يشك اهل العرف في لى ولسبسين - ولا يرون قوله من اقام سنة - قرينه على قوله من اقام سنتين - فهذا ليس جمعا عرفيا - كما ان حملهما على ارضه سننى الحج بالاقربة (واما) حمل بنصوص السنة اشهر على نقة فلا وجه له ولم يظهر كون ذلك مذهب

المحالين وحملها - عني المحملين الآخرين صرف للفظ عن طاهره بلا قرينة عروة عليه وهو غير حائر (وما ذكرناه) يظهر ما في سائر وجوه الجمع المذكورة في كلماتهم (ولم تحصل) من النصوص دلالة بقلاب لغرض من تمتع الى الأفراد او لقراء هو تمام الستين و لدخول في الثالثة .

ثم انه قد يكون وجه المقيم بمكة للوطي - وقد تكون بقصد المجاورة خاصة فهو الحكم بعدم الموردين - ام يخص بالاول - او الثاني - ففي الحوار و عن صريح لمذكر وفي مستند - بل المصوب الى الاصحاب هو الاول - وانه عام للموردين - وفي الرأى بعد نقل هذا القول - وربما يدعى - في قصد المجاورة الى ان قال به صرح في المالک وفي كل من القولين نظر لان بين اطلاقهما عموما و خصوصيا من وجه لم يردهما في المحاور ستينية الدوام واعترق الاول عن الثاني في المحاور ستينية و لعكس فيما نحن فيه فترجيح احدهما عني الآخر وحمل لفيد له غير ظاهر لوجه في

قول نحوه اعمل في مقام - ان لنا - ادلة ثلاثة يقع التعارض بينها - احدها مادل عني به لزم لاهل مكة معة . ثانيا - مادل على ان الثاني عبر حاصري المسجد الحرام - لانه لو كان الجمع - ثالثا - نصوص المقدم - فلو حملها على الاعم من قصد المجاورة او الاستس - وقعت المعارضة بينها . وبين كل من الدليلين الاولين بالعموم من وجه فانها تدل على ان المقيم بمكة ولو بقصد التوطن وصدق كونه من اهل مكة بتمتع اى سبب - فهي حصص من الاول للاختصاص بستين . واعم - منه لشمولها للمقيم بقصد المجاورة - كما انها تدل على انه لا يتمتع بعد الستين ولو كان المقدم بقصد المجاورة فيقع التعارض بينها وبين الثاني والنسبة عموم من وجه (وحيث) ان المحاصر في تعرض الغنمين من وجه هو الرجوع الى المرحلات السدية . كما ان لمحتار في تعرض اكثر من دليل هو ملاحظة السبب بين لجمع اى كل واحد من الادلة مع معارضة من دون ملاحظة لثالث بحيث قد يلزم منه طرح حد

الأدلة رسأ - ففي مقدم اد لاحظنا ذلك برى تقديم بصوص الدب على كلا الدليبين
 للشهرة نى هى ول المرححان (ولكن) قد نال ن لصوص بانفسها محتصة بصوره
 قصد المجورة - لقوله فى الصحيح الاول فهو من اهل مكة وقوله فى الصحيح
 لثبى وكان قاطن فديها فربما عى ان محط النظر فى هذه البصوص بان حكم
 غير المتوطن - ان المتوطن من اهل مكة و يكون قاطن قبل ان تم اقامة سنس
 (ويمكن) ن نال ن قوله من اهل مكة وقاطن بما هو سحاط حصوص هذا الحكم
 كما يشهد به تعقبه بقوله ولا تمتعه له - وليس له ان يمنع - وعيه فلا قرينه على
 الاحتصاص بغير لمتوطن (و ضعف) من ذلك ما قبل من الاشكال فى صدق لمجاور
 عى لمتوطن - فان الصحيح الاول مبصم لعظ الاقامة لالمجاور مع انه يصدق
 عيه لغة وعرفا - فالحق شمول الحكم لهما

ثم اب الادقى المقم بمكة بانه يكون استطاعته للحج قبل فتمته - و اخرى
 تكون بعد فتمته و قبل مقضى سنس - وثالثه - تكون بعد مقضى سنس من فتمته - و لميقن
 من البصوص هو الآخر - والظاهر شمول خلافا لبقسم الاولين (و لكن) فى
 لحوهر - فى شرح قول المحقق - و لو اقام من فرصة المنع بمكة سنة او سنين
 لم ينقز فرصة - بل خلافا حده فيه بصد و فتوى بن ليله اجماعى بتهى و كذا عن
 المدرك و صريحهما لاجماع على عدم ثبوت الحكم فى لقسم الاول - بل طاهر
 المدرك لاجماع على عدمه فى لقسم الثبى بضا - ولكنه قد تامل فى كليهما نظرا
 ابى اطلاق بصوص السنين - و استحسنه صاحب الحدائق و فتى شونه فديها ايضا
 (و الا بضا) ان البصوص مطلقة و تدل على ان المقيم بمكة بعد سنس اذا راد
 الحج ليس له ان يسمع كانت استطاعته قبل او بعد - فان ثبت اجماع تعدى
 فهو المعيد لاطلاق البصوص - و انطاهر ثونه فى لقسم الاول - و لله اعالم
 ثم ان الظاهر عدم الفرق فى الحكم بين الاستطاعة من بلده - او الاستطاعة
 من مكة - وبين الاستطاعة للرجوع الى بلده وعدمه - وذلك لما عرفت فى محث

الاستطاعة من ن لاستطاعة من البلد لا تعتبر في الحج بل الا فاقى الواجب عليه التمتع اذا كان في بلد قرب مكة و كان يستطيع الحج من ذلك البلد ولا يستطيع من بلده يجب عنه الحج لان لمعسر الاستطاعة للحج لا الاستطاعة من البلد (كما) ان الاستطاعة الرجوع الى بلده في وجوب الحج اما تعتبر اذا اراد الرجوع والافلا تعتبر - فعلى هذا يظهر ان المقيم بمكة عبر المرند لرجوعه الى بلده يجب عليه الحج ولو لحج السعى - وان لم يستطيع من بلده - ولم يستطيع الرجوع اليه (فما) - في العروة من انه في صورة الانقلاب يلحقه حكم المكي بالنسبة الى الاستطاعة وفي الحواشر من عدم الانقلاب وكذا في غيرهما من كتب الفقهاء . لا انهم لوجه صاحبها ولعله لقصور فهمي وعلتك التامل في كلماتهم .

مبقات المتمتع المقيم بمكة

مسألة . - من مكة الواجب عليه التمتع بحج عليه الحروج الى المبقات لحرمة غيره للمع لا ذلك وقد احتجوا في تعين مبقاته على قول (حدها) انه مهل ارضه اى يجب عليه ان يحرم من مبقات الذي كان يمر عليه اذ جاء من بلده وهو لمحكي عن اجمعه وانكافى والخلاف والجامع والمعشر والنافع والمستهى والتحرير والتذكير . موضع من النهاية (ثابها) انه احد لمواقب المحصورة محبر سها - حصره جمعة فراجع المقنع والمبسوط و الروضة والشرائع والارشاد وانقواعد و الهدية و ابروس والمسالك (نالها) انه ادبى الحل وهو لمحكي عن الحسى ومال اليه سيد المدارك عن الكدية استحسانه و عن المحقق لأردبيلي استظهاره - و الكلام تارة فيما يقصبه الأصول الشرعية - واخرى فيما يقصبه الاخبار العامة - وثالثة - في مقتضى لخصوص الخاصة .

اما المورد الاول فقد استدل للقول الاول بالاستصحاب - و تقريره - على ان لم يرض لم يستقل فرضه عن فرض اقليله و كان يجب عليه سابقا ان يكون مبقاته

مِيقَاتُ هُنَّ قَلْبُهُ وَبَشَتْ فِي ارْتِفَاعِ ذَلِكَ الْاَصْلِ بَقَائُهُ (وَ فِيهِ) اِنَّهُ مِنْ لَا اسْتَصْحَابَ التَّعْلِيقِ فَانَّهُ كَانَ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْاِحْرَامَ مِنْهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمُرُورِ عَلَيْهِ - كَمَا اِنَّهُ كَانَ يَحِبُّ عَلَيْهِ الْاِحْرَامَ مِنْ مِيقَاتٍ آخَرَ لَوْ كَانَ يَمُرُّ مِنْهُ - وَ هُوَ لِأُخْرَى وَ عَلَى فُرْصِ جَرِيَانِهِ تَكُونُ نَتِيجَةُ الْاَسْتَصْحَابِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا هُوَ التَّحْيِيرُ لَا التَّعْيِينَ (وَرَبَّمَا يُقَالُ) كَمَا فِي الرِّيَاضِ بَانَ الْاَصْلُ فِي الْمَقَامِ هُوَ الرَّائِي عَنْ نَعْسِ مِيقَاتِ أَهْلِهِ - اِذَا تَفَقَّ عَلَى الصَّحَةِ مَعَ الْمُحَافَظَةِ لِمَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ - وَ وَجُوبِ الْاِحْدَادِ لِمَرَّةٍ لَدُمَّةٍ مِنْهَا نَفِيًا اِنْ كَانَ مَا يَوْجِبُ عَلَيْهِ شَرْطًا - فَانْدَى بِسَعْيِ تَحْصِيهِ تَشْمَعُصَ مَحَلُّ لِمُرْعٍ مِنْ تَعْيِينِ الْوَقْتِ اَهُوَ اَمْرٌ تَكْنِيهِ خَاصَّةً اَوْ شَرْطِي نَهْيً (قَوْلُ) مَا افَادَهُ مِنْ حُرُودٍ لِيَرْتَهُ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ تَعْيِينِ الْوَقْتِ تَكْلِيْفًا وَاصِحً (وَامَّا) مَا افَادَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرَ مِنْ وَجُوبِ لِحْدٍ بِالْمَرَّةِ اَلَا يَتِمُّ فَانَّهُ وَانْذَارُ الْاَمْرِ فِي التَّكْشِيفِ الشَّرْطِي مِنْ نَعْسِ مَقْدَرِ أَهْلِهِ وَ لَتَحْيِيرِ بَيْنَ لِمَوَاقِيتِ لَكِنْ الْحَقُّ حُرُوبًا صَالَةً لِبَرَايَةِ فِي مَوَارِدِ دَوْرٍ لَامْرَسِ التَّعْيِينِ وَ لَتَحْيِيرِ عَنِ التَّعْيِينِ فَتَكُونُ نَتِيجَةُ الْاَصْلِ هُوَ التَّحْيِيرُ بَيْنَ الْوَقْتِ

ثُمَّ اِنْ الطَّاهِرُ كَوْنِ تَعْيِينِ الْوَقْتِ شَرْطًا - دَلَالًا اَمْرًا لِمَتَعَلِّقٍ بِالْحَرَمِ الْمُرْكَبِ الْاِعتِبَارِي طَاهِرَةً فِي الْاِرْشَادِ إِلَى الْحَرِثَةِ وَ لَشَرْطِيَّةِ

وَ اَمَّا لِمُورِدِ اَشْيَاءٍ - فَرَبَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَى الْاَوَّلِ - بِعُمُومِ مَدَلٍّ عَلَى تَعْيِينِ الْمِيقَاتِ اَلْحَاصِ عَلَى اَهْلِ اَقْلِيمٍ هُوَ مِنْهُمْ - فَهُوَ الْمُنْتَهَى اِنَّهُ لَمْ يَسْقُلْ فُرْصُهُ عَنْ فُرْصِ قَلْبِهِ فَيَلْزِمُهُ الْاِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِهِ لَمْ يَكُنْ اَسْهَى (وَ فِيهِ) اِنْ الْوَاحِدَ عَلَى كُلِّ اَقْلِيمِهِ هُوَ الْاِحْرَامُ مِنْ الْمِيقَاتِ الْحَصِ عَلَى فُرْصِ الْمُرُورِ عَنْهُ لَامْطِعًا اِلَّا لَشَيْءٍ فِي صَحَةِ اِحْرَامٍ مِنْ مَرٍّ مِنْ اَهْلِ قَلْبِهِ عَلَى مِيقَاتِ اَهْلِ اَقْلِيمٍ آخَرَ وَ اِحْرَامٍ مِنْهُ - (وَ قَدْ يَسْتَدِلُّ) بِاِحْصَارِ لِمَوَاقِيتِ لِلْقَوْلِ الثَّانِي بِدَعْوَى اِتِّهَانِ الدَّلِيلِ اَنَّ الْعَارَ عَلَى كُلِّ مِيقَةٍ اِنَّهُ اِحْرَامٌ مِنْهُ (وَ فِيهِ) اِنَّهَا مُحْتَضَةٌ بِالْبَاقِي الْعَارِ عَلَى الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ وَ لَا شَمْلَ الْمَقْدَمِ (وَ دَعْوَى) اَنَّ الْمَأْخُودَ فِي ثَلَاثِ اَحْجَارٍ مِنْ اَتَى عَلَى الْمِيقَاتِ وَ عُدَّ وَصُولَ الْمَجَاوِرِ إِلَى الْمَيْدِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ اِنَّهُ اَتَى عَلَيْهِ فَيَكُونُ مِيقَاتُهُ (مَدْعُومَةً) - اَوَّلًا - اَنَّ مَحَلَّ الْكَلَامِ اِنَّهُ قُلَّ اِنْ يَأْتِي عَلَيْهِ مَاذَا وَطَبَقَتْهُ

هل الأتيان على كل مِيقَاتٍ - ومِيقَاتٍ حَاصٍ - وادبى الحل فان قلنا بان الواجب هو الحروج الى مِيقَاتٍ حَاصٍ لم يخرج الحروج الى غيره - وثانياً - ان المتبادر من لآتيان عليه لم يور به وهو لا يصدق على الواصل الى احد المواقيت من مكة (وفي الحقائق) لاستدلال بقول الاول بالاحراز الدالة على ان من دخل مكة ناسياً للاحرام او جاهلاً به فانه يجب عليه الحروج الى مِيقَاتٍ هل ارضه كصحيح (١) الحللى عن الصادق عليه السلام عن رجل ترك الاحرام حتى دخل الحرم فقال يرجع الى مِيقَاتٍ اهل بيته الذى يحرمون منه فان حشى ان نموته بالحج فليحرم من مكانه وان استطاع ان يخرج من الحرم فليخرج - ويحويه غيره (يدعوى) به يدل على ان لجهل والناسى يجب عليهما الرجوع الى مِيقَاتٍ اهل بيتهما - وهذا لا من حيث ان الواجب على الافاقى الحروج الى مهل رصه والظاهر ان خصوصية الجهل والسهو غير معصورة وان وقع السؤال عن ذلك (ولكن) يرد عنه ان العدى عن مورد النص تنوقف على احرار المسطر - ومجرد عدم تعمل لخصوصية لا يكفي بل لابد وان تتعلل عدم لخصوصية وحيث اما محتمل وحدان دخول العواوين في الحكم لا من من دخل عواوين لم يور عن المِيقَاتٍ الذى كان يجب عليه الاحرام منه في هذا الحكم فعلى لحقيقة يكون ح نفاً للحكم المتحقق سابقاً وعليه فالمرق بين موردها وما نحن فيه ظاهر (وللمحصل) به لا يستعاد من الأخبار العامة شيء.

واما لمورد ثالث - والنصوص الخاصة الوارده في المقام على طوئف - لاولى ما يدل على القول الاول - وهو خبر (٢) سماعه عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن لمجاور الى ان يتمتع بالعمرة الى الحج قل لا نعم يخرج الى مهل ارضه فيسى ان شاء . واورد عليه بالارادات - ١ - ما فى الرصاص وهو ضعف سنده بمعلين بن محمد (وفيه) اولاً - ان معلين من مشايخ الاحارسة كما صرح به المجلسى رحمه الله - وكون الشخص شيخ

١ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب المواقيت حديث ٧

٢ - الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب المواقيت حديث ١ .

جارة يعيه عن التوثيق - و مجرد رؤيته عن الصنعاء لأبصر بما يرويه عن الثقات
وفساد مدعاه لم يشك - ولحق لا اعتماد على علمه وثباته - ان صعب السدلو كان فهو سجين
يعمل الأصحاب - ٢ - ما في الرصاص الصب - وهو صعب الدلالة من جهة قوله ان شاء - فانه ح
ظاهر في عدم الوجوب (قون) ان قوله - ن شاء - في بادي النظر يحتمل فيه مور -
كونه قيد النسبة - او كونه قيد التمتع - وكونه هذا للحروح الى مهل رصه (لاشكال)
في عدم كونه قيد النسبة لوجوبها على كل تقدير - فمدور الامر من احدا الاخيرين - فان
كان قيد التمتع كان معاد لحر ان المحاور اذا اراد التمتع يجب عليه ان يحروح الى
مهل رصه فتم دلالته على المطلوب - و ان كان قد بدأ بالحروح الى مهل ارضه - كان
ظاهرا في حور ذلك لابعه - و يظهر رجوعه الى الاول - و ذلك يظهر بعد ملاحظة
امرين - احدهما - ان الحروح الى لسد واجب عليه على كل تقدير غاية الامر اما
حصوص مهل ارضه - او التحجير منه وس غيره - فانهما - ان كل طرف من طرفي
الواجب لتحجيرى اما يجوز تركه الى بدل لانه يحور بقول مطلق - وهذا خلاف
المستحب انه يحور بقول مطلق فانه في لحر ان ارجعنا لقيد لى لنتمع كان صحيحا
لامحدور فيه وان ارجعه الى الحروح الى مهل ارضه - لم يصح فانه لا يجوز تركه
بقول مطلق بل على فرض التحجير يحور تركه الى بدل والحر ج بدل على حوار تركه
مطلق - فهدد قربه على انه بما يكون قيد لسمع فتأمل فانه دقيق ٣٠ - انه محتص بالحج
المستحب لقوله ان شاء ولعدى الى الحج الواجب بحتاح لى دليل مفقود (وفيه)
ولانه اد وح الحروح الى مبقات حص في المستحب الذى هو اولى بان يوسع
فيه - فهو ولى بالوجوب فى الحج الواجب وثباته - ان لتعليق على المشيئة بحس
اذا كان بعض الافراد مستحاضا لمقد لاطلافة الشامل لمستحب الواجب - ٤ - ما في الرصاص
يضا - وهو حمال كون المر د لاختراز من مكة (وفيه) ان مجرد الاحتمال لا يبصر
بالاستدلال بعد كونه ظاهرا فى الخصوصية والاعتبار ٥ - عدم ظهور الحمة الحرة فى
الوجوب (وفيه) به اظهر فيه من الامر فلا شك فى لحر سد او دلالة -

لظننه لثنية - ما استدل به للقول لثاني كمرسل (١) حرره عن احمره عن
ابى جعفر عليه السلام من دخل مكة بحجة عن غيره ثم اقام سنة فهو مكى فاذا اراد ان يحج
عن مكة او اراد ان يعتمر بعد ما انصرف من عمره فبسر له ان يحرم من مكة ولكن يخرج
الى الوقت وكلمه حول رجوع الى الوقت وموثق (٢) سماعة عن ابى عبد الله عليه السلام من
حج معتمرا في شوال وفي سنة ان يعتمر ورجع الى بلاده فلا ناس بذلك وان هو اقام
الى الحج فهو بمنع لان اشهر الحج شوال ودو لعمدة ودو لحجة من اعتمر فيهن واقام
الى الحج فهي سنة ومن رجع الى بلاده ولم يظم الى الحج فهي عمرة وان اعتمر في
شهر رمضان او غيره وادم الى الحج فليس ينسب واسما هو محاورا فرد العمرة وهو
احب ان يتنعم في اشهر الحج بالعمرة الى الحج فيخرج منها حتى يتجاوز ذات عرق
وعسفا فيدخل بالعمرة مستمرا بالعمرة الى الحج فان حواجت ان يفرد الحج فيخرج
الى البعرة فيسبى منها وحر (٣) اسحاق بن عبد الله سالت ابا الحسن عليه السلام عن المقيم
بمكة يجرد الحج ويتنعم مرة اخرى قال لا يتنعم احب الى ولكن احرامه من
مسيرة ليلة اوليتين .

ولكن الاول يرد عليه انه ضعيف السند للارسال (مع) انه في العمرة للمعدة
التي لا اشكال في عدم لزوم الاحرام لها من المقات (صف) التي ذلك انه
مطلق بقيد اطلاقه بما تقدم (واما) موثق سماعة - فرد عليه اولا ان عسفا ليس من
المواقف فانه على ما تقدم على مرحلتين من مكة لمن قصد المدينة من مكة والحجفة
فالموثق مخالف للاجماع لا يعتمد عليه وثانيا - بعد ما لم يقل احد بخصوصية في
الموضعين يعين التصرف فيه اما بالحمل على ان لمران هو لمقات يقات كان
وذكرهما من باب التمثيل - و لحمل على ان المحاطب كان من لثاني الذي منه

١- الوسائل باب ٩ من ابواب قسم الحج حديث - ٩

٢- الوسائل الباب ١٠ من ابواب قسم الحج حديث - ٢

٣- الوسائل - باب ٤ - من ابواب قسم الحج حديث - ٢

دانت عرق وعثمان ويتعين الثاني ولزم باب الجمع سهو بين ما تقدم (واما) حرم اسحاق فان ايقضه على ظهوره كان محاربا للاجماع - و ان حملناه على رآه المواقيت لمختلفة بالعرب والبعد فبردعله - اولا نه ليس فيها ما يكون مسير ليلة راجع كلماتهم في لمواقيت وثالث - انه لاندح ان يقول وثلاث او كثير لاختلاف المواقيت في لمسافة. وثالثا انه ح يمكن حمله على ارادة مسير ليلة لمن كان ميقاته على ذلك - ومسير يلائم لمن كان ميقاته على مسير للثين فيتعين ذلك ح جمعا

الطائفة الثالثة - ما استدلل به للقول الثالث كصحيح (١) عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام من اراد ان يحرم من مكة ليعتمر احرم من العمرة او الحديبية او ما اشبهها و خبر (٢) حماد عنه عليه السلام عن اهل مكة ايسمعون قال عليه السلام ليس لهم متعة قلت فانقاطن بها الى ان قال قلت قد مكثت الشهر قال يتمتع قلب من ابن يحرم قال عليه السلام يحرم من الحرم وصحيح (٣) الحلبي المتقدم في لمسألة السابقة - عنه عليه السلام في حديث قد قموا شهرا فان لهم ان تمتعوا قلت من بن قال عليه السلام يخرجون من الحرم قلت من ابن يهود دلحج فقال عليه السلام من مكة نحو اما يقول الناس (ولكن) يرد على الاخيرين انهما مطلقان قائلان لان بقيدان مهمل اهل الارض او مطلق الوقت او صورة بعدد المصير اليهما للاتفاق على لحوار ح - (فالجمع) بينهما و من موثق سماعة الدال على القول الاول بقصى ذلك (و اما) الصحيح فاو لا انه مطلق قاس بالحسن على العمرة المفردة لو لم يكن طاهرا فيها - و قد دلت المستفيضة على ذلك فيها فيقيد بها لموثق سماعة - وثانيا انه لو سم احتصاصه بالعمرة المتمتع بها الى الحج يقع العارض به و بين الموثق - و الترحيح مع الموثق للشهرة (ودعوى) نه يمكن لجمع العرفي سهما بحمل الموثق على الاستحباب (بردعلها) ان ذلك ليس جمعا عرفيا في المقام بل براهما العرف متعارضين فان قوله في

١ - ابوسائل - الد ٢٢ - من بواب المواقيت حديث ١

٢ - ابوسائل - باب ٩ - من بواب امانحج حديث ٣-٧

الصحيح - احرم من الحرمة . ابح و قوله في الموثق يخرج الى مهن ارضه لا يكون احدهما قرنه عرقه على الآخر كما مر و اصح - وثالثا به لاعراض المشهور عنه لانه من طرحه (والمستحصل) مما ذكره ان مقتضى التصوص الخاصة هو القول الاول فتدبر في اطراف ما ذكره

ثم ان مقتضى اطلاق الموثق انه لا فرق بين ان يكون تمنع المجاور و جازم مستحبا هي كليهما بخروج الى مهن ارضه (واما) اهل مكة اذا رادوا ان يمتنعوا استحباب او واحدا بدر او نحوه - فهل يجب عليهم الخروج الى احد المواقف المحصورة - ام يحرمون من سائرهم ام من ادنى لحل - ونحوه - لاشكال في عدم شمول الموثق لمتنعمهم واما تصوص المواقف فمفهوم انها محتصة بالثاني المار على الميقات - و الساء على الاحرم من المرور لاطلاق مدل على ان من مره دون الميقات احرم من مره ساء على شموله لاهل مكة مخالف لما هو المتسالم عليه بين الاصحاب فيتعين الاحبر - و شهادته صحيح عمر من يرد لمنعهم - من راد ان يخرج من مكة ليتم احرام من الحرم به او لحدسية او ماشيهما - لعمومه لمطلق العمرة كما هو ظاهر .

ثم ان المجاور اذا لم يمكن من لاحرام من المواقف - فكيف الرجوع الى ادنى لمن - للمستتمعة الدائمة عليه ومتنى و طاهرهم التسلم عليه وقد صرح جميع ناه مما قطع به الاصحاب .

حج الافراد والقران

ثم انه قد عرفت ان وطيفة هل مكة هي حج الافراد و القران - وقدمر جملة مما يتعلق بهما من المسائل (مها) انهما وطيفة الحاصر المتحد في التصوص بمن كان مره مكة او ما حولها الى ثمانية واربعين ميلا من كل جانب (ومها) انه لايجوز لمن وظيفته ذلك تعييل الرجوع الى المنع واما يجوز ذلك لمن لم يتعين احدهما

له (ومنها) ان لمكى اذا حرج الى بعض الامصار ورجع اليها مدا وطعته (ومنها) حكم من له وضاع حارج لحدود احده (ومنها) ان تعين الافرد او القران عليهم بما هو في الحج الاسلامى دون المدبوت وانه يجوز للحاصر التمتع بل هو فصل .

وسببى حمله اخرى من المسائل الخاصة بهما - فى مسحت المواقيت - كتعيين لميقت ومشاكل وفى غيره من المساحث وفى المقام تعرض لبعض المسائل المتعلقة بهما - الذى لم يذكر فى غيره .

١- فى بيان صورتها حمالا - فالافراد هو ان يحرم بالحج من المحل المعين الذى ستعرفه فى مسحت المواقيت - ثم يمضى الى عرقت ونفقت بها - ثم الى المشعر فيقف به ثم يبنى مى نفصى ماسكه بها - ثم يبنى مكة فيه او بعده الى آخر ذى . المحفة بطواف بالبيت وصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة ويطوف طواف النساء وصلى ركعتين - بلا خلاف احده فى شيء من ذلك بها وتوى كذا فى الجوهر - وستعرف تمام البحث فى هذه الامور جميعها - كما ستعرف حوار تقديم الطواف ولسعى على المواقيت على كراهه .

٢- (والمعرد بتمتع الحج ثم يعمر عمره مفردة بعد الاحلال) من الحج ان كانت قد وحيت عليه ولا فان شاء فعليه - بلا خلاف فى ذلك بل فى الريض ان طاهر لاصحاب الاتفاق عنه - وفى المنهى هذا احتار علماثا - وعن غيره دعوى الاحماع عليه صريحا .

٣- (و القارن كك) اى لقارن فى اصله كالمعرد (لكنه يسوق الهدى عند احرامه) كما عن المشهور - وفى الرناص بل عليه عامه من تحر (وعن) ابن ابي عقيل القارن كالتمتع عبرانه يسوق لهدى وظاهر عبارته الدروس موافقة جمع من لاصحاب له - قال فيه على ما حكى - بعد ان ذكر ان سياق الهدى تمير به القارن عن المعرد على المشهور (وقال) الحسن القارن من ساق وجمع بين الحج والعمرة فلا يتحلل منها حتى يحل من الحج فهو عده بمثابة التمتع الا فى سوق الهدى وتاخر التحلل وتعدد

السعى . وان الفرق عنده بكفه سعيه الأول عن سعيه في طواف الزيارة . و طاهره و طاهر الصدوقين الجمع بين لسكنى سنة واحدة وصرح ابن الحبيب بأنه يجمع بينهما فان ساق وحب عليه الطواف والسعى قبل لحروح الى عرفات ولا يسقط وان لم يسقط حله الاحرام بعد الطواف ولا تحل له النساء وان قصر وقال الجمعى القارن كالمتنع غير انه لا يحل حتى يأتى بالحج للساق وفي الخلاف اما يتحلل من اتم افعال العمرة ذ لم يكن ساق فان كان قد ساق لم يصبح له المسح ويكون قارن عند وعده ان المتنع السائق قارن وحكاها الفاضلان ساكتين عليه . انتهى .

و يشهد لمشهور كثير من النصوص كصحيح (١) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في الفرق لا يكون فرق الا سباق الهدى وعليه طواف بالنسب و ركعتان عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا والمروة وطواف بعد الحج وهو طواف النساء . الى ان قال واما للمفرد للحج فعليه طواف بالنسب وركعتان عند مقام ابراهيم وسعى بين الصفا والمروة وطواف لزمه وهو طواف النساء وليس عليه هدى ولا اصحبة وصحيح (٢) البخارى عنه عليه السلام انه سئل انى يقرن بين الصفا والمروة مثل سبب المفرد ليس بافصل منه لاسباق الهدى وعليه طواف بالنسب وصلاه ركعتين حنفى المقام وسعى واحد بين الصفا والمروة وطواف بالنسب بعد الحج وقال ابيمارجى فرق بين الحج والعمرة فلا يصح الا ان يسوق الهدى قد شعره وقلده . و الأشعر ان يقطع فى سامها بخديفة حتى يدميها . وان لم يسق الهدى فسجد لها مرة (قال) فى الوافى بعد نقل الحجر . يقرن بين الصفا والمروة . هكذا وحديثه فى لسح التى رابها و يشبه ان يكون وهما من الراوى اذ لا معنى للقران بين الصفا والمروة ولعل الصواب يقرن بين الحج والعمرة كما قاله فى آخر الحديث ويكون معاه ان يكون فى بيته الاثنيان بهما جميعا مقدما للحج لانهما مفردا دون الآخر وليس المراد ان يجمعهما فى بنة واحدة

ويتمتع بالعمرة الى الحج فيه التمتع و ليس فيه ساق هدى وصحيح (١) لفصيح
ابن يسار عن الصادق عليه السلام القرون الذي يسوق الهدى عليه طوافان ناليت وسعى وحد
بين الصفا والمروة ويسعى له ن بشرط على ربه ن لم تكن حجة فعمرة و حرم (٢)
مصورين حرم عنه عليه السلام لا يكون لقرون لاسياق الهدى وعليه طوافان ناليت وسعى
بين الصفا والمروة كما فعل المرد فيس باقص من لمرد الاسياق الهدى وبحوها
غيرها من النصوص الكثيرة لصريحة في ذلك

واستند للقول الآخر بالاحاد (٣) المصنعة لحج النبي (ص) لمتعمه على
طوافه وصلاة الركعتين وسعيه بين الصفا والمروة حين قدومه مكة وكذا اصحابه
ولكن لم يحل هو لكونه سائفا وامر عمره ممن لم يسق بالاحلال وجعلها عمرة وقال
لو استقلت ما ستدبرت لعلت كما امرتكم ولكني سقت الهدى وليس لسائق الهدى
ان يحل حتى يبلغ الهدى محله وشك بين صانعه بعضها الى بعض وقاد دخلت العمرة
في الحج الى يوم القيمة - وان هذا من النصوص خالصة جمع عن اعتماد النبي (ص)
بعد الحج وبما روه (٤) الصادق في فعل مسد الى فصل بن عياض انه سئل الصادق عليه السلام
عن الاختلاف في الحج فبعضهم يقول حرج رسول الله (ص) مهلا بالحج وقال
بعضهم مهلا بالعمرة وقال بعضهم حرج قارب وقال بعضهم بسطر امر الله تعالى فقال
ابو عبد الله عليه السلام نعم الله عز وجل انها حجة لا بالحج بعدد فجمع الله له ذلك كله في
سفرة واحدة ليكون جميع ذلك سنة لامة فلما طاف ناليت والصفا والمروة مرة
جبرائيل ان يجعلها عمرة الامن كان معه هدى فهو محسوس على هديه لا يحل لقوله عز وجل
حتى يبلغ الهدى محله فجمعت له العمرة والحج وكان حرج على خروج العرب
الاول لان العرب كانت لا تعرف الحج وهو في ذلك ينتظر امر الله تعالى وهو يقول الناس
على امر جاهلهم الا ما غيرهم الاسلام وكانوا لا يرون العمرة في اشهر الحج وهذا

١ ٢-٣- الوسائل- ليات ٢- من ابواب اتمام الحج حديث ٣ ١٠ ٠ -

٤- علل الشرايع ج ٢ - ص ١٠٠ اطلع لحدث مع اختلاف سير في اللفظ

الكلام من رسول الله (ص) بما كان في الوقت الذي امرهم به من الحج فقد دخلت
لعمره في الحج لي يوم القيمة وشكس احديعه يعني في اشهر الحج و بالمرس (١)
المتخصص للانكار من عثمان بن امر المؤمنين عليه السلام بقر - بن الحج والعمرة و قوله
ليك بحجة وعمرة معا - و يصحح الحسني للمقدم

ولكن يرد على الاول - ان في حرم مدونة لمقدم الوارد في حجة الوداع به لى
الحج مفرد وسواه يهدى وفي صحيح الحسني المتقدم حل للحج وساق مائة ندبة و
احرم الناس كنههم بالحج لاسوون عمره ولا يرون ما لصقة وهما صريحان خصوصا
الاول منهما في انه لى بالحج مفردا - بل قد عرفت ان استتعا اما شرعت في ثلاث السنة
بعد ان حجوا - في اثناء الحج فلا محالة كان (ص) مفردا لاستتعا - وعده اعظمه في
تلك السنة من جهة به كان اعظم عمره ب معرفة وح بما فعله من لطايب والسمي حين
قدومه لم يكن الا للحج (ويرد) على الثاني به يمكن حمله على ان الله تعالى اراد الجمع بين
لسكنس ولولامته لانه بهه اذ الصوص صريحه في به (ص) لم يطف بالبيت طوافين
غير طواف النساء كما هو مقتضى الجمع بين حج و لعمره - بل قوله في اخبر امره
حرائيل ان جعلها عمرة الامن كان بهه هدى كالصريح فيه ذكرناه (ويرد) على المرس
مصد الى ارسائه بالمر د به ان امر المؤمنين عليه السلام قد اهل بحج التسع الذي هو حجة
وعمره - وانكر عثمان عليه باعتبار مخالفة لراى عمر (و اما) صحيح الحلبي فقد
عرفت حاله .

٢- المشهور بين الاصحاب ان لقارن تنحيز في عقد احرامه بالتلبية والاشعار
والتفديد وعن السد و ابن دريس انه لا يعقد احرامه الا بالتلبية (و عن) الشيخ في
الحمل والمبسوط انه لا يعقد احرامه بالاشعار و لتفايد الاعد العجز عن التلبية (ويشهد)
للاولصوص كثيرة كصحيح (٢) معدونة بن عمار عن الصادق عليه السلام بوجوب الاحرام

ثلاثة أشياء لنسبوا لأشعار والتقليد فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثة فقد حرم وصحيح (١) عمر بن يزيد عنه عليه السلام من شعر بدته فقد أحرم وإن لم تنكحهم نكحاً ولا كثيراً وصحيح (٢) حرير عنه عليه السلام في حديث فانه إذا شعرها وقبدها، وحب عليه الأحرار وهو بمنزلة نسبية ونحوها غيرها (واستدل) للثاني بالأحاديث عليها - وبالنسبة إليه عليه السلام ليس بالاتفاق مع قوله عليه السلام (٣) حدوا عني ما سكتكم (ومنه) أنه حرج مهمل بالنصوص المتقدمة (واستدل) للثالث بأنه مقتضى الجمع بين النصوص - وهو كما نرى .

٥- انقروا إذا لى استحباب له أشعار مرسوقة من البدن - وفي الردص ولعله لأطلاق الأمر بهما ولا فم يقع في ذلك على أمر بالخصوص - ونحوه عن إمدادك وفي الجواهر فت خصوصاً بعد خبر (٤) أن عمر عن أبيه عليه السلام في رجل ساق هدفاً ولم يقلده ولم يشعره قال قد أحراهم أكثر ما لا شعر ولا بقدر انتهى

وكيفية الأشعار على ما استفاد من مجموع النصوص وكلمات لأصحاب أن يقوم الرجل من الحجاب الأيسر ونشق ونطس سامه بحديثه من لحاظ الأيمن باز كما يقول مستقبلاً بها لقله ونطح صفحته بدمه وإن كان معه بدن كثره دخل ما بين اثنين منها، وأشعرها يميناً أولاً وشمالاً ثانياً - كما صرح بذلك في صحيح (٥) حرير وصحيح (٦) جميل .

ويستحب له بصاً لتقليد - وهو أن يعلق في رقعة المرقع معاً حلق قد صلى فيه هذا حال البدن - وأما العم والنقر - فلا أشعار فيها، ويختصان بالتقليد - لصحة فهم عن الأشعار .

شرائط حج التمتع

مسألة (وشرط التمتع) موارداً للمدة) وقد طمعت كل ما تنهم بذلك ولكن حشوا

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ١٢ من أبواب قسم حج حديث ٢١ -

١٩ - ١٠ - ١٩ - ٧ -

٣ - تيسر الوصول ج ١ ص ٣١٢

في المراد بها (عن) بمصهم انها الارادة المحركة لتعضلات نحو الفعل (وعن) آخري ان المراد بها الخصوص والقرينة كما في كل عادة (و عن) المسئلة ان المراد بها بية الحج بحملته (وعن) للدوس ان المراد بها بية الاحرام (وعن) سلا ان المراد بهانية الخروج الى مكة .

والحق ان يقادها ان ريد بها الارادة المحركة باعسارها من الواضحات ادلاشبهة في ن الحج والعمرة من العبادات المطلوبة شرعا كما لاشبهة في اعتبارها فيها اد الفعل غير الصادر عن الاختيار لا ينصف بالحسن ولا بالمقبح ولا يتعلق به الامر فإطلاق المطلوب على امانتي به يتوقف على ن يكون الفعل صادرا عن الاختيار ولا ارادة . وان اردتها الحلوص و القرينة باعتبارها بصا طاهر ادلاشبهة في بهما من العبادات واعتبارها في العبادات من ضروريات (وبشهادة) مضافا الى ذلك الآية اشرىه (١) - وانما الحج والعمرة لسه - ادقونه تعالى لسه يدل صريحه على انه يجب بقاها حلتص لله لا لرباء والسعة ولا تقصد المعاش وحث اهما مركبان من عدة احراء فالآلة الشريفة دلة على اعتبارها في كل فعل من افعالهم .

وان ارد بها بية الحج بحمله بحيث يكون عنوان التمتع من العبادات القصدية المعتمة في المأمورية كعمون الطهريه و لعصرية لصلاة الظهر والعصر - فانه ذا تى باربع ركعات لا يقصد لظهور لانفع صحبة - فكك في المقام لابد وان يقصد عنوان حج التمتع - فهو في نفسه لا مابع عنه الا انه يحتاج الى دليل . وبشهادة اعتبارها بهذا المعنى - حمله من النصوص (٢) كصحیح الترمذی عن ابی الحسن عليه السلام قال سألته عن رجل ممنع كيف يصنع قال عليه السلام يبوى العمرة ويحرم بالحج وصحبه (٣) الآخر عنه عليه السلام كيف اصنع اذا اردت التمتع فقال عليه السلام لب بالحج و بوا التمتع و

١ - البقرة - الآية ١٩٤

٢ - الوسائل باب ٢٢ من ابواب الاحرام حديث ١

٣ - الوسائل باب ٢٢ - من ابواب الاحرام حديث ٤

[illegible]

وان اريد بهايه الاحرام - فان كان المراد اعتبار الارادة المحركة لفعلات
و اعتبار لخصوص - فاعلم انه هو صحيح كغيره - ويتم معنى المباح من انه كالمستحب
عنه فانه من حملة لافعال وكما يحب اليه له تحب لغيره ولم يتعرضوا لها في غيره
على لخصوص - وان كان المراد قصد عنوان الاحرام - فلا بد من معنى اعتبار قصده
ريداعن قصد عنوان الحرج - وان ريد بها به الخروج في مكة - فلا ريب في دحيها
في ثوب الثواب على المسر بهذه اليه ولكن لا تغتر في صحة لالحج والعمرة قطعا
بصوفتوى (فقد طهر) مما ذكرناه انه يعسر قصد نوع الحرج من لمتعة او غيره...
فلو بوي غير المتعة مثلا اولم يوشك - او تردد في سته سبه وبن غيره لم يصح .

التمتع بالعمره المفردة

نعم - في حيلة من الروايات انه لو اتى بعمره مفردة في أشهر الحج حيا ان
يتمنع بها - وهو بذلك الاصحاب (في المنهي) ودا عقد عن غيره و تطوعا و
عليه فرضه وقع عن فرضه ونهى و مثله في التذكرة (قال) صاحب الحواهر بالاحلاف
اجده فيه بل الاجماع محكى عليه صريحا و ظهرا في حيلة من الكتب كالحلاف و
المعتبر والمنهى وغيرها انتهى (بن) عن جماعة بسحب ذلك عن القواعد ولو عثر

في شهر الحج استحب له الإقامة ليحج ويحملهامعة ويحوه كلام عمره (١) عن القاضي وجوبه اذا بقي الى يوم التروية.

والاصل في هذا الحكم حمله من لصوص - كموتق (١) - سماعة عن الصادق عليه السلام من حج معتمر في شوال ومن سنه ان يعتمر ويرجع الى بلاده فلا يس بذلك وان هو قدم الى الحج فهو يمتنع لأن شهر الحج - شوال ودوا القعدة ودوا الحجة - فمن عمر فيها وادم الى الحج فهي معة ومن رجع الى بلاده ولم يقم الى الحج فهي عمره وان عتمر في شهر رمضان وقبله فاقام الى الحج فليس يمتنع وانما هو مجاور افراد العمرة فان هواجب ان يمتنع في اشهر الحج للعمرة الى الحج فليخرج منها حتى يجدوراب عرق او يسجدور عهال فيدخل متمتعاً بعمرة الى الحج فليخرج وان نعد الحج فليخرج الى لعمرانه فليست بها وصحيح (٢) عمر بن يزيد عنه عليه السلام من دخل مكة بعمرة مفردة للعمرة فقصى عمرته ثم خرج كان له ذلك وان اقام الى ان يدركه الحج كان عمره معة ، قال ليس تكون معه الا في اشهر الحج وموتق (٣) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام من دخل مكة بعمرة وقاء الى هلالذي للحجة فليس له ان يخرج حتى يجمع مع الناس وقصوب (٤) عمر بن يزيد عنه عليه السلام من اعتمر عمره مفردة فله ان يخرج الى غله متى شاء لا ان يدركه خروج الناس يوم التروية وصحيح (٥) يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام عن المعتمر في اشهر الحج قال عليه السلام هي معة وحبر (٦) وهب بن حفص عن عبي قال سأل ابا بصير وانا حاصر عن ابن للعمرة في اشهر الحج به ان يرجع قال عليه السلام ليس في اشهر الحج عمرة يرجع منها الى هه ولكنه يحسن بمكة حتى يقضى حجه لانه انما احرم لذلك - و يحوها غيرهما من الاحبار الكثيرة (وطهر) هذه الصوص انه اذا بوى العمرة المفردة واقام الى الحج تنقلب الى التمتع فهرا - ولكن تحمل على ارادة لقلب لا الانقلاب القهرى

١. وسائل - باب ١ من ابواب قسم الحج حديث ٢

٢. ٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧-٣٨-٣٩-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠-١٠١-١٠٢-١٠٣-١٠٤-١٠٥-١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥

لعدم لقائل بالانقلاب الفهري كما افاده صاحب الجوهر - ولانه لو كان كذلك لم الحج و
 سباني ما يدل على عدم وجوبه - لم يسمي من النصوص الموهوم دلالتها على عدم حوا ذلك
 ولا من ذلك تحمل النصوص على ارادة التمتع (كما) ان الظاهر من خبري وهيب ويعقوب
 ابن شعيب لروى ان تمتع الاثنيهما بحملان على من دخل لعمرة لسمع ثم راد او رادها
 كما عن الشيخ فقه في الاستبصار (و لظاهر) من مؤثر عمر بن يزيد لروى ان تمتع
 بها د بقى اى ذى الحجة - لكنه لعدم القائل بوجوبه ولم يأتى من النصوص بحمل
 على التمتع (و ظاهر) صحيحى بن يزيد هو ما عن بن الراح من وجوب التمتع اذا
 بقى لى يوم التروية ويكفيهما بحملان على الاستحباب بدلالة جملة من النصوص على
 عدم وجوبه كصحيح (١) ابراهيم بن عمر لم يسمي عن مولى عبد الله بن سنان به سئل عن
 رجل خرج فى اشهر الحج معمر ثم خرج الى بلاده قال لا بأس وان حج من
 عامه ذلك و افراد الحج فليس عليه و - لحسن بن علي عنه السلاء خرج يوم
 لتروية لى العراق وكان معمر او حجر (٢) معاوية بن عمار قلت لابي عبد الله بن سنان
 افترق المتمتع و المعتمر فقال لا ان التمتع مرتبط بالحج و المعتمر اذ فرغ منها
 ذهب حيث شاء وقد عمر لحسن بن علي فى ذى الحجة ثم راح يوم اسرويه الى العراق
 والدمس بوجوب لى مولى ولا بأس بالعمرة فى ذى الحجة لمن لا يريد الحج (و ما)
 عن كشف اللثام وغيره من احسان لضرورة فى فعل مسد لشهداء سلام لله عليه (يدفعه)
 صدر الخبرين حيث ان الامام بن علي بن حوا ترويه الحج حاراً (وما)
 فى كتب المقابيل - من به لا كان عمره عمره التمتع وعنه اى الافرد (لا يعتمد
 عليه) فى مقابل هذه النصوص .

ثم ان فى العروة بعد نقل النصوص قال ولكن القدر المتفق منها هو الحج
 المديني فمما داوحت عليه التمتع فأتى بعمرة مفردة ثم ارد ان يجعلها عمره لسمع
 بشكل الآخر - بذلك عما وحت عليه انتهى (و غلله) بعض الاعاظم من المعاصرين

ان المصوص اما تصيب الامر بحمل العمرة المفردة منه - و ليس لها نظر الى تبريله منزلة حج لتمتع الواجب وكونه مصداقاً له مطلق فتفرع به الدمة وح يتعين الاقتصار على الذب (و فيه) ان المصوص في مقام حمل العمرة المفردة العمرة المتمتع بها ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الواجب والمندوب .

ثم ان في المقام طائفة من المصوص قد توهم ما فيها للنصوص المقدمة كحضر (١) حمراء بن عيسى قال دخلت على ابي جعفر عليه السلام فقال لي ما اهلكت فقلت بالعمرة فقال لي اهلكت بالحج وبوب لسة فصارت عمرتك كوفية وحجكت مكية ولو كنت بوبت اتمته و اهلكت بالحج كانت حجكت و عمرتك كوفية و صحيح (٢) زرارة عنه عليه السلام قال وافضل العمرة عمره رجب . وقال . المفردة للعمرة ان عمر ثم قم للحج بمكة كانت عمرته نعمة وحجته فصة مكة و صحيح (٣) زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في حديث فان اقم بمكة الى الحج فعمرته نعمة وحجته باقصة . بدعوى انها من على ان من بوى العمرة المفردة وحج بعدها لا يكون حجه حج التمتع بل يكون افرداً (ولكن) يمكن ان يحمل هذه النصوص على من بوى العمرة المفردة وبه لم يوجبها العمرة الممتع بها - وعنه - فتكون هذه النصوص قربة على ما احتجنا به من عدم انقلاب الفهرى قدر .

اعتبار وقوع التمسكين في اشهر الحج

(و) الثاني من شرائط حج التمتع (وقوعة) اي وقوع مجموع عمرته وحجه في اشهر الحج بلا خلاف بن الاجماع بقسميه عليه - كما في الحواهر - و يشهد به نصوص كثيرة

١- الوسائل - الباب ٢١ من ابواب الاحرام حديث ٥

٢- الوسائل الباب ٣- من ابواب العمرة حديث ٢

٣- الوسائل الباب ٤- من ابواب اقسام الحج حديث ٢٣

كصحيح (١) عمر بن يزيد لم تقدم عن أبي عبد الله عليه السلام ليس يكون منعة الأبي أشهر الحج - وموثق سماعه (٢) لم تقدم في مسألة التمتع بالعمرة المفردة ونحوهما غيرهما . ثم إن الأصحاب اختلفوا - في أشهر لحج عن أقوال (أحدها) ما عن الشيعين في الأركان والهيبة وأبي الحسن وأبي ريس وفي الذكره عليه السلام إلى أكثر علمائنا - وهو - شوال ودو القعدة ودو الحجة سمعه (ثانيها) ما عن المريضي وسائر من أبي عقيل وغيرهم - بها - شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة (ثالثها) ما عن لاقتصاد ولجمال وبقعود والمهلب وهو في المرفق (وهي شوال ودو القعدة وتسع من ذي الحجة) رعاها - عن الشيخ في المسوط ولاحلاف من أيها الشهران وتسع من ذي الحجة لى طلوع الفجر من يوم لبحر - وعن من ادريس الى طلوع الشمس طاهر الآية (٣) الشريفة - الحج شهر معلوم من جهة ان قل الجمع ثلاثة وصريح بخصوص لكثيرة (مها) لم تقدم في مسألة التمتع بالعمرة المفردة (و منها) صحيح (٤) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ان الله تعالى يقول الحج شهر - الحج وهي شوال ودو القعدة ودو الحجة (ومها) خبر (٥) زرارة عن الباقر عليه السلام قال الحج أشهر معلومات شوال ودو القعدة ودو الحجة (ومها) غير ذلك من الأخبار الواردة عنهم عليهم السلام هو الاول .

واستدل على التحديد بطلوع الفجر - بقوله تعالى (٦) فمن عرض فهو الحج اذ لا يمكن فرضه بعد طلوع الفجر من يوم لبحر وبقوله تعالى فلا رمث ولا فسوق وهو سائح يوم النحر متى تحلل في اوله .

واستدل لثاني - بمرواه (٧) لكسي عن عبي بن ابراهيم قال أشهر الحج

١- لم يثبت - ١٥ - ١٤ - من ابواب قسم الحج - حديث ١

٢- الوسائل - باب ١٠ من ابواب اقسام الحج حديث ٢

٣- ع- القره - الآية ١٩٦

٤- ٥- ٧- الوسائل - باب ١١ من ابواب قسم الحج حديث ١- ٥- ٦

شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة (وقال) المصنف في المصنف وليس يعلق بهذا الاختلاف حكم انتهى (و قال) في المذكرة و اعلم به لأفائدة كثره في هذا النزاع للاجماع على انه لو فاتته الموقوتان فقدواته الحج وانه يصح كثير من افعال الحج يوم لعاشر وما بعده انتهى وقريب منه ما عن المحقق - واسحبه من تأخر عنه وهو كك .

العمرة قبل اشهر الحج

مسألة اد تى بالعمرة قبل اشهر الحج يقصد عمره المستحب بعد عروته انما لا تقع تمتد - وهل تصح معمره كما في العكس - ام لا - وجهان (احار) الاول جماعة بن طاهر المصنف به في التذكرة و المصنف عدم الخلاف فيه فان في المذكرة لا يقصد بالعمرة المستحب قبل اشهر الحج فان حرمها في غيرها يقصد للعمرة المتنولة انتهى وبحوه في المنتهى (وعن) لمدارك وكشف اللثام احراز الثاني (وعن) المحرر الترديد فيه

وقد استدل السيد لما ذهب اليه من بطلان ما نرى به به لا يقع عن المستوى لعدم حصول شرطه ولا عن عمره لعدم تسويته لمعدلاته لغيره لمطلق .. و صاحب الجواهر به بعد نقل ذلك منه - قال لا ريب في لبطلان مقتضى الفواعل العامة (اقول) ان محل الكلام ما لو اتى بالعمرة يقصد التسعة حاملا بعدم صحته ووعلا عن اعتبار وقوعها في اشهر الحج او بخود ذلك مما لا يلزم منه التشرع للمحرم ولا فهي باطله لذلك - وح (هارة) يقول ان عنوان المسألة ليس من لوازم القصدية بل حقيقة حج التمتع عباره عن الحج الواقع عقب العمرة لوقوعه في اشهر الحج فلا يسعى الاشكال في صحة العمرة في المقام و وقوعها عمرة بمرده صحيحة لاينان بالامور به يجمع حدوده وبيوده مضافا الى الله تعالى والتقييد بعنوان المتعة لا يسلم عدم بيه لمطلق - اد المطلق هو عنوان العمرة بمصدا وهو مقصود عبادة

لأنه مصمم على عوان لمتعة لا به غير مقصود صلاحاً وقصد عوان العمد بنفسه ليس من
للمواسع والمطلوب ولا محال يكون صحيحه (واخرى) سى كما هو الحق على أن عوان
المتعة من معاوين القصدية الدخيل في العمد للمسح بها لى الحج - والظاهر انه على
هذا، ايضاً لابد من لساء على الصحة وان هذا دحل في لتسع لافى العمرة المفردة
من هى لا دليل على دحل عوان قصدى فيها و عليه ولا يظهر من مقتضى القاعدة هى
الصحة (فما) فى لحوه و العروة و غيرها من نسيم ان مقتضى القاعدة هو
ما هذه السيد فى المدارك من لطلان (عروة) بل مقتضى القاعدة هى لصحة .
و قد استدلوا بالصحة فى نسخة بحر (١) سى جعفر الاحول عن ابي عبد الله عليه السلام
فى رجل فرض الحج فى غير شهر الحج قال : يجعلها عمرة وبحر (٢) سعيد
الاعرج قد روى عنه الله عليه السلام من تسع فى شهر الحج نفاهاً بمكة حتى يحضر لحج من قابل
فعلبه شاه ومن تسع فى غير اشهر الحج ثم حاور حتى يحضر الحج فليس عليه ما هى حجة
مفردة وانما الاصحى على من لا مصدر (و ورد) على الاول من المفروض فيه الحج فى
غير شهر الحج لا لعمرة فلا يكون مسحاً فيه (و منه) انه يعمد ح الى العمرة
بالاوبوية - مع - ان الحج مركب من لعمرة و الحج فالانطلاق يشمل ما يحرفه
(نعم) يمكن ان يقال - ان قوله يجعلها عمرة - المراد به انه يشأ عمرة لان يكون
عمرة - كما هذه سيد المدارك فليس (و اورد) على اثنى بانه و يدل على انقلاب
عمرة التمسح الى العمرة المفردة الا انه من جهة عدم وجوب حج لتتمتع على
المحذور لا من جهة وقوعها فى غير شهر الحج فكون مسحاً للصوم والاحكامات
اسابقة (وفيه) انه متضمن لحكمين احدهما - لتتمتع اى من اتى بعمرة لتتمتع
فى غير شهر الحج تصح عمرته - و لئال عنه قوله - و ان تمسح فى غير اشهر
الحج - دلوكا كانت فسدته لم يصح هذا العسر - ثلثهما - ان الواجب عليه الحجة
المفردة - و لثبتي محالها للاجماعات و الصصوص - و لاول هو محل الكلام

١- الوسائل ١١٥٧ - من كتاب فقام الحج حديث ٧

٢- الوسائل الباب ٩٠ من ابواب اقسام الحج حديث ١ -

(المحصل) ان من اتى بعمره تمتع في عمر اشهر لحج تكون عمرته مجردة وتنصح

اعتبار كون الحج والعمرة في سنة واحدة

(و) الثالث من الشرائط (اتقان الحج والعمرة في عام واحد) بلا خلاف بينهم كما في الحدائق بل بلا خلاف فيه بين العلماء كافة كما في لخواهر وعين غيره و في التذكرة بعد ذكر هذا الشرط وما قلناه من الشرطين - قل - وهذه الشرائط الثلاثة عندنا شرط في التمتع بهي وطهره قيام الاجماع عليه بل قال فيها ولو اعتمر في اشهر الحج ولم يحج في ذلك العام بل حج من العام المقبل الى ان قال لانه لا يكون متمتعا وهو قول عامة العلماء - واستدل له بوجوه -

١- الاجماع (وفيه) ما تكررها من ان الاجماع غير لتعدي ليس بحجة .

٢- قاعدة توقيعه لعداات ذكرها في الغرر (وفيه) ان توقيعتها لا تنافي

الساء على عدم دخل شيء فيها جردا او شرط للاطلاق او الاصل

٣- اصدالة الاحتياط لشك في ان العمرة في سنة والحج في سنة اخرى

مجرد تنام لا والاشغال ليقضى يستدعي لرائة اليقينية (وفيه) ان المحقق في محله ان الاصل عند الشك في الأقل و الاكثر الارتباط هو الرائة - لا لاحياط - فلو شك في اعتبار ايقاع السكس في سنة واحدة وعنده الاصل يقتضي لعدم .

٤ النصوص الدالة على دخول العمرة في الحج وارتباطها به كحجر (١) معاوية

ابن عمار عن الصادق عليه السلام المتقدم - عن اقتران التمتع والمعتمر - قال عليه السلام ان

التمتع مرتبط بالحج والمعتمر اذا فرغ منها ذهب حيث شاء لحديث وصحيح (٢)

معاوية وغيره المتضمن لبيان حجة عليه في حجة الودع - المتقدم وفيه بعد بين

التمتع - ثم شك في ان يصاحبه بعضها الى بعض وقال وحجت العمرة في الحج

الى يوم القيامة وبحوهما غيرهما (وفيه) انه لا شك في ان المراد بالارتباط والدخول

١ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب العمرة حديث ٣

٢ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب قيام الحج حديث ٤ وغيره

ليس هو الاتصال - وبدا لو اني بالعمرة في اول شوال - ثم حج في موقعه يكون حجه تمتعا فليكن لفصل سبه ايضا كك - من المراد به وحدة السكنين وبهما ليسا عمليين مستقلين بل كل منهما مرتبط بالآخر .

٥. النصوص الدالة على ان المعتمر بمجرد التمتع مرتين بالحج ومحتس لا يجوز له لحروح عن مكة ما لم تدب بالحج - كصحيح (١) رواية عن ابي جعفر عليه السلام كيف اتمتع فقال باني لوقت فلي بالحج فاذا اتى مكة طاف و سعى واحل من كل شيء وهو محتس وليس له ان يخرج من مكة حتى يحج ويحويه غيره (وفيه) ان عدم حوار لحروح اعم من ابقاء الحج في تلك السنة ادله ان بجوار مكة ابي القابل فيحج فيه (ودعوى) ان المتدبر من عدم حوار لحروح قبل الحج التابع بين الاعمال (مدفه) بانه كما ينزم مع لفصل بينهما شهرين كما لو عتمر في شوال - بالصحة - كك مع الفصل بسنة .

٦. الاحبار المبيدة بكيفية حج التمتع مطلقا ومع خوف فوت الحج (وفيه) انه لا شك في حوار ابقاعهما في سنة واحدة - ومن ثمت النصوص لا يستند تعين ذلك ريذا على جوده .

٧. الاحبار المنصصة للافعال لبدية فيه لم يرد حرج عن معصوم ولم يسمع احداثين واحد منهم التمتع مرفق بين السكنين سنة (وفيه) ان عدم لتعريف اعم من عدم جواره ولروم لاتصال (وام) ما عن المعتمر (٢) عن سعيد بن المسيب - كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتمرون في شهر الحج ودا لم يحجوا من عامهم ذلك لم يهدوا (يعرذ عليه) ان عدم تمتعهم اعم من عدم جواره .

٨. لنصوص التي تدل على دعوت المتعة بروال يوم التروية - او روال يوم عرفة - كصحيح (٣) على بن يقطين عن ابي الحسن موسى عليه السلام عن الرجل والمرأة

١ - ابوشاش - الباب ٥ - من ابواب امام الحج حديث ١

٢ - من ابواب ح ٤ ص ٣٥٦

٣ - الوسائل الباب ٢١ من ابواب عدم الحج حديث ١١ .

بتمتع بالعمرة الى الحج ثم بدخول مكة يوم عرفة بصعاب قال يجعلها حجة مفردة وحدا لمنعة الى يوم الروبه وحر (١) اسحق بن عذالله عن ابي الحسن ^{عليه السلام} المتمتع اذا قدم له عرفة فليس له متعة يجعلها حجة مفردة بما المنعة الى يوم التروية وبحوهما غيرهما من المصوص الكثيرة لانه في لمسألة املا حقة «وتقريب» الاستدلال بها على ما في المستند انه لو لم يصر في لمتعة احاد سنة السكين لم يصح ذلك لعلى والحكم بالذهاب والامر بالعدول على الاطلاق بل مطلقا والتقييد بمن اراد الحج في سنة لعمره او من لم يمكن من القاء الى عام آخر بعد بل دليل انتهى «وفيه» انه هذه المصوص في مقام بيان حوار العدول من التمتع الى لا فرد ومتضمنة لبيان حد ذلك وانه يجوز في ذلك الحد - وليس في مقدم بيان بطلان المنعة

وربما يقال ان حر (٢) سعد لا عرج عن الصادق ^{عليه السلام} من تمتع في اشهر الحج ثم اقام بمكة حتى يحضر للحج مرة بل فعله شاة - يدل على عدم اعتبار ذلك فانه يدل على ان ابي يانعمره في وقتها ثم اقام بمكة وحج في السنة الاثنية فعليه شاة اي حجة تمتع او المراد من 'شاة الهدى' (وفيه) انه لم يذكر الموصوف - يقال - و لعله الشهر ومع الاطلاق فقد ساقدم انهم دلالة ولكن قد عرفت ضعف الجميع ومقتضى لاصل عدم الاعتبار (لا) انه من جهة سالم الاصحاب وتراكم لظنون لاحصالة من المصوص لمشا لها لو لم يصب بعدم حوارها عهما في مستين ولا تنامل في وجوب الاحتياط (وعلى ذلك) فماعن انه وس من احوال الصحة لويقي بعد العمرة في مكة وعلى حرام عمرته - قوى - اذ لا يظهر تسلم من الاصحاب على عدم الجواز فيه .

ثم ان المراد من كونهما في سنة واحدة هو ان يوقعا في اشهر الحج من سنة واحدة لان لا يكون بهما اريد من سنة بحيث لو اتى بالعمرة في اخر ذى للحجة يصح ان

١- انوار - الباب ٢٦ - من ابواب اقسام الحج حديث ٩

٢- الوسائل الباب ١٠ من ابواب تمام الحج حديث ١

بأنى بحجة في السنة الآتية وهو واضح .

اعتبار ذون احرام الحج من مكة

(و) ربع من الشرائط (اشياء احرام الحج من مكة) بخلافه وفي التذكرة ذهب اليه علمنا وفي استهني ذهب اليه علمنا ولا يعرف فيه خلاف الا في رواية عن احمد انتهى وفي الحديث وقد جمع علماء كافة على ان سقطت حجة التمتع بمكة (وما) في الشرايع ولو حرم جمع التمتع من عمر مكة لم يحرده ولو دخل مكة على الاشياء انتهى - قد يوهم وقوع لحلاف فيه (لان) لشهد انشأه في محكي المسالك نقل عن شارح ترددات الكتاب به بترك ذلك ونقل عن شجرة ن لمحقق قد بشر في كذبه اني خلاف الجمهور و الى ما يحاربه من غير ان يكون خلافه مدع لا أحد من اصحاب بعض فيه خلافا .

وكيف كان فشهد للحكم بخصوص - منها - صحيح (١) لحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في العاصم بمكة او اقاموا شهرا - فان لهم ان يستعوا قبل من ابس قال عليه السلام بحر حو من الحرم قلب من ينهلون بالحج فقل من مكة بحوا من يقول لباس - ومثله حر (٢) حماد (ودعوى) ان دينهما يوجب لاشكال في دلالتهما كما ترى . ومنها صحيح (٣) عمرو بن حرث الصير في قل قلت لابي عبد الله عليه السلام من اين اهل بالحج - فقال عليه السلام ان شئت من رحلت وان شئت من الكعبة - وان شئت من الطريق - فامل - ومنها صحيح (٤) معاوية بن عمار عنه عليه السلام دا كان يوم لتروية اشاء الله تعالى فاعتسل ثم لبس ثوبيه وادخل المسجد حافيا لي ان قال فاحرم بالحج - ويحواه غيره (وشتدل) هذه لخصوص على كثير من المتحاب لانما في ظهورها في الوحوط دلالة الى لاحرام من مكة لدى لم يدل دليل على عدم لرومه .

١-٢- لوسائل ادب ٩ من ابواب اسام الحج حديث ٣-٧

٣-٣- الوسائل الباب ٢١ من ابواب الادب حديث ٢-١

ولا يعارض هذه النصوص حر (١) اسحاق عن ابي الحسن عليه السلام عن المتمتع
يجيء فيقصي متعته ثم ندوله الحاجة فخرج الى المدينة والى ذات عرق او الى
بعض المعادن قال عليه السلام يرجع الى مكة بعمره ن كان في غير الشهر الذي تمتع به
لان لكل شهر عمرة و هو مرتب بالحج قلت فيه دخل في الشهر الذي خرج فيه
قل عليه السلام كان ابي مجاورا هاهنا فخرج فالتقى بعض هؤلاء فمارجع فبلغ ذات عرق احرم من
ذات عرق بالحج ودخل وهو محرم بالحج «لا» لما قدمه في محكي كشف الكتم من انه عليه السلام
احرم مفردا لا متعتا - اذ يرد عنه انه لا يباست مع السؤال الذي هو عن المتمتع
« ولا » من جهة حمله على التبع - اذ لا يباست ذلك مع التعبير عن المخالفين بما
هو ظاهر في لتوهم « ولا » من جهة انه عليه السلام حدد الاحرام من مكة - من جهة كونه
معاننا للاطلاق وعدم البيان « ولا » لما في العروة - ان المراد بالحج عمرته حيث
انها اول اعماله - اذ الحصر ظاهر في ان الاحرام كان بالحج مقابل العمرة ثاملا فيه تجده
كالصريح ولو بمؤوية ما فيه من العليل في ذلك « بل » من جهة خصوصية المورد
ون ممكن تفيد ما تقدم من النصوص به فيقد والافطرح لعدم العمل به .

واما حريويوس (١) يعقوب قلت لابي عبد الله عليه السلام من اي المسجد احرم يوم
التروية فقال عليه السلام من اي المسجد شئت - الموهوم كونه معارضا لما تقدم (فطاهره)
ان السؤال عن الاحرام من اي الموضع من المسجد الحرام - لاى مسجد من مساجد
مكة و خارجها (فمحصل) ان الاظهر اعتبار كون الاحرام من مكة - نعم يتجبر في
الاحرام من اي موضع منها كان لاطلاق النصوص واصحح عمر و بن حريث المتقدم
اشئت من رحلك واشئت من الكعبة واشئت من الطريق - اي سكنت مكة .

وافصل مواضعها المسجد للاجماع - ولكونه اشرف الاماكن - والاستحباب

كون الاحرام بعد الصلاة التي هي في المسجد افصل

١- الوسائل باب ٢٢ من ابواب قيام الحج حديث ٨

٢- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب المواقيت حديث ٣

و أفضل مواضع المسجد المقام أو الحجر محرراً بينهما كما عن لهداية والفقهاء و سافع والمدرك لصحيح معاوية المتقدم المصنفين للأمر بصلاة ركعتين عند مقام إبراهيم أو في الحجر والفقهاء إلى أن تروى الشمس ثم الأحرام من مكانه والمحكي عن المصنف في حرمته من كونه - وكذا المحقق والشهد وغيرهم التحجير بين المقام وتحت المراتب الذي هو بعض من الحجر - ولم اظهر بدليه بالخصوص ولو حرم بحج التمتع حياراً من غير مكة لم يجرعه و كان عليه العود إلى مكة لانشاء الأحرام كما هو المعروف من مذهب الأصحاب كما عن المدارك والنجرة وغيرهم - من عليه لإجماع كما عن المسهي ولذكورة لوقوف الواجب عليه ولا يكمي دخولها محرماً .

ولو نسي الأحرام منها فأنما يمكن أن يعود عادتها وإنشاء الأحرام منها أو تعدد ذلك ولو سبق الوقت أحرم من موضعه ولو كان يعرفه - كما صرح به جماعة و يشهد به صحيح (١) على بن جعفر عن أبيه موسى بن عيسى عن رجل نسي الأحرام بالحج فذكر وهو يعرف ما حاله - قال يقول اللهم عني كبائر وسوء بئس فقد تم حرامه فان جهن ان يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع إلى مكة ان كان قصي مناسكه كلها فقد تم حجه .

ولافرق في ذلك بين برك لأحرام رأس - أو الأثر منه من غيرها - خلاف للشح في محكي الخلاف وعن التذكرة وكشف المشم فاحر " و لأحرام من غيرها مع تعدد العود إليها (واستدلوا له) بالأصل ومبوءة ما فعله لما استنفذ في الكون من غير مكة وفي العدولان السبيل عند (ولكن) يرد على الأصل انه يقتضي الفساد للصحة فان اجراء غير الأمور به عن الأمر خلاف الأصل - وقد دل الدليل عليه مع استيفاء الأحرام وبدونه يبقى على مقتضى الأصل و دعوى المساواة ليست إلا القياس (بعم) لا بعد القول بالاعتناء بالأحرام المصادف للعدول فها - كما لو نسي وحرم من موضع

١. من عذر عليه يعود إلى مكة منه حين الإحرام لمصداقه لأمره وقعا
ويؤثر في الإحرام منها جهلا فذكره وهو يعرف فهل يلحق بسببه أم لا
جهاب مبهرهما إلا لحاق المعوى ما دل على الإحرام من موصد يوجب الإحرام من لمواقبت
آخر - كما في مؤنق (١) ررارة وغيره بل يمكن لاسدلال بعموم اللفظ في المؤنق اد
فه بعد السؤال عن امرأة تركت الإحرام جهلا حتى قدمت مكة - قال عنه تحرم
من مكنتها فعدم الله بنتها (لأنقل) ن دلل صحيح على المتقدم في خصوص الحهل
من عني كونه عذرا - فلاحاجة إلى هذه ككلمات (وبه يقال) الظاهر كما فهمه
الاصحاب أن يرد به بقربة الصدر وقربة قوله حتى يرجع إلى بلاده - هو السبان
(بذلك) استدلو به لما ذهب إليه الشخ في طائفة من كنه و اس حمرة من صحة حج
من يسمى الإحرام بلحج حتى يرجع إلى بلاده - و ورد عليهم الحنبي بأنه حرم واحد
لا يبعد عليه (وبه ذكره) طهرانه لأبعد لبعدي عن السبان إلى كل عذر - لعموم
لغة ولإلغاء الخصوصية فتدبر .

يعتبر كون النسكين من واحد عن واحد

طهر الاصحاب به لا يعتبر في حج التمتع عبر هذه لشرائط الأربعة - و
صاحب الحق عرره بعد اعترافه بذلك نقل عن بعض الشافعية اعتبار امر آخر فيه
وهو كون مجموع عمره وحجته من واحد عن واحد ولو حج شخص واحد عن مبيت أحدهما
أبى عمرته و الآخر بحجته لم يحرم عنه - كما أنه لو حج شخص واحد ولكن
حج عمره عن شخص وحجته عن آخر لم يصح - وقد توقف فيه نفسه بل يرجع علم
عنه ذلك - وسيد لعروة يدل فيه ثم استظهر من حرم محمد بن مسلم - صحة بابة
شخص واحد في العمليين عن شخصين

والحق أن يقال أنه لا ريب في وحده العمر في حج التمتع وأن والحج والعمرة

مرتبطان ولما وحيين مستقبلي - ولكن لم يدل دليل على عدم حوار بيانه شخصين عن واحد في هذا العمل الواحداني بان دعي بعضه واحد ولاخر آخر - وقياسه باتيان شخصين صلاة واحدة قاس مع العروق (ولكن) حيث عرف ان البيانه على خلاف الاصل فهي كل مورد دل الدليل على حوارات بلزم به - وفي عبد الله يرجع الى الاصل وحيث لا دليل يدل ولو باطلاقة على حوار مثل هذه البيانه ولا يظهر عدم حوارها (لهم) الا يستدل بالدليل بحر حابر (١) عن ابي جعفر عليه السلام قال رسول الله ﷺ من وصل قريبا بحجه او عمرة كتب الله له حجين وعمرتين - وفي اطلاقه يشمل العمرة المعردة والعمرة المتمتع بها وكذا الحج وعمرته وحجور (واما) خبر (٢) محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل يحج عن ابيه لم يمتنع قال نعم السمعة والحج عن ابيه (فقد اورد) على الاستدلال به للحوار في المقام - به محتمل - محتمل ان يكون المراد به حج التمتع عن ابيه ويحتمل ان يكون المراد به ان يمتنع بعمرته على عمرته عن ابيه - ويحتمل ان يكون المراد به انه يمتنع عن ابيه ويحج عن نفسه والاستدلال بتوقف ثبوت الأخير (ص) ابي ذلك انه يحتمل ان يكون المراد هذه الثواب دون البيانه في خصوص الحج بان يكون منعه له وحجه عن ابيه فانه لم يقص في الحديث من الحج الواجب والمستحب ومن المعلوم انه لو فرض وجوب الحج على ابيه لم تقرأ دتمه ذلك قطع - ولو كانت دتمه مشعولة بحج الافراد وما اتى به حج التمتع - وان كانت مشعولة بحج التمتع فمما يأت بعمرته (اقول) الحوارات يعني الأخير - ويدل على وقوع العمرة عن نفسه والحج عن ابيه وما احتمل كونه من باب اهداء الثواب - فهو خلاف ظاهر قوله في السؤال يحج عن ابيه - وعدم كونه مرة ألفة الميت لان في ذلك لعدم كون السؤال والجواب في مقام بيان فراع لدمه حوما فاده بعض الاعاظم من انه عني تقدير الظهور لامحالة للاخذ به في مقابل النصوص الدالة على الارتباط قد عرف جوابه وانه لا ساقى الارتباطية والى

١- الوسائل - باب ٢٥ من أبواب البيانه في الحج حديث ٦

٢- الوسائل - باب ٢٧ - من أبواب البيانه في الحج حديث ١

ويعتبر عن لافته عدم توب عمل الاصحاب بالحرو ولا حنيط طحس

خروج المعتمر عن مكة قبل الحج

مسألة - في الحروج من مكة بعد الاحلال من - به التمتع فمن لا ياتى بالحج
فول - ١ - ما نسب الى المشهور وهو عدم حواز الحروج لا يحرم بالحج فيخرج
محرم به و يخرج محلا ورجع بعد شهر فعليه ان يحرم بالعمرة - ٢ - ما في لم يه
ولذكوره العود - وعن البرز و لنافع و وضع من الخبر وظهر التهديت و
موضع من يهده و لمسوط - وهو عدم حرمة الحروج و حوزة محلا على كراهية
- ٣ - حرمة الحروج الم يتم الحج و لا يحرم به - ٤ - عدم حوز الحروج قبل
سم حجه مع عدم الحاجة - و حوزة بعد ان يحرم به بها (و عاك) و حوزة اخر
يستطيع عليها

ومثلا لاختلاف اختلاف لمصوص وهي على طو تف .

الاولى ما يدل على المسع من الحروج مطلقا كصحيح (١) رواه عن النضر رضي الله عنه
ولم يه كيف يمنع فقال رضي الله عنه ياتي لوقت فليس بالحج - فاذا اتى مكة طواف وسعى
و حل من كل شيء وهو محسوس وليس له ان يخرج من مكة حتى يحج وصحيح (٢)
معاوية بن عمار عن ابي عبد الله رضي الله عنه في حديث قال رضي الله عنه تمنع وهو والله افضل ثم قال
لا هل مكة عولون ان عمرته عراقية و حجتة مكة و كذبوا اولس هو مرتط بالحجة
لا يخرج حتى نقضه ونحوهما غيرهما .

لثالثه ما يدل على عدم حواز الحروج قبل الاحرام وبعده يحوز الى ما يقرب
مكة كخبر (٣) عيسى بن جعفر عن اخيه موسى رضي الله عنه عن رجل قدم متمتعا ثم احل

١ - الوسائل الباب ٥ - من ابواب اقسام الحج حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٤ - من ابواب اقسام الحج حديث ٨

٣ - الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب اقسام الحج حديث ١٠

قبل يوم التروية - انه الحروج قال **ابن** لا يخرج حتى يحرم بالحج ولا يحوز اطائف وشبهها وحره (١) لاجر قال وسأله عن رجل قدم مكة متمعا فحج برجع قبا (٢) لا يرجع حتى يحرم بالحج ولا يحوز لطائف وشبهها مخافة ان لا يترك الحج وان حب ان يرجع الى مكة رجوع وان خاف ان يفوته الحج مضى على وجهه الى عرفات

الثالثة - ما يكون ظاهرا في كراهة للحروج الى لطائف وما شابهها من الاحرام - وعدم حوز للحروج الى مسافة بعد كصحيح (٢) الحسن او حسنه من ابي عبدالله **عليه** عن الرجل يتمتع بالعمرة الى الحج يريد الحروج الى لطائف قال يهن بالحج من مكة وما احب ان يخرج منها الامحرما ولا يحوز اطائف بها من مكة .

اربعه ما دل على حوز الحروج مع الاحرام بالحج او كان له حاجه كصحيح (٣) حماد بن عيسى او حسنه عن ابي عبدالله **عليه** من دخل مكة متمعا في شهر الحج لم يكن له ان يخرج حتى يقضى الحج فان عرست له حجه اى عتبت او اى اطائف و اى اب عرق خرج محرما ودخل ملبا بالحج فلا يترك على حرامه فان رجع الى مكة رجعا محرما ولم يترك التمتع حتى يخرج مع الناس اى مضى فنت فدخل حجرا الى لبدته او الى نحوها بعد احرام ثم رجع في تلك الحج في شهر الحج يريد الحج فدخلها محرما او بعد حره قال **عليه** لا حج في شهره دخل بعد حرام وان دخل في غير شهر دخل محرما فنت في لاجر من والمصعبين معه لا يوى او الاخرة فان الاخرة هي عمرته وهي المحبس بها لى وصفت بحجته قلت فما فرق بين للعمرة وبين عمرة لعنته اذا دخل في شهر الحج قبا احرام بالحج وهو يوى للعمرة ثم احل منها و لس عليه دم و لم يكن محتسبا لانه لا يكون يوى للحج و حره (٤) حمص بن الحنترى عن الصادق **عليه** في رجل مضى معه

و عرّضت له مساحة ارد ان يمضى اليها قال فقال فليعتل للاحرام و ليهل بالحج و لييمض في حاجته فان لم يقدر على الرجوع الى مكة مضى الى عرفات و مرسل (١) ابان ان عثمان عه ^{بالحج} للمتمتع محسّن لا يخرج من مكة حتى يخرج الى الحج لان ما بقى علامه او تصل راحله فيخرج محرما ولا يحاور الاعشى قدما لافوته عرفه

الحامه ما يدل على انه يحور الحروج غير احرام حتى الى مسافة بعيدة اذا علم انه لا يفوته الحج - كمرسل (٢) الفقيه - فان لصادق ^{عليه السلام} اذا اراد المتمتع الخروج من مكة الى بعض المواضع فليس له ذلك لانه مرتبط بالحج حتى يقضيه الا ان يعلم انه لا يفوته الحج - وان علم و خرج و عاد في الشهر الذي خرج وحل مكة محلا - و ن دخلها في غير ذلك الشهر دخلها محرما

و اما الجمع بين النصوص (فقد قال) انه يقضى الساء على الكراهة بقريئة قوله ^{عليه السلام} في صحيح الحديث - وما احب ان يخرج منها الامحرما - وفي الحواهر وهو لا محل عن وجه - ولكن (ارد عليه) انه في خصوص الحروج الى المسافة القريبة - وفي المسافة البعيدة صرح بعدم الحاور (ورما يقال) كما في العروة بان المساق من جميع الاحبار المانع ان ذلك للحفظ عن عدم ادراك الحج و فوته لكون الحروج في معرض ذلك وعلى هذا فيمكن دعوى عدم الكراهة ايضا مع علمه بعدم فوات الحج منه انتهى (و فيه) اولاً ان في خبر ابان امر بان يحرم بالحج و يخرج و لا يحاور ما يفوته عرفه - و ثانياً انه لا يلائم مع الحمل المتشعبة المتضمنة للمنع من الحروج الا للضرورة و انه على تقدير الضرورة والحاجة لا يخرج محلا .

و لحق ان يقال - ان الجمع بين النصوص يقضى الساء على عدم جواز الحروج لا في مورد من (احدهما) الحروج الى ما يقرب من مكة كالغنائف فانه يجوز

الخروج اليه حتى بدون الاحرام و لكن يكره ذلك - و ذلك لان الطائفة الثانية
 تخصص الطائفة الاولى - وهى و ان تخصص الخروج محرما لان الطائفة الثالثة
 قريبة تضمها قوله لا يخرج ما احب توجب حمل النهي عن الخروج غير الاحرام
 في اثابه على لكرهه (ثانيه) ما اذا عرصت له حاجة - فانه يجوز الخروج منها
 محرما - على قدر لا يعوته عرفه - فان الطائفة الرابعة الى حى حص من لاوى
 تقتضى ذلك فخصص الاولى بها (لا يقل) ان الطائفة الخامسة دل على حوار
 بدون لاحرام مع عدم الحاجة ايضاً و علمه انه لا يعونه الحج (فانه لا يـ) ١٠
 طائفة لرابعة الله على عدم حوار الخروج بدون الحاجة و حوزة محرما معها
 موردها صورة - لعلم بعدم قوب الحج - فانه بعد الامر بالخروج محرما في صورة
 الحاجة قل من رجع الى مكة رجع محرما ولم يهرب انس حتى يخرج مع الحج
 الى مـ - فـ فيها من المفهوم وهو عدم حوار الخروج بدون تقيدى الحاجة
 والاحلال - بوجوب تقيد هذه الطائفة ايضا .

واما ما ورد على مرسل الصدوق بانه ضعيف للارسال - فيرد عنه ما يكره
 من المرسل على قسمين قسم يعرف بمثل روى عن الصادق عليه السلام مثلاً - و قسم يعرف
 بمثل قول الصادق عليه السلام - وبعبارة اخرى قسم يصدق فيه الحجر الى المعصوم حرام - و
 قسم لا يصدق فيه له - والذى لا يكون حجة اذا كان الروى عنه - هو القسم الاول - و
 لقسم الثانى الذى يصدق فيه الحجر الى المعصوم حرام فهو حجة فان من ادعى الحجر
 اليه يستكشف كون واسطه كان ثمة عنه و ثبت لديه صدوره من المعصوم و الارم
 لكذب (ودعوى) به لعل ثبوت ذلك لديه كان مسند الى مقدمات جديدة حجة
 لا يعتمد عليها (بدعوى) انه و علمنا ان احاد مسلك الراوى معاني موصولة بحججه الحجر
 لا يعتنى الى هذه الاحتمالات البعدة - كما لا يخفى

مقتضية لاستحباب العمرة وهي ما لو دخل بعد شهر جمع - ثاسهما - مقتضية لوجوبها وهي - ما لو دخل بعد شهر الحروج فلو دخل بعد شهر الحروج و شهر لئتمنع يجتمع الجهان فسي على الوجوب مضافا الى محوبيتهما من جهة حري البص (ولئتمنعص) انه يجب الاحرام للعمرة او دخلها بعد شهر الحروج

وبذلك يرتفع براع آخر وهو انه من المندر على شهر الحروج او على شهر التمتع - وقد اطل صاحب الحوار رد في آخر مباحث الاحرام في حكم دخول مكة - لكلامه في ذلك واستشهد بكون لمدار على شهر الحروج بالصصوص المتقدمة وايده بكلمات الاساطين في المفعلة والرفع و لحدوده وعمرها وشكل عليه الامر في خبر اسحاق وطعن فيه بالاحمال (ولكن) على ما ساء لامور لهد لرفع اصلا من المدار في استحباب العمرة شهر الجمع - وفي وجوبه شهر الحروج والله العالم .

٣- لو دخل في الشهر الذي خرج فيه دخنها محلا - كما صرح بذلك في الصصوص المتقدمة و فني به الاصحاب فهل يجوز ان يحرم من لمعاب بالحج وجهان (يشهد) لبحوار ما في ذلك خبر اسحاق المتقدم قلب فيه دخل في الشهر الذي خرج فيه قد لا يلا كان ابي مجوده ههنا فخرج بطل في بعض هؤلاء فلما رجع فبلغت عرق احرم من ذاب عرق بالحج ودخلوه محرما بالحج (وال) المصنف في محكي التذكرة بعد البحث في المسألة اذ عرفه فلو خرج من مكة بعد احرامه وعاد في شهر الذي خرج فيه استحباب ان يدخلها محرما بالحج ويجوز له ان يدخلها بعد احرامه على ما تقدم روى الشيخ عى الصحيح عن اسحاق بن عمار ثم روى الحديث لى اخره كما تقدم ثم قال هذا قول الشيخ ربه واستدلالة وفيه شكل اذ ينبغي ان لا يجوز احرام الحج للمتنع الامن مكة المهي (وعن) الدروس ولو رجع في شهره دخنها محلا فان احرم فيه من الميقات بالحج فالمروى عن الصادق ع انه دفعه من دت عرق وكان قد خرج من مكة اليها انتهى

وبشهاد للمنع مادل على ان احرام حج المنع لايجوز الا من مكة وافنى بذلك الاصحاب (و لكن) لولا عدم اعفاء الاصحاب لك ملزمين بتخصيص تلك الأدلة بمصالح سحاق لكونه احصى بها (اللهم) الا ان يقال ان فعل الصادق عليه السلام كان هو الاحرام بالعمرة لمنع بها لا لاحرام بالحج - توصيحه - انه عليه السلام بعد ما حكم باستحباب العمرة لمن دخلها في غير الشهر الذي نصح فيه - فان الراوى قس قاه دخل في الشهر - الحج طاهر التول به هل للعمرة مسحة حتى ولو كان دخوله في الشهر الذي حرج فيه والامام عليه السلام في مقدم الجواب عن ذلك كفى بقول الصادق عليه السلام وقوله احرام من ذات عرق بالحج اى حج المنع - وعليه - فلا ساقى المصالح بالصومس لدلة على ان احرام حج المنع لا بد وان يكون من مكة - فتدبر فيه حقيق به .

٤. اذا دخل مكة بعد شهر باحرام فهل عمرة لمنع هي عمرة الاولى - و الاخرى - وجهان اظهرهما لثاني وعن كشف اللثام لعله يعافى (وشهده) صحيح حماد او حسنه المتقدم - قس فائ الاحرامين والمعتبين معناه الاولى او لآخره قال عليه السلام لآخره هي عمرته وهي المحتسب بها لثني وصلت بحجته

و عليه فهل يجب طواف النساء في الاولى التي وقعت معمره كما في الحدائق والعروة - ام لا - كما عن كشف اللثام و لم يذكر وعن دروس نقل الوجهين من غير اختيار لاحدهما (وعاية) ما استدلل به لعدم وجوبه في مقابل اطلاق مادل على لرويه في العمرة المفردة - به بعد ما حل من الاولى بالتصغير ربما دلى لساء قبل لحروج وهو جائز عليه - فان قلنا بوجوبه بعد ذلك لزم حرمة لساء عليه من لانيان به ولازم ذلك حرمتهم من غير موجب (ولكن ترد عليه) انه بعد ان حرم للعمرة لثانة يكشف انه من الاول لم تكن العمرة الماني بها عمره المنع بل كانت مفردة فكان اثنين النساء عليه حلالا طاهر الا واقعا - فلا تكون حرمتهم بعد ذلك بلا موجب - وشئت قلت ان هذه الاستعدادات في مقابل النص احتجادات في مقابله - ولا يعنى بها فالأظهر

وحوجه - ولكن صاحب الحقائق ينصرح بعدم الوقوف على فتل ذلك .

٥ - اذا سرك الاحرام بعد الدخول في شهر آخر - مع كونه وحده فيه
فهو لا يكون ذلك موحدا لظلال عمرته لاسفقه وبصيح حجه ام يكون موحدا لذلك
فلا يصح حجه (قال) صاحب الحواضر بعد ان يذكر عدم تعرض الاصحاب لذلك
ولكن الذي يقوى في النظر الاول لعدم الدليل على فسدها - انتهى (واورد عليه)
بعض الاعاظم من المعاصرين انه لا يعد ان يكون الامر باعمره لثبته ارشادا الى
ظلال لعمره الاولى والاحتجاج الى الثاني في صحته بحج بملاحظة ان الامر وانتهى
في امثال هذه الموارد ارشاديين الى الشرطية لما بعده ولا ينفك مدلل على انه لو رجع
قبل شهر جازله الدخول محلا لامكان اختصاص الظلال بخصوص صورته وحوب
الاحرام للعمره (وفيه) انه لم يتعلق الامر بالعمره الثانيه في ضمن الحج - ولم يبه
عن الحج بدونها كي يكون ذلك ارشادا الى الشرطية والامعية وانما امر بالعمره
بفسه وذلك بتعيينه مطلوبه لعمره في نفسه بفتح عن ظهوره في شرطية - و
مدلل على ان عمرته الثانيه المتبدل على انه بعد تحقق التعيين لعمره المتمتع بها
هي لثبته لاتصالها بالحج - وذلك لان على عدم قاسه لاولي لكونها كذلك في
صوره الافراد - سيما وكونها صحيحة على التقديرين بوقوعها مفردة على التقدير
الآخر لانها مدحه رأسا - فالأظهر انه لا يمتثل حجه - ولو تركه فعليه الائتم خاصة .

٦ - مقتضى اطلاق النصوص عدم تفرق في الاحكام المذكوره من الحج الواجب
والمستحب والوحي لمع مسجعا ثم بي عمرته يكون منها بالحج ويكون حاله
في لخروج محرم او محلا و لدخول كك كالحج لو حجب

٧ - لو دخل مكة بعد لعمره و الحروج عنها بعد احرام للحج - فهو لا يكون
سقوط العمره عنه على وجه الرخصه فمحور ان يعمر مع فرض مضى اقل زمان يعتبر
فاصلا بين التعيين احد مطلقا مدلل على مشروسة العمره - يكون على وجه
العريضة وحدها - اظهر هما الثاني (وذلك) لانه بناء على ما هو صريح النص من

كون انثابة عمره التمتع بشك فى مشروعتها قبل مصى شهر والاصل عدمها - بل يشهد لعدم الحوار ما فى صحيح حميل من الامر بدحول مكة محللا بل دخل فى لشهر الذى حرح فتأمل

حد الضيق الموسوع للعدول عن التمتع

مسألة - لاخلاف بين الاصحاب فى ان من فرضه لستمع لى له لعدول لى غيره احتسار وعن المعسر وحمة من كتب المصنف رده سوى لاجماع عليه ودليله واضح فان فرضه التمتع هو عدل الى غيره لم يكن آتيا بالمأمو به فلا يحرمه - وقد صرح فى بعض الاحار المتقدمة بانه لى لاحدا الان التمتع.

ويجوز ذلك مع صبق الوقت عن ذراك فعل المحج بوائم العمرة التمتع بها فمن احرم للعمرة وصار وقته عن الاتيان بماسكها وادرك الحج بماسكها عدت عن بية التمتع لى الامر دوان كان من تعي عليه لستمع ثم مصى كما هو الى لموقف وبعد امام الحج ياتى بعمرة مفردة - بلا خلاف و عن عمر واحد دعوى الاجماع عليه وفى الحوار بلا خلاف احده به بل لى لاجماع به سميه عليه - ويشهد به الاخبار الابه

اب الخلاف فى حد الصق الموسوع للعدول و حصره فى عى قوال ١٠ - ما عن والد الصدوق وعن المعتمد - وهو روال يوم التروية ٢ - ما عن الصدوق فى المقنع والمفيد فى المفقة - وهو عروب يوم التروية ٣ - ما عن الشيخ فى المسوط والبهانة والاسكافى والقصى فى المهدى و ابن حمزة فى الوسيلة و لى فى لمدارك و لعاصل الجراسمى فى الدخيرة وعن كشف اللثام وهو روال الشمس من يوم عرفة ٤ - ما عن ابن ادريس ومحممل الحلبي - وهو خوف فوت اضطرارى عرفة ٥ - ما عن الحلبيين و اسى ادريس وسعد والمصنف فى القواعد وهو فوات الركى من الوقوف الاحبارى من وقوف عرفة وهو المسمى به ٦ - ما عن ظاهر لندروس وهو خوف فوات

لاختباري من وقوف عرفة - ٧ - ما منه صاحب الجواهر عن بعض متأخري المتأخرين وهو لمحير، روى يوم التروية من العلول والاقام اذالم بحج العوت .

ومشأ الاختلاف اختلاف النصوص فانها محتمة و على طوائف

الاولى ما يدل على ان الحد يوم التروية كصحيح (١) على من يقطن عن ابي الحسن موسى عليه السلام عن ابي رجيل والمرثه تمتد من يومه الى الحج ثم يدخلان مكة يوم عرفة كيف يصعدان قبل جعلها حجة مفردة و حد المعة الى يوم التروية - وحرر اسحق (٢) من عبدالله عن ابي الحسن (ع) انما تمتعه الى يوم التروية و صحيح (٣) عبد الرحمن بن الحجاج قد رسلت الى ابي عبدالله عليه السلام ان بعض من معاصي ضرورة لسان قد اعتلى فكيف يصنع قال عليه السلام ينظر ماسها وبين التروية وان طهرت فلتنزل و الا فلا تدخل عنها لتروية الا وهي محرمة - وسجود في ذلك صحيح (٤) جميل في خصوص الحائض .

الثاني - ما يدل على التحديد برول الشمس من يوم التروية كصحيح (٥) اسماعيل بن مريم قد سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المرثه دخل مكة متمتعة فتخص قتل ان تحن منى تذهب معها - قال عليه السلام كان جعفر عليه السلام يقول روال الشمس من يوم التروية - و كان موسى عليه السلام يقول صلاة الصبح من يوم التروية قلت جعلت فداك عامة مواليك يدخلون يوم التروية ويطوفون ويسعون ثم يحرمون بالحج فقال روال لشمس فذكرت له رويته عن ابي صالح (قضى هذه الروية في لمسألة الابنة) فقال عليه السلام لا دل لب الشمس ذهبت المنعة قلت فهي على احرامها او تجدد احرامها للحج فقال لا هي على احرامها قلت فعملها هدى قال عليه السلام لا الا ان تحب ان تطوع ثم قال ما نحن فاد رأبها هلال ذي الحجة قل ان حرم وقتنا المنعة .

لثالثة - ما دل على التحديد بأداء الناس نسي كصحيح (٦) مريم بن حكيم

قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الممتع يدخل ليلة عرفة مكة أو المروة الحائض متى يكون لها التمتع قال عليه السلام ما أدركو الناس يسمى ومرس (١) أن أبي بكر عن بعض أصحابه وقد سأل عن أبي عبد الله عليه السلام عن السعة متى تكون - قال عليه السلام بتمتع ما طرأ به يدرك الناس يسمى وصحيح (٢) الحلبي عنه عليه السلام المتمتع يطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ما أدرك الناس يسمى وبحجوها غيرها

الرابعة مادل علي التحديد بسحر عرفة كصحيح (٣) محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إلى متى يكون للحاج عمرة قال إلى السحر من ليلة عرفة. الخامسة مادل على التحديد باول عرفة كحمر (٤) زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون في يوم عرفة وسهوين مكة ثلاثة أميال وهو متمتع بالعمرة إلى الحج فقال عليه السلام فقطع الثلثة تلبية التمتع - يهل بالحج بالليلية أو صلى الفجر ويصلى إلى عرفات فيقف مع الناس ونفصى جميع المسالك ويقم بمكة حتى يعمر عمرة لمحرّم ولا شيء عليه وحمر (٥) زكريا بن آدم عن أبي الحسن عليه السلام عن المتمتع إذا دخل يوم عرفة قال عليه السلام لا تمتعه له بحجها عمره مفردة .

السادسة مادل على التحديد بعروب يوم التروية كصحيح (٦) عيسى بن القاسم عن أبي عبد الله عليه السلام عن المتمتع يقدم مكة يوم التروية صلاة العصر تعوته التمتع فقال عليه السلام له ما به وسهوين عروب الشمس وقال قد صنع ذلك رسول الله ﷺ وصحيح (٧) حمير بن بريد عنه عليه السلام إذا قدمت مكة يوم التروية وبيت متمتع فلك ما بيت وبين الليل لا تطوف بالبيت وتسعى وتحملها متعة وبحجوها غيرها .

السابعة مادل على التحديد برؤا الشمس من يوم عرفة كصحيح (٨) حميل

ابن ذراح عن أبي عبد الله عليه السلام قال المتمتع له المتعة إلى رؤا الشمس من يوم عرفة

١-٢ - ٣- الوسائل - باب ٢٠ من أبواب أقسام الحج حديث ٨-٩-٩.

٤-٥ - ٦- الوسائل - باب ٢١ من أبواب أقسام الحج حديث ٧-٨.

٦-٧ - ٨- الوسائل - باب ٢٠ من أبواب أقسام الحج حديث ١٠-١٢-١٥.

وهو للحج الى روال الشمس من يوم النحر و مرفوع (١) سهل بن رناد عنه عليه السلام في تمتع دحر يوم عرفه قد سمعته تامه الى ان يقطع لناسه - و قطع التلبية كناية عن روال الشمس من يوم عرفه

لثامه ما دل على ان الماط حوف فوب الوقوف عرفه كحجر (٢) يعقوب بن شعيب قد سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لا باس للتمتع ان لم يحرم من ليلة الترويه منى ما تيسر به ما لم يحف فوب لموقفين - وعن لؤي - وفي بعض السبع (٣) ان لم يحرم من ليلة عرفه (٤) بدد (٥) ان لم يحرم من ليلة الترويه (٦) و حجر (٧) محمد بن سرد (و عن المتقي به محمد بن مسرور) قال كتب الى ابي الحسن كذا ما تقول في رجل تمتع بالعمرة الى لحج و افي عداه عرفه و حرج الناس من منى الى عرفات اعمرته فائمه او قد ذهبت منه الى اي وف عمرته فائمه او كان تمتعا بالعمرة الى الحج فم يواف يوم الترويه و ليلة الترويه فكيف يصح فوقع عليه السلام ساعة يدخل مكة بشاء الله تعالى بطوف و يصلي ركعتين و يسمى و يقصر و يحرج بحجه و يمضي الى لموقف و يقبض مع الامام و صحيح (٨) الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل هل بالحج و العمرة جميعا ثم قدم مكة و لباس عرفات فحشى ان هو صوف و سعى بين الصفا و المروة ان يوفه الموقف قال ندع العمرة فاما انك حجه صاع كما صنعت عابشه ولا هدى عليه و يحوم غيرها - هذه هي النصوص المختلفة الواردة في المقام -

و للاصحاب في مقام الجمع بينها مائلت - احدها - ما عن جماعة منهم صاحب الجواهر و سيد العروة (و هو) حمل الطوائف الاولى الى غير الطائفة الاخيرة على صورته عدم امكان الادارة الاقل هذه الاوقات فانه مختلف باختلاف الاوقات و الاحوال و الاشخاص فان بعض الاشخاص لا يصل الى عرفات في اول

رواى الشمس من يوم عرفه الا اذا حرج اليها من اول يوم التروية . و منهم من لا يصل اليها الا د حرج من اول ليلتها . ومنهم من لا يصل اليها الا د حرج من سحر عرفة وهكذا (و فيه) ان وجود شخص لا يصل في اول رواى الشمس الى عرفات دائم بحر حو ليله التروية و يومها ومش كل . بدر حد ان لم يكن محدد فرض والالتزام من المصوص الكثرة و ردة في مقام بان حكم هؤلاء و مع ذلك تكون مطلقة . كما ترى (مع) ان بعض المصوص المتقدمة لا تصلح لحمل على ذلك لو لم يكن متنعاً (اصف) انه اجمع لاشاهد به

ثانيها ما عن الشرح في الهدى (وهو) حمل المصوص على اختلاف مراتب الفصل . فالأفضل لأحرم بالحج عند الفراغ من العمرة عند رواى يوم التروية فان لم يفرغ عنه من العمرة كان الأفضل العدول الى الحج . ثم ليله عرفة . ثم يومها الى رواى السابق منها الفصل من التلاحق وان كانت مشتركة في التحجير و عند الرواى يوم عرفة نعين العدول لقوت الموقف عال ثم قال . هذا د كال الحج مبدوياً لا فيما اذا كان هو لفرضه انتهى (و سجدود) سدا المدارك وبعض الاعظم من المعاصرين يعتقدون من الشرح ردون وشهد لهذا الجمع ما في ذلك صحيح ابن ربيع المتقدم . ما نحن فاداراً به لالدى المحقق بل د حرم فالتسعة . فان . دة فوت فصل الا فر دلجور الاتين . بعمرة المستحبها في شهردى لحجبه قطعاً (ولكن) بر دعى هذا الوجه ولا . نه لوجه التحصيل بالحج المندوب بعد فرض عموم الاحبار للجمع بل صحيح ابن العجاج المتقدم في لتحديد يوم التروية مورد ضرورة البناء فيكون حججه حج لاسلام . وثاب انه كيف يصح الجمع بين لطيفة الاولى لمصلحة ان من يدخل مكة يوم عرفة يسندل وطعته الى الافراد وانه لامتعه له بعد يوم التروية . و بين ما يدل على بقاء وقت لمتعه الى يوم عرفة سيما مثل صحيح محمد بن ميمون المتضمن لقعود ابنى الحسن متنعاً ليله عرفة . ثم الاهلال بالحج والحر ح و د فمه ^{فقط} لو لم يدل على انه افضل لاشكال فى الدلالة على ان غيره ليس افضل منه . وبالحملة . طوائف من المصوص

المتقدمة آية عن الحمل على الأفضل .

ثالثها - ما أماده بعضهم ويقرب من ما ذكره الشيخ ره - بان يحمل لأحد المحتقة على بيان ان لعمره لمتع اوقات محتقة (احدها) الوقت لاصطر ري - و هو بعد روال لشمس من يوم عرفة لى ان يدرك لسمى من الوقوف (ثالثها) الوقت الاحتيازي الأحراني وهو يوم عرفة ما قبل روال لشمس (ثالثها) وقت انقضية - وله مرتب - ١ - الى روال الشمس من يوم التروية - ٢ - الى غروبها من يوم التروية - ٣ - لى سحر عرفة (وفيه) انه جمع ترعى لاشاهدله ومجرد لاختلاف بين الاحبار لايصلح لذلك .

رابعها حمل جميع تطوئف عبر الاحيرة على التقه اذالم يحر حر مع لسن يوم التروية فيكون لشفه فى عمن المكثف ذكره فى العروة (وفيه) ولا ان المحتقين عبر بعض بماتصممه تلك النصوص المحلقة كى تحمل على انشفه - وثالثها - ان مو فقه لعامة من مرجحات حدى المحتقن على الأحرى بعد فرض فقد حمله من مرجحات لامر مميزات بحجة عن اللاحجة .

خامسها ما فى العروة ايضا قال مع انالواعصص عن الأحبار من جهة شدة اختلافها وتعرضها بقول مفصى القاعدة ههنا ذكرناه لان لمفروض ان السواحب عنه هو لئتمتع فمادم ممكن لايجوز اعدول عنه و القدر المسلم من حوار اعدول ضرورة عدم امكان درك الحج و للارم درك الاحتيازي من الوقوف فاب كفة الاصطر ري مه خلاف الاصل انتهى (وفيه) انه مع وجود النصوص لامحال للرجوع لى القاعدة ذلوامكن الجمع العرفى بين النصوص تعين حومع عدم امكانه ان كان بعض لأطرف مرجح من المرجحات المنصوصة يقدم ذلك - و لا تخفى لعل بانها شاء فعنى جميع التفادير لاتصل لبوة الى لرجوع لى القاعدة (الا) ن يكون مراده من لقاعدة ما يستعاد من الكتاب والسنة وبجعل ذلك مرجحا للنصوص الدالة على ما احتدته - ولاناس به ح اذ لم يمكن الجمع العرفى بين النصوص و كانت المرجحات التى قبل موافقة

الكتاب مفقودة وسيمر عليك ما هو الحق .

و لحق ان نعال - ان الطائفة الاولى - والثالثة - والرابعة - والخامسة - من لطوائف الشنود - المتقدمة لم تعمل بها الاصل - فهي مطروحة للاعراض (و اما) الطائفة الثالثة - فلم يعمل بها الا ب - ب - و ذلك لا بحر حها عن الشنود الموهن لها (اصف) لى ذلك ان نصوصها واردة فى احائص والتعدي الى غيرها كدهو المطلوب يحتاج الى دليل معهود (مع) ان لثالثه شهر و رواياتها اصح و اكثر فقدم عليها (و كذا) السادسة - فانه لم يعمل بها غير معد فى لمقعة و الصدوق فى المنع هى ايضا بهجورة عديقية لاصحاب ومعارضه بدهو اصح سدا واشهر منها فيبقى من الطوائف المتقدمة الطائفتان الاخيرتان - فان قلنا - ان الوقوف الواجب هو المسمى به كما فى جماعة لاعارضين بين الطائفتين فان من اتم العمرة و روال الشمس من يوم عرفة واحرم بالبحر بحسب لذلك يدرك الناس يعرفون فى اخر يوم عرفة - وان قلنا ان الواجب هو جميع ما من الرواى لى لغروب - فقد يقال انه تنعرض لطائفتان (ولكن) لا بعد القول بظهور قوت الموقف سيما بقربة نصوص التحديد ب روال يوم عرفة - وفهم لاصحاب لعدم فاء احد منهم ان نمدار على خوف قوت تمام الواجب بل المشهور كما عرفت ان النمدار على خوف قوت المسمى به - فى ارادة خوف قوت المسمى به الذى هو ركن (وبعبارة اخرى) ظهوره فى قوت الموقف بتمامه - وعليه - فلا يعارض بسببها فدهو المشهور هو المنع (و ابايب) عن ذلك ولا محالة يقع لتعارض سببه والترجح مع نصوص التحديد ب روال عرفة لكونها اشهر بل على هذا الاقائل نصوص التحديد بحوف قوت الموقف (فتحصل) ان الاظهر ان حدالصيغ الموسوع للعدول عن المنع الى الافراد هو قوت الركن من الوقوف الاحتيارى وهو المسمى به - وان شئنا ان نحدد آخر المتعنه بحدده ب روال الشمس من يوم عرفة - بقى فى المقام ما استدلل به للقول بان النمدار على ذلك الوقوف الاطرارى من وقوف عرفة - فانه استدلل له بالاحبار الدالة على ان من أتى بعد اقصاة الناس من

عرفات وأدركها ليلة المحرم حجه - ولكن برده عليه (أولاً) أن تلك النصوص وردة
 فيما لا يدرك الوقوف الاختياري ومحل الكلام ما يمكن أدراكه لأنه من جهة كونه
 في أثناء العمرة محتمل أن يكون ذلك بحكم عدم الإدراك فما نحن فيه أحسن من مورد
 تلك الأحبار (و ثانياً) أن النصوص المتقدمة كالنص في راداه الاختياري منه - لاحظ
 قوله عَلَيْهِ في حرم محمد بن سرور - وبعض مع الإمام - فإنه صريح في أن تمام
 العمرة إنما هو مع دراك الإمام في عرفات و قوله في صحيح الحلبي - و الناس
 يعرفون محشياً - إلى قوله أن يعوته الموقف - فإن الوقوف يعرف مع الناس هو
 الاختياري منه ونحوهما غيرهما .

تنبيهات

١- الظاهر عدم اختصاص هذا الحكم بالحج الواجب و شموله للمسبوب
 لأصلاق النصوص وقد مر أن الشيخ قد جعل نصوص السجدة غير الصيق على المسبوب
 فكان الحكم فيه أوضح (وعليه) فهل يجب عليه العمرة بعد الحج كما في لحج الواجب
 نظر إلى الأمر بها في النصوص الظاهر في الوجوب أم لا . وجهان فواحد الثاني -
 لأن الظاهر منها أن الأمر بالعمرة إنما يكون إرشاداً إلى بقائه الأمر بها وتعبيراً مكابهاً وأن
 ما أمر به قبل الحج يكون أمراً باقياً بعده فتؤتى به بعد ذلك وعليه فإن كان الأمر للعمرة
 وجوباً كان كثراً ولا فلا .

٢- هل يحرم الأفراد عن التمتع في الصيق بحيث لو كان الواجب عنه حج
 لتمتع فأنى بالأفراد يكون التكليف بالحج ساقطاً عنه أم لا وجهان (قد استدلل) للآول
 بالمرسل (١) عن أبي عبد الله عَلَيْهِ المتمتع إذا فاته عمرة لمتعة أقام أبي هلال
 المحرم و عتمر فأحرأت عنه مكان عمرة المتعة - وقوله عَلَيْهِ في حرم رارة المسبوق
 ولا شيء عليه - وبأنه يجب عليه حج الأفراد للنصوص المتقدمة - ولا يجب الحج في

العمرة الأمره واحدة وفي الجميع نظر (أما الأول) فلا رساله (وإن الثاني) فلا نه لا إطلاق له من هذه لحجه (وإن الثالث) فلان عدم وجوب الحج أكثر من مرة إنما هو بمقتضى التشريع الأصلي وديث لأبائي وجوبه بعنوان آخر كالسنة خمس . والشروع في الحج الموجب لاتباعه ولعل المصمم من ذلك النفس (ولكن) يمكن أن يسدل للأحرار أن الظاهر من المصوص سدل الوطعة . ونفس مكان للعمرة الواحدة عنه . لا ما يأتي به واجب مستقل . وعليه فظاهر مصوص الباب هو الأحرار

٣- ودو دخل في العمرة سه لسبع من معه يوم وف حر الطوف و يسمى متعمدا لى صنف لوقت . فهل يجوز العدول ويكنى عن الواجب عليه . م يجب تمام العمرة والأحرار في فعل الحج بأدراك المشعر . أم لا يكفي ديث عن الحج الواجب عليه وجوبه وأقوال (استدل) للأول بإطلاق مصوص الباب (وإنه) بعض ملاحظة بظائر المقام من مورد الأدل لا اضطرابه فان من أن ما هو موصوع عملا صبح بمعه ومن حر لصلاة حتى أدرك ركعة من أوقف صاحب الصلاة . ومن عجز نفسه عن القيام في صلاة صاحب الصلاة . إلى عذر ديث من لموارد انتهى (وفيه) أن الظاهر من مصوص الباب كعمره من مورد الأدل الاضطراب به . لموسوع هو عدم الأدراك صلا لا احتارا ولذا في مسألة من أحر الصلاة حتى أدرك ركعة ساء على سه ط لكسب بالصلاة و أن حكمه حكم من لم يدرك ركعة . وفي مسألة من أوقف مع أبو صوع عمدا . أفنى المعيد فده والشهده بوجوب عادة الصلاة . وإن كان هناك بحث (وبالحصه) ظاهر المصوص الاختصاص بغير العائد . نعم في خصوص الصلاة من جهة ما دل على أنها لا تسقط بحال بحث (واستدل) لثاني بعموم قوله **يَنْبَغُ** . من أدرك لو فوف بالمشعر فقد تم حجه . و يرد عليه ما أورده على سابقه (و على هـ) فدور الأمر من نفس . أما تمام العمرة . والحج من قاس . أو الأسان بحج الأفراد وأحر العمرة . مقتضى الاستصحاب هو الأول .

حكم الحائض والنفساء اذا صدق وقتهما عن اتمام العمرة

مسألة - إذا حاصت المرثة بمنععة ونفساء ومعها العسر من الطواف وبقيت
 بعد عمرتها لصديق لم يقب عن ابرئ بن ليطهر - وعنه اباؤنا - ١ - به تعدل الى الاورد
 ثم تنهى بعمرة بعد الحج - وهو الأسهر كما في المدارك والدخيرة والكفاية والمفاتيح و
 شرحه بل في الأخيرين كان يكون اجماعا - كذا في المسند - وفي البواهر على
 المشهور شهره عطية بن في انتهى الاجماع عنه سفي (و في) لذكره دعوى
 لاجماع عنه - وكذا عن المسني ٢ - ما عن عبي بن نابيه والحلي وابن زهرة و
 الاسكافي وغيرهم - وهو - به مع صواب لا تعدل بل يؤخر الطواف لعمرة وبأى السني
 ثم يحرم بالحج وتعصى طواف العمرة مع صدق الحج - وعن العبد دعوى الاجماع
 عليه - ٣ - التحريم لا من بساى الاسكافي في المسند واجمعه بعض ما جرى
 المشاخرين - ٤ - ما عن اباؤنا في المنععة والنفاء وهو - انه نأحرمت هي بالمنععة
 قبل تحصيل منععة كما في القول الثاني والاحصاء قبل الاحرام اوردت كما في القول
 الأول - ٥ - بالمرثة نسبت بطواف ثم تمت العمرة وبأى الحج - ولكن - صاحب
 البواهر وعمدة المفروق في المنععة والنفاء في قول الامام - ٦ - في عني طوائف
 الأولى - ٧ - يكون طاهرا في التقابل لأن كصحيح (١) حمل قول سالت
 ما عبد الله الخ عن مرثة لحنس قد مات مكة يوم يرويه قال فيج تمضي كما هي
 لى عرفات فجمعها حجة ثم يمشى حتى يطهر فيخرج الى اسعم فيحرم فجمعها عمرة
 ومصحح (٢) اسحق بن عمار عن ابي الحسن - ٨ - سألته عن لمرثة تحيى بمنععة
 فتضمنت قبل ن طواف بالبيت حتى يخرج لى عرفات قال لا يصير حجة مفردة
 و عليها دم صحيحها وصحيح اس يربح المتقدم فى المسألة السابقة الدل على

١ - سأل ابا ٢١ - من ابواب اتمام الحج حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٢١ من ابواب اتمام الحج - حديث ١٣

التحديد برؤاى لشمس من يوم التروية و قد تؤيد او تعصد بعض الاحار الاتية فى لمساة للاحقه .

الثانية مايدل على القول الثانى كصحيح (١) العلابى صصح - وعبدالرحمن بن اسحاق - و على بن رثاب - وعبيد الله بن صالح - كلهم يروونه عن ابي عبد الله عليه السلام . المرثه المتمتعه ، اذا قدمت مكة ثم حاصت تقيم ما بينها و بين التروية وان ظهرت طواف بالبيت وسعت وان لم تظهر الى يوم التروية اعتسلت و حنشت ثم سعت بن الصفا و المروه ثم خرجت الى مى فاذا قصب المساك و رارت البيت طواف بالبيت طوافا لمرثتها ثم طافت طوافا للحج ثم خرجت فسعت فاذا فعلت ذلك فقد احبت من كل شىء يحل منه المحرم الا فراش زوجها فاذا طافت اسبوعا آخر حل لها فراش زوجها وحر (٢) عجلان ابي صالح قلب لابي عبد الله عليه السلام متمتعة قدمت مكة فرأى الدم كيف تصنع قال عليه السلام تسعى بن الصفا و المروه و نجس مى بينها وان ظهرت طواف بالبيت وان لم تظهر فاذا كان يوم التروية افاضت عليها الماء و هبت بالحج و خرجت الى مى فصب المساك كلها فاذا قدمت مكة طافت بالبيت طوافا بن سعت بن الصفا و المروه فاذا فعلت ذلك فقد حل لها كل شىء ما عدا فراش زوجها و كسب ابا وعبد الله بن صالح سمعا هذا الحديث فى المسجد فدخل عبد الله عن ابي الحسن عليه السلام فخرج الى فقال سألت ابا الحسن عليه السلام عن رواية عجلان فحدثنا بحو ما سمعنا عن عجلان - وحوه حواه (٣) الاحرار وقريب منها مرسل (٤) يوسف بن يعقوب .

الثالث - ما يكون طاهره لقول الرابع - وهو حر (٥) ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول فى لمرثه المتمتعة اذا احرمت وهى طاهر ثم حاصت قبل ان تقضى معها سعت ولم تطف حتى تظهر ثم تقضى طوافها وقد تمت تمتها وان هى احرمت وهى حائض لم تسع ولم تطف حتى تظهر

وقيل في الجمع بين الصلوات أمور (الأول) ما افاده صاحب الحقائق و هو ان حذر أبي بصير يصح شاهدنا للجمع بين الطائفتين وبه تحمل الاولى الدالة على العدول الى الافراز على ما د احرمت و هي حائض - و تحمل الثانية لدالة على البقاء على لمتعه وقضاء طواف العمرة بعد لمسك على ما اذا احرمت وهي ظاهر (و ايد) بعضهم ذلك بوجهين (أحدهما) ان في الصورة الاولى لم تدرك شيئا من افعال العمرة صاهر فعلها لعدول الى الافراز - وفي الصورة الثانية ادركت بعض فعالها طاهر فسي عساه و بقضى الطواف بعد الحج (ثانيهما) ما عن شرح لعقبة لمجلى - و محضه - انها في الصورة الاولى لا تقدر على بية لعمرة لانها تعلم انها لا تظهر للطواف و ادرك الحج بخلاف الصورة الثانية فانها حيث كانت صاهرة وقعت معها له و الدخول فيها (قول) يرد على ما افاده صاحب الحقائق و هو ان حذر أبي بصير شاذم بعمرة الاصحاب فهو موهون بعدم العمل فلا يصح مقيدا لاطلاق ما تقدم من لدنفس (مع) ان حمله منصوص بعدول الى الافراد طاهرة في كون الحائض بعد الاحرام - لاحظ مصحح اسحاق و قوله فيه بجيء متممة فتطمت - طاهر بقية العطف بالداء الدالة على الترتيب في كون الحائض بعد دخول مكة ومن لمعلوم ان دخول مكة لمستنع بما يكون بعد الاحرام - و كذا صحيح بن بريغ (اصنف) اني ذلك انه مطبق من حيث حدوث الحائض قبل لطواف او بعد اربعة اشواط منه ولداحمله الشرح قد عني ما بعدها و اسشهد به عليه و عليه و قد اطلاقه ما - اني من النصوص في المسألة اللاحقة و يحمل البقاء على المتعة على ما اذا حاضت بعد اربعة اشواط من الطواف (واما) لوجه الاول من اني يرد عليه ان محذور ذلك بعض افعال العمرة طاهرة - لا يكفي في الحكم بوجود اتمامها كما ان محذور عدم ادركه لانكم في وجوب العدول (واما) لوجه الثاني فيرد عليه انه اذا لم دلالة النص على البقاء على المتعة وقضاء الطواف بعد الحج يكون قادر على بية لعمرة في الصورة الاولى (مع) انه اذا كان مرده عدم القدرة على لية

الحرمة فيها هي لصورة الثامنة بصا مسح احمال طرو لحبص لا تقدر على تلك
و ان كان مراده عدم القدره على البية الاحتماليه و الاتيان بقصد الرجاء وعدم
القدرة ممنوع .

ثماني ما عن سيد المدرك فيه - قال - بعد نقل صحيحة العلا و لجماعة
معه - و اجواب انه بعد تسم السد والدلالة بحب الجمع بيها و بين روايات
اسبقه المتضمنه لعدول الى الافراد بالتحجير بين الامرين و مني ثبت ذلك كان
اعدول اني يصححه مستنده و صراحه دلالة و احكام الاصحاب عليه ينهي (وفيه)
انه ن ردد بالتحجير لتحجر في المسألة الفرعية بدعوى ان ذلك مقتضى الجمع
لعرفي من الطائفتين ويرد عنه ان اهل العرف يرون الطائفتين المتضمن كل منهما
لغيره في شيء من معارضتين ولا يفهمون منها التحجير . و ان اردته التحجير
في احداهما لاصوله . هو لاحد احدي الطائفتين فهو يتوقف على فقد لمرحلات
وسمى عيب بها يقتضي برحح الاولى

ثالث - ان لطائفه الاولى تنصص السديد مروال يوم لرويه و قد سبق
ان الاحار لمقصده بذلك مردوده لامحال للعمل بها كغيرها من التحديدات التي لم
نقل به لمشهور (وفيه) نصحيح ابن بريع و ان كان كذلك - الا ان مصحيح اسحاق
حال عنه - و صحيح حسن موده صورده استمرار الحصص الى ما بعد قضاء المسبب
لقوله فيه ثم نعم حتى يظهر - ولا مانع من خروج لمرته يوم الروية الى عرفات
بعد عدولها الى تحج في ثلث الصورة - و فيهما كفاية

والحق ان يقال - ان الطائفة الثانية اما ان تحمل على ما د حاصت بعد اربعة
اشواط من اطواف او طرح (وذلك) لان مرسل (١) ابي اسحاق صاحب اللؤلؤ
الصحيح عن احمد المعاصيه على صحيح ما نصح عنه - قال حدثني من سمع ابا
عبدالله عليه السلام يقول لمرته المتمتع به طواف فالتب اربعة اشواط ثم حاضت فمعتتها

ثمة - و نحوه خبر (١) ابراهيم بن اسحاق ورد فيه وان هي لم تنطف الاثنه شوط
فتساقف للحج فان قدم بها حماتها بعد الحج فسحرج في الحمر به او لى لتعيم
فتعتمر - فان مفهوم الاول انه قبل ربه اشواط لانكوب متعتها ثمة - و دلالة
الثاني على ديث واصحة - وبهم بعد اطلاق ثمة القصوص . تخصص بديث - ثم سكت
لتبصير بعد اطلاق لتصوص لاوى . هذا على القول بقلاب سبقة في اشق هذا مورد
لدى يكون هناك حد ثمة معارضة لا واحد هما مقد لو قد به بقى يستهم مع معارضتها
الى العموم لتطلق (و ب) على لقول بعدم لانقلاب كما هو المحار ولط ثمة
معارضتها - وحث - لا صاحب عمق لاوى وهي شهر من حيث فعل والاشهد
وانهزة او لمرحبات فعدم هي بدات و طرح لطمة ثمة و يؤيد الطرح
اشتمال ما هو لصحيح مهام حيث السد - كصحيح عبد الرحمن وعنى بن رثبات
عنى ، تحدد يوم السوبة ولا حل ذلك لامحال لا اعتماد عنه و غير المشمل بها على
ذلك ضعيف من حيث السد (محققين) ان لاوى هو لقول الاول المشهور بن
الاصحاب (وما ذكره) ظهر مدرك لقول الثاني واشتات و لربح - و لحوب عنه
(واما) لقول لحامس فلم يذكر له وجه ولا عرف فاشته

ثم ان السد للحائض والنساء بقى مامر في من صاف وقبه وهو درة الركن
من الموقف الاحبارى كما مر دانه (وعن) انه ص لحراساتى ن لمسط فيهما
رول الشمس من يوم السوبة مع به احبار في المسألة لانه ان السد على رول
الشمس من يوم عرفة لدى قد عرف امكان انطوفه عنى به سرباه (و فى) المستند
الظاهر به حرق الاجماع المركب وبسه هذا القول الى عنى بن بابويه ولعمد لا يعيد
لانهما قلا بدلت فيه ايضا انتهى (وقد) استدله بصحيح بن بريع وحسن (ولكن)

صحيح حمل قد عرف ظهوره في نداء لحبص واستمراره الى ما بعد قضاء الماسك وكذا صحيح ابن بريع ظهر في ذلك فانه صرح به بانها حبص بعد دخول مكة و بان عامة الموالى يدخلونها يوم التروية - ولازم ذلك ان حبصها لم يقدم على التروية فلا يظهر قل غروب الشمس من يوم عرفة

اذا حدث الحيض في أثناء طواف العمرة

مسألة اذا حدث الحيض وهي في أثناء طواف عمرة لسبع - فيه اقوال (الاول) ما هو لمشهور بين لاصحاب شهره عظيمه وهو ان ذلك ان كان قبل تمام اربعة اشواط بطل طوافها وان كان لوقت موسعا تمت عمرتها بعد الطهر والافجرى عليها حكم للحائض والقضاء لمقدم في المسألة السابعة - وان كان بعد تمام اربعة اشواط تقطع الطواف وبعد الطهر تسمى لثلاثة ايامه وتسمى وتقصير مع سعة الطواف ومع صيفه تنى بالسعى وتقصير ثم تحرم للحج وبابى باعدنه ثم تقضى بقية طوافها وحجها صحيح تمتعا (الثاني) ما عن الصدوق فدهه فيه صحيح بطواف والمتمتع وان حاص قبل اربعة اشواط (قال) فده بعد بقل ماستنى من صحيح محدث مسلم - قال مصنف هذا الكتاب رضى الله عنه وبهد الحديث في تنهى (الثالث) ما عن الحبيب - وهو بطلان المتمتع وان كان الحيض بعد اربعة اشواط .

وقد استدلل صاحب الحواهر به للاول بمعوم ما دل على احرار الطواف باحرار الاربعه - وبجر (١) ابن بريع عن ابي عبد الله عليه السلام ان حاصت لمرثه وهي بالطواف وليب وبين الصدوق المرويه فجازت النصف فعصمت ذلك الموضع فاذا ظهرت رحمت فامت بقية طوافها من الموضع الذي علمه فان هي قطعت طوافها في قل من النصف فعصمت ان تستأنف الطواف من اوله - وبجوه حمر (٢) احمد بن عمر الحلال عن ابي

لحسن بتقريب ان المراد بمعاودة الصلوة الاربع فماراد بقرينة غيره من الصلوات والصوى وذكر الصلوة والعروة لا يافي حجتها فيه كما هو وصح انتهى (قول) ان محل الكلام في هذه المسألة ليس بطلان لطوف وصحته - ايما الكلام في ايها تعدد الى افراد وتأتي بعمدة معرودة بعد الحج - و ايها تأتي بحج التمتع و تقضى ما لم تات به من افعال العمرة بعد الحج وما ذكر من العمومات والخصوصات تعيد في المسألة الاولى دون الثانية

فالحق ان يستدل له - بصحيح (١) من مسكن - عن ابي اسحاق صاحب الموطأ قال حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول في امرته المنتمعة - ان طاعت بالبيت اربعة اشواط ثم حصص فتمتعها تمامه ونقصى ما قايها من الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة وتخرج الى سبي قل - تطوف الطواف الاخر - ورواه الكليني ابي قوله فتمتعها تمامه - فان معهونه عدم تمامه لمتعة دا طافت اقل من ذلك - وارساله لا يبصر بعد كون الراوى من اصحاب الاحماع - مصنف - لى اسناد الاصحاب اليه - وفي الحديث ولعل المراد بالطواف الاخر لطوف المنتمعي ومرس (٢) ابراهيم بن ابي اسحاق الصحيح عن احمد بن محمد بن علي بن صحيح م، يصح عنه - عن سأل ابا عبد الله عليه السلام عن امرته طافت ربعة شواط وهى معتمرة ثم طمئت - قال عليه السلام تم طوافها وبس عليها غيره وتمتعها تمامه ولها ان تطوف بين الصفا والمروة لانها ردت على الصلوة وقد قصت معها فلستاف بعد الحج - وان هى لم تطف الاثلاثة اشواط فلستاف الحج وان اقام بها حلالها فلتنحرج الى الحج مرة او الى التعميم فلتنعمر .

ثم ان طاهر الحارثي ان بقية لطوف وما بعده من الاعمال ياتي بها بعد الحج ولكن في محكي القواعد ولو طافت اربعة حصص سعت وقصرت وصحت تمتعها

١ - الوسائل - الباب ٨٦ من ابواب الطواف حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٨٥ - من ابواب الطواف حديث ٢

وقصبت في الماسك وأصب بعد الطهر انتهى - وظاهر ذلك أنها تسعى وتقصير في حال الحيض وإن لم تنه من لأشواط الأرضه بمرحلة الطواف تمام - ولعله يشهد بجوار السعي مرسل إبراهيم المتقدم . ولها طواف بين الصفا والمروة - ولكن الأولى الأمانة بعد الحج (كما نقل) أن طواف بحرس عدم انقضى في ذلك بين سعة الوقت وصيقه - وفي كلهما لها بحرم للحج ويقضى ما بقي من عمرتها بعد الحج وهو الظاهر من غيره لعواعدها تقدمه - لأطلاقها سبب بعد ذلك العدة قبل ولو كان أقل فحكمها حكم من لم تصف بسطر لطهران حصر وقت الوقوف ولم تطهر حرجب إلى عرفه وصارت حجها مع ذلك وإن تطهرت وبكسب من طواف العمرة وقلها صحب سعتها والأصوات مفردة انتهى في تفصيله في هذا المورد كالصريح في عدم التفصيل في المورد لأول (ولكن) بما أن حد بحرس المتقدمين مورده صيق الوقت في آخر عمر حال عن الشوشة فهي صورة السعة لا محرج عدم على اعتبار الترتيب من العمرة وحج وس طواف والسعي - فلا بد في ذلك الصورة من أن تسطر حتى تطهر ثم تسعى سعة أشواط الطواف ثم تسعى بين الصفا والمروة وتقصير ثم تحرم للحج (وبذلك) تطهر في نحو هر أيضا حيث به رده ضمن ذلك أولى وأحوط

وقد استدلل بقول الشافعي (١) محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة طافت ثلاثه شواطئ أو قل من ذلك ثم رأت دم - قال - يحفظ مكانها فإذا تطهرت طافت و أعدت بما مضى (ولكن) يرد عليه أولا أنه بعد رخص الحرس الحصران لمقدمين لد لأن على بطلان الطواف بحدث الحيض قبل ربعة أشواط وحيث أنه مطلق وهما محصيان لمتمتع فيقتد إطلاقه بهما - سيما بعد ما بيدهما بحري أبي نصر و أحمد المتقدمين ولهذا حملة لشيخه على طواف الدقة وهو حسن وثبنا - أنه يدل على انقلاب العرض إلى الأفراد أو بقية ما عليه من العمرة وسقوط الترتيب

من نية لأفعال والحج لدى هو محل الكلام

واستدل الثالث - من درس قول و انتهى بقصده الأداة أنه إذا جاء الحيض قبل جميع طواف فلامعة بها وأما ورد بما قد شحنا - هو جمع من مرسلا - فعمل عنهما وقد ساءد لا يخلص بالاحار الأحاد و ن كات مسدة فكيف يبراس نتهى - و سحبه سدي محكي الصادر عملا بشرط الترتيب من السعي و تمام الطواف و بين فعل الحج وتتم اعداد العمرة - و يصحح من تربع المتقدم (ونكر) حيث عرف ان المرسل المقدم من حيثان لصحة السدولعمل لأصحاب بهما ففهم يحرج عن القواعد وبعد طلاق الصحيح

وبما ذكره فهو حكم ما لو حدث الحيض بعد الطواف وقبل صلاته - فإنه لا شكال ولا كلام في صحة طوافها و يشهد بها مصدا الى ما تقدم صحيح (١) في التصحيح الكتابي قال ساءد ما عده الله - عن امرؤ طافت - نسب في حج وعمرة ثم حاصت قبل ان تصبي لركعتين - قال يرحم الله طهرت فليصل ركعتين عندمهم برهم - وقد قسب طوافها - و يوجد مضر (٢) براره - وعنه - في السعة ينظر لظهور عملا بالقواعد - وفي حرج للحج و انتهى بنية عند عمره بعد الحج لالتحريين المتقدمين حتى يقف كما عن سد المدرك وفي الدلالة بطروفي لحكم شكال - بل للأولوية من الصورة السابقة - من كان يحض قبل تمام الطواف .

شرائط حج الافراد والقران

هذا كنه في شرائط للمع (و) ما (شرائط الساقمين) وهما لأفراد وقران وثلاثه (النية) على مرفى حج لثمنع (و وقوعه في أشهر الحج) بلا خلاف فيه يسو في المعسر عليه اتفاق العلماء - كد في الجواهر - وشهد به مصدا الى العمومات

كما وسه خصوص صحيح (١) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تعالى
 لحج أشهر معلومات فمن فرض فبين الحج - والعرض التلبية والاشعار والتفديد
 فإي ذلك ومن فقد فرض الحج ولا فرض الحج لأبي هذه الشهور التي قال الله عز وجل
 الحج أشهر معلومات وهي شوال ودو القعدة ودو الحجة وحج (٢) رداً عن أبي
 جعفر عليه السلام في قوله تعالى لحج شهر معلومات - شوال ودو القعدة ودو الحجة ليس لأحد
 يحرم بالحج فيما سواه من وجوه، غيرهما من الأحرار الكثرة - وعقد الأحرار من
 التبعات أو من يمر له أن كان دون المتتابع (بلا خلاف فيه أيضاً - بما للكلام
 في اعتبار الأقربة إلى مكة كما في أكثر لأحرار أو إلى عرفة وسبغ الكلام فيه
 شاء الله تعالى (وفي) الجواهر وعن المسوط رداً رابع وهو الحج من ستة قبل في
 الدروس وفيه إيماء إلى أنه لو فاته الحج انقلب إلى لعمرة فلا يحتاج إلى فسه عمرة
 في صورة الغواب قلت يمكن أن نقول بالطلاق انتهى .

الطواف قبل المضي الى عرفات

و) الظاهر به لأحلاف بن أصحاب في أنه (بحورهما) أي القارن و
 المعرد (الطواف) المدب (قبل المضي الى عرفات) وفي الجواهر بل في كشف
 اللثام الظاهر الاندفاع على حواره كما في لا يصح سبي - واستدل له سيد المدارك
 بالأصل السالم عن المعارض ومراده عموم ما دل على رجحانه من النصوص الكثيرة
 واستدل له في الحقائق بحس (٣) معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
 المعرد للحج هل يطوف بالبيت بعد طواف العرضة قل نعم ما شاء وبيد التلبية
 بعد الركعتين والقارن تلك الممر له بعد أن ما احتل من الطواف بالتلبية - وقد
 عقد صاحب الوسائل بآثاره فيه حديثين - ثم قال ودني ما يدل على ذلك

١ - ٢ - لوسائل - الباب ١١ من أبواب فساد الحج - حديث ٢-٨

٣ - لوسائل - الباب ١٦ من أبواب فساد الحج - حديث ٢

و اما تقدم طواف الو حى لحدائق فهو قول الأكثر وعراه فى المعنى
لى فتوى الأصحاب ونقل عن من ادرى المسح من التقديم محمدا حجاج علمائنا
على وجوب الترتيب و حى عنه لعلامه فى المنهى بان الشح دعى الإجماع على
جواز التقديم فكيف يصح لدعوى الإجماع على خلافه - قال و لشيخ عرف
بمو صبح الوفاق و الخلاف بنهى وعن العبة لإجماع عليه (واستدلوا) لمشهور
بجملة من لصوص كصحيح (١) حماد بن عثمان سألت أب عبد الله عليه السلام عن مرد
الحج يعجل طوافه و يؤخره قال عليه السلام هو والله سواء عجنه أو حره و نحوه اخبار
حرموثقات (و عن) المصنف ره فى المسبى و المحصف و المحقق فى المعنى
الاعتراض على هذه الأخبار باحتمال رادد التحصن بعد مسك مى قبل انقضاء أيام
لتشرين و بعده وهو متنى (و لكن) شهد به لصوص (٢) الصحيحه الوردة فى
حجة الوداع الصريحة فى ذلك و موثق (٣) زراره قال سألت أب جعفر عليه السلام عن
مرد الحج يقدم طوافه و يؤخره فقال تقدمه فقال رجل الى حبه لكن شيعى
لم يمعن ذلك كان اد قدم فقام يعرج حتى اذا رجح الدس الى مى راح معهم فقلت
به من شيعت فقد عنى بن الحسن عليه السلام فسألت عن الرجل قد هو حو عنى بن
الحسن عليه السلام لأمه و موثق (٤) ابن عمر فى حديثه عن سألت أب الحسن عليه السلام عن
لمرد للحج اد عدو نالت و الصفا و المروة يعجل طواف النساء عن عليه السلام لا
ابا طواف النساء بعد ما بى من مى و حر ابى بصير لم تقدم عن اصدق عليه السلام ن
كنت احرم بالعمرة فقدمت يوم الثروة فلامعة لك فاجعها حجة مفردة تطوف
بالبيت و تسعى بن الصفا و المروة ثم تخرج لى مى و لاهدى عليك .

ثم ان لظهر كما صرح به فى الرياض و الجواهر عدم الكراهة بضا
كما هو ظاهر المتن (و عن) المحقق فى الشرايع و المصنف فى القواعد الكراهة

١ - ٢٣ - الوسائل - باب ١٤ - من يوفى قام الحج حديث ١-٢٣٠

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب اتمام الحج

(واستدل) لها بالشبهة ناسئة من خلاف الحلى و موثق زراره المتقدم فقال رجل الى حبه لكر شحى لم يقبل ذلك (ولكن) برده على الاول ن دليل الحصى وصح الصادق فانه استدل به بالاصل و بالاحسان للاجماع على الصحة مع التاخير ونصحيح (١) اس ادنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال وهؤلاء الذين يردون الحج واقدمو مكة وطافوا بالبيت احبوا وادالوا حرموا فلا يرل بحس و يقعد حتى يحرج الى منى ولا حج ولا عمره ونصحيح (٢) زراره عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قلب فما الذي نبي هذا قال منعه لباس اليوم يردون الحج فاذا قدمو مكة وصدفوا بالبيت احلوا وادالوا حرموا فلا يرل بحس و يقعد حتى يحرج الى منى فلا حج ولا عمره - و تقرب الاستدلال بهما ان صدرهما اربعة بطلان حجهم بتقدم طوافه المقصي للنحوال المتروك (وبرد) على الاولين انه لا يرجع اليهما مع التصوص الحاصه اندسة على جوار تقدم وعنى الآخرين مسعرب في تحدد للبيه في ذيل هذه المسألة (و م) موثق زراره فهو على عدم الكراهة دل لقول نبي جعفر عليه السلام فيه - يقدمه - و مجرد يقن تاخير على من تحسين لا يصلح دليلا على كراهة التقديم - فلا يظهر عدم الكراهة هذا كله في المفرد والقارن .

واما المتسرع في الكلام فيه في موردس (لاول) في تقدم لطواف المسدود على الوقوف بعرفات اذا حرم بالحج - قبل الأشهر لمع - وعن جماعة منهم صاحب الجوهر ره الحوار (واستدل) لاول - بحسن (٣) الحصى قال سأله عن رجل نبي لمسجد الحرم وقد ارمع بالحج اطوف بالسب قال عليه السلام نعم ما لم يحرم (وقد حمله) صاحب الجواهره على الكراهة قل نفوه بطلاق ما دل على حواره بل موثق (٤)

١ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب تقدم الحج حديث ١٨

٢ - الوسائل الباب ٤ من ابواب عدم الحج حديث ٢٢

٣ - الوسائل الباب ٨٣ من ابواب الطواف حديث ٤

٤ - الوسائل باب ١٣ من ابواب انقضاء الحج حديث ٧

اسحاق بن عمار سألته يعنى عنه بالحسن عليه السلام عن ابن رحن بحرم بالحج من مكة ثم - روى
البيت حاليا يطوف قبل ان يحرج عليه شيء فقال لا - ساءاً على ظهوره في رادة
يعنى ان يكون عليه شيء لالهي عن الطواف خصوصاً بعد حر (١) عند حرس
ابن سعيد عن ابي الحسن عليه السلام سألته عن رحن حرم يوم السرويه من عند المقام بالحج ثم
طاف بالبيت بعد احرامه وهو لا يرى لا سعى اي قص طوافه بالست احرامه فقد لا
ولكن يمسى على احرامه انتهى (ولكن) برد على الاول ان المطلق مهم بلع اضلاقه
في لقوة لا يصلح لمعرضه المفيد وهو يكون مقدماً (الا) ان الموثق ظاهر في لجور
كما افاده - وما ذكره بعض من ان قوله عليه السلام لا راجع الى الطواف من الحروج
خلاف الظاهر - ويؤيده حر عبد الحميد فالظاهر هو نكرهه

المورد الثاني في تقديم طواف الواجب للحج على لوقوف بعرفات فامشهور
بني الاصحاب المصع بل لاخلاف فيه طاهرا - وعن المعسر و انتهى وان ذكره
دعوى اجماع العلماء عليه كافة (بحم) استنوا من ذلك صورة الضرورة و لعدم (وعن)
الشيخ حسن في كتابه المصنفى والسد في مدركه لحوار مطلقاً (و عن) لحنى
المصع كك .

واما المصوص فهي على طوائف - الاولى ما يدل على احوار مطلقاً كصحيح (٢)
على بن يقطين قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل المتمتع بهل بالحج ثم
يطوف ويسعى بين الصفا والمروة قبل حروجه الى مى قال عليه السلام لا بأس وصحيح (٣)
عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي اساهيم عليه السلام عن لرحن تتمتع ثم بهل بالحج
يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة قبل حروجه الى مى فقال عليه السلام لا بأس و
بحولها غيرهما (الثانية) ما دل على المصع كك - كحمر (٤) ابى نصر فلت رحل
كان متمتعاً واهل بالحج قال لا يطوف بالبيت حتى ياتى عرفات فان هو طاف من ان

١ - الوسائل ايات ٨٣ من ابواب الطواف حديث ٦

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل باب ١٣ من ابواب اقسام الحج حديث - ٣ - ٢ - ٥

بأتى مى من عبر علة فلا يبعد بذلك الطواف (ثالثه) ما دل على التفصيل من دوى الأعداد وغيرهم كحبر (١) اسماعيل بن عبد الحاق قال سمعت ابن عبد الله عليه السلام يقول لانس ان يعجل الشح الكبير والمريض والمرثه و... ولطواف الحج قبل ان يعرج الى مى وموثق (٢) اسحاق بن عمار قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن المتمتع اذا كان شيخا كسرا او امرئه تخاف الحيض يعجل سو ف الحج قبل ان يأتى مى فقال عليه السلام نعم من كان هكذا يعجل وحس (٣) انجسى ومعدونه بن عمار جميعا عن ابي عبد الله عليه السلام لانس يعجل الطواف لدح الكسر وامرئه تخاف الحيض قبل ان تعرج الى مى وما رواه (٤) لشح بسنده عن موسى بن اعاسم عن صفوان بن يحيى الاررق عن بى الحسن عليه السلام عن امرأة بصفتها لعمرة الى الحج فخرجت من طواف لعمرة وحافت لظمت يوم البحر فصيح لها ان يعجل طوافها طواف الحج قبل ان تاتى مى - قال عليه السلام ادحاف ان يضطر الى ذلك فعب

واستدل المحورون بطلان الطائفة الاولى - ولما عودكث باثابة

وستدل لما هو لمشهور بان الطائفة الثالثة تفقد كلا من الاولى والثانية لكونها احص مطلقا منها فكون السجدة هو التفصيل من صورة العذر - وعدمه - وبحور فى الاولى خاصة (وبكن) بما ان الطائفة الثالثة لاه مفهوم لشيء من حادها غير الاحير بقاء اعنى وهو الحق من عدم المهورم للوصف كى يفقد بصوص الجواز ومطوقها لا يصلح للتفصيل لكونه معها من قبل لمتوافق ولا يحمل لمطبق على المقيد فيها (واما الاحير) فالظاهر انه تصحيف والصواب عن يحيى - فان صفوان بن يحيى من الاحاد ولم يقيد فى ترجمته بالاررق ويحيى الاررق حاله مجهول - نعم - ان كان الروى عنه صفوان بن عثمان الذى هو من اصحاب الاحماع لا يعتمد عليه لكنه غير معلوم ولحبر ما قط عن لحيية (لا يقال) ان موثق اسحاق من جهة تضمه للقضية الشرطية

١ - ٢ - ٣ ابوسائل - ١٣ - من نواب اقسام الحج حديث ٤ - ٧ - ٦

٤ - لوسائل - الباب ٨٢ - من ابواب الطواف - حديث ٩

بدل على المسح وفي غير صورة العذر (فان) بمقتضى لشرطيه مذكورة في سؤال
وفي الجواب الامام عليه السلام بين لحكم بغير صورة لنفسه الشرطية (فان) به عند خبر
لمس بصوص العذر - ويخص بغير صورته لعذر فتعبد به احبار لحبر (احمد)
عنه بان ذلك يتوقف على لقول بالاعقاب السنة ولا نقول به - وعلى هذا فما هذه
صاحب المسقى وسيد المدارك بحسب الروايات اظهر فانه بواسطة بصوص يحور
يحمل خبر المسح على تكراره - ولكن لعدم ائمة الاصحاب بدلت لأسراء الاحكام
وان طواف نساء المشهور من الاصحاب به لا يحور بتقديمه احبار ويحور
مع لصورته وفي الحديث دعوى الاتفاق على ذلك (وعن) ظاهر الخلاف حوار
التقديم مطلق (وعن) لحبي عنه الحور ولو بلصورة

واستدل للحوار مطلق - صحيح (١) على من يفتن عن تكراره - لا من يعجل
طواف الحج وطواف نساء قبل الحج يوم التروية قبل خروجه الى مي وكلاهما من
حواف مر الايتها به الاصراف الى مكة التطوف ويودع لبتم يمر كما هو من مي د
كان حدثا - وهذا الخبر كما نرى ظاهر في حوار البعد احبار كما قد نصحت
الحديث والاسدلال به للقول بخصائص الحوار بصورة بصورة كما عن جمع
وهو ظاهر الحوار في غير محله - واما الروايات التي ساءل بها لاختصاص
الحور بصورة لصورته فهي في شرط طواف النساء

بعم باراء ذلك روايتان تدلان على المسح مطلقا احدهما (٢) موثقة اسحق عن
ابي الحسن عليه السلام عن المعمر للفتح اد طواف نالت وبالصفا وتمرره بحسب طواف
النساء قال عليه السلام لا انا طواف نساء بعد ما ياتي من مي ومورده وان كان حج لافراد
الا الجواب عام - ثاسهما رواية (٣) عن سبي حمزة - عن سبي الحسن عليه السلام عن لرحل
يدخل مكة ومعه نساء وقد مره فمسح قبل التروية يوم او يومين او ثلاثة محشى

١-٣- لوسائل- باب ٦٤ - من ابواب الطواف - حديث ٥٠٠

٢- لوسائل- الباب ١٤ - من ابواب قيام الحج - حديث ٤

على بعضهن الحيض قال عليه السلام اذا فرغ من متعتها واحلل فليطير الى التي يحاف عليها الحيض فيأمرها فتغتسل و تهن بالحنج من مكانها ثم تطوف بالبيت و بالصف والمروة وحدث بها شيء فصب بقبه لمسك وهي طامت تنقب اليس قد بقى طواف النساء قال عليه السلام بلى قلت فهي مرتبه حتى تفرغ من قلبك ثم لا يركب حتى تغشى ماسكها قال عليه السلام يبقى عليها مسك واحد اهور عليها من يبقى عليها المسك كلها معاوة لحدثان - قلت ابى الجمال ان يقيم عليها والرفعة قد لا ليس لهم ذلك تستعدي عنهم حتى يقيم عندها حتى تطهر وتغشى ماسكها - وطاهر ذلك لمع حتى في صورة العذر (ولكن) الحصر ضعيف لان المشهور من الاصحاب ان على بن ابي حمزة ضعيف قال ابى لم يصدر عن علي بن ابي حمزة لعله اصل اللفظ و اشتد الخلق عداوة للمولى يعني الرضا عليه السلام بعد ابى ابراهيم انتهى وروى الكشي عن ابى مسعود قال سمعت علي بن الحسن يقول ابى ابي حمزة كذب ملعون وقد رويت عنه احاديث كثيرة لي ان قال الا بى لاستحل ان روى عنه حديثا واحدا - و نحو ذلك كلمات غيرها (فالعمدة) هو الاول و على هذا فان امكس الجمع بين النصوص بحمل خبر المسع على الكراهه و كان ذلك جمعا عرفيا - لزم منه الساء على الجوار مطلقا والا فيرجع الى المرححات و يقدم خبر المسع للشهره ولازمه الساء على لمس مطلق فلا دليل على الحوار في صورة العذر الا ان يستدل له ح بطلاق نصوص حوار تقديم الطواف في صورة العذر الشامل لطواف الحج وطواف النساء المتقدم بعضها وهو محل تأمل والله تعالى اعلم .

تجديد التلبية

و كيف كان فقد ظهر ان للفقهاء المعبر بالطواف مدونا و واحدا (لكليهما جردان التلبية عند كل طواف) بلا خلاف انما الكلام في انه هل يجب ذلك ام يكون مستحبا وعلى التمييز الاول هل يحل بالطواف بدون التلبية ام لا - وفي ذلك اقوال

(أحدها) ما عن الشيخ في لمسوط الحلاف والنهاية - والشهد من في المسائل والروضة بل قال لشهد العتوى به مشهورة - وهو انه يجب تجديد التلبية عند كل طواف ثلاثا يحل (ثانيها) ما عن الشيخ في تهذيب وعن مسد الرياض والذخيرة - وهو انه انما يحل للمرد دون لقارن (ثالثها) ما عن المرتضى والممد وهو عكس ذلك (رابعها) ما عن الحلبي وفي الشرح واحدا المصنف وولده وهو انه لا يحل الا التلبية ولكن مع ذلك يحدد بالتلبية عقيب صلاة لطواف الذي هو المراد بقولهم عند كل طواف (استحبابا) من عن المصنف يستلزم الى التحريم من طاهر المحكي عن التذكرة الاحكام من عند الشيخ على القول الرابع .

يشهد لوحوب التلبية وانما يحل بدون التلبية جملة من لصوص كحسن (١) معاوية بن عمار المتقدم عن الصادق عليه السلام عن المرد لم يحج هل يطوف بالبيت بعد طواف نقرضه قال لا نعم ما شاء . ويحدد التلبية بعد الركعتين ولقارن بتلك المرفة بعد انما يحل من الطواف بالتلبية وصحيح (٢) ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام اني ارى حور مكة كيف يصنع فقالوا رأيت لهلان - الى قال قلت له ليس كل من طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فقد حل من انك تعقد بالتلبية ثم قال كلما طفت طواف و صليت ركعتين بعد طوافا بالتلبية وصحيح (٣) معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في لمرد يطوف بالبيت ويصغر ثم ذكر بعد ما قصر انه لمرد - قال عليه السلام ليس عليه شيء - اذ صلى فحدد بالتلبية وموثق (٤) زرارة سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول من صاف بالبيت والصفا والمروة حل احب او كره وبجوده غيرها .

وبراء هذه لصوص - طائفتان من الاحبار - احدهما - مبدل على اختصاص

١ - الوسائل باب ١٦ من باب اقسام الحج حديث ١-٢

٣ - الوسائل باب ١١ من باب اقسام الحج حديث ١

٤ - الوسائل الباب ٥ من باب اقسام الحج حديث ٥ -

ذلك بمجرد وعدم ثبوته للقرن - كموثق زرارة المتقدم آمد على ما رواه الصدوق فيه - في نعل - بعد من لحر كما تقدم - قال - الأمن عمر في عمه ذلك اوسى لهندي واشعره وقلة وصحيح (١) رده جاء رجل الى ابي جعفر عليه السلام وهو جيب المقام فقال بي فرس من حمته وعمره خمس له هل طعت بالنسبة قال نعم فقال هل سقت الهدي قبل لا - فأخذ ابو جعفر شعره وقال احسب والله وبحولهما عرهما - ثابتهما يد علي ان لم يصب بالنسبة في حجة وبحول ما بي بهدفة وطهره عدم الاحلال به فذهن اليه كحبر (٢) ضعوان قبل لابي الحسن علي بن موسى عليه السلام اباين السرح روى عنه في سائل عن الرجل يهل بالحج ثم يدخل مكة فطاف بالنسبة سعة وسعي من ايضا و امره فيه مع ذلك وبحول منعة ففت له لا - فقال قد شئني عن ذلك قال له لا وله ان حل وبحول منعة وحسن (٣) معاونه بن عمر سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سجد في حرج مكة وطاف السب وصلى ركعتين عند مقدم ربه وسعى من ايضا و امره فقال عليه السلام فحسن وبحول منعة الا ان يكون سقى بهي و طهره فحسب به للاحلال بالطواف بدون سنة هذه هي بخصوص السب

وفي الحد هر د ر في جمع من النصوص نصرة في ان القرن لا يحسن حتى سجد لهندي منعه و طاف ولم يصب لاهل من لها سوى حسن من عمار المتقدم الذي حسن فيه لعا سدره لمرور ويمكن ارضه الغارم على الحج والعمرة من القرن فيه مع بسجد لاهل من متعدد بمقصد بالاصل وبغيره - ثم قال ان من لم يستعد الاحلال قهرا و الانقلاب عنه كك خصوص في الطواف المدبوب لدى قد عرفت حوزة من القوي والعمرة وخصوصا فمن كان فرضه ذلك فان الادلة امر بورة لاتصلح لاثاب الانقلاب القهري خصوص بعد معلومة توقف الاحلال على التخصيص نصا وقوى و احتمال بخصوص ذلك بما في ليس بولي من العكس على معنى

٣ - اوسى سائل اليه من يوم قسم الحج حديث ٤٧

٢ - اوسى سائل باب ٢٢ من يوم (الحرم حديث ٤)

له لأجل أن شاء في مقام محور العدول إلى العمرة انتهى مخصصا - وفي كلامه
 قد مر مواقع النظر والمناقشة - ١- ما ذكره من أن محسن لحسن ابن عمر رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم
 في ذنبه و تقارن ثلث لسرته بعد أن ما أحلله من الطواف بالنسبة يدفع ذلك - ٢-
 ما افاده من أنه محدد لأعراض معينة لمعصية الأصل - وأنه يرد عليه - أن لتعدد و
 كذا لأعصار بالأصل ليس من المرححات لموجة لتقديم واحد لها - ٣- ما افاده من
 الاستبعادات - وأنه يرد عليه - ثلث لاستبعاد لا موجب رفع ليدعى ظهور لأحد
 ونحو أن ما أن الطائفة لأحد بها في مقام ما أن له يحمل ما نفي
 به عمره ويحمل حجة معه وقوله صلى الله عليه وسلم أن نفي على لأجل ولا يعقد بالنسبة ثم
 يأتي بالجمع ونفسر صلى الله عليه وسلم - أنه بعد وثيق فردا (و ما) لعدنية لذنية وهي
 مع رضة مع حسن مع و به أن كان جمع بينهما ممكنات يحمل الطائفة الثانية
 على رادته عدم صحة العدول إلى التمتع من جهة ما فيها من سنه انقضى عن الأجل
 فهو - والأفرح إلى المرححات و الترحيح مع ثلث الطائفة لموافقته للكتاب و
 ولغة الأدب على أن له أن لا يحسن حتى يبلغ انتهى محله وحتى يقصر - فتدبر
 (وعنه) و معنى هو الأحد بظاهر التصويص لأولى له أنه على أن امره بحل الطواف
 وأنه يجب عليه لعدم بأسه ، إذا قسم صلى الله عليه وسلم بأما بخصوص حوار العدول إلى التمتع
 تكون لسنه هو وجوب لعدم بأسه لا د حارله لعدول إلى التمتع وقصد ذلك
 فتدبر جيدا .

تسميات

١- ما فاده السيد في محكي المدرك بعد من بعض ما تقدم من الروايات
 وبعد نقل ما عن الشهيد رحمته من أن دليل التحلل طاهر والقوى به مشهوره والمعترض
 مسف - قل وهو كذا لكن ليس في الروايات دلالة على ضرورة الحجة مع التحلل
 عمرة كما ذكره الشيخ رحمته و ناعه انتهى هو الصحيح (واراد) صاحب الحقائق رحمته

عليه - بان طاهر صحيح معاويه وحسنه المتقدم فليحل وليجعلها متعة - انه مع عدم لعقد بالنسبة ولو اوجب عليه الاحلال والعدول الى المتع و اذا انصم الى ذلك لاحار لو ردة في حجة الوداع المتضمنة لامر الله عز وجل بان من لم يسق الهدى بحسب عليه لعدول الى التمتع بعد الطواف والسعي - يسبح ان كل من احرم مفردا وصدف وسعى ولم يحق بهدى ولم يعقد احرامه بالنسبة فيه بصير محلا ويجب عليه ان يحسن ما تني به عمره يسبح به الى الحج (في غير محله) فان لم يدعى انه لا يجوز عدول بل مدعاه ان المصوص لا يدل على الانقلاب القهري و هو متين و ما دعه لا يدل على الانقلاب القهري .

٢- قد سدد المدارك ان مراد المحقق و من قبله من لية ان المفرد لا يحل لنية العدول الى العمرة فتحل مع العدول بانها وعنى هذا فلا يتحقق التحلل بالنسبة الاولى من ادخول فيه العدول الى العمرة (اقول) الظاهر صحة ما افاده عنه ولا يرد على هؤلاء ما اوردته المحقق الثاني انه بعد ان جعل مرادهم من النية بنية التحلل بالطواف بان اعتبر اليه لا يكاد يحقق لان الطواف منهى عنه اذا قصد به التحلل فيكون فاسدا فلا عهده في كونه محلا - لعدم صدق الطواف الشرعي ح و الرواية السابقة من لقارن والمفرد صعبه فالاصح عدم الفرق ولكن على هذا لقول مؤثر كالسنة وبنى برهما في لروية وعارة الشرح حججهما بصير عمرة مستقل تمعنا الى ان قال فعلى هذا هل يحتاج الى طواف آخر للعمرة ام لا لكل منهما مشكل ام الاول فلاه ان حثيث اليه لم يكن لهذا الطواف نية للاحلال وهو باطل و الثاني فلاه جرائه عن طواف العمرة بغيرية ايضا معثوم السطون انتهى (ويرد) على المحقق الثاني انه مصاف الى ما عرف ان الطواف بقصد التحلل في المورد لا يكون منهاه كما تقدم (مع) ان احراء ما تني به عن الطواف للعمرة بعدد لالة احبار حجة الوداع حيث انه لم يذكر في شيء من تلك الاحبار انهم اعدوا الطواف بعد امر الرسول ﷺ لهم بالاحلال من حججه وجعله عمرة - لاشكال فيه .

٣ - قد عرفت اتفاق النص و الفتوى على انه بعد الطواف و السعي يعقد الاحرام بالتلبية و ان الحج صحيح الان هناك حبرين صريحين في بطلان الحج - احدهما صحيح (١) عمر بن اديبه او حسه عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال و هؤلاء الذين يرددون الحج اذا قدموا مكة و طافوا بالبيت حلو و اذا لموا احرمو فلا يرال يحل و يعقد حتى يخرج الى منى يلاحج و لا عمره - و المحدث الكناسي ره بعد نقل ذلك قل بيان كابو يقدمون بطوف و لسمي على مناسك منى و ربما يكررون و يحكم ببطلان حجهم بذلك و ذلك لان طوف البيت و سعه موجب للاحلال لانها آخر الاعمال فاد طاف قبل الاتان بماسك منى فقد احل من حجه قبل تمامه فادا حدد التلبية فقد احرم احراما آخر و ان لم يطف بعد ذلك فقد نفى حجه بلاطوف فلا حجة و لا عمره له ايضا لعدم سهله و وعدم تمامه ناه لانه لم يات بالمقصير بعد فقد حرج منها قس كمالها فطفت ثم اذا كرر الطواف و التلبية فقد كرر احل و انعقد انتهى ثم انه قد بعد ذلك فبان و لاحل ذلك بحسن حسن معونه (للمتقدم) على التنية ثابتهما صحيح (٢) زرارة - عن ابي جعفر عليه السلام في حديث قلت فما لدى بلى هذا (في الفصل) قال ما يفعله الناس يوم يرددون الحج قد قدموا مكة و طافوا بالبيت حلو و اذا لموا احرمو فلا يرال يحل و يعقد حتى يخرج الى منى يلاحج و لا عمره و لاحل ذلك توقف صاحب الحديث ره في الحكم و قيل فالمسألة عند محل شكال - ووجهه ان الحبرين صريحان في بطلان الحج و لازم ذلك حسن التصوص المتقدمة على التنية - و لكن الاصحاب عدلوا به (قبول) ان لم يمكن لجمع بينهما و بين المتقدم يطرحان لان أشهره مع معارضتهما و هي اول المرححات .

٤ - صريح الاحبار المتقدمه (ان) لطواف موجب للاحلال لاحظ قوله عليه السلام ما طاف بالبيت و الصفا و المروه أحد الا احل و قوله عليه السلام في صحيح

١ - لم يسل - باب ٣ من باب اقسام الحج - حديث ١٨

٢ - الواسئل - باب ٤ من ابواب اقسام الحج - حديث ٢٣

اس لحجاج في جواب السائل النسي من طرف ثالث و معنى بين الصفا و المروء
 فقد حسن - امك تعتمد بالنسبة - و قوله ينبغي في حسن معاونة بقصد ان ما حلال من
 لطواف بالنسبة (و ان) لتسعة توجب عقد الاحرام .. و قد استشكل في ذلك
 المحقق الأردبيلي - بان حصول الاحرام لحدود بالنسبة مستلزم لئول فسد لان
 المسجد ليس باحرام بالحج ولا بالعمرة نسو بعض عمل الحج و عدم فعل للعمرة
 ولانه مادكر له وقت ولا ساعات - ولانه مادكر له ثمة ولا قال به جدمع به لانه في
 لعدادات كلها من تسعة - و لاجل ذلك التزم بان المراد من الاحرام ان لا يحصل
 الاحلال بالطواف و ان تسعة مائة عنه - و تبعه صاحب المصباح (و لكن)
 برد عليهم به لا مانع من الاحرام بالاحلال بالطواف و ان تسعة توجب بحدوده
 لاحرام الاول لانه نشاء احرام جديد و لا استعد في ذلك و عليه فلا صرف عن
 ظهور الروايات

وجوب الهدى على المتمتع

و يجب على المتمتع الهدى (بالاجماعين و الكتاب و تسعة - كما في
 المسند - قال الله تعالى (١) فمن سعى بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى
 فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج و تسعة و رخصتم بك عشرة كاملة ذلك
 لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام .. و لتصوص له على ذلك كثرة
 و سألني الكلام في ذلك مفصلا (و يعرف به (لا يجب على المائقين)

الى هدم الحرم الثامن من كتاب فقه لصدوق

و يتلوه الحرم لتاسع في الموقت

و الاحرام - و الحمد لله

اولا و آخر

فهرس الحرء الثامن من كتاب وقء الصاءق

الصفءة	الءءوان	الصفءة	الءءوان
٢١	فى ضمان المفقول لءلو رءء الباءل	٣	الاستءعة البءلءة
٢٢	فى ءكم بءء رءوع لورءء لءل	٤	وءوب الءء بالبءل
٢٣	البءل لواءء مرءء	٥	وءوب الءء لءل على الاطلاق
٢٥	وءوب الءء لاسءءر بالءوء	٦	اذا لم يكن الباءل موءوقاءه
٢٦	فى وءوب الاءءار لوطلب منه	٨	لوكان له بعء النءقة قبل له النءقة
٢٨	فى اعءار مكان لءبءر فى لاسءعاءه		اشءراط مؤوءة اءال فى لاسءعاءه
٣٠	فى اعءار لاسءعاءه الرءبءة	٩	لبءلءة
٣٣	لاسءعاءه الرءابءة	١٠	لا بءء الءبء فى لاسءعاءه لءله
٣٣	لو اعءءاءه عر مسءبء فان العلاف		لا بءءر الرءوع الى لكفاءه فى
٣٦	ءء لءبى لاءءرى عى ءءه لاسلام	١٢	وءوب الءء بالءل
٣٩	لاءءر بءءبء لءه بءء البلوغ	١٣	ءاوءه ما بءفءه للءءء
٣١	اعءار لاسءعاءه ءبء انءءل		هل بءرق بءن البءل والءمة فى وءوب
٣٢	ءءم الفرق بءن اءءام الءء	١٤	الءقول
٣٣	اسءءاب الءء للءبى المءبء	١٥	اذا اعطاءء الءءس وشرط علبه الءء
٣٥	اعءار اءن الولى فى ءء الءبى	١٧	اءزاء الءء البءل عى ءءة الاسلام
٣٦	اسءءاب الاءرام بءبء المءبء	١٩	ءارءء البءل عى بءله

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٨١	لومات من استقر عليه الحج في لطريق	٣٧	في صحة الاحرام بالصبي
	حكم من مات بعد الاحرام ودخول	٣٨	الاحرام بالمجنون
٨٢	الحرم	٣٨	كيفية الحج بالصبي
٨٤	من مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم	٣٩	المراد من الولي
٨٥	لومات قبل استقرار للحج عايه	٥٠	عدم ثبوت ولاية الاحرام للام
٨٦	تزامم الفرو الاستطاعة	٥١	مصارف الحج على الولي
٩٠	الكافر مكلف بالحج		عدم ثبوت الكفارات عن كفارة الصيد
٩٢	يسقط الحج عن الكافر اذا سلم	٥٣	على الصبي
٩٣	الاشكال في شمول حديث الحب للحج وبه	٥٥	الحج البدني لا يجري عن الواجب
٩٤	اشكال آخر في شمول الحديث له وبه		الحج عن الغير لا يجري عن حجة
٩٥	حكم المرتد	٥٧	الاسلام
٩٧	اذا احرم مسلمان ارتد ثم تاب	٥٩	لوجع مع العسر والحرج
٩٧	اذا حج المحالف ثم استصر	٦٢	وجوب الاشابة على المعذور
١٠١	الولاية شرط لصحة لاعمال	٦٧	الاستدانة مع عدم استقرار الحج عليه
١٠٤	لو استقر عليه الحج ثم مات لاستطاعة	٦٨	لا يعتصر وجوب الاستدانة بصورة الباس
١٠٧	ما به بتحقيق الاستقرار	٧٠	اجزاء حج النائب عن حج المتوب عنه
١١٠	لورد البعض الشرائط في اثناء حجه	٧١	لورد العذر في اثناء عمل النائب
١١١	لومات المستطيع في عام استطاعته	٧٢	الاستدانة للحج التدرى
١١٣	حجه لاسلام نقصي من اصل التركة	٧٣	وجوب الحج فوري
١١٥	مراحمه لوصية بالحج لوصية اخرى		يجب اتيان المقدمات المتوقف عليها
١١٦	تزامم الحج مع الحقوق المالية	٧٤	الحج
١١٨	لو كان عليه الحج ولم تدف التركة	٧٨	حكم المقدمة المعونة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٤٩	اعتبار البلوغ في اعتقاد الدر وأحواله	١١٩	لو أوصى بالحج وتبرع متبرع عنه
١٥١	اعتقاد بذل الكافر	١٢٠	من أين يستاجر للحج عن الميت
١٥٤	لو أسلم الكافر بعد التندر		الواجب في صورة الوصية الحج للبدن
١٥٥	بذل الروح والحج بدون ذل الروح	١٢٣	أو المقتات
١٥٧	لو نذر الحج ثم تزوجت	١٢٦	المرد من البدن في الحج البدن
١٥٨	لو نذر الحج من مكان معين	١٢٨	داختلف تكلف المسب و لوصى
١٥٩	لا تجب له نذره لى الحج المنذور	١٢٩	انتقل لمال الى الورثة وعدمه
١٦٠	وجوب قضاء الحج المنذور	١٣١	ضابط الرجوع الى حكم الحاكم
	من الواجب بقضاء من اصل التركة أو		هل يكفي الاستنجار في براءة ذمة
١٦٣	الثنت	١٣٢	لميت
١٦٧	لو نذر الحج معلق على امر	١٣٣	نيابة من استقر عليه الحج
١٦٨	لو نذر الأحجاج معلق على امر		حكم الاجارة مع صحة الحج من
١٧١	بذل حج الاسلام	١٣٩	الغير
١٧٣	لو نذر حجاً غير حج الاسلام	١٤٢	من وجب عليه الحج لايجب تطوعاً
١٧٥	لو نذر الحج وأطلق		استطاعة المرأة لا توقف على وجود
١٧٨	حكم من مات وعليه حجاج	١٤٣	المحرم
١٨٠	إذا نفران يحج أو يحج		توقف حج المرأة على وجود المحرم
١٨١	حكم من نفران يحج فمات	١٤٤	مع الخوف
١٨٣	بذل الحج ماشياً		اختلاف الزوج والروحة في الامية
١٨٨	لو نذر الحج حافياً	١٤٥	لا يعتبر ادن الروح في الحج الواجب
	بذل لحج ماشياً وحافياً مع كونه حرجياً		عدم صحة حج المرأة تطوعاً إلا باذن
١٨٩	عليه	١٤٧	روحها
١٩١	تعيين مبدأ المشى ومتهاه	١٤٨	حج النذر وشبهه

العمود	الصفحة	العمود	الصفحة
لا يجوز لمن نذر المشي ان يركب البحر	١٩٣	استحب ذكر النائب المنوب عنه	٢٢٢
لو اتفق لادار الحج ماشيا الاحلح لى السفينة	١٩٤	باسمه	٢٢٢
لو ركب سدر لحج ماشيا طريقه	١٩٥	التبرع عن الميت فى الحج	٢٢٥
لو عجز نادر الحج ماشيا عن المشى	١٩٨	التبرع عن الحي فى الحج	٢٢٧
فى النيابة - لا تصح نيابة الكافر	٢٠٢	نيابة الواحد عن المتعدد	٢٢٨
نيابة المخالف	٢٠٢	جواز تعدد التواب فى الحج	
فى اشتراط الايمان فى النائب	٢٠٣	المندوب	٢٣٠
فى اعتبار السوء فى نائب	٢٠٤	لومات النائب قبل تمام الحج	٢٣١
ساية المجنون	٢٠٧	حكم لنائب الذى مات بعد الاحرام	
عدم اعتبار اعداء	٢٠٨	ودحول الحرم	٢٣٢
اعتبار الفقاهة	٢١١	حكم لومات بعد الاحرام وقيل دخول	
اعتبار عدم شتعال دمة نائب بحج واجب	٢١١	الحرم	٢٣٦
لا تعتبر المماثلة	٢١٢	ادامات الاحبر قبل تمام الحج	٢٣٦
استثابة الضرورة	٢١٣	و حرم من يبيع نوع بحج فى الاحاره	٢٤٣
شرائط المنوب عنه	٢١٥	عدول النائب عن الحج المستاجر	
النيابة عن الكافر فى الحج	٢١٦	عليه لى عره	٢٤٣
النيابة عن المخالف	٢١٧	اداعل النائب عما عر له من لطريق	٢٤٨
فى النيابة عن الصبي والمحوون	٢١٩	تعددا للاحره للبحج فى سه واحدة	٢٥١
حقيقة النيابة	٢٢٠	حكم للاحرين مع اطلاقهما او طلاق احدهما	٢٥٣
شرائط النيابة	٢٢٣	حكم اقتران الاجارتين	٢٥٥
		تصحیح الاجارة لثلاثة باجارة	
		لمستاجر الاول	٢٥٦

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
حكم ما لو صدق الاخير او احصر	٢٥٨	في الحج المدب	٢٩٣
حكم ما لو افسد الاخير حجه	٢٥٩	في سحب تكرار الحج في كل سنة	٢٩٤
الاخير يملك الاخرة بالعقد	٢٦٢	يستحب التبرع بالحج عن الاقارب	
استعذر الاخر غير دعوى الحج	٢٦٦	وعبرهم	٢٩٥
الاستعذر بالحج مع صوابه	٢٦٧	استحباب النيابة عن الميت في	
في لوصة بالحج	٢٦٨	الطواف	٢٩٦
في رجوع الاصل بالحج	٢٦٩	السنة عن الحي في الطواف	٢٩٧
الحج الموصى به يخرج من الاصل		استحباب الحج لمن لا مال له	٢٩٨
او الثلث	٢٧٠	في انواع الحج	٢٩٩
محرج الميت الموصى به بالحج	٢٧١	حج التمتع قسما	٣٠٠
اذ لم يمس لموصى لاحد	٢٧٣	التمتع التي حرمها عمر	٣٠٢
حكم من اوصى ان يحج عنه ولم		صورة حج التمتع	٣٠٣
يعين المرات	٢٧٦	التمتع فرض من كان بعيدا عن مكة	٣٠٤
حكم من اوصى ان يحج عنه كل		بيان حد العتد الموجب للتمتع	٣٠٥
سنة بقدر معين فقصر عن قيمة الحج	٢٧٨	في بيان مدأ الحد	٣١٠
في زيادة المنفخ على العدد	٢٨٠	حكم من شب في اب وطعته التمتع	
اداعين للحج اجرة لا تكفى	٢٨١	او غيره	٣١١
اذا صالحه داره على ان يحج عنه	٢٨٢	حكم من له وطن داخل حدود داره	٣١٥
حكم من كان عنده ودية ومات صاحبها		حكم المكي اذا بعد عن اهله	٣١٩
ولم يحج	٢٨٦	حكم الافاقى اذ صدر مقبلا مكة	٣٢٢
الحاق غير الودية بها في الحكم	٢٩٠	ميقاب التمتع المقسم بمكة	٣٢٨
حكم حج من اعطاه رجل مالا		حج الافراد والقران	٣٣٢
لاستيجار الحج	٢٩١	القارن يسوق الهلى	٣٣٥

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٥٥	اعتذر كونا الحح والعمره عن شخص واحد	٣٣٦	العارق بين لافراد والقراد
٣٥٦	حكم حروح المتمتع من مكه قبل الحج	٣٣٧	تخيير القدرن في عقد احرامه بالنسيه
٣٦٤	حوار نقل الية الى الاور دلحوف	٣٣٨	والاشعارو لتقليد
٣٦٥	حد الصبي المسوع للمدول عن لمتنع	٣٣٩	في اعتار الية في حج التمتع
٣٧٣	حكم المتمتع التي حاص قبل لطواف	٣٤٠	التمتع بالعمره المفردة
٣٧٨	حكم المتمتع التي طافت اربع ايام حاصت	٣٤١	اعسار وقوع لسكين في اشهر الحج
٣٨١	حكم المتمتع التي حاصت بعد الطواف	٣٤٢	في تعين اشهر الحج
٣٨٢	لطواف قبل المصلى لى عرفات	٣٤٣	العمره المتمتع بها قبل اشهر الحج
٣٨٨	تحديد لنسبه	٣٤٤	في اعتسار اتيان الحج و لعمره في عام واحد
٣٩١	سبها	٣٤٥	في اعتبار انشاء احرام الحج من مكة
٣٩٧	وحوب نهى على المسع	٣٤٦	مبقات حج التمتع

حدول الخطا والصواب

الصواب	الخطا	ص	س
تمامية	تمامية	٢٠	١٥
امه	اوانه	٢٦	٨
لم يسم	لم يسم	٩٢	٩
الثلث	الثلث	١٢٦	١٩
يقول	يقول او	١٥٢	٢٠
من ذلك	في ذلك	١٥٨	١٨
لمجهول	المجهولا	٢٥٦	٢
لن	لمن	٢٩٩	١٨
التقصير	اليقصير	٣١٣	٢٠
التمتع	التمتع	٣٣١	٧٣
ثبني	ثبي	٣٣٧	١



28-00

FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882516